

مجلة فصلية بحثية محكمة تعنى بقضايا ومشكلات الإنسان . تصدر عن المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر

محمد يوسف الكويشي

- المـمارسة الديمقراطية في الجماهيرية
- المجتمع العربي في مواجهة استراتيجيات أنظمة العولمة
- المرتكزات الدينية للصهيونية العنصرية
- نحو خطاب اعلامي معاصر.. خماسي الأبعاد
- شروط النهضة..
- التنمية في افريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين
- ملف حالة
  الاتحاد الأفريقي ... المسيرة والطموحات

10

معايير النشر بمجلة دراسات



مجلة دراسات :

لا تضع قواعد رقابية جامدة وصارمة على حرية البحث والدراسة ولاتقيد الباحثين والدارسين بأغلال المنهجية الجبرية والشروط القسرية واجبة الاتباع ولا تتدخل في المادة المنشورة بالألغاء أو الشطب أو التعديل، بالزيادة أو النقصان لأنها تتعامل مع جيل من الباحثين والمثقفين وأساتذة الجامعات المنتمين للثورة والمهتمين بقضايا الفكر الانساني وفق الرؤية الجماهيرية التي تستدعي القدرة الفريدة للمنهج الثوري في التحليل والاستقراء والاستدلال والاستنتاج والتفسير والتنبؤ.

مجلة دراسات :

تجدد دعوتها الملحة وأبوابها المفتوحة أبدا أمام الباحثين والمفكرين والخبراء للمساهمة بكل السبل والحجج الدامغة للارتقاء بالوعي والعقل الانساني إلى مرتبة تسود فيها قيم المعرفة والحقيقة وتسوى فيها كافة خلافات ونزاعات وصراعات البشرية، إنها دعوة لوضع المسمار الأخير في نعش الجهل وتقديم كل شئ على حقيقته.

لذا فإن الدقة والموضوعية والنزاهة العلمية والالتزام بالحقيقة والتنظيم والتبويب وذكر المصادر وتثبيت هوامش الاقتباس والنقل والخط الواضح وما شابه ذلك لا تبدو شروطاً قسرية بقدر ما هي أساسيات البحث العلمي ومعايير أخلاقية تستدعيها الطبيعة العلمية والوظيفة البحثية الملزمة.

ومجلة دراسات تضيف فوق ذلك :

- أن لا تكون البحوث والدراسات من قبيل الترف الفكري.
- أن تعتمد الحقيقة كأساس علمي.
- أن لا تكون إطناباً مملاً أو ايجازا غامضا.



السنة الثالثة - العدد العاشر (الخريف) - ١٣٧٠ و.ر (٢٠٠٢ ف)

المراسلات باسم أمين التحرير
المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طرابلس - الجماهيرية العظمى - ص.ب/ ٨٠٢١ صالة امحمد المقريف / طرابلس
هاتف و فاكس (مباشر) / ٣٤٠٣٦٩٣ بدالة : ٣٤٠٣٦١١ - ٣٤٠٣٦١٢

موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) w w w . dirasaat. Com

لوحة الغلاف الخلفي تصميم رياض بالخير
التجهيز الفني مكتب البعد الثالث لتصميم وتنفيذ الأعمال الفنية - هاتف وفاكس : ٣٦٠٠٥٠٦



المحتويات

استهلال

قضايا العولمة

ملف حالة

" الاتحاد الأفريقي ... المسيرة والطموحات "

ملف التنمية في أفريقيا

تراث

نافذة

متابعات ثقافية

عبد الله يوسف الكويشي

اتجه العرب شرقاً ، فلم يفلح تحالفهم مع الإتحاد السوفييتي (السابق) سوى في إيقاف العدوان وليس رده ، كما لم تفلح صداقتهم للمنظومة الإشتراكية سوى في تكديس السلاح الذي تحول إلى أكوام من الصفيح والخردة !! .

اتجه العرب غرباً ، وارتموا في أحضان الأفعى الإمبريالية فلم يتوقف دعم العدوان وجبروته .. لم تحتضنهم كما إحتضنت عدوهم ، كما لم تقم لهم حساباً ووزناً ، ولم يشفع لهم تقاطرهم ، ومهما قدموا أو أعلنوا ، ذلك ان العرب لم يكونوا يوماً أصدقاء الغرب أو حلفائه حتى لو توهموا ذلك ، فالغرب لا يحسب هذا الحساب الخاطئ ، وهو لا يريد من العرب سوى النفط محرك عجلة التقدم ودافع ماكينة الرأسمالية ليس أكثر ولا أقل من ذلك.

وأخيراً نفض العرب أيديهم من الشـــرق ونفض الغرب ايديه من العرب ، خرج العرب خاليي الوفاض بحال لايحسدون عليه أبداً ، فـ(فيتو) الإتحاد السوفييتي مات معه ومظلة الحماية إنقشعت بلا رجعة ، كسحابة الصيف ، ورعد الصيف ... والغرب جاءته الفرصة التي خطط لها وإنتظرها بفارغ الصبر ، أن يشمت بالعرب ويشهّر بهم ، ويذلهم ويمثل بهم ، لذا وضع الغرب العرب في سلة واحدة وقفص واحد (الإرهاب) ، ولم يعد يفرق بين الراديكاليين والثوريين والمعتدلين ، كما كان يفعل عشية الحرب الباردة أي في حياة الإتحاد السوفييتي كما لم يعد يميز بين ملكيين وجمهوريين وجماهيريين ... بين أمراء ومناضلين وثوار .. صار العرب كلهم بلا إستثناء (واحداً) خارجين عن القانون ، إرهابيين وحسب ، وكذا دينهم الإســـلام ، وفق مصالح الغرب الذي صنع فرصة العداوة وأجج نارها ليقطف ثمارها .. إزاحـــة الأمة العربـــية عن دائرة الفعل والتأثير ونعتها بالبربـــرية والإرهاب والهمجية، التي تجيد وسائل إعلام الغرب القوية فن صناعتها وتسويقها وتعميمها .

لم يكسب العرب شيئاً شرقاً وغرباً ، ولم يحصدوا ســوى المذلة والإهانة والنهب والاستغلال ، وصاروا اليوم وحدهم يندبون الحظ العاثر .. لا صديق يحـميهم ولا عدو يرحمهم ولا حليف يدافع عنهم ولا متفرج يحتج ولا محايد يتفرج !! أي لا هذا ولا ذاك ، لأنهم وضعوا أنفسهم في المكان الخطأ . لم يحسبوا الحساب الصحيح لما بين أيديهم وحولهم ، ولما تحت أقدامهم ، وأمامهم لم يراعوا ثوابتهم ، لم يقيموا وزناً لما يجمعهم ، بل أقاموا وزناً لما يفرقهم كان يمكن أن تكون دولة واحدة قوية وجيشاً واحداً .. و .. و . قبل أن تتوحد أمريكا وقبل أن تتوحد أوروبا ، لو لبوا داعي الوحدة ونداء التجمع . وعندما ضلوا الاتجاهات ضلوا المخرج بلا شك .

الاتجاه الوحيد الذي لم يكن له محل في البوصلة العربية ، هو اتجاه الجنوب الذي تعامى عنه العرب ، كما لو لم يقرأوا التاريخ ويطلعوا على أحداثه قط ، ويجهدوا أنفســهم عناء تفسيرها ، فالاسلام دين العرب ، عندما أطبقت عليه كماشة الشرك ، أمر بالهجرة إلى الحبشة، أي إلى أفريقيا ، وقبل ذلك عندما حدث الخراب العظيم في مأرب ، خرج العرب من بر العرب إلى بر أفريقيا ، عبر البر والبحر ، لم يلجأوا إلى بر الأناضول ، أو الالزاس

واللورين ، وعندما سقطت غرناطة وطليطلة ، لم يجد العرب إلا العدو من أمامهم وأفريقيا من ورائهم .. إلخ من الشواهد:

- من الشمال ومن الشرق ومن الغرب جاءت كل المحن وكل المصائب وكل الخراب ولم تأتِ من الجنوب مصيبة واحدة باستثناء أبرهة الحبشي ..
- من الشرق جاء الفرس غازين مستعمرين ..
- وجاء المغول والتتار مدمرين غانمين ..
- وجاء الأتراك محتلين مستغلين ..
- ومن الشمال جاء البيزنطيون واليونانيون والرومان مستعمرين ، وجاء اليهود مستوطنين وفرسان القديس يوحنا مبشرين ..
- من الشمال جاء الانجليز والفرنسيون والطليان واليهود ، حولوا كل قرية إلى دنشواي وكل نجع إلى معتقل العقيلة وسلوق وكل شعب إلى جزائر وكل مخيم إلى قانا وجنين ..
- ومن الغرب جاء المارينز واليانكي والكروز والأباتشي .. والتوماهوك والـ اف ١٦ والفيتو الأمريكي.

أفريقيا وحدها لم يأتِ منها لا ضرر ولا ضرار ، سوى مياه النيل العذبة الصافية النقية والطمى والعاج وريش النعام والموز والأناناس وكل ما لذ وطاب .

أفريقيا وحدها فتحت قلبها للاسلام وشرعت أبوابها للعرب قبل أن يعرف العرب الغرب، قاطعت عدوهم في وقت لم يقاطعه العرب ، انحازت للعرب في وقت لم ينحز العرب لأنفسهم.

أفريقيا وحدها خرقت الحصار والحظر الامبريالي في وقت جَبُنَ العرب عن اختراقه، رمت كل ثقلها في السلة العربية في وقت لم يدرك العرب ثقل أفريقيا وقيمتها .

أفريقيا وحدها أعلنت الاتحاد ، في وقت اختلف فيه العرب حول الوحدة وماز الوا يحتمون بأسوار وحدود الدولة القطرية والجهوية الضيقة المحدودة الموارد والمحدودة القوة والتأثير والنفوذ .

واليوم في عصر العولمة التي تكتسح كل سياسة واقتصاد وحدود .. وقصور بلا هوادة ورحمة ، استيقظت أفريقيا بينما بقي العرب في غيهم يعمهون ، لإرضاء الغرب ، قبلوا الدخول في الحرب على الارهاب فأعلنوا الحرب على أنفسهم ودولهم وشعوبهم ودينهم .

وأخيراً ..

لم يبق للعرب من ملاذ آمن ومخرج سوى الالتحاق بركب أفريقيا والاحتماء بها في عالم تسوده القوة وتحكمه آليات العولمة الشرسة .

إنه نداء الفرصة الأخيرة وليست الأخرى ؟

وإلى اللقاء ..

أمين التحرير

عمار يوسف اللويبي

من محاور المجلة

- **قضايا الإدارة** :
  الشعبية ، الحكومية ، المركزية واللامركزية ، البيروقراطية .

- قضايا الهيمنة :
  الهيمنة الدولية ، الهيمنة الأمريكية ، النظام السياسي الدولي .

- قضايا الاحتكار :
  السياسي ، الاقتصادي ، الطبقي ، الصحافي .

- قضايا الاستعمار :
  العسكري المباشر ، الاقتصادي ، الثقافي ، الفكري .

بحوث ودراسات

دور العلم في التنمية الاجتماعية

د. صبحي محمد قنوص
أستاذ علم الاجتماع بجامعة قار يونس

تعتبر العلاقة بين العلم والتنمية الاجتماعية ، في أي بلد من بلدان العالم ، علاقة ترابطية ، حتى أننا في كثير من المواقف والأحيان نعتبر مستوى التنمية الاجتماعية السائد هو الذي يحدد المستوى العلمي في المجتمع . فمن أهداف العلم الرئيسة إخضاع النشاط العلمي نفسه لدراسة علمية تضبطه وتخلق منه قدرة وامكانات هائلة كثيراً ما تُسخّر ويتم توظيفها لخدمة التنمية الاجتماعية . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل استطاعت أقطار الوطن العربي الوصول إلى هذا الهدف من خلال الأنساق التعليمية القائمة ؟

الإجابة بالنفي بطبيعة الحال لأننا لو وصلنا إلى هذا المستوى من الوعي العلمي لكان في مقدورنا وضع حد فاصل للظاهرة التي تتعاظم خطورتها في كثير من أقطار الوطن العربي ، ألا وهي الاتساع التعليمي الأفقي دون أن يصاحبه عمق علمي وتركيز لمبدأ الاختصاص العلمي الذي تحقق من خلاله قوة علمية انتاجية تخدم بالفعل أغراض التنمية الاجتماعية الشاملة .

فعندما تكون إمكانات العمل محدودة في المجتمع - بغياب إتجاهات عميقة للتصنيع الثقيل منه والخفيف ، والتخطيط لبناء قواعد اقتصادية صلبة ، تتنوع من خلالها النشاط الاقتصادي للأفراد والجماعات ، والمؤسسات العامة والخاصة ، والتخطيط العلمي الدقيق لحاجات المجتمع من التعليم - يتحول ذلك الاتساع التعليمي الأفقي إلى عبء اجتماعي ثقيل ، لأن المجتمع في هذه الحالة لا يستطيع احتواء هذا الاتساع الذي لا يتماثل مع مستوى الاتساع الاقتصادي السائد . فالمؤسسات التعليمية ، التي تحتوي وتخرج أعداداً كبيرة من حاملي الشهادات ، تدخل ضمن الواقع الضحل الذي يفتقر إلى تنويع الاقتصاد والتكنولوجيا اللذان بمقدورهما استيعاب هذا الاتساع الأفقي في التعليم ، وظلت المؤسسات التعليمية في الوطن العربي مجرد قطاعات استهلاكية تنمي الأعباء الاجتماعية التي قد يجد المجتمع نفسه عاجزاً عن مواجهتها اقتصادياً . واستمرت المؤسسات التعليمية تتعثر في طريق تقدمها تحت وطأة ارتباطها بتقاليد تربوية وأخلاقية وإدارية معادية للتقدم العلمي والاجتماعي بشكل بدائي مطلق .

لقد أبدعت الشركات الاحتكارية الرأسمالية في تعميم وبناء المؤسسات التعليمية في بعض من أقطار الوطن العربي والتي لا تتلاءم مع طبيعة تراكيبنا الاجتماعية وبيئاتنا الجغرافية ، لدرجة

أنه إذا ما حددنا حجم الإنفاق المالي الذي يصرف على بناء هذه المؤسسات ، إضافة إلى ما يخصص لها من ميزانيات تسييرية ، سنوياً ، نجد أن البون شاسع بين حجم الإنفاق وحجم المردود العلمي لهذه المؤسسات . وبالرغم من إلمامنا بمثل هذه القضايا ، إلا أننا لم نقف بعد على الأسباب التي حالت دون تحقيق تقدم علمي يخدم جوانب التنمية الاجتماعية الشاملة ، واستمرينا متكئين على البلدان الصناعية لاستيراد احتياجاتنا من المراجع والأجهزة العلمية التعليمية ، وهيئات التدريس الأجنبية ، ناهيك عن تغطية احتياجاتنا المعيشية الأخرى التي تتطلبها طبيعة الحياة والتراكيب الاجتماعية السائدة في أقطار مجتمعنا العربي . وصارت السعادة تغمر قلب كل من يكلف بوظيفة ادارية أو قيادية في أية مؤسسة تعليمية عالية ، لأن هذه الوظيفة أو تلك ستزيح عنه عناء البحث والإبداع العلمي ، والذي بدونه لن نحقق أي مستوى من التقدم الاجتمعي . ناهيك عن أن كل من يكلف بمثل هذه الوظائف في المؤسسات التعليمية لا يتم تكليفه وفق أسس قوامها مستوى المؤهل العلمي الذي يحمله ونوعه ، ونوع الانتاج العلمي الذي أنجزه ، وحصيلة خبرته في هذا المجال . بل كثيراً ما يتم هذا التكليف وفق أسس عشائرية وقبلية وجهوية . كما أن التكليف بهذه الوظيفة أو تلك في المؤسسات التعليمية عادة ما يتم بناء على آراء أفراد هم بعيدون كل البعد عن هذه المجالات ، بل وصل الحد في بعض الأقطار العربية أن المسؤول الذي يحمل شهادة الثانوية العامة أو ما دونها هو الذي يزكي هذا وذاك لمثل هذه الوظائف القيادية ، مما أدى بالمؤسسات التعليمية السير في الاتجاه المعاكس لبرامج التنمية التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها .

لا يمكن لأقطار الوطن العربي أن تخرج من واقع التخلف والتبعية إلا من خلال إعادة النظر في بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لا يتأتى إلا باعتماد ثورة اجتماعية وثقافية ذاتية قوامها العلم والتكنولوجيا وطرق استخدامها . وعلى الرغم من أن بعضاً من هذه الأقطار قد بدأت فعلاً في الأخذ باستراتيجية العلم والتكنولوجيا ، إلا أن هذه الاستراتيجية الجديدة لم تعتمد - بعد - على قواعد ثابتة وأساسية ، ألا وهي استغلال العلم والتكنولوجيا وتطورهما من خلال المقومات المادية والبشرية المتوفرة على المستويين القطري والقومي ، وإبراز تكتلات قومية تعطى الأولوية لاستثمار إمكانياتها ، وكم هي كثيرة ، في معظم أقطار الوطن العربي .

وبالرغم من أن هذا التوجه - نحو العلم والتكنولوجيا - بدأ يفرض نفسه في كثير من أقطار الوطن العربي ، ليؤكد واقعاً جديداً ، إلا أن هذا الواقع الجديد خلق كثيراً من الغموض والارتباك في أوساط اجتماعية وعلمية متعددة . أي بمعنى أن هذه الأوساط لم تتمكن - بعد - من تحديد استراتيجية العلم والتكنولوجيا ، والبدء في تطبيقها بهدف خلق ثورة علمية تكنولوجية ، حيث لم تعد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ، لأقطار الوطن العربي، هي المنطلق أو الأسس الرئيسة في فهم الجوانب الحياتية المتعلقة بهذه الأقطار ، وإنما واقع الاحتياج إلى الثورة العلمية والتكنولوجية هو الذي يؤطر هذه الأسس . ولنا أن نعتبر من التحولات الجذرية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في أوروبا الغربية ، واليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وما وصلت إليه من تقدم في فترة زمنية وجيزة .

وبالرغم من أن قفزة نوعية هائلة قد تحققت بفعل التعليم وليس العلم في كثير من أقطار الوطن العربي وانعكاسات ذلك على مستوى التنمية الاجتماعية ، إلا أن مستوى التعليم الذي أنجز لم يزحزح التخلف والتراكمات التي ترتبت عليه بأي نسبة تذكر . ومن هنا ما زالت قضية التخلف الاجتماعي تمثل محوراً مهماً للباحثين في مختلف المجالات الاجتماعية ، والسبب في ذلك هو أن بعض أقطار الوطن العربي تعيش في وضعية اجتماعية واقتصادية وسياسية متخلفة جداً بفعل

الهوة القائمة بين عالم القوة (أوروبا ، اليابان ، الولايات المتحدة) ، وعالم الفقر والضعف والتبعية (بلدان العالم الثالث) وفي مقدمته أقطار الوطن العربي . وبمعنى آخر يمر العالم اليوم بنسقين أساسيين للتنظيم الاجتماعي أحدهما حديث متقدم ، والآخر تقليدي متخلف .

فالنسق **الأول** يشمل المجتمعات الديناميكية ، بينما يمثل **الثاني** حركة ركود فكري واقتصادي وتكنولوجي. وما يزيد من اتساع هذه الهوة هو أن أقطار الوطن العربي استعارت أنماطاً حياتية من المجتمعات المتقدمة صناعياً تتعارض وثقافاتها وأنساقها الاجتماعية ، كما أنها ، وهذا هو الأهم ، حرصت على إقتناء أدوات مادية - دخيلة عنها - غيرت مجرى حياتها الاجتماعية والثقافية ، وأوجدت من خلالها فراغاً إجتماعياً واقتصادياً وعلمياً يصعب التحول عنه في فترة زمنية وجيزة إذا ما استمر الحال عما هو عليه ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار المرحلة التي بدأت تواجهها الأمة العربية ، أي مرحلة ما بعد أزمة حرب الخليج الثانية ، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وما سيترتب عليها من سلبيات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية وثقافية . والغريب في الأمر ، أننا نظرنا إلى هذا التوجه في إطار التنمية الاجتماعية وكأنه أسس ومقومات الحياة الاجتماعية المعاصرة - المتحضرة [1].

توصلت معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية إلى أن تجاوز هذا الفراغ وعدم التوازن الكامن في طبيعة التراكيب الاجتماعية ووسائل التنمية والتحديث المادية ، متوقف ، بطبيعة الحال ، على الكيفية التي تتم بها تنمية أقطار الوطن العربي التي يجب أن تنحاز وبصورة مطلقة إلى العمل على إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية ذاتية ، ومن خلال الخواص الاجتماعية والثقافية المميزة عن تلك الخواص السائدة في المجتمعات الصناعية ، التي تفرضها اختلاف طبيعة البيئة الجغرافية ، ونوع الموارد الاقتصادية ، وطبيعة التراكيب السكانية ، ونسق التعليم ، وتباين العوامل الاجتماعية والثقافية والتي يمكن من خلالها تحديد نوعية التغير الاجتماعي ودرجة حدوثه [2].

إن التنمية ومواكبة الحياة العصرية تعتبر ، في نظرنا ، هي تلك القدرة الفائقة على استغلال واستثمار كافة الموارد والامكانات البشرية ، وتطوير الانتاج ، والاعتماد على العلم الحديث ، والابداع في مجالات التنظيم والإدارة . وباعتبار أن معظم الدراسات المرتبطة . بمجالات التنمية الاجتماعية تتمثل في اعتبار مفهوم التنمية موازياً لعملية التحديث ، فإنه من الضروري أن تعطي مزيداً من الاهتمام لهذا التوجه ، خاصة أن هناك عدداً كبيراً من الباحثين من يرون أن تحليل مفهوم التنمية وفهم دينامياتها يجب أن يرتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه ، والعمل بصورة أكثر فعالية على كشف مواقع الخلل في البناء الاجتماعي السائد في المجتمع ، الذي يسعى إلى تحديث نفسه اعتماداً على البلدان الصناعية ، في حين يستمر (هو) في خلق الفراغ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي . فنمط الاستهلاك السائد اليوم ، وسوء التدبير والادارة ، والفراغ الزمني والفكري ، وارتباط التعليم وبرامجه بالتركيبة الاجتماعية السائدة ، صارت أهم خصائص أقطار الوطن العربي ، التي ساعدت بحكم وجودها ، على إحداث خلل كبير جداً في البناء الاجتماعي في بعض أقطارنا ، والنظر إلى التنمية من خلال اكتساب خصائص المجتمعات الغربية وما حققته من تقدم ، حتى صار تفكيرها مشوشاً وكذلك تعليمها ومعظم وسائله التوصيلية ، الأمر الذي انعكس انعكاساً مباشراً على طبيعة التراكيب الاجتماعية السائدة .

فالتنمية الحقيقية إذن ، هي القدرة على إنجاز تغييرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية ، بحيث تتضمن التخصص ذات المستوى المرموق والذي يجب أن يتلاءم ونوع الموارد المتاحة ، وتحديد

الوظائف الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وتكاملها تكاملاً علمياً وعقلانياً ، كما تشمل الخصائص السياسية ، تكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها ، وأن يحتويها النظام الاجتماعي السائد ، ويعمل بصفة مستمرة ، على تطويرها ، بحيث تبرز اتجاهات إيجابية يتغير من خلالها نسق الاعتقاد ، شريطة ألا يكون على حساب القيم الاجتماعية الرصينة ، بهدف الوصول إلى توازن متبادل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والنظر إلى التنمية الاجتماعية كعملية متكاملة ومترابطة الجوانب واعتبارها تغييراً اجتماعياً جوهرياً يجب أن يطرأ على البناء الاجتماعي في مكوناته ونظمه وأنساقه .

يظل السؤال التالي يلاحقنا في كل دراسة أو بحث أو مؤتمر علمي ، وهو هل يمكن تحقيق ثورة علمية / تكنولوجية في الوطن العربي تنعكس على مجالات التنمية الاجتماعية في ظل العوامل الديموغرافية والاقتصادية والسياسية القائمة ؟ والجواب على هذا السؤال ليس بالشيء اليسير ، لأنه في الوقت الذي تقدم فيه العلم والتكنولوجيا في العالم الصناعي ، سبقه تغير في النسق القيمي والفكري الذي ولد تحدياً نتج عنه إحداث تقنية العصر الحديث . وهذا وضع لن يحدث في الوطن العربي ، وحتى إن حدث في بعض الأقطار فإنه سيكون تدريجياً ، هذا إذا ضمنت هذه الأقطار استقراراً سياسياً واقتصادياً واضحاً ، ودون أن تتأثر ببعض الأزمات السياسية والاقتصادية المتولدة عن الصراعات المستمرة بين الشمال والجنوب ، أي بين الدول المتقدمة صناعياً وبين البلدان المتخلفة . وهنا تكون البلدان المتقدمة قد تجاوزت العصر التقني إلى ما بعد التكنولوجيا ، الأمر الذي يساعد على اتساع الهوة التكنولوجية بين هذه البلدان وفي مقدمتها أقطار الوطن العربي . إضافة إلى ذلك أن أقطار الوطن العربي لم تتمكن بعد من وضع وتنفيذ استراتيجية واضحة تكفل استخدام العلم لزيادة الانتاج على نطاق واسع ، لأن ذلك مرتبط بإحداث قفزة علمية نوعية ، زيادة على ذلك تجدد المعوقات أمام برامج التنمية الاجتماعية لأقطار الوطن العربي . فزيادة السكان يعتبر أمراً معوقاً للتنمية ، أي بمعنى كلما زاد حجم السكان ارتفع الانفاق الاستهلاكي ، في الوقت الذي تتطلب فيه حركة التنمية توجيه نصيب وافر من الدخل القومي نحو الاستثمار الانتاجي . وهنا يكمن تأثير تزايد السكان على برامج التنمية الاجتماعية . ولهذا يعتبر المتغير السكاني أحد أسس التخطيط للتنمية الاجتماعية وكيفية مواجهتها لتحقيق حاجة القوى البشرية العاملة من خدمات متنوعة وتوفير فرص عمل جديدة ومتجددة .

تعتبر التنمية الاجتماعية ، في أي مجتمع من المجتمعات البشرية ، عملية مركبة ومتعددة الجوانب ، وهي تعني على المستوى الفردي تحسناً في مستويات المهارة والكفاءة الانتاجية والإبداع ، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية . إلا أن بعض هذه العناصر والمقومات ، تعتبر ، من الناحية الواقعية ، مقولات سلوكية وقيمية يصعب تقييمها وتقنينها ، حيث تعتمد على الفترة الزمنية التي يعيش فيها الإنسان ، وعلى تركيبته الاجتماعية ، ونظامه السياسي والاقتصادي ، والظروف التي يعززها الإنسان بنفسه ، والتي قد تنقلب ضده في كثير من المواقف والأحيان ، أو ظروف العصر الدولية التي تفرضها سياسات القوة الاقتصادية والتكنولوجية ، والتي كثيراً ما تتعارض وتوجهاته الوطنية والقومية والإنسانية . وبمعنى آخر ، فإن تحقيق أي جانب من جوانب التنمية الاجتماعية إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعية المجتمع بأكمله ، وعلى المستويين الداخلي والخارجي ، وفي إطار الجانبين السياسي والاقتصادي .

من هنا نجد أن النمو يعني ، بصفة دائمة ، زيادة في القدرة على تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية ، سياسية كانت أم اقتصادية .

ولقد كان معظم تاريخ الإنسانية وما زال صراع من أجل البقاء ضد المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية. كما يعني النمو أيضاً زيادة قدرة الإنسان على حماية نفسه وجماعته التي ينتمي إليها، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بل قد يضطر، في بعض الأحيان، إلى انتهاك حرية الآخرين للغرض ذاته.

وإذا سلمنا بأن كل المجتمعات البشرية عرفت التنمية بمختلف أشكالها وجوانبها، وأنها مرت بمراحل معينة - كمية ونوعية - وفقاً لإمكاناتها وقدراتها المتاحة، فإنه ومن هذا المنطلق يجدر بنا أن نقول أن معدلات هذه التنمية قد اختلفت من مجتمع لآخر، وزادت سيطرة الإنسان على الطبيعة بمعدلات متباينة، ووفقاً لدرجة النمو الاجتماعي الذي تحقق بفعل برامج التنمية الاجتماعية، أي أن العلاقة بين درجة النمو الاجتماعي، وبرامج التنمية الاجتماعية علاقة طردية. ففي شمال أفريقيا مثلاً، كان المصريون القدماء قادرين على إنتاج الثروة بوفرة وذلك بفعل سيطرتهم على القوانين الطبيعية والعلمية، حيث ابتكروا تقنيات متقدمة، بمقاييس تلك القرون، خاصة بالزراعة، واستكشاف المعادن من بطون التربة، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تمر بمراحل متخلفة جداً من الناحيتين، الاقتصادية والاجتماعية. ولكن بعد تطور التكنولوجيا وتقدم وسائل الانتاج وارتفاع معدلات الكثافات السكانية، وتطور العلم، نجد أن مثل هذه الأقطار قد فقدت السيطرة على اقتصاداتها، إذ تحولت من مجتمعات مصدرة للانتاج، إلى مجتمعات مستهلكة لما تنتجه مصانع الغرب، الأمر الذي أبطل وازع الإنتاج لدى كثير من فئات المجتمع وشرائحه، وغرس فيها الخمول والكسل الاقتصادي، وتحولت إلى فئات وشرائح هامشية يريحها عدم بذل الجهد، وحياة الفاقة، وأفرزت بنية اجتماعية متهالكة.

فأقطار الوطن العربي، التي يجمعها وحدة اللغة والدين والدم والتاريخ والجغرافيا، نجدها تتمتع بثروات وموارد طبيعية هائلة من المواد الخام، كالنفط، والغاز الطبيعي، والمعادن، ومصادر المياه، وأراض زراعية خصبة، وعدد سكان يعتبر، إلى حد كبير، متوازناً مع هذه الموارد، بل إن موارد الوطن العربي تفوق في مجملها احتياجات سكان هذا الوطن. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل استطاعت أقطار الوطن العربي تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وشاملة ؟ الجواب بالنفي بطبيعة الحال.

إن أقطار المنطقة العربية تشكل شريحة تتماثل فيها المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، وتربط بينها علاقات تاريخية واجتماعية خاصة، ولكنها ليست مستغلة. وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال، إلا من خلال حدوث كثير من التنازلات السياسية من قبل الأنظمة العربية الرسمية السائدة. وهذه هي القاعدة الأساسية التي يجب أن تنطلق منها استراتيجية التنمية بهدف قهر التخلف والتحرر من التبعية في إطار الاندماج القومي والتكامل العربي في مختلف المجالات. وهي استراتيجية ترى أن التنمية لا يمكن تحقيقها في أي قطر من الأقطار العربية منفردة. فالتكامل العربي ضرورة تنموية وبُعداً استراتيجياً، في غيابه لا يمكن أن تتم عملية التنمية الاجتماعية في مختلف جوانبها وأبعادها.

إن أبرز الأهداف بعيدة المدى لاستراتيجية التنمية بهدف الخروج من دائرة التخلف، هي تنمية قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته في إطار تأكيد مسؤوليته وانتمائه العربي القومي، والتفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة العربية الأصيلة، في ظل نظرة عميقة ومجددة في التراث العربي الاسلامي، وإيجاد إرادة مشتركة ومتجددة للتنمية، وترسيخ أسس نظام سياسي موحد لأقطار الوطن العربي، وتأكيد الاعتماد على التراث، وتكوين قاعدة إنتاجية صلبة متنوعة المقومات، والاحتفاظ بجزء كبير من احتياطات الثروة النفطية في شكل أصول استثمارية ثابتة داخل الوطن العربي، وخلق

نظام اقتصادي موحد ، والعمل على تعميق التماسك والتلاحم الاجتماعي وفق رؤية ثورية تؤمن باجتماعية الهدف ووحدة المصير .

مع وضوح الهدف وتوفر المقومات المادية والبشرية وتحديد الاستراتيجية الشاملة للتنمية في الوطن العربي ، فلابد من القضاء على التحديات والعقبات التي تواجه التنمية ، والمطلوب أولاً هو تحديد هذه التحديات والعقبات ودراستها دراسة علمية موضوعية من أجل مواجهتها ، وفتح الطريق أمام الاستراتيجية الشاملة للتنمية بقصد التطبيق الفعلي والعملي ، وأهم هذه التحديات والعقبات :

أولاً : الارتباط والتبعية للاحتكارات الأجنبية الرأسمالية إلا إذا كان هذا الارتباط ارتباطاً استثمارياً مشتركاً .

ثانياً : احتكار الدول الصناعية لتكنولوجيا التنمية والتصنيع .

ثالثاً : الاعتماد المطلق على اقتصادات النفط .

رابعاً : تدني مستوى المشاركة في السياسة والانتاج .

خامساً : الخلل الواضح في التركيبة الاجتماعية نتيجة لغياب البرامج التنموية البشرية ، وعدم تهيأتها لتحمل أعباء التنمية .

سادساً : إنخفاض معدلات الأداء بسبب افتقار الإدارة إلى وضوح الرؤية وغياب الأهداف والخطط العلمية المحددة .

سابعاً : الافراط في الاستهلاك وتعدد أشكاله وتطرف أنماطه .

ثامناً : تدهور قيم العمل والإنتاج .

تاسعاً : الانفتاح شبه المطلق على الخارج ومحاكاة البلدان الصناعية في تطبيق السياسات التنموية دون النظر إلى اختلاف الثقافات والقيم والتراكيب الاجتماعية ، وطبيعة وحجم الموارد الاقتصادية المتوفرة التي تخدم أغراض التنمية الصناعية .

عاشراً : توجية الإمكانات والبيئة الملائمة لتنمية اجتماعية وثقافية متواصلة .

الحادي عشر : غياب القاعدة العلمية / التقنية المتطورة التي تتمشى واحتياجات المجتمع العربي حاضراً ومستقبلاً .

إلا أن تنفيذ مهمات استراتيجية التنمية الاجتماعية يتطلب تكاثف أوجه العمل الرسمي مع أوجه العمل غير الرسمي على مستوى المنطقة العربية وتكامل جهودها . أما العمل الرسمي فيتمثل دوره في ترسيخ نظام سياسي موحد قابل للتنمية . وتأكيد هذا النظام يتطلب تجسيد المقومات التي تسمح بترسيخ أسس دائمة لبقائه واستمراره . ويتطلب العمل غير الرسمي تحمل المواطنين لمسؤولياتهم التاريخية ، وعلى الأخص المؤهلين والمثقفين الذين تتوفر فيهم إمكانية اتخاذ القرار وتنفيذه ، أو إمكانية الترشيد في إطاره . والمطلوب من مثل هذه الفئات الاجتماعية المتخصصة النزول إلى مستوى الوسط الاجتماعي واستيعاب المشكلات الاجتماعية التي تنبثق من خلال تطبيق برامج التنمية وعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي ، واقتراح الحلول العلمية الملائمة للتراكيب الاجتماعية والسكانية ، وتصحيح مسارات التنمية وتقييمها بهدف تحديد سلبياتها والآثار الاجتماعية التي قد تترتب على وجود هذه السلبيات التي دخلت معظم أقطار الوطن العربي من خلال البوابة الأوروبية للتنمية التي فتحها العرب عن طريق السياسات والأيديولوجيات القائمة[3] .

فهل استطاعت أقطار الوطن العربي تحديد استراتيجية للتنمية الاجتماعية واضحة المعالم ، وتتمتع بنوع من الاستقلالية عن نماذج الاستراتيجيات التنموية التي طبقت في البلدان الصناعية ؟ الجواب : لا ، بطبيعة الحال ، لأن جميع الاستراتيجيات التنموية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لم تنطلق ، في بعض أقطار الوطن العربي من واقع تركيباتها الاجتماعية ، حيث استمرت في محاولة إصلاح

إعداد: د. صبحي محمد قنوص

الوضعين الاقتصادي والاجتماعي حتى بعد أن توفرت لها موارد اقتصادية هائلة، إذ لم تستغل من أجل خلق استراتيجيات تنموية مترابطة الأجزاء والأهداف، سواء على المدى القريب أو البعيد، وتعاملت مع اكتشاف الموارد الاقتصادية الجديدة، دون النظر إلى مردوداتها الإيجابية أو السلبية. فالسلبيات تجاوزت اليوم، وبنسبة عالية جداً، تلك الايجابيات التي تحققت من خلال الاستراتيجية المادية، أي بمعنى الاهتمام بكل ما هو مادي. وانعكس هذا، بطبيعة الحال، على التراكيب الاجتماعية والثقافية السائدة، إذ نتج عنها مجتمعات استهلاكية اعتمدت اعتماداً كلياً على ما يرد إليها من وراء البحار والمحيطات. وحتى تلك الانجازات التي تحققت من خلال تنفيذ بعض الاستراتيجيات التنموية، هي في واقع الأمر، تابعة وليس نابعة، الأمر الذي أدى إلى إجهاض رأس المال القومي بصورة مذهلة.

فالوضع الاجتماعي الذي تتميز به بعض أقطار الوطن العربي، والذي حولها من مجتمعات إنتاجية إلى مجتمعات استهلاكية في ظل تواطؤ استعماري احتكاري لما يسمى بالنظام العالمي الجديد، اكتسب هذا الوضع الاجتماعي طابعاً متميزاً بالضعف والتشاؤم بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية الكادحة، في الوقت الذي خلق طبقات اجتماعية لا مثيل لها حتى في عهد الاقطاع وبموازرة من الأنظمة العربية الرسمية.

فالاستراتيجية التنموية التي لا مناص لأقطار الوطن العربي الأخذ بها وتطبيقها هي الخروج من سياسة التبعية والتخلص من سياسة التجهيل العلمي وربطه بالأيديولوجيات الفكرية والسياسية السائدة التي تتخذ من الجانب الشكلي محوراً وجوهراً لاستراتيجياتها، إلى علم يخدم على المدى القصير والطويل أهداف التنمية ويحققها بأقصر السبل والوسائل. فلم يشهد العلم بعد في بلداننا العربية نمواً أو تطوراً نوعياً يسهم في تطوير التقنية واستخداماتها، ويؤكد حركة التصنيع والابداع، والاختراع، وبناء الأطر الاجتماعية المساندة لحركة التطور العلمي. فالعلم، في جميع أقطار الوطن العربي، ما يزال محافظاً على مستواه البدائي وموازياً للمستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وهذا بدوره أدى إلى تخلف اجتماعي واقتصادي مركب.

تنظر البلاد العربية إلى العلم نظرة سطحية تنطلق من فهم بدائي له، وحتى إن استوعبته، فهي لا تستوعب بشكل جوهري إلا الجانب التعليمي المباشر وغير المباشر، أي كونه لا يتعدى حصيلة اكتساب معلومات ومعارف يحتفظ بها الفرد، أما لاعتبارات اجتماعية، وإما بقصد الاسترزاق المباشر، وفي إطار وظيفي محدود، وذلك راجع إلى غياب الاستراتيجية التعليمية وتوجيه التعليم بما يتناسب واحتياجات القطاعات الانتاجية والخدمية، العامة منها والخاصة، وبما تفرضه متطلبات العصر.

ومما زاد في تخلف العلم أن بعض الأنظمة السياسية التي أخذت على عاتقها زمام الأمور. بعد خروج الاستعمار، وجدت نفسها أمام مهمات الحكم السياسي المباشر، ليس بهدف نقل المجتمع من وضعية التخلف والجهل والفقر والثقافة الاستعمارية، إلى وضعية التغيير الايجابي في جوانب الحياة الاجتماعية بما فيها من سياسة واقتصاد وثقافة، ولكن من أجل التمركز والاستحواذ على السلطة فحاربت العلم وناصرت التعليم، الأمر الذي أدى، **أولاً**، إلى أن العلم لم يواكب نمو المجتمع - حتى من الناحية الكمية - مواكبة عضوية. وبهذا لم يستمر العلم عن كونه أحد شؤون المؤسسات العلمية ذاتها، بالرغم من مساعدة المجتمع للمؤسسات التعليمية ومدها بدعم مادي لكن دون أن يقيم مع هذه المؤسسات علاقة عضوية مباشرة. **وثانياً**، لم يتمكن العلم والعلماء في الوطن العربي من احتلال مواقع أساسية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية / الانتاجية، واستمر العلماء قابعين داخل أروقة مؤسساتهم، أو الهروب إلى البلدان الصناعية حيثما أتيحت لهم

الظروف . ولم يتمكن العلم - بعد - من تحويل أفراد المجتمع إلى قوة إنتاجية بمعناها الواسع ، وظل عاجزاً عن دفع عمليتي التنمية الاجتماعية والاقتصادية خطوات إلى الأمام .

لماذا هذا القصور والعجز الذي يتميز به نسق التعليم في أقطار الوطن العربي ؟ الجواب يكمن في أن جميع المعارف العلمية لم توحد مع حركة النمو والمد المادي التي شهدتها معظم هذه الأقطار من خلال المؤسسة العلمية العالية والمعمل والمختبر الطبي والتقني على حد سواء . زيادة على أن أقطار الوطن العربي مازالت تتعامل مع المعارف العلمية من خلال إطارها الكمي ، دون أن تحقق تحولاً نوعياً فيها ولو نسبياً .

إننا نزداد تخلفاً عندما نتابع حركة التطورات الهائلة في ميداني العلم والتكنولوجيا في العالم الصناعي الغربي منه والشرقي ، وذلك بفعل العلاقة العضوية بين حركة نمو العلوم الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية ، وكذلك حركة نمو الانتاج الصناعي الخيالية ، خاصة في بلدان أوروبا الغربية ، واليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية . وبالرغم من اعترافنا المطلق بالظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي عاشتها أقطار الوطن العربي إبان فترة الاستعمار ، وما ترتب عن ذلك من معاناة اقتصادية واجتماعية مازالت مستمرة معها حتى يومنا هذا ، ووضعها في إطار خاص ، وهو إطار التخلف الذي أفرز واقعاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً متخلفاً ، إلا أنه وبعد مرحلة الاستعمار الأوروبي ، بدأت تتكون كيانات سياسية واقتصادية في هذه الأقطار ، وأتيحت لها موارد اقتصادية هائلة جداً ، إلا أنها لم تتمثل بعد تلك الضرورة النظرية والعملية لأهمية البحث العلمي والعمل على ربطه عضوياً بحاجات وأساسيات النمو الاقتصادي والاجتماعي الآنية والمستقبلية ، والانفاق عليه بما يكفل تطوره وتحديثه . إذ تبين أن حجم الإنفاق على البحث العلمي ، في الوطن العربي هو من بين الأدنى في العالم . ففي عام ١٩٩٦ ، لم تزد نسبة ذلك الانفاق عن ٠,٤% من الناتج القومي العام . وهو أقل من ثلث ما تنفقه كوبا على البحث ، فيما خصصت اليابان ٢,٩% من ناتجها القومي العام للبحث العلمي(4) .

فالاستراتيجية العلمية للتعليم مازالت تتعامل مع الجوانب الكمية وتهمل الجوانب النوعية ، وذلك من خلال استمرارها في تضخيم أعداد كبيرة من الطلاب ، خصوصاً في الكليات والمعاهد النظرية التي تُخرّج سنوياً أكواماً من الطلاب شبه المتعلمين الفاقدين للصلة الواقعية بمشكلات تخلف التنمية الاجتماعية في بلدانهم . فظاهرة التضخم هذه لا تفيد التنمية في شيء ، بل هي ، في واقع الأمر ، عبء ثقيل عليها ومضاعفة لأزماتها ، لأنها في النهاية ستكون قوة بشرية استهلاكية ، معطلة وليست منتجة . أما بالنسبة للمؤسسات العلمية المتوسطة والعليا ، فإنها مازالت مشدودة إلى الخلف لأنها لم تتمكن بعد من تحديد أو أخذ مواقعها في المجتمع ، نظرياً وتطبيقياً وعلمياً ، ولم تمارس بعد تأثيرها الايجابي فيه ، ومازالت تسير من وراء المجتمع ، في الوقت الذي يتوجب عليها أن تقوده نحو التنمية ، وتحديد المسافة الاقتصادية والاجتماعية بين التقدم والتخلف ، والعمل على اختصار هذه المسافة في أقصر فترة زمنية ممكنة .

فالمؤسسات التعليمية مطالبة اليوم - من خلال القيمين عليها - بتحويل التعليم إلى علم يحقق قوة اجتماعية منتجة . ويتطلب هذا الاتجاه ، بدوره ، تطوير المؤسسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية . إلا أن هذا الاتجاه لن يتأتى إلا بإعادة بناء الجامعات والمعاهد العليا ، بدءاً بهيئات التدريس والحد من النوعيات المهترئة التي بدأت تتكاثر فيها ، ووضع ضوابط صارمة لتقييمها تقييماً علمياً مستمراً ، وإعادة النظر في المناهج الدراسية وطرق تدريسها ، وتنظيم الادارة ، انطلاقاً من مبدأ تحويل العلم إلى قوة إجتماعية منتجة ، وضمن إطار علمي شامل ،

يهدف إلى تضييق التعليم الأفقي والتركيز على التعليم النوعي صحبة عمق علمي، واعتماد مبدأ التخصص العلمي الموجه، من أجل خلق ثورة علمية متلاحمة عضوياً مع آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

هذه هي الاستراتيجية التي نبحث عنها من خلال دور العلم في التنمية، والتي بدونها لن تتمكن أقطار الوطن العربي من النهوض اجتماعياً واقتصادياً، بل ستستمر في تنمية التخلف وتخلق فراغاً لا يمكن ملؤه إلا بعودة الاستعمار المباشر وغير المباشر، وهي بذلك ستجد نفسها أمام ضرورة تغيير واقعها، وتحديد هوية هذا الواقع المتخلف وتجاوزه عبر إبراز استراتيجية تأكيد العلم والاعتماد عليه [5].

سبق وأن أشرنا إلى أن نمط التعليم السائد في الوطن العربي لم يتمكن بعد - بالرغم من اتساع رقعته الكمية - من تجسيد تنمية اجتماعية هادفة تكون قادرة على إنتاج العلوم وتحويلها إلى تكنولوجيا في إطار ذاتي ووفقاً للموارد والإمكانات المتاحة، حيث سيكون هذا الإطار الذاتي قادراً، فيما بعد، على خلق تنمية اجتماعية متميزة. فالمتتبع لأنماط وأساليب الحياة الاجتماعية السائدة في أقطار الوطن العربي يلاحظ ذلك التهور الرهيب الذي ساد مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية مهما كانت مستوياتها التعليمية التي انعكست بفعل عدم استيعاب التكنولوجيا المستوردة ولو جزئياً. لماذا؟ لأنها ليست من إنتاجها أو نابعة من ثقافتها، وبالتالي سادت ثقافة تكنولوجية شاذة تعارضت، بطبيعة الحال، مع ثقافة المجتمع العربي، لأنها لا تحمل خصائصه، وولدت علاقات اجتماعية مادية في مختلف الأوساط والمجالات. فإنسان الوطن العربي لم يتعود مثلاً على استخدام الطرق السريعة، مما نتج عنه ارتفاع في نسبة الحوادث اليومية، ولم يتمرس على استخدام الهاتف العمومي في الشوارع والطرق الرئيسية والفرعية، فاتخذ منه وسيلة للهو والعبث، فكان أن أفسد هذا الهاتف الإنسان الذي بدوره أتلف الهاتف وعبث به. كما أن وجود مثل هذه الأداة لم يرتبط بالعملية الانتاجية التي غيبتها استراتيجيات التنمية في الوطن العربي.

فإنسان الوطن العربي قد لا يلام من خلال ممارسته لهذه السلوكيات، بل الذي يلام هو الاستراتيجيات التنموية المتخلفة والتابعة التي جلبت الأداة التكنولوجية وصانعيها، والمواد الخام، وأمرت ببناء الطرق السريعة، وجلبت جهاز الهاتف ومن صنعه، وأمرته بمده وتركيبه في الطرق الرئيسية والفرعية دون سابق انذار للمواطن العربي المتخلف، الذي فشلت برامج التنمية الاجتماعية في تهيئته للتعامل مع هذه الأشياء، أو خلق الأسس والدواعي التي تمكنه من صنع حاجاته بنفسه، أو على الأقل التجاوب مع هذه الأدوات التكنولوجية البسيطة التي وفرتها خطط التنمية اللاواعية [6]. واستمرت الاستراتيجيات التنموية - من خلال التركيز على المراكز الحضرية وتفريغ القرى والأرياف - في تنمية الاقتصاد الهامشي المتخلف، مما شجع الانسان في الوطن العربي على التمادي في مزاولة نشاط غير اقتصادي يتميز بالهامشية والاستهلاك المفرط. وحتى هذا النوع من النشاط معتمد اعتماداً مطلقاً على ما يرد من وراء البحر والنهر، بمختلف الطرق والوسائل الإجرائية، المشروعة وغير المشروعة. فكيف يمكن إذن لإنسان الوطن العربي أن ينمي قدراته ويخلق ذاته في ظل استمرار مثل هذا النوع من الاستراتيجيات السائدة؟ الجواب يكمن، بطبيعة الحال، في فشل الأنساق التعليمية القائمة في الوطن العربي، وعدم القدرة على تحويل التعليم إلى علم ينهض بمستوى هذه الأمة بشكل يغاير مستواها ووضعها الراهن.

فالتنمية الاجتماعية يجب النظر إليها من خلال الاطار العام للتكيف بفعل الجديد الذي يفرضه العلم، والقدرة على الاستمرار مع هذا التكيف في ظل تحديث الثقافة الاجتماعية في

جوانبها المختلفة ، بحيث تتمكن الأنماط الجديدة من السيطرة على الأنماط الثقافية التقليدية ، لكي تحل محلها بصورة تدريجية منسقة مع توجهات العلم واستخداماته . وهنا يجب أن تتميز الأنماط الاجتماعية والثقافية الجديدة بقدرتها على استغلال وتحقيق مستويات أعظم من مصادر الطاقة الانتاجية ، وبصورة أكثر فاعلية من الأنماط التي كانت سائدة ، وأن تتميز كذلك بالديناميكية والتجديد والسيطرة على البيئة .

ينظر كثير من الاختصاصيين إلى التنمية الاجتماعية ودور العلم فيها من خلال أنماطها الثلاثة ، الاجتماعية ، الأيديولوجية ، والتكنولوجية ويتفق أغلبهم على أن الجانب التكنولوجي الذي يفرزه العلم هو العامل الأساسي الذي يحدد النمطين الآخرين وهو ، أي الجانب التكنولوجي ، هو المحرك الرئيسي لتحقيق أعلى مستويات التقدم الذي يحدد مستوى التنمية الاجتماعية في المجتمع[7] . كما يُقرّون بأن الحياة الاجتماعية في إطارها التنموي (اقتصادي ، تعليمي ، سكني ، صحي ، ثقافي) هي عبارة عن سلسلة من ثلاث طبقات أفقية ، الطبقة التكنولوجية في القاعدة ، والفلسفية (الأيديولوجية) في القمة ، والاجتماعية في الوسط . وتعتبر هذه المواقع خلال مراحل تكوينها - بفعل العلم - عما تقوم به من أدوار في عملية التنمية الاجتماعية . فالنمط التكنولوجي أساسي وجوهري ، والنمط الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الوظائف للعامل التكنولوجي . أما بالنسبة للجانب الأيديولوجي ، فهو عبارة عن القوى التكنولوجية - فكراً وتطبيقاً - التي تعكس طبيعة أو نمط الحياة الاجتماعية في المجتمع ، وبمعنى آخر مستوى التنمية الاجتماعية الذي تحقق . إلا أن هذا لا يعني ، بطبيعة الحال ، أن الأنظمة الاجتماعية لا تساهم في تطوير العامل التكنولوجي ، أو أن التكنولوجيا لا تتأثر بالأيديولوجيات السائدة . الواقع أنها تتأثر ولكن الإسهام والتأثير شيء ، والتقرير والتصحيح شيء آخر ، ويعتمد اعتماداً كلياً على دور العلم وقدرته على توجيه التنمية الاجتماعية ، ونقصد بالعلم هنا ، العلم النابع وليس التابع .

فالتنمية الاجتماعية هي تنظيم متكامل للتكنولوجيا وانعكاس للبناء الاجتماعي المتكيف معها . وهنا يجب أن يحدث تناسق بين النظام الاجتماعي والتكنولوجيا . هذا في حالة ما إذا كانت التكنولوجيا منطلقة من مصدر ذاتي مباشر وليس مستورداً ، كما هو الحال في الوطن العربي ، الأمر الذي أدى إلى تجاوز الثقافة التكنولوجية المستوردة للقيم والأعراف الثقافية ، وجاء هذا التجاوز على حساب الأنظمة الاجتماعية التي صارت أقل فاعلية ونشاطاً ، الأمر الذي يصعب معه تحديد العلاقة القائمة بين مستوى التنمية الاجتماعية الذي تحقق ، وبين فعاليات الثقافة التكنولوجية السائدة . فمستوى التنمية الاجتماعية القائم حالياً ليس اجتماعياً في خصائصه ، ولكنه مستوىً اصطناعياً أجبرنا على الأخذ به بفعل تبعيتنا للغرب ، وبفعل غياب الاستراتيجية العلمية التي يجب أن تنبع من مقوماتنا وإمكانياتنا وخصائصنا الاجتماعية والثقافية . ولكن هل لنا - كأمة تمتلك هذه المقومات والخصائص - أن نطمع في تحقيق ذلك ؟

إن ذلك كله رهين بإحداث ثورة ، بل ثورات علمية متتالية تخترق بادئاً ذي بدء تفكيرنا وسلوكنا وأخلاقنا ونظرتنا إلى العالم المادي الذي يحاصرنا ، وإلى ذاتنا التي رضخت لهذا الحصار وقدمت التنازلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ثورة تكون أهدافها تحديد مواقفنا من بعضنا البعض ، ومن هذه الثقافات والأيديولوجيات والمناهج التعليمية الوافدة إلينا من الشرق والغرب ، حتى يتيقن كل فرد فينا إلى أين يسير ، وأي غاية يبتغي ، وعلى أي أساس ننظم أنفسنا ، ونبني مجتمعنا ، وكيف نقيم أعمالنا . وعلينا أن نستمر في ترديد السؤال : من نحن ؟ هل نحن أمة لها رسالة في هذه الحياة تسعى

إلى تحقيقها ، وهدف ترمي إلى بلوغه ؟ أم ترانا مجرد كم يولد ويهرم ثم يموت ؟ أم ترانا مخلوقات نقلد أفعال غيرنا من الغرب ، لا كيف ينتج ، وكيف يصنع ، وكيف يتقدم ، ولكن كيف يلبس ، وكيف يأكل ، وكيف يشرب ، بل وكيف ينام . والأدهى من ذلك هو أن هذه الأفعال التي نقلدها ، ندفع مقابلها ثرواتنا وخيرات بلادنا الطبيعية . فالتنمية الاجتماعية ليست هي التمادي في توريد المنتوجات الاستهلاكية التي يصنعها الغرب خصيصاً لنا ، ولا تكمن في اقتناء الأدوات والآلات التكنولوجية الترفيهية ، وإنما هي تعبير عملي عن ثقافة أو أيديولوجية معينة تتوافر فيها الحيوية والانطلاق والابداع الذاتي ، وتترجم بلغة الواقع القدرة على تجاوز كل المعطيات المادية والمعنوية المستوردة .

حققت برامج التعليم السائدة في الوطن العربي نسقاً تنموياً اجتماعياً يتلاءم مع المستوى التعليمي الذي تقره المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ، لكنها لم تتمكن بعد من تحقيق مستويات علمية يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولكن إلى متى سيستمر التعليم في الوطن العربي بدون علم ؟ لقد حان الوقت على تغيير مفاهيمنا للعلم وماهيته التي يجب علينا أن نستوعبها ونؤكدها من خلال استراتيجية علمية واضحة المعالم . فالنظرة التقليدية إلى العلم تراه وكأنه مجموعة من الأشياء والمسلمات ، حقائق كانت أو أفكاراً أو نظريات ، يسعى المرء في الوطن العربي إلى تحصيلها ، حتى إذا ما تم له ذلك ، أو اعتقد أنه قد تحقق له ذلك ، صار عالماً .

فالتعبير السائد بيننا عند التحدث عن التأهيل والتحصيل العلمي أن فلاناً قد أكمل تعليمه ، وكأن العلم شيء أو مادة تكمل وتنتهي في حد معين ، دون الاكتراث بمرحلة ما بعد التأهيل ومردوداتها . وتنطوي هذه النظرة على خطأ فادح لا مفر لنا من تصحيحه في أقرب وقت ممكن وعلى أكمل وجه . فالحقائق وما يتبعها من آراء وأفكار ، تعتبر جزءاً مهماً من العلم ، ولابد للدارس من ادراكها ، لكن ذلك في حد ذاته ليس هو العلم ، وليس هو الهدف من العلم . ولو كان ذلك كذلك لأغنت الكتب والمراجع والدوريات العلمية ذاكرة الإنسان .

فالعلم أسلوب معين في النظر إلى ما حولنا ومحاولة تفسيره وتفهم حقائقه وفلسفته ، ثم السيطرة عليه والتصرف فيه واستثماره بقدر ما تتوفر من إمكانات وطاقات مادية وغير مادية ، وبالطريقة التي تدفعنا إليها احتياجاتنا وتتمشى مع التراكيب الاجتماعية السائدة وما يندرج عنها من قيم ثابتة . ومن أهم أهداف العلم ، تنمية القدرات البشرية بهدف الوصول إلى التفكير العلمي المنظم والواعي ، وموازنة الأمور وحل الجديد من المشاكل ، وسد الكثير من الفراغات المادية والمعنوية . ولكي يتحقق ذلك لابد من الاهتمام المطلق بأجهزة التعليم ، والعناية بكل ما من شأنه أن يجعلها أجهزة صالحة تؤدي وظائفها على أكمل وجه ، ليس في الاطار الخدمي المحدود ، ولكن في إطار التنمية المنشود . فهي قاعدة لكل نهضة ، وطريق لكل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية التنموية ، وخاصة في عصر تعقدت فيه أساليب الحياة المعيشية ومشكلاتها بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية ، حيث وصلت حركة الصناعة والتصنيع المختلفة إلى درجة أصبح فيها اعتمادها على الدراسات والبحوث العلمية اعتماداً أساسياً وضخماً .

إن ما يلفت انتباهنا هو النقص بل العجز الفادح الذي نلمسه في نظمنا ومناهجنا التعليمية في ميادين العلوم الطبيعية والتطبيقية بالقياس إلى ذلك التركيز والاهتمام الهائل الذي حظيت به الدراسات الأدبية والإنسانية في أقطار الوطن العربي ، ولعل مرد ذلك إلى التقدير الخاطئ لاحتياجاتنا وخاصة في مجال العلوم التطبيقية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وهذا النقص الكبير مازال قائماً ، بل يزيد اتساعاً لاسيما في مستوى

التعليم المتوسط والجامعي ، وخاصة في مجال التعليم المهني ، ليس بالمعنى التأهيلي النظري وفقاً لما هو قائم حالياً ، ولكن بالمعنى التدبيري ، أي التطبيقي ، واستخدام العقل قبل الأداة التكنولوجية المستوردة ، وما إلى ذلك من أمور لا يمكن الاستغناء عنها أو التقليل من شأنها في مجتمعات استهلاكية ، نأمل أن تتهيأ لاحترام العمل والرفع من مستوى انتاجها باستخدام العلم الذي يعتبر شرطاً أساسياً لقيام قاعدة صناعية نحن في أشد الحاجة إليها ، على المستويين الوطني والقومي ، حتى نتمكن ، ولو جزئياً ، من التخلص من الاحتكار التكنولوجي والتبعية للغرب .

إن الدعوة ملحة اليوم ، قبل أي وقت مضى ، أن نجمع هذا التشتت العلمي في مختلف ميادين العلوم التي تتشابه ، بل تتماثل في المنهج والموضوع ، ووضع المسؤولين والاختصاصيين العرب في إطار واحد يجمع مختلف الاهتمامات حتى نتمكن من معالجة هموم وقضايا الإنسان العربي - وكم هي كثيرة . كما أن الدعوة ملحة وضرورية أيضاً للتحرر من تلك المناهج والموضوعات التقليدية التي تتناول بعض الظواهر والجوانب التي لا تمت بصلة إلى ثقافة ونظم ومقومات المجتمع العربي ، وأن يتم التركيز على دراسة المسببات والعوامل التي أدت إلى عدم تماثل الإنسان العربي مع ثقافته ونظمه ، بحيث جعلته في وضعية اجتماعية وثقافية مغتربة ، يصعب معها تحديد وضعية ومسيرة التنمية الاجتماعية في جميع أقطار الوطن العربي.

إننا في أمس الحاجة اليوم إلى الأخذ بالعلم وتطوير المعارف العلمية ، والخروج بها من إطارها الكمي وتحويلها إلى ظواهر جديدة حجماً ونوعاً ، بهدف العمل على إحداث قوة اجتماعية منتجة تأخذ على عاتقها تنفيذ برامج التخطيط والتنمية ، القائمة بها حالياً الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية ، مع التركيز على الإنسان العربي باعتباره هدفاً للتنمية ووسيلة من وسائلها ، والخروج به عن كونه غير مؤهل لاستيعاب متطلبات الثورة العلمية / التكنولوجية واستخداماتها . وهذا أمر يرتبط ، بطبيعة الحال ، بأبعاد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والعمل على تجاوز الخليط الاجتماعي والثقافي الذي جذره الاستعمار الأوروبي ، من خلال تحديد أطر وهياكل اجتماعية واقتصادية جديدة قائمة على المساواة وعدالة التوزيع في التعليم والاسكان والصحة وفرص العمل حتى نتمكن من إحداث تنمية اجتماعية متوازنة .

وختاماً ، إننا مطالبون اليوم بتحدي هذه السلبيات القائمة ، اجتماعياً واقتصادياً وتكنولوجياً بطريق تحطيم الأطر السائدة حالياً ، والمبنية أصلاً على التراكيب القبلية ، والعشائرية ، والعرقية ، والقطرية ، ولنبدأ بتعميق العلاقات العلمية بين المؤسسات والهيئات العلمية ، وتبادل إمكاناتها وخبراتها ، دون الحاجة إلى تكنولوجيا الغرب التي لن تتيسر لنا بسهولة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، التي وضعت الإنسان العربي في زاوية مظلمة . ولعل هذه الأحداث والأزمات - في وجود الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي - ستأخذ الجوانب التالية بعين الاعتبار ، ومن بين هذه الجوانب ما يلي :

أولاً : توطين العلوم وحصر التشتت العلمي القائم حالياً ، وخاصة فروع العلوم التي تتماثل في المنهج والموضوع ، ووضع الاختصاصيين العرب في إطار يجمع مختلف الاهتمامات ، وتحديد أولويات البحث العلمي ، وتطوير حركته ، والانفاق عليه بلا حدود .

ثانياً : استحداث جهاز تعليمي وتربوي متجانس في إطار الوطن العربي يكون قادراً على استنتاج استراتيجية تعليمية / علمية قائمة على مبدأ توجيه التخصص والبحث العلمي وتحديد أولوياته .

ثالثاً: حصر الطاقات والكوادر العلمية والتربوية في الوطن العربي بحيث تلتئم هذه الطاقات والكوادر في وحدة عمل منسقة ومتكاملة .

رابعاً: تقييم مجمل ما يقدم في المدارس والمعاهد والجامعات من مناهج وأساليب توصيل المعرفة، من مؤلفات وهيئات تدريس، والهيئات الإدارية المشرفة، ونمط وأسلوب الإدارة السائد في المؤسسات التعليمية .

خامساً: وضع معايير لقبول الطلاب بالمؤسسات التعليمية العالية ، بما لا يزيد عن حاجة القطاع العام والخاص .

سادساً: العمل على إحداث ثورة علمية تتلاحم مع آفاق التحول الاجتماعي والاقتصادي ، بل تتجاوزه ، أي بمعنى تحويل العلم إلى قوة اجتماعية منتجة ، وتحديد العلاقة بين الإنتاج المادي وحاجات الإنسان ، وفق رؤية مستقبلية تسد احتياجات التنمية الشاملة وتبرز هويتها .

الهوامش

(1) صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية ، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٥ - ١٧٥ .

(2) صبحي محمد قنوص ، علم دراسة المجتمع ، دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ ، ص ١٤٠ - ١٦٧ .

(3) اسماعيل صبري عبد الله ، العرب بين التنمية القطرية والقومية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد الثالث ، ١٩٧٨ ، ص ١٢ - ٣٤ .

(4) هيئة الأمم المتحدة ، التنمية البشرية العربية ، نيويورك ، ٢٠٠٢ .

(5) محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٠٣ ، مطابع الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٥ - ١٤٢ .

(6) صبحي محمد قنوص ، دراسات حضرية ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ١٥٣ - ١٧٧ .

(7) K. Davis, The Urbanisation of the Human Population, in the City in Newly Developing Countries, Printice Hall, Englewood, Cliffs, N. Y., 1972, PP. 5 - 20.

- J. Gibbs and T. Martin, Urbanisation, Technology, and the Division of Labour, International Patterns, 1972, PP. 309 - 320.

المراجع

1- صادق ، محمد توفيق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١٠٣) مطابع الرسالة ، الكويت ، ١٩٩٦ .

2- عبد الله ، اسماعيل صبري ، العرب بين التنمية القطرية والقومية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣) ، بيروت ، ١٩٧٨ .

3- قنوص ، صبحي محمد ، علم دراسة المجتمع ، دراسة تحليلية في البناء والتغير الاجتماعي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الثانية ، مصراته ، ١٩٩٣ .

4- قنوص ، صبحي محمد ، دراسات حضرية ، مدخل نظري ، الدار الدولية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

5- قنوص ، صبحي محمد ، أزمة التنمية ، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

6- Davis,K., The Urbanisation of the Human - Population, In the City in Newly Developing Countries, Printice Hall, Englewood, Cliffs, N. J., 1972 .

- Gibbs, J., And Martin, T., Urbanisation, Technology, and the Division of Labour, International Patterns, Printice Hall Englewood, Cliffs, N. J., 1972

7- هيئة الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العربية ، نيويورك ، ٢٠٠٢ .

من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



فضاءات

1
الحقيقة . الآخر والتاريخ

النص الماركسي والخطاب الفوكويامي	عبدالله عثمان عبدالله
الراهنية والتأويل	عبد المنعم المحجوب
آخر العصر الكلاسيكي	عبد العزيز لبيب
نقد مرويات التاريخ	اياد عبد الجليل
قصيدة الأسماء والهويات	علي حرب
دلالة الزمان	ايمانويل ريغيروسو
صراع التأويلات .. قراءة في مفهوم التجاوز	ابوالقاسم المشاي
الليبرالية الجديدة .. السلطوية وانتقائية مابعد الحداثة	رجب ابو دبوس
أمريكا .. مجتمعا جماهيريا	دانييل بل

فضاءات

2
النص الجماهيري

التفكير في الكتابة	عبدالمنعم المحجوب
الفكرة. النص والمتخيل	المبروك درباش
أبدية اللغة ، نص التوهمي .. تضاريس الكتابة	أبوالقاسم المشاي
الفضاء الثقافي وصورة المؤلف.. الكتاب المغيب	حسن الكواز
التعددية النصية والتوليد الدلالي	حسين الأنصاري
الانطباعية والخطاب التبشيري	محمد المالكي
تحليل النظام التكراري المهيمن على بنية النص	محمد سليمان الزيات
الآخرية.. النص. الجسد . ميثاق اللغة	تاميز فان بيلت
النص - المكان	عادل معيزي

ص . ب / 4491 ، 80984
هاتف / 3403694 - 21 - 00218
بريد إلكتروني / fadaat @ journalist. Com
صفحة على الشبكة / w w w. Fadaat. Com

مسابقة التوثيق

شروط النهضة (*)

د. إبراهيم أبو خزام

مقـدمــة

كيف تنهض الأمم ؟ وكيف ترتقي المجتمعات ؟
سؤال جوهري يطرحه كل من يشعر بالقلق المشروع مما تعانيه أمته ..
وهو سؤال ألح علي ، وشغل ذهني منذ زمن طويل ...
ألح علي مبكراً منذ السبعينيات ونحن بعد في أروقة الجامعة ، حيث الأحلام والآمال تختلط - عادة - بعبث الشباب ...
وعقد السبعينيات كان ، بالنسبة إلى جيلي ، عقد إنكسار الحلم القومي ...
فقد شهدت العقود السابقة مرحلة الرومانسية العربية ، إذا صح التعبير ...

فبعد أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، لاحت في الأفق آمال النهوض وكأن الأمة أصبحت على موعد مع التاريخ بعد ظلام استمر مخيماً عدة قرون ...

فقد استقلت بعض أقطار العرب وولدت جامعتهم الفتية ، وتنامت حركة الكفاح فيما تبقى من أقطار وأصبحت تدق أبواب التاريخ بكلتا يديها ، فلم يتبق للاستعمار إلا أن يرحل بعد أن هزم نهائياً في ملحمة نضال تعد بحق من أنبل ملاحم التاريخ الحديث ... فأصبح المستعمر بكل جبروته يبحث عن الخروج من أبواب الطوارئ ويلتمس من العرب أن يعطوه (هزيمة مجيدة) ... هزيمة تحفظ ماء الوجه وتنفي عنه شبهه هروب في الظلام الكالح ...

ولم تمض غير سنوات قليلة بعد الحرب حتى تفجرت في أرض العرب ينابيع من الثروات ، نفط يسيل في كل بقعة وانهار تتدفق من كل اتجاه ...

وكأن الله يتكفل بجبر المعاناة لأمة وصفها بأنها (خير أمة أخرجت للناس) ...

ثم اندلعت ثورات العرب ، واحدة بعد الأخرى ، منطلقة من عقالها ، يقودها جيل من الشباب ويرفع شعارات النهوض وبرامج التنمية بل ويبشر بدولة العرب الكبرى ...

دعوني أقتبس لكم ما كتب شاب عربي صيف عام (١٩٤٦) في محاضرة بعنوان الوطنية العربية أهدافها ووسائلها) .

* محاضرة ألقيت بدعوة من اتحاد مجالس البحث العلمي العربية - بغداد - بتاريخ ٣٠ ابريل ٢٠٠١ .

ولكن قبل الاقتباس لاحظوا اختيار العنوان (الوطنية العربية) منذ نصف قرن أو أكثر قليلاً ...

وصاحبي هذا لم يكن جاهلاً جهولاً ولم يكن من الشباب العابثين ... يدرك معنى الوطن وماهية الأمة ولا تختلط عليه المصطلحات ...

لقد كانت الأمة في ذهن جيله قاب قوسين أو أدنى للوثوب للوطن القومي لتنشر ضياءها على كل ما فيه من جبال وهضاب وسفوح ووديان ...

وقد بين صاحبنا لمستمعيه وهم في فجر الشباب ماذا تعنيه الوطنية العربية ، وعلى ماذا تتأسس وماذا يريد العرب من حق مشروع ... وفي مقدمة هذه الحقوق (دولة العرب) ... استمعوا إليه ... أنصتوا إلى صدى التاريخ ... فلن أتصرف في نصوصه إلا قليلاً ...

فهو يقول (العرب أمة عريقة لها شخصية قومية متميزة عن سائر الأقوام ، لغتها نسيج وحدها ونظرتها خاصة إلى الناس والأشياء ، ولها في التاريخ نهج فريد ، والأمة التي فاض عنها في الماضي البعيد نور كبير وحضارة كبرى تريد أن ينجلي عنها صدأ القرون فتتفتح مواهبها وتنطلق عبقريتها وتتخذ طريقها في حياة كريمة ، المعية ، عرباء .

لكننا إلى جانب نظرتنا القومية واعتقادنا بأننا أمة متميزة عن سائر الأمم نؤمن بوحدانية الله ووحدة البشر ، ونعد كل شعب من شعوب الأرض كتيبة خرساء في الجند العالمي ، والجند كله في نضال مستمر مع قوى الطبيعة وفي تشوق دائم إلى المجهول وفي محاولة جبارة مفجعة لإسعاد الإنسان على الأرض وتجميل حياتها بالكمال . في النضال المجيد الرهيب ، في مآسي الإنسانية وانتصاراتها يطمح العرب إلى مكان الشرف بين الكتائب .

إن العرب أمة واحدة وإن شخصيتها الخالدة هي موضع الولاء القومي الذي يسمو على سائر الولاء .

فنحن سوريون ومصريون ، عراقيون وحجازيون ضمن الأسرة العربية لكننا إذا خرجنا من بيت الأسرة وأخذنا مكاننا بين الأمم فالعروبة مميزنا القومي وهي النسب الصحيح إذا انتسبنا . ولا يعني هذا القضاء على العصبيات الثانوية والوطنيات المحلية والوفاء الجميل لمراتع الصبا ومضاجع الجدود . فمن الطبيعي أن يكون في قلب المصري مكانه فريدة لوادي النيل كما في قلب اللبناني حب عميق لتقاليد الجبل . هذه الوطنيات ، جميلة ، نبيلة ، وحبلى بخير كثير إذا هي وضعت في مواضعها من مراتب الولاء .

والأمة العربية يسعدها أن تجد ضمن وحدتها تعدداً واختلافاً يزيد في خصب الحياة العربية . فلكل بلد عربي عبقرية محلية خاصة يجب أن تحتضنها الدولة العربية وتفسح لها مجالاً وتغنى بها .

دولة العرب مطلب جليل وأمر عظيم يدعونا إليه ألف داع وداع - ضرورة الحرب ، مصالح السلم ، دعاء التجارة ، صوت الأدب ، نداء التاريخ وسير القدر .

وما أعظم دولة يجتمع لها دهاء الشام ومجد مصر ونخوة العراق وجمال لبنان وقدسية الحجاز وجلال القدس وفتوة المغرب وخضرة اليمن .

والله لو جمعت كلمة العرب على أمر كما ألفت من قبل الإسلام لحملنا الدنيا على راحتنا قبل أن يختلف على الأرض مائة ربيع[1].

هكذا كان يفكر الشاب العربي في عقد الأربعينات ، وهكذا كان يعبر عن أفكاره بلسان فصيح فيه ما فيه من سوانح الأدب ، ومثل هذا الخطاب الذي ألقي في الطلبة العرب ، لا يمكن أن يلقى في جمع من الغوغاء أو في الصبية الطائشين ، فمثل هذا الأدب الرفيع لا تستقبله إلا آذان واعية ولا يستقر إلا في عقول سليمة ، هكذا كان تفكير الجيل كله ...

لقد شهد عقد الأربعينات والعقود التي تلته ارتفاع في الوعي السياسي العربي وأضحت

أرض العرب ميداناً يعج بفرق المقاومة وحركات التحرير والجمعيات والأحزاب وقادة الفكر التي شكلت مع بعضها البعض سلسلة في معركة التحرير وبناء دولة العرب .

ولكاتب هذه السطور معتقد راسخ لن يمل من تكراره وهو (شمولية النهوض وشمولية الانحطاط) فلا يمكن لأمة أو مجتمع أن ينهض في جانب وينحط في غيره ، فالأمة إما أن تنهض نهضة شاملة أو أن تنحدر انحداراً شاملاً .

والواقع إن عصر الحماس العربي شهد نهوضاً شاملاً في السياسة والفكر والثقافة وفي الفن والأدب ...

فمنذ الأربعينات وإلى بداية السبعينات نشأ جيل رفيع

كما ظهر جيمن الساسة العرب كان على الرأس وفي المقدمة بطل العروبة وقائدها جمال عبد الناصر ..ل جليل من المفكرين والمثقفين والأدباء قبل ذلك بقليل نذكساطع الحصري وغيرهم من الأعلام ...ر منهم العقاد وطه حسين وأحمد لطفي السيد و

كما ظهر قبلهم جيل من المصلحين الكبار مثل الأفغاني ومحمد عبده والشيخ علي عبد الرزاق ...

كما ارتفع شأن الفن بمسرح يهذب النفوس وطرب يخاطب الوجدان وشعر يهز المشاعر ويحرض على النهوض ... ومن لا يذكر شوقي وحافظ والشابي والرصافي ...

الذين أنتجوا ما يشبه معلقات العرب في العصر الحديث فتغنت بأشعارهم حناجر الشعوب ...

ولن نذكر أعلام المسرح والغناء والتمثيل خشية الوقوع في شبهة الابتذال ...

هكذا بدت الأمة في أواسط القرن الماضي ... لكنها مع بداية السبعينيات بدأت في طور الانحدار ...

فقد شهد عقد السبعينيات بدء التدهور وظهرت ملامح عصر الانحطاط فانهزم كثير من الساسة واضمحلت المؤسسات وتكسرت أحلام الشباب وتهاوت طموحاتهم وانغمسوا في حياة اللهو والعبث ... بعد أن عبث الساسة أنفسهم ...

وهكذا فقد انجرف الأدب نحو السطحية والخواء وانحدر الفن نحو التفاهة والابتذال ووقعت الشعوب فريسة لليأس والإحباط ...

إنني لن أبحث في أسباب ذلك في هذه المحاضرة القصيرة ، وقد أفعل ذلك في عمل فكري أكثر اتساعاً وشمولاً ، فأسباب الانحطاط عديدة ومتنوعة ، لكنني على الإجمال إردها لأسباب فكرية وسياسية ، أعفي نفسي مؤقتاً من الخوض في مناقشتها ، فضحالة الفكر وصراعات الساسة هما المسؤولان عن ظاهرة التدهور ...

إن شاغلنا الأكبر هو وجوب تأمل التاريخ والبحث في تجارب الأمم التي استطاعت النهوض ، فكيف نهضت هذه الأمم لعلنا نصل إلى تحديد قريب لشروط النهضة ...

فذلك أجدى لأمتنا ... وكما يقول المثل الصيني (إشعل شمعة بدل أن تلعن الظلام) ... من الأفضل إذن البحث في شروط النهضة عوضاً عن البحث في (أسباب الانحطاط) رغم ضرورة متابعة هذه الأسباب ... فالتلازم حتمي بين شروط النهضة وأسباب الانحطاط ...

ومن بين الدراسات الجادة وقع بين يدي منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً كتاب المفكر العربي الإسلامي (الجزائري) (مالك بن نبي) وهو بالعنوان نفسه (شروط النهضة) ضمن سلسلة كتاباته عن مشكلات الحضارة ...

وفي هذه الكتابات لامس هذا العالم الكبير موضوعنا المطروح اليوم ووضع يده على بعض الشروط وكاد أن يؤسس نقاشاً عميقاً حول عوامل النهوض وشروط الحضارات ... هذا ما يجب الاعتراف به بصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع أفكاره أو اتجاهاته ... وأغلب الظن (وبعض الظن إثم) فقد ذهب مالك بن بني ضحية

لأفكاره أو لاتجاهاته ، فقد وافاه أجل محتوم على ظهر باخرة في عرض البحر ... أو منذ ذلك التاريخ انطوت أفكاره ...

إنني في هذه المحاضرة اقتبست عنوان مالك بن نبي وبعض ملامح فكرته أو ما تبقى منها في الذهن بعد قراءة بعيدة منذ نحو ثلاثة عقود ...

على إنني لا أتبنى تفاصيل فكرته ولا أميل نحو اتجاهاته ... لكن تظل هناك مساحة للالتقاء معه حول بعض الأفكار الرئيسية لشروط النهضة ، لكن مع اختلاف كبير وواضح حول ماهية هذه الأفكار وموضوعها .

فما هي يا ترى شروط النهضة ... ؟

ملخص شروط النهضة عند مالك بن نبي :

يذهب مالك بن نبي إلى أن النهضة تتحقق إذا توافر لها شرطان ، هما الفكرة والإنسان ، فكرة قادرة على صنع الحضارة وإنسان قادر على حمل أعبائهما (أعباء الفكرة أعباء الحضارة) ، فليست كل الأفكار صالحة لصنع الحضارة وليس كل إنسان قادر على القيام بأعبائها ...

وللفكرة عند مالك بن نبي شروط يفصلها كما إن للإنسان الذي يحمل هذه الفكرة مواصفات خاصة ، فالفكرة لابد وأن تكون صالحة لتأسيس مجتمع جديد والإنسان لابد أن يكون طاهراً بدرجة تمكنه من حمل عبء الفكرة والدعوة لها والاستشهاد من أجلها ... ويجد مالك بن نبي في التاريخ الإسلامي مثاله الأساسي ... فقد نهض العرب بالإسلام كفكرة ، وبالإنسان العربي الطاهر كنموذج قادر على حمل عبء هذه الفكرة ... فالتلاحم والتلاقح بين الإسلام والإنسان العربي هو الذي صنع الحضارة الإسلامية التي استمرت بضع قرون ... وعلى هذا الأساس يدعو مالك بن نبي إلى إعادة تجديد الفكر الإسلامي ، فالإسلام ما زال صالحاً لإنتاج الحضارة مرة أخرى بشرط تجديده ، كما يدعو إلى بناء الإنسان المسلم وإعادته إلى طور الطهر ، فإذا تحقق ذلك فأن شروط النهضة تكون قد اكتملت ...

رأينا الخاص ...

إننا نوافق مالك بن نبي على شرطيه ، من حيث المبدأ ، فالفكرة والإنسان شرطان أساسيان من شروط الحضارات لكنهما في رأينا غير كافيين لإدراك حالة النهوض ...

ورغم إمكانية تخيل عدد من الشروط الأخرى لاستكمال أركان الحضارة والمجادلة حول هذه الشروط ... إلا أننا ووفق تأمل للتجربة التاريخية نضيف شرطاً أساسياً واحداً هو دور الفرد ، فالبطل أو القائد هو شرط أساسي من شروط النهضة ، فلم تتأسس حضارة أو تنهض أمة إلا عند وجود ... بطل ... وعلى هذا الأساس فإن شروط الحضارة كما نراها هي :

- فكرة صالحة .
- إنسان طاهر .
- قائد أو بطل تاريخي .

.. وهذا ما سأفصله ..

أولاً : الفكرة

إن أول شروط النهوض هو وجود فكرة ما يتأسس عليها مشروع النهوض ، والواقع إن وجود الفكرة ليس مجرد شرط من شروط النهوض بل إنه الشرط الأساسي الذي يتجاوز في الأهمية ما عداه من الشروط الأخرى ... فبدون وجود فكرة واضحة يجتمع الناس على تبنيها يستحيل نهوض الأمم والمجتمعات ..

إن الفكرة هي مصدر الإلهام والحماس القومي ، ونعني بالفكرة (المشروع النظري المتعدد الأبعاد والمضامين الفلسفية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية)

وسواء كان هذا المشروع دينياً أو وضعياً ، فلسفياً أو سياسياً ، فإنه من الواجب أن يحظى بمجموعة شروط هي (الوضوح والعقلانية والابتكار والشمول) .

* فلابد أن تكون الفكرة واضحة يفهمها الناس ويؤمنون بها ، فلا يكفي أن تكون واضحة في ذهن المفكرين أو المثقفين أو صفوة الأمة ، فالنهوض الحضاري لا يعتمد على أقلية مهما كان شأنها ، بل يعتمد على حماس عموم الأمة وإيمانها بفكرة تتيقن إنها قادرة على إنهاضها للدرجة التي تدفع بهذا العموم للتضحية والاندفاع .

إن ذلك لا يلغي دور الصفوة أو القيادة ، سواء كانت فكرية أو سياسية ، فالقيادة ، كما سنرى فيما بعد ، تلعب دوراً حاسماً ، بحكم استثنائية وعيها وصلابة إيمانها وقدرتها على جعل الفكرة أكثر وضوحاً ، غير أن الصفوة ، ومهما كانت إمكانياتها ، تظل عاجزة لوحدها عن النهوض بعبء الأمم والمجتمعات[2].

* ويشترط في الفكرة أن تكون عقلانية قابلة للتحقيق ، فالأفكار الطوباوية المجردة والأحلام البعيدة المنال تعجز عن خلق الالتفاف العام ، وما لم تؤمن الأمة بعقلانية الفكرة ومعقوليتها فإنها تنصرف عنها وقد تقاومها وربما تزيد من يأسها وإحباطها .

على أن معيار العقلانية يظل نسبياً ، فليس المقصود بالعقلانية الأفكار البسيطة المجسدة التي يمكن أن يتلمسها جميع الناس وبدرجة واحدة .

إن الفكرة العقلانية ، هي الفكرة الواقعية في ذاتها وإن بدت للأكثرية كحلم بعيد المنال ، إذ يكفي أن تتسم الفكرة بدرجة كبيرة من المعقولية للمؤمنين بها تجعلهم قادرين على توسيع دائرة الإقناع بها وكسب المزيد من الأنصار والمريدين لها .

إن ذلك لا يعني بحال من الأحوال تجريد الفكرة من الهالة المعنوية والقدر الكبير من الأحلام والآمال ، بل إن عقلانية الفكرة توجب انطوائها على حلم كبير وآمال عظيمة ، فالحلم والأمل هما اللذان يلهبان الحماس ويدفعان للنهوض ويجعلان الناس قادرين على التضحية والفداء .

إن عقلانية الفكرة تنطوي أيضاً على معاني (العظمة) فالشعوب العظيمة أو الراغبة في العظمة والنهوض لا تلتف حول الأفكار العادية أو التافهة ، بل تلتف وتؤمن وتدافع عن الأفكار الكبيرة وتضحي من أجلها ... والقول المأثور (إن عظمة المرء هي في خوضه الصراعات العظيمة) قد تجسد هذا المعنى الذي قصدناه .

إن المقصود بعقلانية الفكرة هو الابتعاد بها عن الآمال الزائفة والأساطير القريبة من عالم الميثولوجيا ... فهذه وتلك ليست سوى سراب زائف .

* ويشترط في الفكرة - ثالثاً - إن تكون مبتكرة مبدعة ونابعة من تراث الأمة وواقعها .. فالأفكار المبدعة هي التي تخلق حماس النهوض وتحشد الأمة وتجعلها تقبل التضحيات ، فلا يكفي لتحقيق النهوض مجرد الرغبة والرجاء ، بل لابد من فكرة خلاقة تشعر الأمة بعظمة مساهمتها .

وكي تتسم الفكرة بالإبداع فإنها لا يجب أن تقوم على التقليد والمحاكاة لأفكار الأمم والشعوب الأخرى ، بل يجب أن تكون تجربة فريدة منبثقة من روح الأمة وتاريخها أو من تجارب الإنسانية وتراثها .

فالتقليد والمحاكاة لتجارب الآخرين لا يخلقان الحضارة والنهوض وإن استطاعا تحقيق بعض الاستقرار أو شيء من التنمية ...

* ويشترط في الفكرة - أخيراً أن تكون شاملة ذات مضامين فلسفية وفكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة ، أي أن الفكرة تشكل مذهباً أو أيديولوجيا متكاملة وغير متناقضة .

فالفكرة الأحادية الجانب لا تقود للنهوض ولا

تصلح لصنع الحضارة لأن الحضارة في ذاتها شمولية الأبعاد[3].

تلك هي الملامح العامة لما نعنيه بـالفكرة وبعض من شروطها الأساسية ...

وإن من يتأمل التاريخ وتجارب المجتمعات، لا يمكنه ملاحظة أية حال للنهوض دون فكرة عظيمة ملهمة ...

ودون غوص كبير في ثنايا التاريخ، يمكننا أن نشير إلى عدد من الحضارات الكبرى وحالات النهوض العظيم.

إن أول حالة نهوض يمكن أن يشار إليها (ونحن ضيوف العراق) هي حضارة وادي الرافدين، ودون خوض في تفاصيل نشأة هذه الحضارة فإن (تشريعات حمورابي) تمثل الفكرة التي انطلقت منها وتأسست عليها هذه الحضارة العظيمة فقد أسست هذه التشريعات مجتمعاً مدنياً مستقراً وانطوت على فلسفة متكاملة واتسمت بشروط الفكرة (الوضوح والعقلانية والابتكار والشمول).

إن حالة النهوض الحضاري الأخرى التي تستحق المتابعة هي الحضارة اليونانية، فقد انبعثت الحضارة اليونانية وتأسست على (الديمقراطية)..

فالديمقراطية هي (الفكرة) شرط الحضارة الأول.. وإذا كان من الصعب تحديد تاريخ ما لظهور الديمقراطية اليونانية، إلا أن أوج هذه الديمقراطية والحضارة، يمكن أن يؤرخ له بظهور إصلاحات (صولون) عام ٥٩٤ ق.م.. ففي هذا العام وضع صولون إصلاحاته الشهيرة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4]...

وتروي كتب التاريخ حالة المدن اليونانية قبل ظهور (الفكرة)، الديمقراطية، فقد كانت هذه المدن يمزقها الصراع رغم بعض مظاهر الاستقرار، إما داخل المدينة فقد انغمست هذه المدن في أتون الصراع الاجتماعي وانقسمت على نفسها واتسمت حياتها بالطبقية البغيضة، فقد تشكلت مجتمعاتها من طبقتين إحداهما غنية إلى حد البطر وأخرى فقيرة تبيع نفسها، وقد نجم عن هذا الواقع ظهور قوانين (دراكون) القاسية التي أباحت استرقاق المواطنين الأحرار عند عجزهم عن الوفاء بديونهم، وهكذا فقد جرى استعباد العديد من المواطنين من حياة المدينة والمواطنة وهرب الكثير منهم فراراً من العبودية وتكدست الثروة بيد الأغنياء وأصبحت البلاد على شفير الهاوية، رغم وجود ديمقراطية شكلية سبقت ظهور صولون بقرون.. إن ظروف الانحطاط هذه دفعت للثورة والتمرد ولجأت (أثينا) عاصمة العالم اليوناني إلى صولون أحد حكماء أثينا السبعة واختارته (ارخوناً) للحكم بسلطات استثنائية..

لقد بحث صولون عن (فكرة) كنواة لإصلاحاته ووجدها في الديمقراطية المعتدلة فأصلح المؤسسات السياسية وأعاد تنظيم الأسرة فمنح المرأة حق الاختيار عند الزواج واعترف بالأولاد غير الشرعيين وحدد السلطة الأبوية وقسم المجتمع إلى فئات وبني نظاماً للتربية الزم بمقتضاه الآباء بتعليم أبنائهم المهن والحرف ومنع التسول...

وعلى الإجمال فقد قام بإصلاحات متكاملة تقوم على العدالة والديمقراطية المعتدلة، ووضع ذلك في شكل تشريعات واضحة والزم مواطنيه بطاعة هذه التشريعات مهما كانت قسوتها، ودعا إلى مصابرة الديمقراطية، وتذهب الميثولوجيا الإغريقية إلى أن (صولون) استشار الإله (أبولو) في معبد (دلفي).. وهي الآلهة التي أجابته بأن (يجلس وسط السفينة ويوجه دفتها إلى الأمام، فإن هناك كثير من الأثينيين على الجانب)[5]، نذكر هذه الواقعة للتذكير بالبعد الديني للفكرة التي صنعت الحضارة.

والحاصل إن (صولون) أوجد الفكرة وهي الديمقراطية المباشرة المعتدلة، بعد أن عاشت المدن اليونانية في ظل الحكم التسلطي على غرار

إسبـرطة أو الحـكم الديمقـراطي الشـكلي الذي ابتدعته المدن اليونانية ...

ومن وجود (الفكرة) توفر الشـرط الأول للنهضة والحـضارة ، فصنعت أثينا واحـدة من أعظم الحـضارات الإنسـانية ، وهي حـضارة استطاعت أن تنشـر ضلالها في مختلف أرجاء المعمورة ومازالت شـواهدها قـائمة إلى اليوم ، ويكفي أن نذكر أعلام الفلسفة والفكر (سقـراط ، أفلاطون وأرسـطو) فذلك يغني عن ذكر كل منجزات هذه الحضارة الشـاملة ، وهي منجزات متنوعة في الفكر والفلسـفة والأدب والفن والمسرح والعمارة وكذلك مآثر الحـرب وسـير البـطولة المخلدة في معارك التاريخ الفاصلة مثل معركتي (ماراثون) و (سلاميس) .

لقـد استمرت هذه الحـضارة عدة قـرون ، وكانت ذروتها في القرن الرابـع قبل الميلاد على عهد قـائدها العظيم (بـركليس) الذي كان عصره من أزهى عصور اليونان ، بـل ربـما كان واحـداً من أزهى عصور البشرية ...

إن الحـضارة الرومانية هي نموذج ثالث يستحق الاستدعاء كشاهد على ضرورة (الفكرة) لصنع الحضارة ...

وقـد قـامت الحـضارة الرومانية في الأصل على (الإمبـراطورية) كفكرة ، والإمبـراطورية ليست سوى الدعوة إلى (حالة السيطرة والتملك)

غير أن فكرة الإمبـراطورية عجزت لوحدها عن صنع الحـضارة نظراً لافتقـارها الشـديد لشروط الفكرة وتجردها من المعاني الأخلاقية ..

فإذا كانت الحـياة اليونانية قـد قـامت على حـضارة ذات أبـعاد أخلاقـية عمادها حـياة المدينة الصغيرة المكتفية بذاتها والمحكومة ديمقـراطياً ، فإن فكرة الإمبراطورية تقوم على المدينة الفاتحـة والسيطرة على غيرها من المدن الأخرى والأقوام الأجانب ..

فلقد نظرت الإمبراطورية الرومانية بـازدراء لحياة المدة اليونانية ، واختارت روما لنفسـها اسم (Imperium) الذي يشير إلى القوة والسيطرة والفتح والتملك .. وأقامت لنفسها نظاماً ملكياً يقـوم على الطبقـية والتسـلط والطغيان .. لكن هذا النموذج لم يسـتطـع تحقـيق النهضة والحـضارة بسبـب الافتقـار لشـروط الفكرة وخلوها من المضامين الأخلاقية ..

فمن المعلوم إن الحياة الرومانية قد نشأت منذ عصر بـعيد ، ويرجح إن نشـأة روما تعود إلى ما بين عامي ٢٥٠٠ - ٢٠٠٠ ق.م ، لكن مدينة روما قـد نشـأت عام ٧٥٤ ق.م على يد (رومولـوس Romulus) وهـو التاريـخ الـذي يصلح لبداية تاريخ الإمبراطورية الرومانية[6] ...

غير إن الإمبراطورية الرومانية لم تستطع أن تنمو وتزدهر إلا منذ بـداية عام ٥٠٩ ق.م بـظـهور (الجمهورية الإمبـراطورية) كفكرة مكتملة الشـروط والمتضمنة إلى حـد كبـير الأبـعاد الأخلاقـية اللازمة لتحقـيق النهوض وبـناء الحضارات ..

ففي ذلك التاريخ أنهـت رومـا عهدهـا الملكـي الطغياني وأسسـت الجمهورية وعرفت نظام القناصل ومجالس الشيوخ (السـناتو) وبـدأت في بناء نوع من النظام الشعبي ..

"على أن البـداية الحقيقـية لبـناء الحـضارة الرومانية لم يبـدأ إلا بـعد نصف قرن من انبـعاث النظام الجمهوري ، فمنذ عام ٤٥١ ق.م بـدأت الإصلاحـات السياسـية الحقيقـية ببـناء نظام جمهوري حقيقـي يقـوم على أنصاف الشـعب ومشـاركته في السـلطة وتشـييد الدولة ، ففي ذلك العام تشـكلت لجنة الأشـراف العشـرة التي وضعت النظم والتشـريعات فأحـدثت ما يشبـه الثورة الدستورية وشـيدت المؤسسـات التشـريعية والتنفيذية والقـضائية وأرسـت نظام اقـتصادي واجتماعي جديد وهو النظام الذي استطاع بـناء حـضارة إنسـانية أخرى استمرت لعدة قرون[7]..

إن أبرز أمثلة التاريخ على أهمية (الفكرة) في تشييد الحضارة يأتي هذه المرة من حضارتنا الإسلامية التي نشرت ظلالها على مجمل العالم القديم وازدهرت - بسبب قوة الفكرة - لثمان قرون لتسجل في تاريخ البشرية واحدة من أزهى الحضارات وأطولها عمراً . إن حالة العرب قبل ظهور الإسلام معروفة لا تتطلب الكثير من البحث والتحليل ، لكشف حالة التردي والانحطاط، ورغم وجود بعض القيم النبيلة القبلية أو الفردية كالنخوة والكرم والشهامة ، إلا أن حالة العرب العامة كانت بائسة وفقيرة وموحشة فقد كان العرب مجموعة من القبائل الممزقة والمتحاربة لأتفه الأسباب ، قبائل شاردة في الصحراء لا يجمعها غير شعر الملاحم وحروب الجاهلية ، يسيطر عليها الخوف والجهل والفقر والمرض ومجمل أفكار الجاهلية كعبادة الأصنام ووأد البنات ، ولم تستطع هذه القبائل تأسيس حياة مدنية مستقرة أو أن تسهم بما هو ذو معنى في الحياة الإنسانية رغم مجاورة العرب للحضارة والمدنية.

إن ظهور الإسلام (والإسلام هو الفكرة) قد قلب حياة العرب رأساً على عقب فتبدلت الحياة من الجهل إلى التحضر بعد وقت قصير من ظهور الإسلام ، فشيدت المدن وازدهر الفكر وظهرت الثقافة والفنون والآداب وبدأت الاختراعات والعلوم وفتحت البلدان والأمصار وبنيت الدولة والمؤسسات وسنت التشريعات والقوانين ونظمت الدواوين كما بنيت السفن والأساطيل وأسست الجيوش ، وعلى الإجمال تحول العرب من قبائل متشرذمة إلى إمبراطورية كبرى وحضارة عظيمة استوعبت غيرها من الحضارات البائدة ، وهي حضارة مازالت أحد مصادر الإلهام للحضارة الحديثة رغم أنها طوت أشرعتها منذ خمسة قرون .

هكذا استطاعت (الفكرة) وهي الإسلام أن تبني في مدى زمني قصير واحدة من أعظم الحضارات ذلك أن الفكرة كانت أخلاقية ومكتملة الشروط .

وإذا كانت هذه الحضارة قد انحدرت كغيرها من الحضارات فلذلك أسبابه وتلك على أية حال من سنن التاريخ ومن طبيعة حياة الأمم والشعوب .

ونصل أخيراً إلى المثل الحديث الذي تطرحه أمامنا " الحضارة الحديثة " وهي حضارة ماثلة بين أيدينا وتعد ، بحق ، واحدة من أعظم الحضارات بصرف النظر عن التحفظ حول بعض قيمها أو مضامينها .

إن هذه الحضارة التي شيدها الغرب وهي حضارة العلم والإنجاز والتكنولوجيا قد تأسست كغيرها من الحضارات على (فكرة) مكتملة الشروط وهي (الليبرالية) بكل مضامينها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . فقبل ظهور هذه الفكرة عاشت أوروبا قروناً من الظلام ، فرغم إنتشار المسيحية في مجمل العالم الغربي وضخامة الموارد وملائمة الظروف الطبيعية والجغرافية ، إلا أن أوروبا ، نظراً لانعدام الفكرة ، غاصت في الجهل وتمزقت بالصراع وسيطر عليها طول القرون الوسطى ظلام دامس ووقعت تحت وطأة الكنسية الجاهلة ونظام الإقطاع البغيض .

إن ظهور (الليبرالية) كفكرة قد نقل أوروبا من الفجر إلى الظهر ، فاستطاعت هذه الفكرة التي نشأت عبر تطور فكري طويل وتراكم نضالي إستمر عدة قرون ، إستطاعت هذه الفكرة تأسيس حضارة إنسانية أخرى تعد من أعظم الحضارات.

وهكذا فمع تبلور الشكل النهائي لليبرالية بدأت أوروبا الخروج من عصور الظلام لتبدأ في بناء عصر النهضة الأوروبية الذي مازال مسيطراً ومستمراً بإنجازه العلمي الخارق وتقنيته الجبارة وثقافته المزدهرة بما تنطوي عليه من روائع العلم والفن والأدب .

إن (الفكرة) إذن هي الشرط الأساسي لبناء النهضة والحضارة ، فالحضارة لا تحدث كمصادفة من مصادفات التاريخ وهي ليست هبة تتحقق من غير شروط ، فوراء كل حضارة فكرة عظيمة مكتملة الشروط ... ذلك هو درس التاريخ الذي تشهد عليه الحضارات العظيمة فقد قامت أيضاً الحضارة الصينية على فلسفة (كونفوشيوس) والحضارات الآسيوية على (فلسفة بوذا) واليابانية على (إصلاحات ميجي) وجرت محاولات أخرى لتحقيق النهضة مؤسسة على أفكار إنسانية عديدة (كالشيوعية) في روسيا و (العلمانية) في تركيا ... إلخ .

وأخيراً فإن ما يجب تأكيده في هذا المقام هو البعد الأخلاقي للفكرة ، فالفكرة المجردة من البعد الأخلاقي لا تستطيع تحقيق النهضة ، فهي وإن نمت كنبته شيطانية سريعة النمو إلا أنها سرعان ما تتيبس وتتهاوى وتسقط من دون أسف عليها وقد حدث ذلك مراراً في التاريخ فقد تحطمت النازية والفاشية وتهاوت العنصرية وسيأتي الدور على غيرها من أفكار التعصب والفساد ...

ذلك هو إذن الشرط الأول ...

ثانياً / الإنسان ...

الإنسان هو هدف النهضة والحضارة وأداتهما ، ولكنه في الوقت نفسه شرط من شروطهما . فالحضارة يصنعها الإنسان لنفسه ، بيد أن لإنسان الحضارة شروطه ومواصفاته فليس كل إنسان قادر على صنع الحضارة .

وقد توجد الفكرة لكنها تقع بين يدي إنسان ليس قادراً على إستخدامها وغير مؤهل على حمل أعبائها فيختل أحد شروط الحضارة ..

هذا الشرط يضعه أيضاً مالك بن بني وأوافقه عليه جملة وتفصيلاً ، والإنسان في نظره نوعان هما (الإنسان الفطري) ، (إنسان الحضارة) و (الإنسان المتفسخ) وهو الإنسان الخارج من دورة الحضارة ..

والنموذج الأول (الإنسان الفطري) هو الإنسان القادر على حمل الفكرة وتحمل أعباء بناء الحضارة ...

والمقصود بالإنسان الفطري ليس الإنسان البسيط الساذج بل الإنسان الطاهر بكل ما تعنيه كلمة الطهر من معنى وما تنطوي عليه من شخصية فاضلة ونفس مهذبة تزينها الخصال الحميدة والآداب الرفيعة والقيم العزيزة ..

إن الإنسان هو (نموذج الحضارة) وصورتها المصغرة فلا يستطيع بناء الحضارات العظمى سوى إنسان عظيم ..

إنه من العسير رسم صورة نموذجية للإنسان الحضاري ، فلكل حضارة نموذجها الخاص ، ويقدم مالك بن نبي كصورة لهذا الإنسان ، المسلمون الأوائل الذين تبنوا الدعوة للإسلام وجاهدوا من أجله ، فرغم أنهم كانوا أقلية قليلة من بين ضعفاء قريش وعبيدها إلا أن عمق الإيمان وجلال الرسالة دفعهم لتحدي قريش وسادتها فصبروا على العذاب والاضطهاد وحملوا عبء الرسالة وقد تعطي قصة آل ياسر صورة مصغرة لمعنى الإنسان الطاهر في الحضارة الإسلامية ، ويستشهد مالك بن نبي بسفراء الرسول إلى كل من كسرى والمقوقس وعظيم القبط كنموذج لهذا الإنسان ، فها هو سفير محمد (صلى الله عليه وسلم) البدوي الحافي البسيط يقف أمام كسرى أو المقوقس بكل ما يحيط بهما من مهابة وفخامة ومظاهر السلطان ويلقي عليه رسالة قصيرة وحاسمة وواثقة (أسلم تسلم فإن أبيت فإن إثم ، الفرس أو الروم أو القبط ، عليك) فيالها ، في الظروف العادية ، من صورة كاريكاتيرية !! حين يقف بدوي جلف أمام عظيم قوم ليلقي عليه رسالة حاسمة معبأة بالوعيد ... لكن البدوي الجلف كان واثقاً من رسالته مؤمناً بدعوته ومؤمناً كذلك بقدره . ذلك الإنسان الفطري باني الحضارة والحامل لأعبائها ، إنسان يعيش على البساطة والزهد والتقشف وقيم الفروسية العظيمة ..

كما تقدم الحضارة اليونانية نموذج آخر لهذا الإنسان الفطري وتقدم لنا كتب التاريخ صورة رائعة للإنسان الإغريقي بمفاهيمه وسلوكه وأخلاقه ، فقد كان إنسان خلاء يعيش على قيم الريف بما فيها من البساطة والزهد والتحرر وتغلغلت في وجدانه طهارة الأرياف وأخلاق مجتمعات الفلاحين ، لقد اتسمت الحياة اليونانية بالكثير من صور البساطة ولم تسيطر عليها قط حياة البذخ وعيشة القصور ، فالقاعدة العريضة للمجتمع اليوناني كانت من الرجال البسطاء مثل المزارعين وصغار التجار وأهل الحرف والمهن ومن الغريب حقاً ، خلو الحضارة اليونانية من القصور ، كآثار بارزة للحضارة وشواهد ماثلة تدل على عظمة الحضارة ، لقد تركت الحضارة اليونانية ، كشواهد على عظمتها المسارح الشاهقة والصروح الجليلة والأعمدة الجميلة والتماثيل الراقية ، فقد كان رمز هذه الحضارة الأثر الجماعي (المسرح والسوق وساحة المدينة) وتلك هي لوازم ديمقراطية الرجال الأحرار.

إن كتب التاريخ تحدثت كثيراً عن بساطة حياة الإغريق وتحقيرهم لحياة الترف والثراء ، بل إن شعراء أثينا تغنوا بالفقر كقيمة في حياة الإغريق فيقول شاعرهم :

تراه في المدينة وشوارع المدينة ... رجل فقير ... لا يلفت انتباهك ... لكنه كريم .

كما إن خطبائهم وساستهم أعلنوا من على المنابر تحقيرهم للثروة والثراء ، فيقول (بركليس) في خطبة التأبين (الثروة نصرفها في وجوهها ولا نجمع المال للفخر والمباهاة . والاعتراف بالفقر ليس عاراً عندنا . أما العار ففي التقاعس عن العمل الذي يجنب الفقر ..)(8).

وكان يقال إن الرجل الآثيني يذهب لجمعية المواطنين وفي جرابه كسرة خبز ويضع بصلات وحبات من الزيتون .

ذلك هو نموذج الإنسان الفطري (إنسان الحضارة) .

إن نقيض هذا الإنسان هو الإنسان المتفسخ ، وهو إنسان خارج من دورة الحضارة وغير قادر على إنتاجها وقد يكون - في أحسن الأحوال - قادراً على استهلاك منتجات الحضارة دون قدرة تذكر على التفاعل معها أو المشاركة فيها ... وهو غالباً إنسان متهتك يميل لحياة الترف واللهو والعبث ويحتقر القيم التي تمجد العمل قليل الإحساس بالشأن العام ينغمس في الحياة الفردية ولا يهتم بالمسائل الوطنية أو القومية أو الإنسانية ويخلو بشكل عام من أي إيمان بضرورات التضحية أو الفروسية ...

إن هذا الإنسان لا يمكنه حمل عبء الحضارة حتى مع وجود (الفكرة) في عصره . ويطرح شرط (الإنسان) مسألة غاية في الأهمية وهي (التربية الوطنية) وماهية الأسس التي تقوم عليها التربية وما هو نوع الإنسان الذي تعمل على إخراجه وإنتاجه ؟

وعلى الأمم الساعية للنهوض بناء الإنسان بناءً وطنياً وتربيته على التطلع نحو العظمة ...

يقول المفكر الأمريكي (وايتهيد whitehead) (إن التربية هي في اعتياد النظر إلى العظمة) وأحسب أن أمتنا العربية مازالت تسلك مسلكاً خاطئاً في مسألة التربية ، فهي لا تربي الناشئين على اعتياد العظمة ومازالت آلة المعارف والإعلام تدفع للمجتمعات العربية بآلاف المتعلمين الذين يعرفون بعض من الكيمياء وشيء من علوم الحاسوب ، مع الكثير من الواقع المزور والتاريخ المكذوب !

وبمثل هذه وتلك لا تنهض الأمم ولا تنمو المجتمعات ...

إنني لا أريد الخوض كثيراً في مسألة التربية الوطنية وتفاصيلها ، فذلك أمر قد يأتي أوانه في مناسبات أخرى ، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو خطأ منهج التربية في الوطن العربي ، فهو لسوء الحظ يربي النشئ على الولاء الضيق والعصبية البغيضة والتعلق بتوافه الأشياء ، ومن المؤسف

أن جيل اليوم من الشباب تدفع بـه آلة الدول عن عمد أو بقصر النظر نحو مسائل العبث واللهو، وتحصر إهتمامه، رغم محن الأمة، في شوائب الحضارة، فهو يتعلم فنون الكرة أكثر مما يعرف عن فنون الفروسية والقتال، ويتعلق بموسيقى هابطة أكثر مما يفعل إزاء شاعر أو مصلح عظيم، ويعرف عن تاريخ فنان متهتك وعن حياته أكثر مما يعرف عن الأبطال والقادة مثل خالد بن الوليد أو صلاح الدين أو حتى بطل قريب مثل جمال عبد الناصر !!

فأين هم ناشئة اليوم من العظمة ومن اعتياد النظر إليها ؟

ثالثاً : القيادة ... البطل التاريخي ...

ومن شروط النهضة وجود قيادة عظيمة فما من تحول تاريخي كبير تم بدون قيادة، فسواء تعلق الأمر بانتصار عسكري أو ببناء الدول والإمبراطوريات فإن ذلك لا يتحقق دون وجود رجل تاريخي يكتب باسمه هذا الانتصار ... فمهما كانت عظمة الفكرة ومهما كان نوع الإنسان فإن دور الفرد (البطل) يظل ظاهرة تاريخية ..

وهناك بالقطع من يتحفظ على دور الفرد في التاريخ، فمهما كانت عظمة البطل فإنه لا يستطيع أن يصنع المجد لوحده ما لم تكن هناك جموع وراءه تؤمن بدعواه وتندفع في سبيلها ..

وهناك من يذهب إلى أن الفرد هو (قانون) من قوانين التاريخ فوراء التحولات العظيمة دائماً بطل تاريخي ينظم حركة الجموع ويدفع بها إلى الأمام، فالتاريخ عبارة عن مزيج من فكر البطل وجهد الجموع .

إنني أذهب أبعد من ذلك ولا أعد القائد أو البطل مجرد قانون من قوانين التاريخ بل أعده القانون الأساسي للتاريخ، فلم أجد في التاريخ قط حدث هام تم بدون قيادة ..

إن ذلك لا يعني تجريد الجماهير من دورها أو إسقاط دور الأفراد الآخرين من كل حساب، فيظل لكل دوره في صناعة التاريخ، لكن الأحداث العظمى لا تتم بدون العناء والتضحيات، وقبل صناعة المجد يسيل الكثير من العرق والدماء والدموع، وبدون جهد (البطل) تسيطر في منتصف الطريق حالات اليأس والإحباط ... والواقع أن الجموع تخطئ مرتين حين تندفع بدون قيادة وحين تندفع وراء زعيم طائش ...

إن (القائد أو البطل) هو رجل تاريخي يمتلك إرادة إنسانية هائلة ومواصفات خاصة ليلعب دوراً كأنه من عمل القدر الإلهي ...

والتاريخ عند كل متأمل عميق (يبدأ بفكرة يحملها الفرد التاريخي سواء كان نبياً أو فيلسوفاً أو مصلحاً عظيماً تضاف إليه جماهير - لا عاقلة - تنقاد وراءه) لكن لكي يفعل الفرد فعله في التاريخ يجب أن يكون مخلصاً له خصال شخصية وموارد هائلة تتيح له أن يستوعب كل الآخرين، وأن يجعل جماهيره تعيش آماله نفسها وإن بدرجة أقل من الوعي والوضوح وأن ينشأ بينه وبينها ثقة، تلك الثقة التي تولد الطاقة اللازمة لصناعة المجد والانتصارات ..

إنني بالقطع لا أعرف أي حدث تاريخي هام تم إنجازه دون بطولة فردية، بل إن الإنجاز القليل في حياة الجماعة هو في التحليل الأخير صناعة بطل .. وفي كل أمثلة الحضارة التي ذكرناها يوجد بطل تاريخي، وهل يمكن تصور الحضارة الإسلامية دون الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) أو الديمقراطية اليونانية بدون صولون أو عظمة أمريكا بغير (واشنطن) أو الجمهورية الخامسة بلا (ديغول) ..

إن القائد أو البطل ليس فكرة حديثة، فمنذ القدم تحدث عنها المفكرون والفلاسفة كشرط ضروري من شروط بناء الدول والحضارات ..

فقد أسماه أفلاطون (الحاكم الفيلسوف) يبني الدول ويصونها وحدد مواصفاته بأنه رجل :

- له رغبة وقادة في المعرفة .
- يحب الصدق ويبغض الكذب .

- يحتقر اللذات الجسدية و لا يكترث للمال .
- له مدارك سامية وحر التفكير .
- يتميز بالعدالة و الدماثة .
- له سرعة الخاطر وتوقد الذاكرة .
- له فطرة موسيقية وقانونية متزنة .

فالرجل (البطل) بهذه الخصائص هو الجدير بتأسيس المجتمع وحكم الدولة[9]..

وتحدث (روسو) عن البطل و أسماه (المشترع) وهو الرجل الذي يضع القواعد الأساسية للمجتمع و الدولة ويحدد نظامها الأساسي و أهدافها وينهض ببنيانها على قواعد مخلصة راسخة لا تستجيب للهوى ولا تتأثر بالنزوات ولا تفصل على هوى الناس أو عواطفهم أو مصالحهم ، بل أن تأسيسه يصطدم - في الغالب مع عواطف أهل زمانه ويتجاوز قدراتهم ويضيقون به ولا يتحملونه لأنه يخرج عن معتاد ما ألفوه من النظم و القوانين ..

ولا يعتمد (المشترع) أو البطل ، حين يضع نظمه ، على سلطة يستمدها من القوانين ، بل على هيبته الشخصية وسلطانه الأدبي ، وهو أقوى من سلطان القوانين ، فهو يستمد السلطة المعنوية من سجاياه الخاصة التي تنشأ بدورها ثقة عارمة فيه تجعل الناس تنقاد له بالرضاء لا بالخوف ..

إن المشترع في نظر روسو ليس مجرد رجل عظيم ، فعظمته تتجاوز مقاييس العظمة و البطولة المعتادة (فهو ليس رجل معركة ولكنه رجل تاريخ ، فالبطل رجل معركة أما القائد فهو رجل تاريخ برمته ..) .

إن سجايا القائد أو البطل أو المشترع جعلت روسو يرفعه إلى مستوى الآلهة تقريباً فهو في نظره صاحب عقل سامي يرتفع فوق إدراك الناس العاديين ، فهو العقل الذي يضع به المشرع الأحكام على أفواه الخالدين ، ليقود بالسلطة الإلهية .

أولئك الذين لا يمكن أن تزحزحهم الحكمة البشرية ..

ويعتقد روسو بأن وجود المشترع (القائد) مسألة نادرة في التاريخ ، فإذا كان وجود الأمير أو الملك أو الحاكم العظيم مسألة نادرة ، فما بالنا بالمشترع العظيم الذي يؤسس المجتمع ويبني الحضارات ، ولم يجد روسو كمثال للبطل التاريخي (القائد العظيم) سوى خير الخلق أجمعين رسول الله الكريم محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم)[10].

أما من التاريخ الأوروبي فقد إختار (ليكورجوس) باني إسبرطة و (صولون) مخترع الديمقراطية ..

إنني أحتاج إلى بعض الإفاضة في شرط (البطل أو القائد) لسبب أظنه ظاهر ومعروف ، وهو الالتباس الشديد في معنى (القائد) في وطننا العربي اليوم ، وإنني شخصياً لا أعرف ، أي مصطلح ، جرى الالتباس حوله و الإسراف في إستخدامه مثلما جرى مع مصطلحي قائد وديمقراطية ...

أما الديموقراطية ، فهي هنا لا تعنيني ، أما مصطلح قائد فهو مما يتوجب البحث فيه .. فقد أسرف في استخدامه إلى حد بعيد و أطلقه العرب ، دون حق ، على ملوكهم و أمرائهم ورؤسائهم وزعمائهم بل حتى على شيوخ عشائرهم .. ولذلك أسباب كثيرة لعل في مقدمتها إختلال الشرعية و الفقر لدولة المؤسسات .

القائد ومواصفاته ..

مصطلح القائد تعبير معروف ومميز عن غيره من مصطلحات أخرى - قد تتداخل معه أو تختلط به كمصطلح ملك أو أمير أو رئيس أو زعيم أو نحو ذلك من المصطلحات الدالة على وجود شكل من أشكال السلطة .

و المميز الأساسي للقائد عما عداه هو (مصدر السلطة) ..

فالملك أو الأمير أو الرئيس أو الزعيم ... إلخ مصطلحات تدل على سلطة وشرعية ناجمة عن قانون ، فيستمد هؤلاء بمختلف مسمياتهم سلطتهم من القانون وشرعيتهم من المؤسسات ، سواء نجمت الشرعية عن الوراثة أو الانتخاب أو حتى استعمال القوة ... كما يعتمدون في فرض سلطتهم على قوة القوانين ..

أما (القائد) فهو وحده الذي يستمد السلطة من ذاته معتمداً على هيبته الشخصية وسلطانه المعنوي ، فالشرعية القانونية ليست لازمة له ولا يعتمد عليها في فرض سلطانه المعنوي ، فالشرعية القانونية ليست لازمة له ولا يعتمد عليها في فرض سلطانه ..

وللتميز بين القائد وما عداه تستعمل اللغات الأوروبية مصطلحات خاصة فهي مثلاً في اللغة الإنجليزية (leader - leadership) ولا تطلق جزافاً بمعناها الدقيق على الملك أو رئيس الوزراء إلا إذا تحلى بصفات القيادة ..

والقيادة هبة إلهية وموهبة طبيعية لا تخضع للتحليل والقياس ، فهي كما يقول الجنرال (ديغول) نوع من الجاذبية التي ينشرها الشخص حوله فبعض الرجال يشعون حولهم منذ نعومة أظفارهم سيلاً من السلطة والتأثير نجهل كنهه ولا نستطيع تفسيره ولكننا نتلقى مع ذلك تأثيره باستغراب ودهشة .

وأقرب تعبير عن القيادة هو ما أطلقه اليونانيون على هذه الظاهرة فأسموها (الكارزما) وهو تعبير يصعب التعبير عنه بمفردة واحدة فهو يدل على حالة خاصة ينقاد لها الناس بالرضاء وطيب الخاطر وليس بدافع الخوف أو الخشية أو الرهبة أو الطمع ..

و (الكارزما) بالتأكيد موهبة أولية وظاهرة طبيعية تنشأ من اجتماع عدد هائل من الخصال نذكر منها (النقاء والنبل وقوة الشكيمة والعظمة والأنفة والكبرياء والعفة والقسوة والحلم والمروءة والفروسية والصمت والحزن والاستقامة والفضيلة والابتعاد عن صغائر الأمور) ولعل أفضل من كتب عن ظاهرة القيادة في العصر الحديث هو الجنرال (شارل ديغول) في كتاب صغير أسماه (حد السيف) كتبه في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي وهو شاب صغير متوقد الحماس تظهر فيه موهبة القيادة ..

والقيادة في نظر (ديغول) موهبة أولية لا تخضع للتحليل والقياس يطلق عليها (الهيبة) وهي كالحب الذي لا يمكن تفسيره إلا إذا أخذنا في الاعتبار تأثيرات عاطفية مبهمة ومجهولة ...

* والهيبة تتبع من صفات ذاتية تختلف من شخص لآخر وتكمن في أعماق الإنسان منذ ولادته ولا يمكن اكتسابها أبداً ... ولكن يمكن تثبيتها وتنميتها وإظهارها .. فالقائد كالفنان يملك الموهبة الأساسية ولكنه يصقلها وينميها خلال العمل .. وللهيبة شروط ..

* فلابد أن يحيطها شيء من الغموض ... إذ نادراً ما يحترم الناس من يعرفون عنه كل شيء ... فحتى المعتقدات لها طقوسها الغامضة ...

لذا فعلى القائد في كل مشروع أو فكرة أن يحتفظ بعنصر لا يستطيع الآخرون التقاطه.. لكن لا يجب أن ينغلق القائد على نفسه داخل برج عاجي ويصبح لغزاً لا يمكن الوصول إليه.

* ولدعم الهيبة لابد من التحفظ في الحديث ، فلا شيء يدعم السلطة الأدبية مثل الصمت ، فالصمت من عظمة الكبار ، فالرجل الذي يحس بالخوف أو الهوى يجد في الكلمات مخرجاً لخوفه وقلقه .. فالكلام الكثير يذيب الفكرة ويهرق الحماس ، وتبعثر الكلمات قوى المرء في الوقت الذي يتطلب فيه العمل تركيز هذه القوى . وتستنكر طبيعة الرجال تصرف القادة الذين يتحدثون مطولاً ، وتوصي الأنظمة العسكرية في جميع الجيوش بأن تكون الأوامر موجزة واضحة .. فالإثارة اللفظية لا

تثير إلا إندفاعاً قصير الأمد ولكنها تخلق كثيراً من الفوضى ... والواقع أن الأعمال العظيمة تتم بدون ثرثرات .. فعلى القائد أن يتعلم الصمت في عصر البلاغة والفصاحة ..
لكن الصمت المطلوب ليس كصمت أبي الهول .. فعلى القائد أن يتكلم في موضع الكلام بكل الصفاء والمهابة .

* ومن شروط القيادة المبادرة والسيطرة والتصرف أمام أي حدث كبير ففي الأحداث الكبيرة تتضاعف خشية الجماهير حيث تضاف خشية كل فرد إلى الآخرين (فالرهبة دافع المجتمعين) ، وفعالية القائد تأتي من تثبيت جنان المرؤوسين وإزالة ترددهم ورعبهم أو ارتعادهم .

* ويشترط في القادة سمو الفكر وسعته والتعبير عن الفكر بكل البلاغة ، وما من قائد عظيم بدون أفكار كبيرة ولسان خطيب ، وحتى عندما يتحدث عن أبسط المواضيع فإنه يرفعها إلى درجات عالية من السمو ..
وعندما يعبر القائد عن فكره ، فإنه لا يجب أن يغرق في التفاصيل وتوافه الأمور ، فأبلغ الخطب وجوامع الكلم وضعت في جمل موجزة وألقيت في وقت قصير [11]..

* وتنطوي شخصية القادة على بعض من القسوة والحيلة والكبرياء ، لكن شخصية القادة تقدم التعويضات الشريفة مقابل المضايقات الأليمة، فصناعة التاريخ تتطلب - أحياناً - إتخاذ قرارات قاسية ، ومن المؤسف أن (النقاء الديني لا يؤدي إلى بناء الإمبراطوريات) .. لكن الجماعات تسامح وتغفر وتبارك هذه الأساليب إذا رأتها وسيلة لتحقيق هدف جليل .

* وكما يلف شخصية القائد شيء من الغموض فإنها يحاط بحزن (عظيم) ، لكن حزن القادة العميق لا يلغي البشاشة والانشراح ، فحزن الكبار تفرضه المهابة وهناك فرق كبير بين أحزان العظمة وكآبة المنكوبين .. يروى أن أحدهم قال (لبونابرت) وهو يقف أمام تمثال قديم (هذا حزين) فرد الإمبراطور (نعم إنه حزين كالعظمة)[12]..

وتلك هي بعض سجايا القائد وخصاله وصفاته ، لكنها ليست كلها ، فالكاريزما تظل هي كل ما نعرف من سجايا ومناقب الكبار بما في ذلك زلاتهم ، فللنفوس الكبيرة زلاتها وللأنبياء أخطائهم .. فالقائد أو البطل ، مهما كان شأنه ، لا يخرج عن طبيعة البشر بما فيها من الأهواء والنزوات ، والكاريزما ، مهما كان علو شأنها تظل ظاهرة إنسانية خاضعة للحساب ..

فهذا هو البطل التاريخي كما نراه يتميز عن الأمراء والملوك والرؤساء .. بنوع السلطة التي بين يديه ، فسلطة الأمراء والملوك والرؤساء مستمدة من القانون .. وسلطة القائد مستمدة من ذاته ، من الإشعاع الذي ينبعث من حوله والثقة العارمة الموضوعة فيه .. فهو صاحب سلطان وهم أصحاب سلطة .

ويتميز القائد عن الزعيم ، فالزعيم يستمد السلطة من القوة والجبروت ، وبينما تتبع الجماعات القائد بحثاً عن العظمة لا جرياً وراء المصلحة ، فإنها تتبع الزعيم بدافع الرهبة والخوف ..

ومثال الزعيم في التاريخ الحديث (هتلر ، فرانكو ، موسوليني) ولقد أردت أن أضع هذه الأمثلة الحديثة أمام السامع والقارئ لألفت انتباهه إلى خبث وخطورة كتابات الغرب ووسائل إعلامه ، فقد اعتادوا نعت حكام العرب بمصطلح (زعيم) لإيحاء واضح المغزى ، حتى وإن كان حكام العرب أصحاب شرعية انتخابية أو وراثية أو تحلوا بصفات القادة كلها أو بعضها ومهما اقتربوا من صفات القيادة أو تباعدوا عنها ..

وأخيراً فتلك في نظري شروط النهضة ، فكرة صالحة ، ومواطن طاهر وقيادة نقية ..

ولعمري فما اجتمعت هذه الشروط قط وخابت رسالة أمة أو عجزت عن النهوض .. فمنذ الأزل

وإلى الأبد فإن الحضارة ليست سوى تأليف عجيب بين الأفكار والإنسان ..

نهضة العرب ...

ولكي تنهض أمة العرب من كبوتها فإنها في حاجة إلى (فكرة صالحة). يعاد في ضوئها البناء والتأسيس. وتلك هي رسالة المفكرين والمثقفين. هؤلاء هم الذين عليهم صناعة عصر النهضة وأفكاره.

وهي في حاجة إلى إعادة بناء الإنسان، (المواطن الطاهر) برؤية تربوية سليمة تخطها آلة المعارف وأدوات الإعلام .. تربي المواطن على الولاء للوطن والأمة والإنسانية .. وترك أي ولاء غير ذلك وعداه .. فالمواطن يمكن أن يعطي دعمه لسياسي .. أو جهده لحزب أو صوته الانتخابي لنائب في برلمان .. لكن ولاءه للوطن وحده والأمة لا غيرها.

وهي في حاجة إلى قيادة نقية وبطل تاريخي عظيم يحمل الفكرة ويحشد الجموع وينسق الحركة ويبدأ بإيعاز تاريخي قصير (أيها الأمة انتباه).

الهوامش

(1) مقتبس من محاضرة ألقاها د. أديب نصور في مؤتمر الطلبة العرب المنعقد في لندن عام ١٩٤٦م منشور في - د. أديب نصور - وطنيون وأوطان - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٥٢م ص ١٣٣ وما بعدها.

(2) هناك نظرية سائدة تذهب إلى إن نهوض المجتمعات يعتمد دائماً على خلق طبقة وسطى تحقق الصلة بين مختلف الطبقات وتنطوي على مزايا الطبقتين الغنية والفقيرة على السواء، وتذهب هذه النظرية إلى أن المجتمعات العربية فشلت حتى الآن في خلق (طبقة وسطى) وذلك هو السبب الرئيسي في فشل مشروعات النهوض، والأغلب إن هذه النظرية تأثرت بتطورات التاريخ الغربي، والثورة الفرنسية بشكل خاص التي قامت بها وحملت أعباءها (الطبقة البرجوازية) وهي طبقة وسطى في التحليل الأخير تقع بين طبقتي الإقطاع والإقتان.

(3) لمعرفة رأينا في الأيديولوجيا وصفتها الشمولية، يمكن مراجعة كتابنا (الوسيط في القانون الدستوري) منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت ٢٠٠١ - ص ٣٧٩ وما بعدها.

(4) لدراسة هذه الحضارة والديمقراطية هناك مئات المراجع التي يمكن الاعتماد عليها، لكننا نذكر بصورة خاصة ول ديورانت - قصة الحضارة وارنست باركر - النظرية السياسية عند اليونان وفي العراق يمكن الرجوع لـ د. عادل نجم عبود والدكتور عبد المنعم رشاد محمد - اليونان والرومان - دراسة في التاريخ والحضارة - جامعة الموصل - ١٩٩٣م كما يمكن الرجوع إلى كتابنا (شرح القانون الدستوري الليبي) منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية - ط ١ - ١٩٩٧. وبصورة خاصة الباب الأول منه تحت عنوان (المنابع الفكرية للديمقراطية المباشرة).

(5) د. عادل نجم عبود ود. عبد المنعم رشاد محمد - اليونان والرومان - دراسة في التاريخ والحضارة منشورات جامعة الموصل - ١٩٩٣ ص ٦١.

(6) يميل التاريخ الأوروبي القديم في عمومه إلى اللجوء للأساطير لتفسير نشأة الدول والمجتمعات، وتذهب الأسطورة الرومانية إلى أن مؤسس روما (رومولوس) وتوأمه ريمس من سلالة إلهية وملكية رمى بهم في النهر الذي دفعهما إلى الشاطئ حيث حنت عليهما ذئبة وأرضعتهما ثم عثر عليهما أحد رعاة اموليوس فتعهدهما مع إمرأته .. إلخ الأسطورة .. يراجع مثلاً - هارفي بورتر - مختصر التاريخ القديم - مكتبة مدبولي القاهرة - ط ١ - ١٩٩١م ص ٣٨٣ أو د. حسن صبحي بكري - الإغريق والرومان - عالم الكتب ط ١ - ١٩٨٥م ص ٢٠٣.

(7) إن غايتنا ليست متابعة الحضارة الرومانية وبحث منجزاتها وإخفاقاتها، بل إن الغاية هي إيضاح أهمية الفكرة في بناء الحضارة، أما من يريد تفاصيل التاريخ الروماني فيمكنه مراجعة الكتب المتخصصة ويمكن الرجوع إلى د. حسن صبحي بكري - الإغريق والرومان سبق الإشارة إليه - ص ١٦٥ وما بعدها.

(8) بركليس قائد يوناني عظيم ، عاش في القرن الخامس قبل الميلاد ، لقب ، نظراً لعظمته ، (بركليس الأولمبي) نسبة إلى جبل الأولمبي وهو جبل الآلهة ويعد عصره من أزهى عصور الديمقراطية والحضارة اليونانية ، كان خطيباً بارعاً وسياسياً محنكاً وبطلا حربياً ، قاد حروب أثينا وعاش انتصاراتها المجيدة وألقى عام ٤٣١ ق.م واحدة من أعظم خطب التاريخ ومات بالطاعون عام ٤٢٨ ق.م يمكن لمراجعة عصره وسيرته الإطلاع على كتابنا (الوجيز في القانون الدستوري الليبي) سبق الإشارة إليه ص ٦١ وما بعدها .

(9) يراجع في ذلك (جمهورية أفلاطون) ترجمة حنا خباز - دار العلم بيروت ط ٢ ١٩٨٠ ، ص ١٧٨ .

(10) انظر في ذلك - جان جاك روسو - العقد الاجتماعي - ترجمة ذوقان قرقوط - دار العلم - بيروت - ط - ١٩٧٣ ، ص ٨٢ وما بعدها .

(11) تعد خطبة أبراهام لنكولن في تأبين قتلى الحرب الأهلية الأمريكية التي ألقيت في مقبرة غيتسبيرغ عام ١٨٦٣م من أبلغ خطب العصور الحديثة وقد كان عدد كلماتها نحو ٧٢ كلمة واستغرق إلقائها ثلاث دقائق .

(12) الجنرال شارل ديغول - حد السيف - تعريب - اكرم ديري والمقدم هيثم الأيوبي - دار الطليعة - بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٥٩ وما بعدها .

الممارسة العملية للديمقراطية المباشرة (سلطة الشعب) في الجماهيرية العظمى

د. أشقيفة الطاهر

يتركز جهد هذه المساهمة على عرض التطبيق العملي والفعلي لسلطة الشعب سلطة كل الناس وفق الأسلوب المباشر القائم على "مؤتمرات تقرر ولجان تنفذ" في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والذي تزامن الثاني من مارس الماضي مرور ٢٥ سنة من الممارسة ، التي اجتازت طور "التجربة" لتصبح نظاماً سياسياً راسخاً ونموذجاً يحتذى به ينهي الجدل والصراع القائم حول من يحكم!

لذا فقد قسمت هذه المساهمة إلى ثلاثة أقسام أساسية .
تسهيلاً للعرض وتبسيطاً له .

أولاً:

مدخل نظري حول الصراع كمحدد أساسي لقضية السلطة والحكم ، وسنحاول هنا اختزال ما يمكن اختزاله لرؤية الكتاب الأخضر لمسألة الصراع وأدواته ومخاطره المتعددة.

ثانياً:

التطبيق العملي لسلطة الشعب (ليبيا كنموذج) الذي سنحاول من خلاله إعطاء لمحة موجزة وصورة مختصرة عن آليات ونسق التطبيق القائم على :

أ) المؤتمرات الشعبية .

ب) اللجان الشعبية.

مع عرض آلية اتخاذ القرار وآلية التنفيذ كمثال محدد علماً بأن سيادة الشعب لا تنحصر ولا تتوقف عند هذا الحد فهي سيادة كاملة مطلقة تتضمن فوق ذلك سلطة التشريع والرقابة ... الخ .

ثالثاً:

تقدم هذه المساهمة تقييماً موضوعياً وفق رؤية تعتمد على التحليل الشخصي من خلال الواقع المعيش يتضمن ويركز على:

أ) المزايا والايجابيات التي تحققت بقيام سلطة الشعب .

ب) المعوقات والعيوب التي رافقت التطبيق.

مدخل

من الصعوبة بمكان في وقت محدد محسوب بالدقائق وفي بحث معدود بالصفحات ، عرض التطبيق العملي والصورة الكاملة للممارسة الديمقراطية المباشرة في الجماهيرية العظمى واستعراض آليات أدائها وتسمية مؤسساتها وألقاب أطرافها ومحتوى مضامينها ، ونتائج تطبيقها والسلبيات والمعوقات التي واجهت التطبيق وسبل معالجتها ، باعتبارها تمثل حقلاً واسعاً من الممارسة للسيادة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتنظيماً دقيقاً " أفقياً" للمؤسسات الجماهيرية ، وتحديداً قانونياً وتشريعياً للمهام والمناصب والأدوار ، وهيكلة إدارية لضمان حسن الأداء وتكامل المؤسسات تتخطى المركزية واللامركزية إلى فكرة التسيير الذاتي على مستوى الفرد الطبيعي وعلى مستوى المؤتمر الشعبي الأساسي ، ومؤتمر الشعبية ومؤتمر الشعب العام ، كأدوات تجسد السيادة والقرار الجماهيري الذي هو في الأصل قرار الأفراد فرداً فرداً اتخذ في جو ديمقراطي سليم.

لذا أجد نفسي محرجاً في اختصار مالا يمكن اختصاره وإيجاز مالا يمكن إيجازه حتى وإن أمكن ذلك فإنه ربما لا يفي بالغرض كاملاً لمعرفة كافة تفاصيل التطبيق وجزئياته المهمة.

رؤية الكتاب الأخضر للصراع السياسي:

يربط الفكر السياسي للنظرية العالمية الثالثة بين حل مسألة الصراع بشكل عام والصراع السياسي كجزئية تتصل بأداة الحكم محل وغاية الصراع ويذكر بتأثيراته المختلفة على كافة الأصعدة بما أنتجه من آليات وقوانين تعزز سيطرة وسلطة (القلة) وتحكمها ، وينظر إلى الصراع كحالة خلاف وتناقض ونزاع شامل بين أطراف وأدوات متعددة تعبر عن حالة تخلف بشري وعجز عن حل المشاكل والمعضلات بسبب النزاع وما يترتب عليه من آثار مدمرة للمجتمع خاصة عندما يبلغ حد المواجهة المسلحة والعنف المرتبط بالدمار والدم دائماً.

إن تطور وتنامي وتراكم المشكلات السياسية في العالم المعاصر يجعل عصر الفوضى والغوغائية قاب قوسين أو أدنى بما تمثله أطروحة العولمة المستندة إلى القوة (قوة السوق والمال والشركات والتقنية) من تنافس حاد وبما تمثله من تهديدات فعلية للبشر والبيئة وبما تخلفه من فقر وتهميش للشعوب ، رغم استنادها إلى خطاب أيديولوجي كاذب يحتمي بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان ووعود انتخابية بارعة وخدع زائفة من الممارسة السياسية التي يجرى تسويقها على نطاق واسع بآلة إعلامية ودعائية قوية ومهيمنة.

وينظر الكتاب الأخضر إلى موضوع الصراع السياسي (كناتج للاحتكار) وكتعبير عن مشكلة حقيقية واجهت البشرية على امتداد التاريخ وكانت على الدوام من أعقد المسائل وأكثرها خطورة نتيجة الرؤيا المختلفة والمصالح المتباينة والمواقف المتناقضة بين القوى المتصارعة على موضوع واحد (السلطة) تركت آثاراً مدمرة وبالغة الخطورة على المجتمع البشري لا ترتبط بالعنف الناتج عن الاختلاف بل بحالة التناقض والتناحر القائمة والدائمة.

ولن نستطرد هنا في سرد حالة الصراع وتطوره بتطور النظم السياسية سواء القائمة على فكرة التفويض الإلهي المطلق أو فكرة القوة والاستبداد أو فكرة التمثيل والتفويض الشعبي إلا أنني أؤكد هنا على أن الصراع مازال قائماً وقوياً ومتجدداً وما أنتجه الفكر السياسي من نظريات عديدة للدولة ووظيفتها وشكلها ومؤسساتها وأشكال عديدة للسلطة ومهامها وتركيبتها .. لم يحل مشكلة الصراع السياسي بل عمق جذورها وأجج تناقضاتها لاشتداد المنازعة حولها وفي كل حالة تم تغييب وتهميش الشعب بشكل قسري سواء:

* بسلطة غيبية مطلقة تستند إلى الميتافيزيقا والقوى الخارقة (التفويض الإلهي).
* بسلطة قهرية مطلقة تستند إلى القوة القاهرة (الحزبية ، الطبقية ... الخ).
* بسلطة تفويضية مطلقة تستند إلى مبدأ التفويض والنيابة.

وتحت مبررات وحجج وذرائع:

* عدم إمكانية جمع جميع الشعب في مكان واحد ووقت واحد.
* عدم قدرة الشعب مجتمعاً على ممارسة السلطة [1].
* لا يملك الشعب الوقت الكافي للدفاع عن مصالحه فمتعه تهمه أكثر [2].
* استحالة إدارة الشعب لشؤونه بشكل مباشر لتعقد العلاقات بين الأفراد التي ظهرت نتيجة للزيادة السكانية.
* بروز ظاهرة التخصص التي دفعت بالأفراد إلى البحث عمن يمثلهم في أداء الشؤون العامة ممن يملك الخبرة والمعرفة [3].

ويمكن القول بشكل عام إن الكتاب الأخضر ينظر إلى (الصراع) في حد ذاته كمشكلة أساسية تستلزم الحل ، لذا يقدم رؤيته للصراع على فلسفة ذات ثلاثة أبعاد أساسية من الناحية التفسيرية:

* وحدة الصراع كحالة اختلاف وتنازع وتنوعه كوقائع في الوقت ذاته.
* تعدد وتنوع واختلاف أدوات الصراع.
* تعدد وتنوع واختلاف مجالات الصراع.

وبشيء من التفصيل يمكن اختزال هذه الرؤية في النقاط التالية:

* إن الصراع ينشأ حول قضايا متعددة وغير محددة لكنها محدودة أي تتسم بالمحدودية ، فينشأ الصراع السياسي حول مؤسسات الدولة والسلطة (ألقاب ومناصب) وهي بطبيعتها محدودة على كراسي ومقاعد البرلمان وهي محدودة ، وعلى ملكية الأرض وهي محدودة وعلى المياه .. إلخ ولا ينشأ حول مصادر متوفرة كالأكسجين مثلاً أو الهواء أو الشمس.
* تمثل المنافع والمزايا على كافة الأصعدة حافزاً للصراع وتشكل اللبنة الأساسية لأسباب الخصومة والنزاع والسيطرة.
* يمثل الاحتكار كمفجر للتناقض والصراع وأحد أهم محركاته الأساسية.
* تمثل القوة إحدى الأدوات الأساسية في حسم وتصنيف الصراع.
* يرتبط الصراع بالقمع ويتلازم معه.
* يرتبط الصراع بالمخاطر والآثار السلبية على تدمير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وآثار ذلك تبدو لمتتبع الصراع الديني والقومي والقبلي .. وما يصاحب ذلك من دمار ونهب وقتل وخراب.
* يرتبط الصراع بالتخلف كحالة شاملة ويتلازم معه ولا يعني التخلف هنا حالة تقنية أو فنية أو بنية تحتية بقدر ما يعني التخلف الحضاري الذي تمثله منظومة القيم الفكرية والثقافية والروحية واتصافها وانتمائها إلى الإنسانية من عدمه وتسامحها وعدلها ومساواتها وبالتالي حالة عجز عن حل المشاكل والأزمات عبر الحوار [4].
* التمييز بين نوعين من الصراع سلمى / ومسلح.
* التمييز بين نوعين من التغيير كمحصلة للصراع ، تغيير لاديمقراطي يستخدم القوة والعنف كظاهرة تخلف ، ومراجعة ديمقراطية سمة المجتمع المتحضر القائم على اخلاقيات تستبعد الأهواء والاشتهاءات الباطلة.
* تحدد طبيعية النظام السياسي (الديمقراطي) الصراع بالعنف أو المراجعة الديمقراطية.
* وأخيراً يساوي الكتاب الأخضر بين مختلف الصراعات ويعتبرها تؤدي إلى نتيجة واحدة أي التأثير السلبي المدمر في المجتمع التي لا تختلف في صراع الطبقات أو الأحزاب أو الطوائف أو القبائل.

وبتطبيق هذه المعايير على الحقل السياسي فأنه يمكننا بناء فكرة تامة والوصول إلى نتائج حاسمة لهذه الرؤية التي تفسر الصراع وتجعله في مقدمات هموم ومشاغل الإنسانية على صعيد الحقل السياسي.

* تأثيراته السلبية والمدمرة على المجتمع.
* ناتج احتكار السلطة من قبل القلة وهو صراع متجدد دائماً.
* تتحدد أطرافه بصيغة (الحاكم والمحكوم) التي لا يعني تغير وتبدل الأدوات على السلطة انتهاءها أو حسمها.
* يرتبط بمزايا تحققها السيطرة السياسية على الحكومة (كمؤسسة فوقية).
* كل نظام سياسي ناتج هذا الصراع هو نظام ديكتاتوري.

وفق هذه المعطيات حلل الكتاب الأخضر الصراع في إطاره الفلسفي التفسيري أو في إطاره النفعي أو في إطاره الاجتماعي أو في سياقه التاريخي ولم يكتف بنقد مسألة الصراع وبيان مفاسده ، بل قدم رؤية متحضرة لحل المشكلات التي ينتج عنها الصراع ، ولحل الصراع الذي تنتج عنه المشكلات ، ولحل مشكلة الصراع السياسي يرى الكتاب الأخضر حل ومعالجة مشكلة (أداة الحكم) لنزع فتيل النزاع وحماية المجتمع من آثارها ، ويشترط أن ينتهي الصراع حولها بوجود جواب للسؤال من يحكم ؟!

(إذن الحل يكمن في إيجاد أداة حكم ليست واحدة تلك الأدوات محل الصراع والتي لا تمثل إلا جانباً واحداً من المجتمع ، أي إيجاد أداة حكم ليست حزباً ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة ، بل أداة حكم هي الشعب كله ... وليست ممثلة عنه ولا نائبة "فلا نيابة عن الشعب .. والتمثيل تدجيل") وإذا أمكن إيجاد تلك الأداة إذن انحلت المشكلة وتحققت الديمقراطية الشعبية وتكون الجماعات البشرية قد أنهت عصور الاستبداد والنظم الديكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب[5] .

وهذا يعني أن " عزل الشعب عن ممارسة سياسة شؤونه وسلب سيادته واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الأدوات المتعاقبة والمتصارعة على الحكم من الفرد إلى الطبقة إلى الطائفة والقبيلة إلى المجلس أو الحزب "[6] .

سبب أساسي ومحرك للصراع ؛ لذلك نرى الكتاب الأخضر يستبعد أياً من هذه الأدوات مجدداً في الوصول إلى سلطة الشعب ويمنح الشعوب حق الكفاح لتحرر نفسها من ربقة هذه الأدوات وقهرها السياسي "ولم يبق أمام الجماهير إلا الكفاح للقضاء على كافة أشكال الحكم الديكتاتورية السائدة الآن في العالم "[7] .

ويحدد وسيلة وأداة هذا الكفاح الذي لا يمكن تصنيفه كدعوة للتمرد أو المطالبة بالإصلاح والتهذيب أو توسيع الخيارات أو مطالبة بزيادة المشاركة السياسية " أصبح من حق الشعوب اليوم أن تكافح من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديمقراطية والسيادة السالبة لإرادة الجماهير "[8] .

ويمكن القول إن تصنيف الممارسة السياسية من خلال تحقيق السيادة الكاملة غير المجزأة أو المنقوصة أو المشروطة التي يمكن أن تجيب عليها الأسئلة الآتية :

- من يحكم ومن يملك السيادة ؟
- من يتخذ القرار وكيفية اتخاذه وأداة اتخاذ القرار ؟
- من يراقب تنفيذ القرار وكيف تتم الرقابة والمساءلة عن التقصير ؟
- من يشرع ويصنع القانون ويحدد المؤسسات ؟
- وما هي مصادر التشريع والقانون ، وما هي شريعة المجتمع ؟
- وكيف يصحح المجتمع اتجاهه إذا انحرف عن شريعته ؟
- من يملك الصحافة وحق التعبير .. إلخ

هذه الأسئلة وغيرها يمكن الإجابة عنها بكلمة واحدة (الشعب) لكنها إجابة لا تبدو كافية ولا

تختلف عن إجابة كل نظام سياسي تقليدي (يقوم على حكم الشعب بالشعب أي عبر النواب) ويستوي في ذلك أعتى النظم ديكتاتورية واستبدادية التي تدعي الديمقراطية وتحكم تحت مظلتها المصطنعة .

ولذا يمكن القول مجدداً إن الإجابة على هذه الأسئلة تمثل كمصنفات ومحددات للنظام السياسي وتمكن الديمقراطية المباشرة التي نحن بصدد استعراض آليات ممارستها حكم الشعب نفسه بنفسه ورقابة الشعب على نفسه ، لذلك يشطب الكتاب الأخضر كل أدوات الاحتكار السياسي سواء أكان فرداً أو حزباً أو طائفة أو قبيلة أو برلماناً أو مجلساً .. إلخ .

ويدرك أهمية الارتباط الشرطي والمتلازم بين الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن تحقيق إحداها بمعزل عن الأخرى . لذلك كان الحل شاملاً ومتكاملاً ارتبطت في أنساق وآليات السياسة بالاقتصاد والاجتماع والثقافة. بشكل يؤلف تناغماً وتكيفاً طبيعياً (السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب) ، فلا يمكن تحقيق السلطة الشعبية التي يتمكن كل الناس من ممارستها في المؤتمر الشعبي الأساسي بموجود مجتمع تناحري طبقي حزبي قبلي .. إلخ تسيطر وتهيمن عليه أجهزة قمع تحتكر السلاح مصدر الرعب والإرهاب المادي والمعنوي ، لذا فقد توافق تطبيق السلطة الشعبية مع الحل الاشتراكي للمشكل الاقتصادي القائم على تحرير الحاجات (المسكن ، المعاش ، المركوب ..) وتحرير الشغيلة وإنهاء الاحتكار والاستغلال الاقتصادي واقتسام ثروة المجتمع بشكل عادل [9] .

كما توافق مع كسر احتكار السلاح وحل المؤسسة العسكرية التقليدية وقيام الشعب المسلح باعتبار الدفاع عن الوطن مسؤولية كل الناس (كما ورد في إعلان قيام سلطة الشعب) [10] .

وحل المؤسسات والأجهزة البوليسية القمعية وقيام الأمن الشعبي المحلي باعتبار الأمن مسؤولية كل الناس [11] .

وإعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير التي وضعت حق ممارسة السلطة في مقدمة الحقوق " انطلاقاً من أن الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي ، يعلن أبناء المجتمع الجماهيري أن السلطة للشعب يمارسها مباشرة دون نيابة ولا تمثيل في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية " [12] .

سلطة الشعب
نموذج تطبيقي (القرار والتنفيذ)

لإنهاء الصراع السياسي تشترط النظرية العالمية الثالثة قيام سلطة الشعب لا سلطة سواه التي تمثل ديمقراطية حقيقية تنهي الجدل القائم حول (السلطة) لذلك استبعدت كل الأدوات (الحزب - الفرد - الطائفة - القبيلة ..) التي لم تفاضل بينها كما أسلفنا باعتبارها أداة احتكار لا تنتج سوى ديكتاتورية ، لأنها:

* تمثل جزءاً من الشعب .
* تمارس السلطة نيابة عنه .
* تمارس السيادة والوصاية عليه .

ودحضت كل مبرر لعزل أو تغييب واستبعاد الشعب بحجة العدد واستحالة جمعه دفعة واحدة أو بحجة التخصص .. كما دحضت أي مبرر لأي شكل من أشكال التفويض والنيابة وأقامت الدليل العملي على إمكانية جمع جميع الشعب ليتدارس ويتناقش ويقرر (دفعة واحدة وفي مكان ليس واحداً) هذه الآلية تجعل ممارسة السلطة حقاً من الحقوق وتنقل كل الامتيازات والمهام ذات الطابع السياسي والسيادي التي كانت تحتكرها أدوات الحكم إلى الشعب وفق "مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ " .

يقول الكتاب الأخضر:

" أولاً يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له ومن مجموع لجان الأمانات تتكون مؤتمرات شعبية غير

الأساســـــية ، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية ، وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية " [13].

وفي التطبيق العملي ، تمثل المؤتمرات الشعبية أساس السلطة الشعبية وقاعدتها العريضة وهي تنقسم إلى :

* مؤتمرات شعبية أساسية وعددها ٤٠٥ مؤتمر.
* مؤتمرات شعبية غير الأساسية وعددها ٢٦ مؤتمراً.
* نقابات واتحادات وروابط مهنية موزعة بحسب كل المهن والتخصصات .
* مؤتمر الشعب العام .

إن هذا التقسيم لا يعني مستويات مختلفة للسلطة (عليا وسفلى) وهو تقسيم لا يقوم إلا على:

* طبيعة القرارات والسياسات التي تخص المؤتمر الشعبي الأساسي ودائرته الجغرافية.
* طبيعة القرارات والسياسات التي تخص المؤتمر الشعبي للشعبية (المنطقة) ودائرته الجغرافية .
* طبيعة القرارات والسياسات التي تخص مؤتمر الشعب العام ودائرته الجغرافية (الجماهيرية) محلياً وقومياً وعالمياً .

أولاً : المؤتمرات الشعبية الأساسية

*** التقسيم:**

وفقاً للهيكلية الإدارية تم تقسيم الجماهيرية إلى (٤٠٥) مؤتمر شعبي على أساس جغرافي أي موقع السكن ، فكل مؤتمر شعبي أساسي يضم محلة أو أكثر وله حدود إدارية ثابتة ومعروفة وكثافة سكانية وموارد مالية .. إلخ .

" ينتظم الشعب في الجماهيرية في مؤتمرات شعبية تتولى ممارسة السلطة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع واتخاذ جميع القرارات المنظمة لشؤون حياتها " [14].

*** العضوية:**

عضوية المؤتمر لكل مواطن ليبيي رجلاً أو امرأة وهي مسألة ليست اختيارية بل حق وواجب كالمواطنة والجنسية ، لمن " أتم سن الثامنة عشرة شمسياً " [15] وبهذا فكل مواطن من حقه الانضمام إلى المؤتمر الشعبي الذي يحمل بطاقة عضويته ولا يستبعد أحد من المشاركة في الممارسة السياسية (اتخاذ القرار ... إلخ).

*** المهام:**

يمكن للمؤتمر مناقشة جميع المعضلات والقضايا وإقرار جميع قضايا القوانين والتشريعات .. وبصفة خاصة :

1- إصدار القوانين .
2- البت في شؤون الحرب والسلم .
3- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات .
4- تحديد علاقة الجماهيرية بغيرها من الدول .
5- وضع وإقرار الخطط الاقتصادية والميزانيات العامة .
6- وضع السياسات العامة في مختلف المجالات.
7- اختيار ومساءلة أماناتها ولجانها الشعبية [16].

*** أمانة المؤتمر:**

يكون لكل مؤتمر أمانة تتكون من خمسة أعضاء ولمدة ثلاث سنوات وتتكون من :

1) أمين المؤتمر
2) الأمين المساعد
3) أمين شؤون اللجان الشعبية
4) أمين الشؤون الاجتماعية

5) أمين الشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية[17]

ويتم اختيار هذه الأمانة بطريقة الاختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر وذلك من خلال الدفع والمفاضلة بين المدفوع بهم والتزكية المباشرة والاختيار في جلسة لهذا الغرض[18].

*** مهام أمانة المؤتمر:**

أمانة المؤتمر بمنزلة لجنة إدارية تقوم بتنظيم (جلسات المؤتمر وحفظ سجلاته وأوراقه ومتابعة تنفيذ قراراته وعرض نتيجة المتابعة على المؤتمر[19].

وتختص بـ " إدارة وتنظيم جلسات المؤتمر وصياغة قراراته ومتابعة تنفيذها .. إلخ ويمكن الإطلاع على المهام كاملة بالإطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٣٤٠ ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، كما يمكن لمزيد من المعلومات حول مهام كل عضو من أعضاء الأمانة الإطلاع على اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ١٣٦٩ و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية الصادر عن مؤتمر الشعب العام التي تبين مهام وواجبات وصلاحيات كل عضو (ص ٢ - ٥).

وفي ضوء هذا العرض فإنه يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- إن كل مواطن له حق العضوية والمشاركة في الممارسة السياسية من خلال المؤتمر الشعبي الأساسي في كافة مناقشاته وكافة أعمال السيادة المتصلة بممارسة حق القرار والرقابة والتشريع ... إلخ.
- يمثل أسلوب التزكية المباشرة والاختيار المباشر طريقة تضمن استبعاد فكرة الصناديق والانتخابات وما ارتبط بها من غش وشراء أصوات وتزوير نتائج.
- إن أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي ليست بديلاً عن الشعب ومهمة أعضائها محددة بالقانون في مهام إدارية تنسيقية : إعداد وتسجيل اجتماعات المؤتمر وصياغة قراراته ... إلخ.
- إن القرارات والتوصيات والملاحظات تصاغ وتتلى على المؤتمر وهذه طريقة مثلى لضمان عدم تزويرها أو تحريفها ، وتبقى في سجلات يمكن الإطلاع عليها ومتابعتها.
- يعتمد أسلوب أخذ الشورى وإقرار القرارات والتوصيات على الإجماع (برفع الأيدي) وإذا لم يتم فالأغلبية مع حفظ حق الأقلية بتضمين ملاحظاتها حول القرار والتوصية.
- يتحقق داخل المؤتمر الشعبي الأساسي عنصر المساواة التامة بين الأفراد (أعضاء المؤتمر) في المنافسات والتفاعل واختيار الأمانة وإقرار القرارات والتوصيات بغض النظر عن العمر أو المركز الوظيفي والمهني أو الرتبة أو الانتماء الأسري والقبلي ، ولا توجد أية شروط تفاضل بين الأعضاء.
- يتخذ الحوار والإقناع المباشر أساس المناقشة الجماعية التي تميز المؤتمر الشعبي عند عرض كافة القضايا.

ثانياً : مؤتمرات شعبية غير أساسية

1) المؤتمر الشعبي للشعبية (المنطقة)

الشعبية منطقة جغرافية لها حدود إدارية ثابتة وتمثل نمطاً مصغراً للجماهيرية بمؤتمراتها ولجانها ومداخيلها ومشاريعها التي لا تتعارض مع السيادة العامة والقرارات النافذة.

ومن مجموع أمانات المؤتمرات الشعبية بهذه المنطقة الإدارية (الشعبية) بحسب الموقع الجغرافي الكثافة السكانية يشكل عدد من المؤتمرات الشعبية الأساسية كياناً إدارياً يسمى بالشعبية يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويكون للشعبية مؤتمر شعبي يتكون من :

- أمانة المؤتمر الشعبي للشعبية.

- أمانات المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاقها .
- اللجنة الشعبية للشعبية .
- أمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية الواقعة في نطاقها[20].

وتتكون أمانة المؤتمر الشعبي للشعبية من:

1) أمين مؤتمر الشعبية .
2) الأمين المساعد لشؤون المؤتمرات الشعبية.
3) الأمين المساعد لشؤون اللجان الشعبية .
4) أمين شؤون الاتحادات والنقابات والروابط المهنية .
5) أمين الشؤون الاجتماعية .
6) أمين الشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية .

واختصاصاته تتركز في التنسيق بين المؤتمرات الشعبية الأساسية "ومتابعة تنفيذ قرارات الجماهير مع اللجان الشعبية العامة للأمانات واللجنة الشعبية العامة "[21] .

كما يقوم بتجميع قرارات المؤتمرات الشعبية وتوصياتها بشأن بنود جدول أعمالها وإحالتها إلى مؤتمر الشعب العام وكذا صياغة وتلاوة القرارات المحلية للمؤتمرات الشعبية الأساسية واعتماد وتوزيع الميزانيات العامة على المحلات والقطاعات ... إلخ . ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على المادة (٩) من القانون رقم (١) لسنة ١٤٣٠ ميلادية بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

ويمكن إيراد الملاحظات التالية:

* إن المؤتمر الشعبي للشعبية مؤتمر غير أساسي لا يتخذ أي قرارات أو توصيات وإنما بوتقة صياغة القرارات والإجراءات التي تهم الشعبية وبما لا يتعارض والسيادة العامة والقرارات النافذة .
* إن مؤتمر الشعبية ليس بديلاً عن المؤتمرات الشعبية الأساسية المكونة له ولا هو أعلى منها بقدر ما يمثل ملتقى تلك المؤتمرات .
* تصاغ فيه القرارات التي تهم المنطقة وتشكل علاقة بين المؤتمرات الشعبية المكونة له .
* تتحقق داخل مؤتمر الشعبية المساواة التامة بين المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تتعامل كشخصيات اعتبارية ، ولا يتم التعامل هنا مع أفراد بل يتم التعامل مع إرادة شعبية صدرت في شكل قرارات ولا يوجد أي نوع من التمييز بين المؤتمرات سواء من ناحية عدد السكان أو الموقع أو الموارد وغيرها .

الاتحادات والنقابات والروابط المهنية..

تندرج الاتحادات والنقابات والروابط المهنية ضمن بنية سلطة الشعب ، فالمواطنون أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية متساوون في عضوية هذه المؤتمرات وفي اتخاذ القرارات كما أسلفنا لكنهم لا ينتمون إلى نفس الحرفة أو المهنة وبالتالي إضافة إلى عضوية المؤتمر الشعبي (وهي عملية سياسية بحتة) . تتيح له صفته كمواطن مجرد في منطقته التي هو منها حيث له الحق أن يكون عضواً في المؤتمر الشعبي الأساسي أو ما يتفرع عنه من لجان بمناقشة ووضع سياسي عام يخص كافة المواطنين من جهة ، ومناقشة الوضع الوظيفي والمهني حيث وظيفته أو مهنته من خلال المؤتمرات المهنية[22] .

كما يكون بكل شركة عامة أو وحدة إنتاجية أو خدمية مؤتمر إنتاجي من كل العاملين[23] .

وتتوزع الاتحادات والنقابات على كافة المجالات .

- فهناك الاتحاد العام للكتاب والأدباء ، والمعلمين ، والمنتجين ... إلخ .
- وهناك نقابات ، الأطباء ، المهندسين ... إلخ .
- وهناك روابط مختلفة : الخبراء الشباب ، المجاهدون ... إلخ .

وتنظم اللوائح والقرارات التنفيذية الاختصاصات والمهام التي تسهل لهذه الروابط والاتحادات أدائها لدورها في المجتمع الجماهيري . ويمكن ملاحظة الآتي:

* يمكن التقسيم المهني والحرفي كل مهنة من اللقاء ومناقشة المهنة واحتياجاتها ومعالجة قضاياها في إطار السلطة الشعبية واتخاذ ماتراه مناسباً وبما لا يتعارض مع قرارات السيادة الشعبية النافذة .
* يمكن كل مهنة أو حرفة من الوجود والحضور في المؤتمر الشعبي للشعبية لمناقشة القضايا المهنية والحرفية ذات العلاقة .
* يمكن كل مهنة وحرفة من الحضور في مؤتمر الشعب العام حيث (الأمناء العامون للاتحادات والنقابات والروابط المهنية) أعضاء في مؤتمر الشعب العام .
* تتحقق المساواة الفعلية بين مختلف المؤتمرات المهنية والنقابات والاتحادات في مؤتمر الشعب العام بغض النظر عن طبيعة كل مهنة وعدد أعضائها ومستواهم العلمي ودورهم في المجتمع ... إلخ .
* تتحقق المساواة الفعلية في عضوية أي مؤتمر مهني أو حرفي دون أي تمييز بين الأعضاء من حيث السن أو الأقدمية ... إلخ .

مؤتمر الشعب العام

هو التقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية .

ويتكون من :

1) أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية .
2) أمناء اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية .
3) أمناء المؤتمرات الشعبية للشعبيات .
4) أمينات الشؤون الاجتماعية بالمؤتمرات الشعبية للشعبيات .
5) أمناء اللجان الشعبية للشعبيات .
6) الأمناء العامون للاتحادات والنقابات والروابط المهنية .
7) أمانة مؤتمر الشعب العامة .
8) أمانة اللجنة الشعبية العامة .
9) أمين مجلس التخطيط العام .
10) أمين اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة الشعبية .
11) الأمين المساعد للجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة الشعبية .
12) رئيس المحكمة العليا .
13) رئيس محكمة الشعب .
14) رئيس مكتب الادعاء الشعبي .
15) النائب العام .
16) محافظ مصرف ليبيا المركزي .
17) الأمناء المساعدين للجان الشعبية العامة للقطاعات .
18) المختارين من مؤتمر الشعب العام .

وتبين المادة (١٩ - ٢١) من اللائحة التنفيذية كيفية انعقاد المؤتمر وكيفية تكوين أمانة المؤتمر ومهام وصلاحيات الأمين وأعضاء الأمانة [25] .

وأمانة مؤتمر الشعب العام تتولى ممارسة الاختصاصات الإدارية والتنسيق في متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية ... إلخ بما لا يمس السيادة الشعبية وليس لها دور في اتخاذ القرار الذي هو نتاج المؤتمرات الشعبية الأساسية والتي يجرى صياغتها وتلاوتها في مؤتمر الشعب العام الذي ينعقد سنوياً . كما يجوز له الانعقاد في دورات طارئة أو استثنائية أو متميزة [26] .

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين وإلا كان نسخة من البرلمان ، وهذا يعني أن العضوية فيه تحددها الصفات الاعتبارية .
- إن أعضاء مؤتمر الشعب العام تم اختيارهم بالتصعيد من المؤتمرات الشعبية عبر الاختيار الحر المباشر . وإن عضويتهم في المؤتمر لا ترتب أية مزايا أو حصانات تميزهم وحدهم .
- إن مؤتمر الشعب العام لا تجرى فيه مناقشة أو طرح قضايا أو تعديل لقوانين أو إصدار التشريعات ما لم تكن واردة من المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وهذا يعني أنه ليس مفوضاً

من قبل الشعب سوى بصياغة القرارات الشعبية وتلاوتها .

- إن القرارات والقوانين لا تكتسب الصفة الشرعية إلا بعد إقرارها في مؤتمر الشعب العام لتصبح نافذة .
- تتحقق داخل مؤتمر الشعب العام المساواة الفعلية بين كافة أعضاء المؤتمر بغض النظر عن حجم وجغرافية وموارد المؤتمرات الشعبية الأساسية أو مؤتمرات الشعبيات أو النقابات والاتحادات المهنية .

آلية اتخاذ القرار:

يمثل اتخاذ القرار جزءاً لا يتجزأ من ممارسة السيادة التي ترتبط بنواح شتى في المجتمع . وفي أي نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يصنف من يتخذ القرار ويصنع القانون طبيعة ونمط السلطة القائمة ويبين بلا شك توجهاتها ومصالحها ، وليس من شك في أن اتخاذ القرار ظل يمارس باستمرار من قبل إما صفوة سياسية حاكمة أو طبقة اجتماعية متحكمة أو نخبة وطليعة حزبية مسيطرة أو طائفة غالبة أو برلمان مهيمن أو فرد مستبد ... إلخ من الأدوات التي تصنف كأقلية تسيطر على المجتمع وتحتكر صنع القرار الحياتي ، وترسم للناس الأكثرية خطوط حياتهم وصورة المجتمع الذي تنظمه تلك القرارات .

ومن الناحية النظرية والعملية التطبيقية فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية تمثل الدائرة والمركز الأساسي الذي يتخذ القرار أياً كان نوعه وخطورته وتخصصه وعلى أي صعيد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي ، حيث يعقد المؤتمر جلسة خاصة لوضع بنود جدول الأعمال الذي يتضمن :

- القضايا العامة المطروحة على مستوى الجماهيرية .
- الخطط الاقتصادية والميزانيات العامة .
- مختلف المقترحات التي يتقدم بها المؤتمرون ... إلخ .
- المتابعة وتقارير الأجهزة المختلفة .
- السياسة الخارجية .

ثم تحال إلى اجتماع المؤتمر الشعبي للشعبية للخروج بصياغة موحدة ثم تحال إلى مؤتمر الشعب العام لوضع صياغة نهائية لمجموع ما ورد من المؤتمرات الشعبية الأساسية وتصبح جدولاً للأعمال .

وفي نفس الوقت تجتمع المؤتمرات الشعبية الأساسية لمناقشة القضايا والقوانين واللوائح والتشريعات التي أصبحت جدول أعمالٍ في جلسة عادية لإقرارها ورفع توصيات بشأنها تأخذ نفس الآلية حتى تتحول إلى قرارات أو ترفض أو تعدل أو تلغي ... إلخ من الخيارات القائمة والمتاحة .

على أنه يمكن القول:

* تأخذ القضايا ذات الطابع الخاص بالمؤتمر ومحيطه الجغرافي الإداري وما يهم سكانه فقط شكل قرارات تحال إلى اللجنة الشعبية في المؤتمر لبدء تنفيذها ، ويشترط فيها عدم تعارضها مع سياسة عامة وتشريعات نافذة ، وهي غالباً ما تأخذ جلسة محلية خاصة بهذه القضايا والمشاكل .
* تأخذ القضايا ذات الطابع العام الخاص بالمحيط الجغرافي (الجماهيرية) شكل قرارات تتحول في مؤتمر الشعب العام إلى قرارات بعد الموافقة عليها من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية (مؤتمر الشعب العام) .
* تأخذ القضايا ذات الطابع المحدود بمؤتمرات الشعبية شكل وصيغة القرارات لأنها تمس مصالح الجماهير في مختلف مؤتمرات الشعبية إلى أن تصدر في قرارات تأخذ طريقها للتنفيذ من قبل اللجنة الشعبية للشعبية واللجان القطاعية بالشعبية المتخصصة .

إن هذه الآلية تضمن:

* قرارات تعكس مصالح ورغبات وتوجهات الجماهير التي اتخذتها .
* لا يمكن تغيير أو تزوير أو تحريف أي قرار لعدم إمكانية ذلك ولعدم وجود جهة يمكن أن يحرف لمصلحتها .

* إنها قرارات صائبة تتصف بروح الإجماع وتتميز بالأغلبية جاءت نتيجة التفاعل الحر والمناقشات الجماعية الواعية .
* أنها قرارات مرشدة وثورية من قبل اللجان الثورية التي تعمل في إطار المؤتمرات الشعبية بالتحريض والترشيد الثوري .
* أنها آلية تمكن من اتخاذ أي نوع من القرارات لتوزع المعرفة والتخصصات العلمية والتقنية ولتوزع روابط الخبراء بين المؤتمرات الشعبية الأساسية .
* أنها لا تستثني رأي الأقلية التي تجري صياغته في شكل تحفظات وملاحظات تلتقي في مؤتمر الشعبية العام .
* إن آلية المؤتمرات الشعبية الأساسية وغير الأساسية والعام لا تطرح مستويات عليا وسفلى فهي مجرد هياكل تتيح تسلسل وانسياب التوصيات والقرارات حيث لا يجرى التعامل مع أفراد طبيعيين بقدر ما هي إرادة شعبية كما أسلفنا .
* آلية تضمن سيادة المؤتمرات الشعبية في قبول ورفض وتعديل ما تعرضه الأجهزة التنفيذية والتخطيط من مشاريع وقرارات وتشريعات وقوانين .

ثانياً : اللجان الشعبية :

قدمت النظرية العالمية الثالثة النموذج السياسي الكامل لممارسة السيادة الجماهيرية في كافة مظاهرها ، اتخاذ القرار والتشريع وسن القوانين ... إلخ ، وابتكرت أداة تتوافق مع السلطة الشعبية لتنفيذ هذه القرارات "مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ "[27].

لذا يمكن وصف اللجان الشعبية بالجهاز التنفيذي للقرارات الجماهيرية وهي تنبثق بدورها مباشرة وفق آلية التصعيد الشعبي المشار إليه من المؤتمر الشعبي الأساسي " وهي غير الأمانات التي وجدت لإدارة المؤتمر وغير الأمانات التي وجدت على مستوى مؤتمر الشعبية " حلت محل الإدارة الحكومية "[28].

أنواع اللجان الشعبية

تندرج اللجان الشعبية وفقاً لمهامها في إطار الإدارة الشعبية فيما يلي :

*** اللجنة الشعبية للقطاع بالمؤتمر الشعبي الأساسي :**

وهي تتكون من أمين وأربعة أعضاء يختارهم المؤتمر بطريق الاختيار المباشر من بين أعضائه، وتمارس اختصاصاتها المنصوص عليها بالمادة ٦ القانون رقم (١) لسنة ١٣٦٩ [29].

والقطاعات هي :

1) الاتصال الخارجي والتعاون الدولي .
2) الوحدة الأفريقية .
3) العدل والأمن العام .
4) المالية .
5) التعليم والتدريب المهني .
6) الشباب والرياضة الجماهيرية .
7) الإعلام والثقافة والسياحة .
8) جهاز التفتيش والمتابعة .
9) المواصلات والنقل .
10) الإسكان والمرافق .
11) التخطيط والاقتصاد .
12) الصناعة والمعادن والطاقة.
13) الصحة والضمان الاجتماعي .
14) الزراعة والثروة الحيوانية والثروة البحرية.

ومهام هذه القطاعات المختلفة وفق آلية التصعيد المشار إليها وتتولى الإشراف على جميع المناشط الإنتاجية والخدمية[30] . وتتولى الإشراف على تنفيذ كافة قرارات المؤتمر الشعبي الأساسي .

ولمزيد من المعلومات حول طبيعة عمل

اللجان الشعبية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية والتي لا تدخل ضمن اختصاص أي من اللجان الشعبية للمحلات بالشعبية أو تكون مشتركة بين أكثر من مؤتمر شعبي أساسي . والمقصود بالقطاعات هنا هي (التعليم والصحة ... إلخ) ولمعرفة المزيد من الاختصاصات التفصيلية للقطاعات المختلفة يمكن الرجوع إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١١) لسنة ١٣٦٩ و.ر (ص ٣٥ - ٦١) .

*** اللجنة الشعبية للشعبية (المنطقة) :**

وهي الإدارة المكلفة بتسيير الإدارة والتنسيق بين اللجان الشعبية للقطاعات لتنفيذ قرارات الجماهير وتتكون من :

- أمين اللجنة الشعبية للشعبية .
- أمناء اللجان الشعبية للقطاعات (١٣ قطاعاً) .

ويتم اختيارهم من قبل مؤتمر الشعبية من مجموع اللجان الشعبية المصعدة على مستوى المؤتمرات .

ولمعرفة المزيد من الاختصاصات سواء لأعضاء أو أمين أو مهام اللجنة الشعبية يمكن الرجوع إلى المادة (١١) من القانون رقم (١) لسنة ١٤٣٠ م وكذلك المادة رقم ١٢ و ١٣ و ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ١٣٦٩ و.ر .

*** اللجنة الشعبية العامة :**

وهي اللجنة الشعبية على مستوى الجماهيرية ويختارها مؤتمر الشعب العام لتنفيذ القرارات الشعبية وتولي المهام الإدارية على مستوى الجماهيرية .

وتتكون من :

- أمين اللجنة الشعبية العامة .
- الأمين المساعد لشؤون الإنتاج .
- الأمين المساعد لشؤون الخدمات .
- أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية .
- أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد .
- أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام .

*** لجان شعبية أخرى :**

تمثل الإدارة الشعبية النمط المؤسس للجهاز الإداري في الجماهيرية " اللجان في كل مكان " وهي الإدارة التي حلت محل الإدارة الحكومية عقب خطاب زوارة التاريخي وإعلان الثورة الثقافية وسيطرة الجماهير على الإدارة الحكومية، وتتولى اللجان الشعبية بالمؤسسات الخدمية والإنتاجية تسيير العمل الإداري وتنفيذ القرارات الجماهيرية وهناك لجان شعبية في : الجامعات - الشركات - المصارف - المستشفيات ... إلخ

ولمزيد من المعلومات حول طريقة تشكيل واختيار ومهام هذه اللجان الشعبية ومدتها الزمنية وعلاقتها بالمؤتمرات الشعبية أو المهنية .. يمكن الرجوع إلى القوانين واللوائح المنظمة[23].

هذه الإدارة الشعبية تحقق :

- توفير الإنتاج وزيادته وتسيير الخدمات وتوفيرها بكفاءة عالية .
- الحرص على الثروة الشعبية وتنميتها والمحافظة عليها .
- إدارة الإنتاج والخدمات إدارة جماعية .
- عدم السماح بأي صورة من صور التسلط أو السيطرة .
- القضاء على أسباب ومسببات الفساد الإداري[31].

ووفقاً لآلية **" اللجان في كل مكان "** يمكن أن نستنتج الآتي :

- أن اللجان الشعبية منبثقة أساساً عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات المهنية والإنتاجية والطلابية ... بطريقة التصعيد المباشر على كافة مستوياتها .

- أن هذه المستويات من اللجنة الشعبية للمؤتمر حتى اللجنة الشعبية العامة لا يقصد بها مستويات عليا وسفلى في سلطة التنفيذ بل جاءت نتيجة لعدم تعارض الاختصاصات فاللجنة الشعبية للمؤتمر نطاق عملها المؤتمر - واللجنة الشعبية العامة نطاق عملها الجماهيرية واللجنة الشعبية للشعبية نطاق عملها (المنطقة) .
- أن اللجان الشعبية خاضعة باستمرار لرقابة المؤتمرات الشعبية ولا يعني اختيارها انقطاع الصلة بينها وبين المواطن كانقطاع الصلة بين الناخب والمنتخب لأن القضية قضية اختيار حر ومباشر لذا تظل الصلة قائمة وإمكانية المحاسبة والمساءلة والمحاكمة قائمة أمام المؤتمر في أي لحظة فهو الذي يملك سلطة اختيار وإسقاط اللجان الشعبية .
- أن الشروط والضوابط التي وضعتها المؤتمرات الشعبية لعضوية اللجان الشعبية كالسن والمؤهل العلمي والخبرة والتخصص والالتزام الخلقي والديني والقومي تمثل إيجابية تضمن إدارة منظمة قادرة على التنفيذ .
- أن اللجان الشعبية لا تمارس أي صورة من صور السلطة المتصلة بالسيادة التي هي للمؤتمر الشعبي الأساسي ومهمتها إدارية (وظيفية) وتنفيذية للقرارات التي لا تصنعها بل صنعها واتخذها المؤتمر .

آلية تنفيذ القرار :

يمثل تنفيذ القرار مشكلة أخرى ذات أبعاد كثيرة تواجه علم الاجتماع السياسي ، وظلت تخضع لمزاج ومصالح وتحالفات السلطة القائمة بل أجهزتها التنفيذية والحكومة كجهاز تنفيذي تلجأ إلى مؤسسات متخصصة (الإدارة الحكومية) التي أضحت في النظام السياسي الحكومي ذات نفوذ واسع النطاق على مسألة اتخاذ القرار ، وعلى تنفيذه باعتبارها تدير الدولة بالكامل وتستمد صلاحيتها وشرعيتها من الحكومة والدولة ذاتها "برزت أهمية هذا الجهاز لعدم قدرة البرلمان والحكومة على القيام بجميع المهمات الملقاة على عاتقها بسبب تعقد الحياة وبسبب الميل إلى التخصص [32].

هذا النفوذ أصبح مشكلة في حد ذاته لتدخل الإدارة السافر في الشأن الحكومي لتصبح فوق الدولة والسلطة "فقبول السلطات مقترحات هؤلاء يعني أن صاحب القرار ليست السلطة المسؤولة " .. وقد يصبح دورها أكثر خطورة من دور المشرع والوزير [33] .

ويمثل القرار الجماهيري بطبيعته سلطة وسيادة الشعب لذلك عالجت النظرية العالمية الثالثة أداة التنفيذ كما أسلفنا باللجان الشعبية وفق الاختيار المباشر ولمدة زمنية محددة ولمهام محددة بالقانون واللوائح التنفيذية وميدان عملها داخل منطقة المؤتمر الشعبي الأساسي الذي انبثقت عنه وفي إطار اختصاصاته أو في نطاق الشعبية وحدودها أو في نطاق الجماهيرية .

هذا الأسلوب يحقق :

- الحرص على التنفيذ وسرعة الإنجاز لما تمثله القرارات الشعبية والمهنية .. من أهمية لدى المنفذين الذين هم أعضاء في المؤتمرات الشعبية والمهنية .
- القضاء على البيرقراطية وكافة أشكال السلبية المرتبطة بالإدارة الحكومية من رشوة ووساطة ومحسوبية .
- يتم التنفيذ بالشكل المقرر والمطلوب نتيجة الرقابة الشعبية المستمرة التي يمارسها المؤتمر الشعبي عبر أجهزته الرقابية وعبر الرقابة الثورية التي تمارسها اللجنة الثورية بالمؤتمر .
- تحرير الإدارة والتنفيذ بما تمثله من وظيفة هامة في المجتمع من الاحتكار ومساوئه .
- تقليص الجهاز التنفيذي سواء من ناحية الحجم أو الإنفاق أو العدد والإمكانات المختلفة .

وأخيراً يمكن القول :

* إن سلطة الشعب كتطبيق عملي تجاوزت هذا العام ٢٥ سنة من الممارسة أصبحت حقيقة قائمة لا تقبل الجدل أسقطت كل مبررات تغييب واستبعاد وتهميش الشعب تحت أي ذريعة .
* إن سلطة الشعب تقوم على سيادة واحدة هي سيادة الشعب وتستبعد أي شكل من أشكال السلطة الأخرى القائمة على الاحتكار حزب - أو فرد - أو طبقة ..
* إن المواطن الجماهيري هو السيد الذي يستمد سيادته من سيادة المؤتمر الشعبي وإن السيادة كل لا يتجزأ وهي سيادة الشعب في المؤتمرات الشعبية الأساسية .
* إن السلطة الشعبية تقوم على وحدة السلطة ووحدة السيادة وتكاملها التي يمارسها الشعب دون وسيط .
* ليس هناك أي جهة أو فرد .. يمكن أن يملي على المؤتمرات الشعبية ما يشاء لكن يحق لأي جهة أو فرد أو مؤتمر طرح ما يشاء للنقاش وله استعمال كافة الحجج الإقناعية عبر المناقشة والحوار .

نتائج التطبيق العملي لسلطة الشعب :

حقق التطبيق العملي المباشر لسلطة الشعب وسيادته في ليبيا وعلى مدى ٢٥ سنة من النتائج الايجابية التي انعكست على الحالة المجتمعية في كافة مستوياتها ، نذكر منها :

* رسخت سلطة الشعب واقعاً حضارياً جديداً يقوم على قيم الحرية التي تحققت في أرقى صورها ومعانيها بوصول الشعب إلى السلطة ، واتخاذه القرارات الحاسمة وممارسة كافة أوجه النشاط السياسي الذي كان حقلاً محتكراً على القلة .
* أقامت الدليل الفعلي والعملي على إمكانية ممارسة سلطة الشعب بشكل مباشر دون الحاجة إلى وسيط (حكومة - حزب - فرد - طبقة) ووضعت حداً لاستبعاد الشعب وتهميشه .
* عززت قيم الحرية المعنوية من مجرد حلم وشعور إلى ممارسة عززت ثقة الإنسان في نفسه وقدرته على تنظيم شؤون حياته ، واتخاذ القرارات المناسبة مهما كانت صعوبتها وخطورتها .
* ضاعفت روابط المشاركة السياسية في المؤتمر الشعبي الأساسي القائمة على اللقاء والحوار واتخاذ القرار من آليات الضبط الذاتي الاجتماعي في حال حدوث انحراف ومن آليات الوحدة الاجتماعية للجماهير التي أصبحت تنظر إلى المصالح الفردية من خلال المصالح الاجتماعية العامة وهو شكل جديد للوحدة الاجتماعية القائمة على التكامل والتناغم والتفاعل بين المصالح الفردية والجماهيرية .
* أقامت الديمقراطية المباشرة روابط جديدة وحميمة بين الناس الذين يتيح لهم اللقاء المستمر في المؤتمر الشعبي الأساسي بمختلف فئاتهم وأعمارهم وتخصصاتهم فرصة التعارف والحوار والنقاش والتعاون .
* أرست مبادئ وقواعد الديمقراطية المباشرة في المؤتمر الشعبي الأساسي قيماً ثقافية وفكرية متحضرة تقوم على الاحترام والحوار والجدل والإقناع التي تتضمنها مناقشات ومداولات وأعمال المؤتمر المتعددة .
* عززت الديمقراطية المباشرة من حق التعبير في المؤتمر الشعبي الأساسي بلا حدود أو قيود أو شروط ونقلت مفهومه إلى درجة أرقى لارتباطه بالحكم واتخاذ القرار ونفيها التعبير كغاية في حد ذاته " الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي " وهذا الحق يمثل الأساس الفعلي لكي تكون القرارات سليمة باعتبارها ثمرة ونتيجة لجهد ووقت من الحوار والمناقشات الجماهيرية في المؤتمر الشعبي الأساسي .

* ضاعفت من الشعور بالمسؤولية والجدية لدى الجماهير الشعبية التي وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام ممارسة سياسية تتطلب الجدية والمسؤولية وإلا دفعت ثمنها إذا اتخذت القرارات غير المناسبة وغير الصحيحة من جهدها وثروتها وإمكاناتها .

* عززت الديمقراطية المباشرة قيم المساواة الفعلية بالتقاء وحوار الناس في المؤتمر الشعبي الأساسي دون فوارق تحدد قيمة الإنسان سياسية واقتصادية واجتماعية ، ودون أي اعتبار للسن أو المكانة أو المنصب أو المؤهل العلمي أو الخبرة أو اللون أو الجنس ... إلخ وهي مساواة قائمة على :

- حق العضوية الذي يتساوى فيه كل الناس .
- حق الممارسة السياسية والمشاركة في المناقشات والحوار الذي يتساوى فيه كل الناس .
- حق إصدار القرار الذي يتساوى فيه كل الناس .
- حق المشاركة في كافة النشاطات المتعلقة باختيار اللجان الشعبية وإقرار القوانين والتشريعات .
- حق ممارسة الرقابة من خلال المؤتمر والأدوات والأجهزة التي يقيمها ويشرف عليها .
- تخلص المجتمع الجماهيري (الليبي) من كافة المشاكل الناشئة عن الصراع السياسي ومخاطره المدمرة للبناء الاجتماعي وانعكاساته المختلفة القائمة على تعدد ولاءات الناس بين الأحزاب وغيرها من الأدوات التناحرية .
- مكنت الممارسة المباشرة للسلطة الجماهير من أن تبرهن على قدرتها على تسيير أمورها واتخاذ كافة القرارات الجماعية ، وأرست قيماً جديدة قائمة على جماهيرية السلطة والثروة والسلاح .
- ألغت الديمقراطية المباشرة كافة أشكال السخط والاحتجاج والتظاهر والإضراب والعنف ، التي تميز الشكل الحكومي فلا يعقل أن تتظاهر الجماهير ضد نفسها بل أقامت شكلاً جديداً يقوم على أسلوب حضاري ديمقراطي للتغيير ولمعالجة الأخطاء والانحرافات والسلبيات والمعوقات إذا حدثت .

* ساهم الحوار والنقاش في المؤتمرات الشعبية الأساسية في رفع درجة الوعي الفكري والثقافي وزيادة المعرفة العلمية لدى الجماهير الشعبية في ليبيا كنتيجة وتحصيل حاصل لتبادل الآراء والمعلومات حول مختلف القضايا ، الميزانية ، والعلاقات السياسية ، القوانين .. مشاريع التنمية ... إلخ .

المعوقات والصعوبات التي واجهت التطبيق العملي للديمقراطية المباشرة

على مدى ٢٥ سنة من الممارسة الفعلية التي بدأت منذ ٢ مارس ١٩٧٧ واجه التطبيق العملي للسلطة الشعبية (الديمقراطية المباشرة) عدداً من المعوقات والصعوبات والسلبيات التي أثرت فيه وتأثرت به على مختلف الأصعدة وهي معوقات ومشاكل ناتج ممارسة فردية خاطئة في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى ناتج العلاقات الاجتماعية والقبلية والأسرية والتخلف الفكري والثقافي وغياب الوعي بالمسؤولية ..

وهي معوقات لا تتصل بالجانب الفكري والأطروحة النظرية بقدر ما تتصل بأخطاء وسلبيات تزامنت مع التطبيق الذي جاء دفعة واحدة . ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى :

*** معوقات اجتماعية :**

برزت المعوقات الاجتماعية بشكل حاد أثناء تكوين واختيار أمانات اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية في بعض المحلات

والمناطق في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث تغلبت في كثير من المناطق والمحلات النزعات القبلية والمصالح الفردية الخاصة والقرابة الأسرية والعشائرية على المصالح العامة ، وهي عقبة تم تجاوزها مع زيادة الوعي والتعليم والمعرفة وتقدير المصالح بعد اكتواء الجماهير بلجان ومؤتمرات لم تحقق مصالحها مما اضطرها في كثير من الأحيان والعديد من المرات إلى الزحف عليها وإسقاطها ومحاسبتها ، وتم تكثيف برامج توعية وتثقيف عبر وسائل الإعلام تناولت هذه الظواهر وأثرها السيئ والسلبي على سلطة الشعب شارك فيها كل مؤسسات الإعلام الجماهيري وأدوات التثقيف الثوري ومؤسسات التعبئة الجماهيرية لمحاصرة الظاهرة وكشف عيوبها .

*** معوقات تتصل بالإمكانات المادية :**

عندما أعلن عن قيام سلطة الشعب واجهت المؤتمرات واللجان الشعبية وضعاً صعباً فلم تتمكن من أداء مهامها على الوجه المطلوب نتيجة النقص الحاد في الإمكانات المادية ، مقار إدارية للأمانات وأثاث وأجهزة اتصال ووسائل مواصلات .

وتم تجاوز هذه المعوقات الآن ببناء مقار وقاعات وصالات ووسائل مواصلات وشبكة اتصالات تضمن سير العمل على أحسن وجه ممكن .

*** معوقات تتصل بالخبرة والمعرفة والتخصص:**

عندما بدأ التطبيق العملي لسلطة الشعب كانت الخبرات نادرة والمعرفة العلمية والتخصصية قليلة والخبرة الوظيفية محدودة مما أثر في أداء اللجان والمؤتمرات الشعبية . واليوم وبعد ٢٥ سنة تم تجاوز هذه العقبة نتيجة انتشار التعليم العالي والجامعي في كافة أنحاء الجماهيرية وأصبحت الأمانات النوعية والعامة تقاد بمهندسين وأساتذة وأطباء .. وهو ما انعكس إيجابياً على الأداء .

*** معوقات فكرية وثقافية :**

ارتبطت هذه المعوقات بالتخلف في منظومة الوعي والثقافة والغياب عن أي ممارسة سياسية نتاج عهود الاستعمار الطويلة التي عاشها الشعب الليبي (التركي - الإيطالي - الأسباني - فرسان القدس يوحنا - الانجليزي والأمريكي) الذي عزل الشعب الليبي عن محيطه العربي والأفريقي والعالمي ليعيش في فقر وجهل وأمية وتخلف ولذا لم تكن البيئة الثقافية في العام ١٩٧٧ تعير أي اهتمام للممارسة السياسية .. وقد تم تجاوز هذه المشكلة ببرامج ثقافية (لخلق الإنسان النموذجي الجديد) وفكرية ولقاءات وتربية للنشئ من براعم وأشبال وسواعد ومعسكرات إعداد عقائدي وفكري على مدى أكثر من ٢٠ سنة ، شارك وأشرف على هذا الجهد الفكري والتحريضي الأخ / قائد الثورة بشكل يومي وأسبوعي وشهري وشاركت فيه كافة وسائل الإعلام والتعليم والقوة الثورية (اللجان الثورية) ببرامج يومية وأسبوعية مازالت مستمرة حتى يومنا هذا أيقظت الجماهير من سباتها ، وأعادت لها الثقة في نفسها وأنهت عزلها عن محيطها وعن ممارسة السلطة ، وهي الآن تتدافع لحضور المؤتمرات الشعبية .

*** عدم استقرار الهيكلية الإدارية :**

وما دمنا بصدد عرض السلبيات فإن عدم استقرار الهيكلية الإدارية ظل يمثل مشكلة في حد ذاته رغم أنه يهدف إلى معالجة القصور والسلبيات التي رافقت التطبيق فكان كل تغيير يحدث يؤكد السيادة ، حتى استقر اليوم التقسيم القائم على آلية التسيير الذاتي :

1- المؤتمر الشعبي الأساسي الذي يضم :
لجنة شعبية للمؤتمر ولجنة ثورية ، قيادات شعبية اجتماعية / محكمة شعبية / حدود

إدارية ثابتة / لوحة سيارات / علامة مميزة/ كثافة سكانية / موارد مالية ... إلخ. ويمثل جماهيرية مصغرة .

2- المؤتمر الشعبي للشعبية بلجانه القطاعية ولجنته الشعبية ولجانه الثورية وموارده ... إلخ .
ويمثل جماهيرية مصغرة بما لا يتعارض والسيادة الشعبية العامة .

3- مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة وكافة الأمانات واللجان الشعبية للقطاعات .
الذي يمثل سيادة الشعب وسيادة النظام الجماهيري القائم عليها .

*** آثار الحصار الجائر:**

انعكست حالة الصراع الدولي وتغير محاوره وأدواته وأهدافه بشكل سلبي على تطبيق قرارات المؤتمرات الشعبية في كافة الأصعدة .

- محلياً أعاق الحصار الجائر الذي فرض على الجماهيرية تنفيذ خطط التنمية وتأجيل بعض المشاريع ، وأثر بشكل مباشر على مستوى الخدمات المختلفة (الصحية وغيرها) كما أثر على مستوى الإنتاج وزيادته ..
- قومياً عاق الحصار أداء الجماهيرية لدورها القومي كاملاً وهو الدور الذي حددته المؤتمرات الشعبية .
- عالمياً أثر الحصار بشكل مباشر في علاقة الجماهيرية بمختلف دول العالم وعاق تنفيذ اتفاقيات التعاون المختلفة التي أقرتها المؤتمرات الشعبية .

*** السلبية واللامبالاة :**

تمثلت سلبية الجماهير في عدم حضور جلسات المؤتمر أو في عدم المشاركة في النقاشات الجارية ناتج شعور تراكمي يمثله الخوف من السلطة والخوف من إبداء الرأي ..إلخ مما أتاح الفرصة للقلة عندما تحضر أن تصوغ قرارات المؤتمر بما يتمشى ومصالحها ، وقد تم تجاوز هذه المعضلة بإدراك الجماهير نفسها أن تغيبها سيرتب عليها قرارات لم تتخذها ، وعندما أيقنت بالممارسة أن السيادة في المؤتمر الشعبي وأن حق التعبير مكفول وأنه بإمكانها اتخاذ أي قرار وإلغاء أي قرار وإصدار أي قانون وتعديل أي قانون وشطب أي إجراء وإسقاط أي لجنة وممارسة الرقابة ومساءلة أي لجنة .. لذا تتدافع لحضور جلسات المؤتمرات الشعبية التي تطورت مناقشاتها وقراراتها بشكل يعكس إدراك الجماهير ثمن تغيبها .

الهوامش

(1) سويم العربي ، المفاهيم السياسية المعاصرة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ١٩٨٧ ، ص ١١٣ .

(2) ف . شاتليت ، اوليفر دوهميل ، تاريخ الأفكار السياسية ، ترجمة خليل أحمد خليل ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ١٩٠ .

(3) سويم العربي ، الديكتاتورية والاستبداد والديمقراطية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ١٩٨٧ ، ص ١٣٤ .

(4) لمزيد من الاطلاع حول رؤية النظرية العالمية الثالثة لمسألة الصراع يمكن الرجوع إلى الكتاب الأخضر ، الفصل الأول.

(5) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول حل المشكل السياسي ص ٤٠ .

(6) المرجع السابق ص ٤٦ .

(7) المرجع السابق ص ٤٧ .

(8) المرجع السابق

(9) لمزيد الإطلاع على أسس الحل الاشتراكي يمكن الرجوع إلى الكتاب الأخضر ، الفصل الثاني .

(10) لمزيد من الإطلاع يمكن الرجوع إلى وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب التي أعلنت في سبها (٢ مارس ١٩٧٧) .

(11) للإطلاع على مفهوم ومهام وتنظيم الأمن الشعبي يمكن الرجوع إلى قرارات المؤتمرات الشعبية واللوائح التنظيمية بهذا الخصوص .

(12) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير ، المادة الأولى ، ص٧ ولمعرفة المزيد من الحقوق التي تضمنتها الوثيقة التي تحتوي على ٢٧ بنداً يمكن الرجوع إلى الوثيقة الصادرة ١٩٨٨ ف .

(13) الكتاب الأخضر ، مرجع سابق ص ٤٨ - ٤٩ .

(14) قانون رقم (١) لسنة ١٤٣٠ م . بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية المادة (١) ، مؤتمر الشعب العام .

(15) المصدر السابق المادة (٢) .

(16) المصدر السابق المادة (١) .

(17) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ١٣٦٩ و.ر المادة الأولى مؤتمر الشعب العام .

(18) نفس المصدر المادة الأولى .

(19) الواقع والنظرية ن مجموعة باحثين ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ١٤٢٥ م ، ص ٢٣٧ .

(20) قانون رقم (١) لسنة ١٤٣٠ مرجع سابق المادة (٨) .

(21) فوزي أحمد قيم ، عطا محمد صالح ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر طرابلس ١٤٢٦ م ص ٣٩٦ .

(22) عبد الفتاح شحادة ، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ١٩٨٦ ، ص ١٣٣ .

(23) لمزيد من المعلومات حول اختصاصات وطريقة اختيار الأمانة وعددها ومدتها ومهامها في المؤتمرات الإنتاجية والخدمية يمكن الرجوع إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ١٣٦٩ ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(24) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سابق ص ٥٠ .

(25) لمعرفة المزيد من الاختصاصات والمهام المتعلقة بمؤتمر الشعب العام يمكن الاطلاع على المادة ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم (١) لسنة ١٤٣٠ واللائحة التنفيذية مادة ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ للقانون رقم (١) الصادر ١٣٦٩ و.ر .

(26) الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة ، مرجع سابق ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(27) نفس المصدر السابق ص ١٣٤ .

(28) المرجع السابق ص ١٣٥ .

(29) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١) لسنة ١٣٦٩ مرجع سابق الموارد ٤ - ٦ .

(30) المرجع السابق ص ٨٣ - ٨٩ .

(31) عبد السلام المزوغي ، الديمقراطية الشعبية المباشرة ، (النظرية والواقع) ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، ص ٢٣٦ .

(32) المفاهيم السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ص ١١٦ - ١١٧ .

(33) المرجع السابق ص ٨٣ - ٨٩ .

مساهمات اللحويثي

المرتكزات الدينية للصهيونية العنصرية

أ. مظفر الطالب
جامعة السابع من أبريل / الزاوية

الصهيونية حركة عنصرية عرقية تقوم أساساً على التمييز العنصري والتفوق العرقي. وهي حركة سياسية أيضاً لأنها تقوم على مبدأ التوسع والعدوان والاغتصاب . ويمكن إعتبارها دعوة قومية لأنها ترتكز في دعواها إلى وعد الرب الذي قطعه مع الآباء اليهود ومع "الشعب اليهودي المختار" . وهي حركة دينية أيضاً لأنها تستمد بعض أصولها من الدين اليهودي المحرف من جهة[1]، ولأن دعاتها كانوا وما يزالون يتمسكون بمقولات توراتية من جهة أخرى

فالصهيونية استغلت الدين واتخذته كسياسة لها لإضفاء نوع من " الشرعية الدينية " على وجودها ، وعلى طروحاتها ، وعلى استمراريتها وأهدافها عموماً . ولا غرابة حينما نجد اليوم أن الحاخامات اليهود ، ورجال الدين يلعبون دوراً أساسياً في تنفيذ الأهداف الصهيونية في داخل وخارج اسرائيل كما سنرى فيما بعد .

والصهيونية كحركة ليست حديثة العهد حسب الاعتقاد السائد ، أو أنها وليدة القرن التاسع عشر ، بل هي قديمة جداً وتعود أصولها الأولى إلى زمن إنتهاء مملكة اسرائيل على أيدي الآشوريين سنة " ٧٢١ ق.م" ثم نمت بعد خراب أورشليم الأول على يد بنوخذ نصر سنة "٥٨٦ ق.م" وبعد سوق اليهود أسرى إلى بابل[2]، فهم اللذين وضعوا فكرة التعصب العنصري لليهود ، وهم أصحاب فكرة العودة إلى صهيون ، ودعاة اسطورة " شعب الله المختار "[3]. فقد جاء في المزمور "٤٨" (جولوا في صهيون ودوروا حولها . عدوا أبراجها تفرسوا في متاريسها وتأملوا قصورها لتخبروا بها الأجيال القادمة)[4] كذلك نقرأ في المزمور ٧٦ ما نصه :

"الله معروف في يهوذا وأسمه معظم في اسرائيل . خيمته في اورشليم ومسكنه في جبل صهيون "[5].

إن ارتكاز الصهيونية على دعاوي ومنطلقات دينية يبدو أمراً جوهرياً بالنسبة إلى هذه الحركة ، وخاصة في الأوقات التي كان اليهود فيها يعانون من التشتت أو الضياع . عندها نجدهم يكثرون في صلواتهم وترانيمهم للعودة إلى أرض الميعاد أو إلى صهيون أو غير ذلك .

يقول وايزمان في مذكراته :

" الصهيونية حركة سياسية قومية ، هذا صحيح ، ولكن الجانب الروحي لا يمكن إغفاله ، وأنا واثق كل الوثوق في أننا إذا أغفلنا الجانب الروحي ، فإننا لا نستطيع تحقيق الحلم السياسي القومي "(6).

" إن التمعن في أحوال الكيان الصهيوني وسياساته العدوانية والتوسعية والإرهابية والعنصرية سرعان ما يلاحظ أن دوافعه ومنطلقاته قائمة على رؤية دينية توراتية تلمودية. بل إن قيام هذا الكيان على أرض شعب فلسطين مدين في وجوده لتلك الرؤية الدينية . فلولا هذه الرؤيا ما ترك ملايين اليهود بلادهم الأصلية وهاجروا إلى فلسطين ، ولولاها ما قاتلوا وثبتوا حتى قام ذلك الكيان المسخ في منطقة غربية عليهم ووسط عالم عربي يعد مئات الملايين ... ولولا هذه الرؤية ما استمر الكيان العنصري الغريب في وجوده ولما استطاع التهام مزيد من الأراضي العربية متحدياً الارادة الدولية وقرارات المجتمع الدولي "(7) فقد صاغ اليهود الصهاينة كتابة تاريخهم بأيديهم من خلال توراتهم وتلمودهم في إطار من المقدسات والغيبيات(8)، وحاولوا بعد ذلك أن يسخروا هذا التاريخ المزيف في خدمة أهدافهم العدوانية والعنصرية من خلال الصهيونية ، التي استطاعت فيما بعد تحقيق العديد من أهدافها لاسيما تلك المتعلقة بإقامة دولة لليهود ومن ثم تحقيق الأهداف الأخرى البعيدة المدى والمعروفة.

وعموماً ، فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث باختصار شديد في بعض المرتكزات الدينية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية وما تزال تعتمدها من أجل تحقيق أهدافها وقد قمنا بتقسيمها إلى خمسة محاور وكما يلي:

1) المحور الأول : البحث عن الأصول ومحاولة اليهود الصهاينة إثبات أحقيتهم في المنطقة .
2) المحور الثاني : التأكيد على مقولة (شعب الله المختار) .
3) المحور الثالث : التأكيد على الوعد التوراتي المزعوم .
4) المحور الرابع : التأكيد على اعتماد سياسة العنف والقتل وممارسة الارهاب .
5) المحور الخامس : اعتماد سياسة التزوير وتشويه الحقائق وكتابة تاريخ مزيف .

1) المحور الأول:
البحث عن الأصول ومحاولة اليهود الصهاينة إثبات أحقيتهم في المنطقة

لم يدخر اليهود جهداً في سبيل إيجاد نسب لهم يعود بهم تاريخياً إلى المنطقة . فقد بحثوا منذ عصر السبي البابلي عن جد عربي ينتسبون إليه لتبرير اغتصابهم الأرض ، والعودة إليها بعد أن طردوا منها عدة مرات لأسباب معروفة . وعليه فقد وقع اختيارهم على إبراهيم (ع) تحديداً في القرنين السادس والخامس ق.م ، عصر التدوين النهائي للتوراة وإصدارها(9). ونسبوا إليه بني إسرائيل . وهم يعدون النبي ابراهيم جدهم الأول ونبيهم الأكبر . وهم على هذا الأساس أحفاد يعقوب بن إسحق بن إبراهيم ، وإليه يعيدون نسبهم وأصلهم(10).

وقد وردت في التوراة المكتوبة الكثير من النصوص التي تنسبهم إلى العديد من الأنبياء ، ولم يرد أحبارهم في التأكيد على ذلك . وقد حاولت الحركة الصهيونية أن تستغل هذه الطروحات بشكل أو بآخر لتحقيق أهدافها فيما بعد وما تزال ولنقرأ بعض مما تقوله توراتهم :

" ألست أنت إلهنا الذي طردت أهل هذه الأرض من أمام شعبك إسرائيل ، ووهبتها إلى الأبد لنسل إبراهيم خليلك؟ "(11)وتتكرر هذه الرواية مرة أخرى مع إسحق ومن ثم يعقوب الذي أصبح إسمه " إسرائيل " كما تشير توراتهم .

" أما أنت يا إسرائيل عبدي . يا يعقوب الذي اصطفيته ، يا ذرية إبراهيم خليلي ... "(12).

فاليهود إذاً يحاجون في إبراهيم ، ويرجعون اصولهم إليه علماً بأن رسالتهم وكتبهم قد أنزلت بعد إبراهيم بزمن بعيد(13). فقد كتبت التوراة بعد إبراهيم بما يقارب من "١٣٠٠" سنة ، وكتبت بعد موسى (ع) بأكثر من سبعة قرون(14).

قال تعالى :

" يَاأَهلَ الكتبِ لِمَ تُحاجون في إبراهيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التّوراةُ والإنجيلُ إلا مِن بَعدِهِ أفلا تعقِلونَ " (15).

والسؤال هنا : كيف يكون إبراهيم يهودياً واليهودية لم تنزل بعد كدين من عند الله ، وبين إبراهيم وموسى أكثر من ٥٧٥ سنة (16).

قال تعالى في كتابه الكريم :

"مَا كَانَ إبراهيم يَهُودياً وَلاَ نَصرانياً ولَكِن كَانَ حَنِيفاً مُسلماً وَمَا كانَ مِنَ المُشركينَ"(17)

وعموماً فإن أولى الناس بإبراهيم من آمن به وسار على دينه . " إنّ أولَى النّاسِ بإبرَاهَيم للذّين إتبَّعُوهُ وَهذا النّبيُّ وَالذّينَ آمنُوا وّالله وليُّ المؤمِنِين"(18). فأين اليهود الصهاينة من هذا ؟ وعلى أي دين يسيرون ؟ وأيّ نبي يتبعون ؟

نترك الإجابة هنا للقارئ الكريم.

2) المحور الثاني : شعب الله المختار

تنطلق الصهيونية في دعواها من نصوص توراتية تؤكد على أن اليهود هم "شعب الله المختار" ، وأنهم الجيل الأفضل ، والعنصر الأنقى . وإنهم الشعب الذي اختاره الله وفضله على العالمين . وعليه تجدهم يرتبون العرق والنسب وفق أهوائهم منذ آدم (ع) حتى أبناء يعقوب ... إلخ(19). فأفضل أبناء نوح عندهم هو "سام" ، وأفضل أبناء سام " آرفخشاذ" ، وأحسن أبنائه " شليح" وهكذا وصولاً إلى إبراهيم (ع) وأبنائه . حيث وقع اختيارهم على إسحق ثم على يعقوب بإعتباره الأفضل ، وهو الذي أختير فيما بعد لمواصلة نقاء العنصر(20). وهكذا يوجد من هو الأفضل في كل جيل . ويريد الصهاينة من ذلك إثبات أن تربية شعب إسرائيل هي الأفضل لأنها قامت على أيدي أفضل الأنبياء حسب إدعائهم(21).

والصهيونية إستناداً إلى النصوص التوراتية المحرفة لا تتردد في القول بأن العالم ينقسم إلى قسمين متقابلين : قسم إسرائيل وهو صفوة الخلق ، وقسم آخر يسمونه الأمم أو " الجوييم " وهم غير اليهود ، ويعتبرونهم كفرة وبهائم وأنجاس "(22). وإن جسد اليهود يختلف عن أجساد باقي البشر وأرواحهم كذلك متميزة لأنها من الروح المقدس(23). ووفق الرؤية الصهيونية ، فإن التوراة منحت لشعب إسرائيل لأنهم صفوة الشعوب ، وإن لغته أشرف لغة ينطق بها البشر(24). وهذا مما دفع الصهاينة فيما بعد إلى إهدار وإنكسار كل حق لغيرهم .

وإليك بعض مما تقوله توراتهم :

" ليكن كنعان ملعوناً ، وليكن عبد العبيد لإخوته"(25).

" تبارك الله إله سام . وليكن كنعان عبداً له"(26).

ونلاحظ كذلك ، إن عقدة التفوق عندهم تزداد بالإدعاء بأن إلههم إله خاص بهم وأن " يهوه" إله التوراة ، عقد عهداً خاصاً مع بني إسرائيل ، وجعل منهم شعبه المختار وعلمهم كذلك العداء للشعوب ، وأثار فيهم روح التعصب والحقد والتمييز العنصري(27). وهذه المقولات تروج لها الحركة الصهيونية وبصورة علنية ، وهي عندهم تعاليم إلهية لأنها تستند إلى نصوص توراتية :

" ففي هذا اليوم بالذات ، أجعل هيبتكم والخوف منكم يطغيان على شعوب الأرض. وكل الذين يسمعون أخباركم يرتعدون ويفزعون أمامكم"(28).

" لأن الرب إلهكم إله رحيم لا ينبذكم ولا يفنيكم ولا ينسى عهد آبائكم الذي أقسم لهم عليه"[29].

كذلك تتبنى الصهيونية العنصرية المقولات التوراتية التي تنص على أن اليهود هم أبناء الله وأحباؤه[30]، وإنهم مهما فعلوا من ذنوب وارتكبوا من موبقات فإنها مغفورة لهم . أو أن الجنة وقف عليهم ولن يدخلها إلا من كان يهودياً[31]. وهناك الكثير من الأمثلة نذكر منها :

" وقد اختاركم من بين شعوب الأرض كافة لتكونوا له شعباً خاصاً "[32].

" لأنكم شعب مقدس للرب إلهكم ، فإياكم قد اختار الرب إلهكم من بين جميع شعوب الأرض لتكونوا شعبه الخاص . ولم يفضلكم الرب ويتخيركم لأنكم أكثر عدداً من سائر الشعوب ، فأنتم أقل الأمم عدداً ، بل من محبته وحفاظاً على القسم الذي أقسم به لآبائكم ... "[33].

إن المتتبع لأقوال الصهاينة وأفعالهم اليوم ، يلمس بوضوح كيف أن عقدة التفوق وروح التعصب واضحة في تفكيرهم وفي ممارساتهم على الصعيد العملي ، وتلك الممارسات قلما نجد لها مثيلاً في عالم اليوم . ولو طرحنا جانباً النصوص التوراتية وعدنا إلى بروتوكولات حكماء صهيون - على سبيل المثال - والتي تشكل الإطار النظري للحركة الصهيونية إضافة إلى النصوص التوراتية لوجدنا أيضاً ما يعبر بكل وضوح عن نهجهم العدواني العنصري . فقد ورد في البروتوكول الخامس ما نصه :

" وجاء على لسان الأنبياء ، إننا نحن اختارنا الله لنحكم الأرض كلها ، والله منحنا العبقرية لنضطلع بهذا العبء"[34].

كما ورد في البروتوكول الخامس عشر ما نصه :

"ومتى وضع ملك إسرائيل على رأسه المقدس التاج الذي تقدمه أوروبا ، فإنه سيصبح أباً للعالم"[35].

وبكلمة ، يمكن القول باختصار ، إن الصهيونية حاولت تسخير النصوص التوراتية المحرفة لخدمة أهدافها العدوانية والعنصرية والقومية ، واليوم يحاول مفكروها ومنظروها بأساليب الخداع والتضليل وإطلاق الدعوات الكاذبة والباطلة إقناع جميع يهود العالم "بصحة" منطلقاتهم ، وغرس عقدة التفوق والاستعلاء فيهم . ولا غرابة أن نجد أن من مقررات مؤتمر بال الصهيوني الذي عقد في سويسرا ١٨٩٧ هو اعتبار الجماعات غير اليهودية قطعاناً من الماشية يجب أن يكونوا لعباً في أيدي حكام صهيون[36].

3) المحور الثالث :
الوعد التوراتي المزعوم(أرض الميعاد)

منذ القدم ، والصهيونية تردد مقولة أرض الميعاد ، ويقصدون بها الأرض التي "وهبها" الله إلى إبراهيم (ع) ومن بعده إلى إسحق ثم إلى يعقوب (إسرائيل) . وتبرر الصهيونية تمسكها بهذه الأرض إستناداً إلى نصوص توراتية ووعود قطعها الرب مع قبيلة لا تعرف الاستقرار ولا تملك أرض . وأن هذا الوعد محدد بالإقامة في أرض كنعان ، لأنها من ناحية تفيض لبناً وعسلاً ، ولأن إبراهيم حسب النص التوراتي وصل إلى تلك الأرض بناءً على أمر الرب من ناحية أخرى . وهو ما يبرر ويعطى العذر لطرد السكان الأصليين الساكنين في تلك الأرض . تقول توراتهم : وقال الرب لإبرام :

" اترك أرضك وعشيرتك وبيت أبيك واذهب إلى الأرض التي أريك ، فأجعل منك أمة كبيرة وأباركك وأعظم اسمك ... وأبارك مباركيك وألعن لاعنيك وتتبارك فيك جميع أمم الأرض"[37].

وبعدما سكن إبرام أرض كنعان حسب الرواية التوراتية خاطبه الرب قائلاً :

" ارفع عينيك وتلفت حـــولك من الموضع الذي أنت فيه شـــمالاً وجنوبـــاً ، شرقـــاً وغربــــــاً ، فإن هذه الأرض التي تراها سأعطيها لك ولذريتك إلى الأبد "[38].

ويتجدد الوعد مع إسحـــق بـــناءً على أمر الرب كذلك:

" لا تمض إلى مصر ، بل امكث في الأرض التـي أعينهـا لـك . أمـم فـي هـذه الأرض فأكون معك وأبـــاركك ، لأنني أعطي لك ولذريتك جميع هذه الأرض وفاءً بقســمي الذي أقسمت لإبراهيم أبيك"[39].

ويتكرر الوعد أيضاً مع يعقوب :

" والأرض التي وهبتها لإبراهيم وإسحق أعطيها لك ولذريتك من بعدك أيضاً"[40].

ثم يستمر الوعد مع أنبياء بني إسرائيل سواء في زمن موســى (ع) أم بـــعده وهو ما يســمى حسب الرواية التوراتية بـ (تجديد العهد) حينما قال الرب لموسى : اترك هذا المكان أنت والشعب الذي أصعدته من ديار مصر ، وامض إلى الأرض التي أقســمت لإبـــراهيم وإسحـــق ويعقوب.. "[41] وبعدها قال له " سأهبها لنسلك وسأرســـــل أمامك ملاكاً ، وأطرد الكنعانيين والأموريين والحيثيين والفرزيين والحـــويين واليبوسيين إنها أرض تفيض لبناً وعسلاً "[42].

ومن خلال الرجوع إلى النصوص التوراتية العديدة[43]، نجد أن الحركة الصهيونية تحاول أن تؤطر كل برامجها ومخططاتها وفق تلك الرؤية الدينية التوراتية . وهو ما يعلن عنه القــــــادة الصهاينة باستمرار ، ففي اكتوبر "١٩٧١" على سبيل المثال ، صرحت الإرهابية " غولدامانير " لإحدى الصحف الفرنسية بالقول : " وجد هذا البلد - إسرائيل - تنفيذاً لوعد الرب ذاته ولهذا لا يصح أن نسأله إيضاحاً عن شرعية ذلك الوجود"[44].
كما صرح الإرهابي " بيغن " ذات مرة :

" إن القـدس هي عاصمة إســرائيل الأزلية ، فمنذ عهد ملكنا داود قـرر أن ينقــل عاصمته من الخليل إلى القدس وذلك منذ أكثر من ٣٠٠٠ سنة وآبـــاؤنا أقســموا وهم فوق أرض بابـــل قســم الإخلاص للقدس ، وأحفاد أحفادهم عادوا ليكرروا نفس القسم : إذا نسيتك يا قـدس فلتنســني يميني وليلتصق لســاني بحلقــي إذا لم أذكرك"[45] ومن الجدير بـــالذكر أن هذا القســم ردده الإرهابـــي الصهيوني " شارون " بعد فوزه بانتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية الحالية في حينها .

إن الصهيونية ، كانت وما تزال تســـعى إلى إقـــناع جميع يهود العالم بـــضرورة المجئ والعيش في إسرائيل لأن هذا هو وعد "الرب" كما تدعي . وما قـانون العودة الذي أصدره الكنيست في " يوليو ١٩٥٠ " إلا تجســيد لتلك السياســة . ينطلق هذا القــــانون من الافتراض الصهيوني القـائل بـأن اليهود شـعب بـلا أرض ، شـعب نفي قســـراً من " وطنه" فلســـطين منذ أكثر من " ٢٠٠٠ " سنة . بيد أن هذا النفي لم يؤثر في هذا الشعب لأن غالبيته - وفق الرؤية الصهيونية - مرتبط عضوياً بوطنه ويرغب بالعودة لوضع حد لحالة الضياع والشتات ، وبعدها لتحقيق وحدة الشعب اليهودي وإقامته على أرضه[46].

والافتراض السابـــق يعني - من وجهة النظر الصهيونية - أن فلسطين أرض " بـلا شـعب " ، وإنه إن وجد شعباً فيها في القرون الماضية ، فهو وجود عرضي ومؤقت وعليه فإنه لا يتمتع بـــأي حقوق ثابتة فيها لأن اليهود وحـدهم لهم حقـوق عضوية مطلقة في أرض فلسطين[47]. ولاننسـى أن قـــانون العودة ينص صراحـــة على حـــق كل يهودي في الهجرة والعودة إلى إســـــــرائيل ، وبموجبه يمكن للأشخاص اللذين يدخلون إسرائيل بالحصول على الجنسية وحقـوق المواطنة على الفور[48].

إن تمسك اليهود الصهاينة بـأرض فلسـطين لا يمكن أن يفسر إلا على أساس العامل الديني الذي يستمدون منه " شـرعية " وجودهم فيها ، وهو ما يعلن عنه القادة الصهاينة باستمرار وبكل وقاحة .

4) المحور الرابع :

اعتماد سياسة العنف

والقتل وممارسة الإرهاب

كانت الصهيونية وما تزال تؤكد على اعتماد سياسة العنف والقتل وممارسة الإرهاب بكافة أشكاله من دون مراعاة أي وازع ديني أو أخلاقي أو إنساني أو قيمي . وهذه السياسة تحظئ دائماً بالأولوية في اهتمامات القادة الصهاينة ، وتلقى اهتماماً يصل حد القدسية لأن ذلك من شأنه أن يحقق - من وجهة النظر الصهيونية - أهدافها البعيدة المدى[49]. ولو عُدنا قليلاً إلى الوراء ، لوجدنا أن هذه السياسة ليست حديثة العهد ، أو إنها وليدة الظروف الحالية ، لأنها ارتكزت أساساً على مقولات توراتية قديمة تمت كتابتها وصياغتها منذ عهود قديمة جداً .

ومما يثير الدهشة أن " الرب التوراتي" هو الذي يشجع ذلك ، ومادام الأمر كذلك فإن أوامره يجب أن تكون مطاعة وأن مخالفتها يعد أمراً غير مقبول وهناك عشرات الأمثلة تجدها في كتبهم تؤكد ذلك ، نذكر منها :

" أما مدن الشعوب التي يهبها الرب إلهكم ميراثاً فلا تستبقوا فيها نسمة حية ، بل دمروها عن بكرة أبيها ، كمدن الحيثيين والأموريين والكنعانيين والفرزيين والحوييين واليبوسيين كما أمركم الرب إلهكم "[50].

وإضافة إلى القتل فإن إستعباد الشعوب يبدوا ضرورياً :

" وحين تتقدمون لمحاربة مدينة فادعوها للصلح أولاً ، فإن أجابتكم إلى الصلح واستسلمت لكم ، فكل الشعب الساكن فيها يصبح عبيداً لكم . وإن أبت الصلح وحاربتكم فحاصروها ، فإذا أسقطها الرب إلهكم في أيديكم ، فاقتلوا جميع ذكورها بحد السيف "[51].

" .. ليحمل إليك الناس ثروة الأمم . وفي موكب يساق إليك ملوكهم ، لأن الأمة والمملكة التي لا تخضع لك تهلك ، وهذه الشعوب تتعرض للخراب الساحق "[52].

وتعتمد الصهيونية اليوم على الكهنة والحاخامات اليهود لإقناع يهود العالم وإعدادهم لتقبل مثل هذه السياسات ، وأعتبارها من الضروريات في العقيدة اليهودية وبالتالي اعتبارها من الأولويات على مستوى الدولة والمجتمع . فهناك الكثير من النصوص التوراتية والتلمودية وغيرها تقرأ وتحفظ لطلبة المدارس بعد شرح مفصل لها ، لإعداد الطلبة على كافة المستويات بشكل ينسجم تماماً ويتطابق مع التوجهات الصهيونية . والكثير من تلك النصوص تركز على حروب اليهود ، وعلى إظهار أعداء إسرائيل بأنهم مجرمون وقتلة وتجب إبادتهم[53]. ولذلك نجد أن أغلب اليهود إن لم نقل معظمهم يؤيدون الحركة الصهيونية ويدعمونها بشكل مطلق .

وبكلمة يمكن القول ، أن ما نشاهده اليوم على أرض فلسطين من ممارسات ليس بالأمر الجديد ما دام أن شريعة اليهود والصهاينة كانت وما تزال تدعو إلى القتل والإرهاب والفتك بالمخلوقات وهي ممارسات أصبحت معروفة للقاصي والداني .

5) المحور الخامس :

تزوير التوراة ، وتشويه

الحقائق ، وكتابة تاريخ مزيف

من المعروف لكل متتبع ، أن التوراة كتبت من أحبار اليهود في فترات زمنية متباعدة ، وإن أغلب ما موجود فيها يخالف الواقع ويصطدم بالكثير من الحقائق التاريخية هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، فإن أغلب القصص والأحداث التي دونت فيها ، إنما كان القصد منها تحقيق أغراض سياسية وأهداف توسعية لا تمت إلى الواقع بصلة لاسيما تلك المتعلقة بالأرض ، وموضوع نسب اليهود وتفضيلهم وغير ذلك مما أشرنا إليه - ويمكن هنا أن نقدم بعض الأمثلة :

أولاً :

القارئ للتوراة يلاحظ بسهولة أن كتبتها أخذوا

الكثير من التراث العربي[54]. والكثير من قصص الأقوام التي كانت تسكن المنطقة في حينها ويستدل على ذلك من وجود تشابه واضح في القوانين والروايات التوراتية مع أساطير وقوانين الأمم القديمة ، وهذا مما أثار انتباه العديد من العلماء والمحققين[55]. ونذكر في ذلك - على سبيل المثال - اسطورة التكوين[56]، واسطورة الطوفان[57] وغيرها . وحتى شجرة الأجناس التي وضعوها ، كان القصد منها أساساً تبرير تمسكهم بالأرض وطرد السكان الأصليين منها كما هو الحال مثلاً مع قصة إبراهيم (ع) وأولاده التي تمت الإشارة إليها[58].

ثانياً :

اليهود يعدون أسفارهم مقدسة وموصى بها ، وهي على حد زعمهم أنزلها الله على موسى (ع) وكتبها موسى بنفسه . بيد أن الذي ينظر إلى هذه الأسفار يجد فيها من التناقض والافتراء ، والابتعاد عن الحق وسوء التعبير ما يجعله يقرر ، بأنها ليست هي التوراة التي أنزلها الله تعالى على موسى[59]. ويمكن ذكر بعض الأدلة .

أ) ذكر القرآن الكريم أن بني إسرائيل حرفوا التوراة :

" فَوَيلٌ للذّيّن يَكتبُونَ الكُتب بأيديهم ثُمَّ يقُولونَ هذَا من عِندِ الله ليَشتَرُوا به ثمناً قليلاً فَوَيلٌ لَهمُ ممَّا كَتَبَت أيدِيهم وَوَيلٌ لَهُم ممَّا يَكسبُونَ " وهناك الكثير من الآيات التي تؤكد ذلك[60].

ب) التوراة مكتوبة بصيغة الغائب ولو كان موسى كاتبها فعلاً لكتبها بصيغة المتكلم سيما وأن الكثير من أحداثها يدور حول شخصه[61]. ولدينا الكثير من الأمثلة نذكر منها :

" أما موسى فقد كان أكثر حلماً من جميع الناس اللذين على وجه الأرض "[62].

" فمات موسى عبد الرب في أرض موآب بموجب قول الرب . ودفنه في الوادي في أرض موآب ، مقابل بيت فغور .. " فليس من المعقول والحالة تلك أن يكون موسى (ع) قد كتب بنفسه كيف مات[63].

ج) انقطاع سند التوراة الحالية لعدم وجود سند متصل إلى موسى مما يدل على أنها كتبت بعده بأزمنة مختلفة وبأياد متعددة[64].

د) التوراة الحالية محشوة بالقصص والعبارات والمتناقضات التي تتنزه الكتب السماوية الصحيحة عن ذكرها[65]. كما هو الحال مثلاً مع كيفية تصويرهم لبدء الخليقة ، والتي ذكروا فيها أن الله " استراح " بعد أن أتم عمله[66].
كما " تنسب التوراة الحالية لبعض الأنبياء عليهم السلام أعمالاً قبيحة تتنافى مع العصمة التي منحها الله تعالى لهم ، ولا يتصور صدورها إلا من سفلة الناس "[67] وهي كثيرة ومنها ما ذكروه عن نوح (ع) :
" واشتغل نوح بالفلاحة وغرس كرماً ، وشرب منه الخمر فسكر وتعرى داخل خيمته ... "[68]

هـ) العهد القديم يتكون من مجموعة أسفار لا تتساوى في الطول وتختلف في النوع ، وأنها كتبت على مدى ستة قرون تقريباً وبلغات مختلفة ، واعتماداً على التراث المنقول شفوياً وقد جمعت وأكملت بسبب أحداث حدثت أو ضرورات خاصة وفي عصور متباعدة أحياناً[69].

رابعاً :

رغم تأكيد التوراة المكتوبة على الميثاق الذي عقده الرب مع إبراهيم ومع إسحق ثم مع يعقوب لتبرير التمسك بالأرض - وهو الموضوع الذي كان وما يزال يروج له الصهاينة - فإن التوراة ذاتها تذكر ما يناقض ذلك ويتنافى مع إدعاء الصهيونية بأن الأرض كانت بدون سكان . وهناك الكثير من الأمثلة نذكر منها :

" فشرع إبرام يتنقل في الأرض إلى أن بلغ موضع شليم إلى سهل مورة . وكان الكنعانيون

آنئذ يقطنون تلك الأرض "(70) وهناك الكثير من النصوص التوراتية التي تشير إلى أن الأرض كان بها بشر ومنهم " ... الآموريين والكنعانيين والجرجاشيين واليبوسيين "(71).

وإذا ما تركنا التفاصيل الدقيقة تجنباً للإطالة ، فمن المفيد أن نشير هنا إلى أن اليبوسيون اللذين ذكرتهم التوراة ، " هم بناة القدس الأولون ، وهم من بطون العرب الأوائل ، ويقال أنهم نزحوا مع القبائل الكنعانية واستوطنوا في هذه الديار ولما استقروا في هذه البقعة سميت باسمهم كنعان "(72) وقد " عرف بنو إسرائيل عند دخولهم كنعان مدينة أورشليم بأسم يبوس ، وأطلقوا على سكانها اسم اليبوسيين واليبوس في شجرة أجناس التوراة هو من نسل كنعان . وهذا يعني أن مدينة اورشليم كان يسكنها الكنعانيون "(73).

إن أغلب ما ورد في التوراة من وعود تتعلق بالأرض ، أو بالشعب المختار ، أو ما شابه ذلك إن هي إلا من نسج الخيال ومن ترتيب كهنة اليهود وكتبة التوراة وتصوراتهم(74).

الخلاصة

1) الصهيونية إضافة إلى كونها حركة سياسية قومية ، فهي أيضاً حركة دينية لأنها اتخذت من الدين اليهودي المحرف ومن النصوص والروايات التوراتية منطلقاً لها لتبرير سياسات عدوانية توسعية . وقد وجدت في اليهود بموروثاتهم للعرب والمسلمين الوعاء الذي يحتوي الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري(75).

"وسواء أكان رواد الصهيونية الأوائل قد استخدموا ووظفوا الدين اليهودي لخدمة السياسة وإضفاء القداسة على المشروع الصهيوني أو كانوا مؤمنين فعلاً بأن مشروعهم الاستعماري يتطابق مع الرؤية التوراتية فإن هذا الائتلاف والترابط بين المشروع السياسي والعقيدة الدينية يؤكد دور الدين في دفع الجماعات الإنسانية للحركة والتغيير وتحقيق طموحاتها السياسية ، ودور العقيدة في الحفاظ على وحدة الجماعة وصيانتها من فقدان الهوية والذوبان في المجتمعات الأخرى . كما يؤكد مدى التطابق بين المشروع الصهيوني والرؤية التوراتية الدينية ولولا ذلك لما لجأ الصهاينة - لعقيدة أو مصلحة - إلى رفع الشعارات الدينية لحشد وتعبئة يهود العالم خلف المشروع الصهيوني الاستيطاني "(76).

إن العامل الديني لعب دوراً مهماً في تجسيد الشخصية الصهيونية ، وفي عملية غسيل الدماغ والاقناع طالما أن الادعاء الصهيوني يركز على مسألة أرض الميعاد ، والتاريخ اليهودي المزعوم في المنطقة ، وغيرها(77).

2) إن " .. الشائع في أدبياتنا السياسية المسطحة للمسائل هو التفريق بين الصهيونية واليهودية على أساس أن الصهيونية حركة استعمارية استيطانية تهدف إلى اغتصاب فلسطين وتوطين اليهود فيها وإقامة إسرائيل الكبرى بينما اليهودية ديانة سماوية تدعو في جوهرها إلى عبادة الله والعمل الصالح . وهذا التفريق لا شك صحيح إذا كنا نقصد باليهودية الرسالة السماوية الصحيحة التي جاء بها موسى عليه السلام "(78) ولكن الملاحظ أن غالبية اليهود يؤيدون الحركة الصهيونية ويدعمونها بكل الوسائل عدا إستثناءات بسيطة جداً ومحدودة(79). وعليه يمكن القول " أن الصهيونية هي التطبيق العملي لليهودية والتجسيد العملي للحلم اليهودي"(80) أو بعبارة أخرى " إن اليهودية المحرفة التي وضعها أحبار اليهود في المنفى البابلي والتي يدين بها اليهود منذ ذلك التاريخ فهي الصهيونية بعينها "(81) فلا صهيونية بدون يهودية ، ولا يهودية بدون صهيونية(82) لاسيما في الوقت الحاضر . أو إنهما إسمان لمسمى

واحد(83). فالصهيونية هدفها تحقيق الطموح اليهودي الذي يهدف إلى الاستيلاء على فلسطين واتخاذها مركزاً للدولة اليهودية(84).

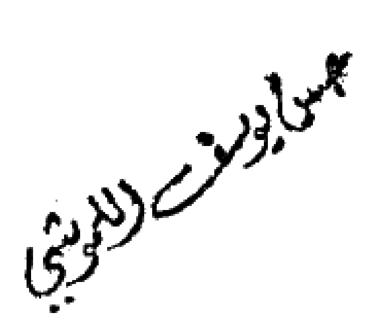
3) على الرغم مما تروج له الحركة الصهيونية من إدعاءات سبق الإشارة إليها ، فمن المعروف لكل متتبع أن بني إسرائيل كانوا " تجمعاً قبلياً عتيقاً تشارك في مرحلة تاريخية ما في ديانة واحدة قوامها التعبد لإله واحد سمي في نهاية الأمر يهوده "(85) ولأن وجودهم كان ضمن أمبراطوريات المشرق العظيمة ، فقد كانوا غير قادرين على التطور الذاتي لإفتقارهم إلى المقومات المادية للبقاء(86). وإن ما يطلق عليهم العبرانيون تعلموا حياة الإستقرار فعلاً من سكان المنطقة الأصليين ، كما أنهم تأثروا بكثير من مظاهر الحضارة والثقافة الكنعانية(87) وهكذا عاشت هذه المجموعة ضمن الممالك أو الامبراطوريات المختلفة تقتبس وتأخذ منها ، تجد في ملامحها وعقائدها صور الكنعان والكلدان وبابل وغيرها(88).

4) ولأنهم - اليهود - مارسوا الخداع والتضليل ، والاستعلاء وإنكار الحق ، ومحاولة إغتصاب الأرض ، فقد حلت عليهم اللعنة في كل مراحل تاريخهم (89). "وفي كل البلاد التي نزل بها اليهود تعرضوا لنقمة السكان وغضبهم وازدرائهم ، يستوي في ذلك تاريخهم القديم والوسيط والحديث . لقد أنزل العالم بهم ضربات قاصمة وعقوبات صارمة ، شملت التنكيل والطرد والسجن والقتل ومصادرة الأموال "(90). وقد نبذتهم كل الشعوب التي أقاموا فيها تجمعاتهم بسبب عنصريتهم وعدوانيتهم . قال عنهم فولتير { ١٦٩٤ - ١٧٧٨ } " هل اختار الله بعنايته هذا الشعب الوضيع ليكون شعبه المختار ؟ إذا انتصروا قتلوا النساء والأطفال في نشوة جنونية وإذا هزموا تجدهم في الدرك الأسفل من الذل والهوان " .
وتحدث عنهم ماركس " ١٨١٨ - ١٨٨٣ " صراحة رغم إنتمائه إلى أسرة يهودية فقد أنشأ منذ عام " ١٨٤٤ " في دراسته عن المسألة اليهودية إلى أن التكتل القومي اليهودي عبارة عن ظاهرة مرتبطة بالمجتمع البورجوازي(91) وفي هجومه العنيف على اليهودية أشار كذلك إلى " أن قومية اليهودي هي قومية التاجر ، قومية رجل المال "(92). وهم - اليهود - " ليس شعب الله المختار ، وهم ليس شعباً أو أمة يتمتع بخصائص معينة لأنهم جزء من المجتمع الذي يعيشون فيه "(93).
كذلك قال عنهم " لينين "
" إن الدراسات العلمية المعاصرة تنفي الخصائص القومية اليهودية وتنفي الخصائص العرقية ذاتها "(94) وإن " اليهود المقيمين في العالم المتمدن لا يشكلون أمة فقد تمثلوا أكثر من غيرهم "(95).

5) وعموماً فإن ما يقوم به الصهاينة حالياً من قتل وتهجير وإبادة للشعب الفلسطيني ما هو إلا استمرار لسياستهم التي أعدوها سلفاً كما أشرنا لتحقيق أهدافهم العدوانية التوسعية ليس ضد فلسطين فحسب وإنما ضد الأمة العربية أيضاً . كما أن المجازر التي قاموا بها وارتكبوها في مخيم جنين وفي نابلس وبيت لحم والمدن الفلسطينية الأخرى هي أيضاً استمرار لما قاموا به في كفر قاسم وصبرا وشاتيلا وغيرها . وأخيراً نقول أن كل شيء يعيش على الماء باستثناء الصهيونية التي كانت وما تزال تعيش على الدماء . ومن هنا فإن اللعنة لابد وأن تحل على أولئك الأشرار من اليهود ومن أحبارهم اللذين يدعمون الحركة الصهيونية ويغذونها بخرافاتهم وأباطيلهم ونصوصهم المحرفة ، كما حلت عليهم اللعنة من قبل . وإن الحق لابد من أن ينتصر على الباطل في نهاية المطاف .

الهوامش

(1) فوزي محمد حميد ، عالم الأديان بين الأسطورة والحقيقة ، الطبعة الثانية (طرابلس : منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، ١٩٩٩) ص ٤١٢ .
(2) د. محمد سيد طنطاوي ، بنو إسرائيل في القرآن والسُّة ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٠) ص ٧١٧ .
(3) نفسه ، ص ٧١٢ .
(4) الكتاب المقدس ، المزمور ٤٨/ ١٢ - ١٣ .
(5) المزمور ٧٦ / ١ - ٢ .
(6) نقلاً عن مجموعة باحثين ، الدين والتدافع الحضاري ، الطبعة الأولى ، منشورات رسالة الجهاد ١٩٨٩ ، ص ٥٤١ .
(7) نفسه ، ص ٥٤٠ .
(8) فوزي محمد ، سبق ذكره ، ص ٣٥٣ .
(9) ثروت أنيس الاسيوطي ، بنو إسرائيل ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى (طرابلس : الهيئة القومية للبحث العلمي ، ١٩٨٥) ص ١٢٣ .
(10) فوزي محمد ، سبق ذكره ، ص ٣٩٢ .
(11) الكتاب المقدس ، أخبار الأيام الثاني ٢٠ / ٧ .
(12) إشعيا ٤١ / ٨ .
(13) فوزي محمد ، سبق ذكره ، ص ٣٩٢ .
(14) نفسه ، ص ٣٩٢ .
(15) آل عمران ، الآية ٦٥ .
(16) نقلاً عن فوزي محمد ، ص ٣٩٢ .
(17) آل عمران ، الآية ٦٦ .
(18) آل عمران ، الآية ٦٨ .
(19) فوزي محمد ، ص ٤٢٣ .
(20) نفسه ، ص ٤٢٣ .
(21) نفسه ، ص ٤٢٣ .
(22) محمد سيد طنطاوي ، سبق ذكره ، ص ٦٤٩ .
(23) فوزي محمد ، سبق ذكره ، ص ٤٢٣ .
(24) نقلاً عن حسن الباشي ، التربية الصهيونية في عنصرية التوراة إلى دموية الاحتلال ، الطبعة الأولى (بيروت : دار قتيبة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠) ص ٢٦ .
(25) التكوين ٩ / ٢٥ .
(26) التكوين ٩ / ٢٥ .
(27) فوزي محمد ، سبق ذكره ، ص ٤٠١ .
(28) التثنية ٢ / ٢٥ .
(29) التثنية ١٤ / ٣١ .
(30) محمد سيد طنطاوي ، سبق ذكره ، ص ٥٨٥ ، ٥٨٦ .
(31) نفسه ، ص ٥٨٦ .
(32) التثنية ٢ / ٢٥ .
(33) التثنية ٧ / ٦ - ٧ - ٨ .



(34) نقـلاً عن خليل إبـراهيم حسـون ، الماسـونية قـديماً وحـديثاً ، الطبـعة الأولى (طرابـلس : منشـورات جمعية الدعوة الإسلامية ، ١٩٩٤) ص ١٩١ .
(35) نفسه ، ص ١٩١ .
(36) نفسه ، ص ٣٣٣ .
(37) تكوين ١٢ / ٢ - ٣ .
(38) تكوين ١٤ / ١٤ - ١٥ .
(39) تكوين ٢٦ / ٢ - ٣ .
(40) تكوين ٣٥ / ١٢ .
(41) الخروج ٣٣ / ١ - ٢ - ٣ .
(42) الخروج ٣٣ / ٤ .
(43) للمزيد انظر الخروج ٦ / ٤ ، التثنية ١ / ٧ - ٨ ، كذلك ٦ / ١٠ كذلك ١١ / ١٢ وأيضاً العدد ١٣ / ١ - ٢ .
(44) مجموعة باحثين ، سبق ذكره ، ص ٥٤١ .
(45) نقلاً عن نفسه ، ص ٥٤١ .
(46) د. عبـــد الوهاب المســـيري ، الصهيونية والتاريخ ونهاية التاريخ ، الطبـــعة الثانية (القـــاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٧) ص ١٤٢ .
(47) نفسه ، ص ١٤٢ .
(48) نفسه ، ص ١٠٩ .
(49) للمزيد انظر : حسن الباش ، سبق ذكره ، ص ١٠٩ .
(50) التثنية ٢٠ / ١٦ - ١٧ - ١٨ .
(51) التثنية ٢٠ / ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ .
(52) إشعيا ٦٠ / ١١ - ١٢ - ١٣ وللمزيد انظر يشوع ٨ / ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ كذلك إشعيا ٦٢ / ١ - ١١ - ١٢ - ١٣ .
(53) للمزيد انظر : ثروت الأسيوطي ، ص ١٧٠ وما بعدها .
(54) للمزيد انظر ، محمد السعدي ، حول موثوقية الأناجيل والتوراة ، الطبعة الأولى (طرابلس : منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ١٩٨٦) ص ١٤٩ .
(55) للمزيد ارجع إلى شفيق مقار ، قراءة سياسية للتوراة (بريطانيا : منشورات رياض الريس ١٩٨٧ ص ١٢٩ - ١٣٦ .
(56) نفسه ، ص ١٧٦ وما بعدها .
(57) للمزيد ارجع إلى :

التكوين ٩ / ٢٠ - ٢١ - ٢٢

كذلك ١١ / ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ .

كذلك ١٢ / ١ - ٢ - ٣ .

(58) محمد طنطاوي ، سبق ذكره ، ص ٧٣ .
(59) البقرة ، الآية ٧٩ .
(60) إرجع إلى سورة النساء ، الآية ٤٦ كذلك البقرة ، الآية ٧٥ - ٧٦ كذلك المائدة ، الآية ١٥ .
(61) انظر ، محمد السعدي ، سبق ذكره ، ص ٩٧ .
(62) العدد ١٢ / ١٣ .
(63) محمد السعدي ، ص ١٠٠ .
(64) محمد طنطاوي ، ص ٧١ وللمزيد انظر ، محمد السعدي ، سبق ذكره ، ص ١٥١ وما بعدها.
(65) نفسه ، ص ٧٥ .

(66) التكوين ٩ / ٢٠ - ٢١ وللمزيد ارجع إلى عفيف عبد الفتاح طبارة ، مع الأنبياء في القرآن الكريم ، الطبعة السادسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧) ص ٢٦٢ كذلك فوزي محمد ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .
(67) محمد طنطاوي ، ص ٧٦ .
(68) التكوين ٩ / ٢٠ - ٢١ .
(69) بوريس موكاي ، القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم ، الطبعة الأولى (طرابلس : منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، ١٩٨٢) ص ٢٣ .
(70) تكوين ١٢ / ٦ .
(71) تكوين ١٠ / ١٢ وللمزيد انظر القضاه ١ / ٢٨ - ٢٩ .
(72) عارف باشا العارف ، تاريخ القدس (مطبوعات البنك العربي الدولي للمعلومات ، ١٩٥١) ص ١١ .
(73) ثروت أنيس الأسيوطي ، سبق ذكره ، ص ٨٤ .
(74) فوزي محمد ، سبق ذكره ، ص ٤١٣ .
(75) مجموعة باحثين ، سبق ذكره ، ص ٣٢٠ .
(76) نفسه ، ص ٥٤٤ .
(77) حسن الباش ، سبق ذكره ، ص ٢٥ .
(78) مجموعة باحثين ، سبق ذكره ، ص ٥٤٣.
(79) مثل حركة " ناتوري كارتا " التي انشئت عام ١٩٣٥ واعتبرت الصهيونية من أخطر المؤامرات ، وإن إسرائيل دولة غير مشروعة بالنسبة لهم ، وقد رفضت هذه الحركة الاعتراف بقيام إسرائيل . وهي تعترف بأن كل ما يقوم به الصهاينة من أعمال هي ضد التوراة . والملاحظ أن تأثير هذه الحركة لا يزال محدوداً رغم وجودها في دول عديدة من العالم مثل أميركا واستراليا وغيرها .
(80) مجموعة باحثين ، سبق ذكره ، ص ٥٤٤ .
(81) نفسه ، ص ٥٤٤ .
(82) فوزي محمد ، سبق ذكره ، ص ٤١٢ .
(83) محمد سيد طنطاوي ، سبق ذكره ، ص ٧١٧ .
(84) نفسه ، ص ٧١٨ .
(85) زياد متي : عودة التاريخ المخطوف ، توراة إسرائيل في جزيرة العرب ، مجلة الناقد ، العدد ٥٩ ، السنة الخامسة ، مايو ١٩٩٣ ، ص ٦.
(86) نفسه ، ص ٦ .
(87) للمزيد انظر ، محمد أبو المحاسن عصفور ، معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم في أقدم العصور إلى مجئ الاسكندر ، الطبعة الثالثة (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٤) ص ٢٨٣ .
(88) عبد العزيز الثعالبي ، محاضرات في تاريخ المذاهب والأديان ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الغرب الإسلامي ١٩٥٨) ص ٣٣ .
(89) للمزيد انظر ، محمد طنطاوي ص ٦٣٧ ، ٦٥٥ .
(90) نفسه ، ص ٦٤٧ .
(91) نقلاً عن محمد السيد سليم ، الاتحاد السوفيتي والقضية الفلسطينية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧ ، السنة الخامسة ، يوليو ١٩٦٩، ص ٣٥ .
(92) كارل ماركس ، المسألة اليهودية ، ترجمة محمد عيناتي ، بلا ، ص ٢٠ .
(93) نقلا عن فيصل دارج ، الماركسية والاتحاد السوفييتي في مرآة صهيونية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٣٧ ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٩ .
(94) لينين ، المختارات ، المجلد ٨ ، ترجمة الياس شاهين (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٦) ص ٧٤ .
(95) لينين ، المختارات ، المجلد ٥ ، ترجمة الياس شاهين (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٦) ص ٦٩ .

القرن الواحد والعشرون: صراع أم حوار ثقافي بين الأمم

د. عبد الواحد مشعل
بغداد - العراق

المقدمة

عالم اليوم يتغير بسرعة مذهلة نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات التي بدأت منذ منتصف القرن الماضي ، ونظرة متفحصة إلى عالمنا المتغير هذا ، تكشف لنا عن الأخطار التي ستحدق بالعالم وفرض حضارتها وثقافتها على أجزاء الأرض باستخدام وسائل جديدة أبرزها الغزو الثقافي عن طريق العولمة GLOBALLZATION التي يريدونها هم حسب سياساتهم وتصوراتهم وأهدافهم

ولاسيما بعد غياب المعسكر الاشتراكي ، إن محاولة تعميم ثقافة القطب الواحد على العالم ، يعني محاولة إلغاء أو الهيمنة على حضارات الأمم الأخرى ، وجعلها تابعة للحضارة الغربية . لقد تركت أحداث ١١ سبتمبر آثارها الواضحة في خروج النوايا الأمريكية والغربية من القاع إلى السطح ، فلم تهدأ الإدارة الأمريكية منذ ذلك اليوم عن وضع استراتيجيات وخطط لخوض هذا الصدام مع الحضارات المتحدية وعلى الأخص في هذه المرحلة مع الإسلام بحجة محاربة الإرهاب ، حتى أنهم أصبحوا لا يفرقون بين المقاومة المشروعة من أجل الاستقلال - كما هو في فلسطين - وبين الأحداث التي تلحق أضراراً بالمدنيين في مناطق متفرقة من العالم ، إن هذا الخلط بين المفهومين له مخاطر حقيقية على مستقبل العلاقة بين النظام الأمريكي العالمي وبين حضارات الأمم الأخرى ، وهنا يمكن طرح عدة أسئلة ، هل يحمل التاريخ المقبل صداماً حضارياً أم حواراً ثقافياً بين تلك الأطراف ؟ وهل يتمكن الغرب وأمريكا من فرض سيطرتهم على العالم في القرن الواحد والعشرين عن طريق الغزو الثقافي (أنظمة العولمة) وتقويض الدول القومية التي تتواجد فيها هذه الحضارات ، وهل يمكن أن يحمل المستقبل مفاجآت كثيرة ، لاسيما فيما يتعلق ببروز بعض النماذج الحضارية ، كما هو متوقع في آسيا ؟ وهل يمكن أن تكون حضارة الإسلام قادرة على التحدي في المستقبل بدرجة أكثر فعالية من واقعها الحالي ؟ وهل يمكن للحضارة الكونفوشيسية المتنامية بهدوء أن تقلب الموازين رأساً على عقب في القرن الواحد والعشرين ؟ . وهل يمكن أن يؤدي هذا إلى صراع أم إلى حوار ثقافي بين الأمم ؟. يتكون البحث من ثمان عناصر رئيسية ، تناول **الأول:** صراع أو صدام الحضارات ، وبحث **الثاني:** تعدد الثقافات

والصراع ، وتطرق **الثالث** إلى: وسائل الاتصال الإعلامي والصراع الثقافي ، وتخصص **الرابع:** بنظرية الصراع الثقافي (نظرية المتناقضات الثقافية) ، وتناول **الخامس** : مروجو الصراع والليبرالية الغربية : هنتغتون ، وفوكاياما ، ودرس **السادس** : النظام العالمي الجديد أم فوضى العالم الجديد ، وتناول **السابع** : هل الحوار ممكن في ظل هذا الواقع ، وتوقف **الثامن** عند الخاتمة : الحوار الثقافي بين الأمم : إنقاذ للبشرية .

أولاً : صراع أو صدام الحضارات

منذ البداية يجب التفريق بين مفهوم الصراع Conflict ومفهوم الصدام Confrontation ، فكلاهما متداخلان ، ويبدو أن استعمالهما متداخل أيضاً ، فالصراع فيه عوامل إيجابية وسلبية وتغلب العوامل الإيجابية على السلبية ، ولكن عندما يفقد الصراع عوامله الإيجابية يتحول إلى صدام وخراب ودمار للمتصارعين . كما يعد الصراع ظاهرة اجتماعية طبيعية وضرورية لتطور وتغير المجتمع ، ويأخذ أشكالاً وصوراً متعددة ، مثل الصراع الديني والصراع السياسي والصراع الصناعي وغيرها ، ويعتبره أصحاب نظرية الصراع الثقافي المحرك والدافع الإنساني في تطور وتقدم المجتمعات الإنسانية ، أما الصدام فهو يأخذ شكل العنف الشديد ، والتصادم بكل الأسلحة المتاحة من أجل إخضاع الطرف الآخر الذي لا يتوافق مع طروحات الطرف الأول ، فهو يأخذ أشكالاً عنيفة وقاسية ، والصدام هو الذي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بالترويج له بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وظهور بعض القوى المتحدية لها ، وعلى هذا فكل حضارة أو ثقافة لا تتوافق أو ترفض الانصياع للحضارة أو الثقافة الغربية الأمريكية تتعرض للهجوم والعنف ، وقد تبلور شكل الصدام أو ظهور الصدام كظاهرة عالمية بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ، عندما وضعت استراتيجية أمريكية لمحاربة الإرهاب حتى أخذوا لا يفرقون بين النضال الشريف من أجل تحرير الأرض والانعتاق من العبودية الاستعمارية كما يحدث في فلسطين ، وبين بعض الظواهر المسلحة التي تلحق أضرار بالمدنيين دون تبرير واضح ، إن ظاهرة الصدام فيها كثير من المواقف المتعالية من قبل الولايات المتحدة والتي تحاول من خلالها إيجاد صيغ معينة من أجل فرض هيمنتها على العالم ، ولهذا جاءت تصريحات الرئيس الأمريكي بعد أحداث سبتمبر تعزز هذا الاتجاه (الذي ليس معنا فهو ضدنا) ، وما يحصل اليوم على الساحة الدولية من هيمنة وتعسف ومواقف ظالمة تجاه القضايا العادلة كما في فلسطين ، هو ترجمة واقعية لحالة الصدام التي يروج لها أنصار السياسة الأمريكية ، ويرى مروج صدام الحضارات هنتغتون (إن أكثر الصراعات انتشاراً وأهمية وخطورة لن تكون بين طبقات اجتماعية غنية وفقيرة أو جماعات أخرى محددة على أسس اقتصادية ولكن بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية مختلفة)[1] .

ويعلل هنتغتون ذلك بقوله أن عالم اليوم يتكون من سبع أو ثمان حضارات أو ثقافات ، فالتماثلات والاختلافات الثقافية تشكل المصالح المتناقضة والتجمعات بين الدول ، إن أكثر الدول أهمية في العالم تأتي بشكل أساسي من حضارات مختلفة[2] .

وفي هذا التصور تكمن مغالطة كبرى يقع فيها دعاة صدام الحضارات ، وهم يتجاهلون حقائق وقائع التاريخ بحجة الهوية الثقافية أو الحضارية التي لا يمكن أن تنال منها الانتماءات الطبقية ، ويذهب البعض إلى تعليل ذلك كيف يتم تفسير الثورات الإنسانية الكبرى ، مثل الثورة الفرنسية والروسية وغيرها[3] .

إن صدام الحضارات ليست فكرة جديدة من حيث المضمون فهي تستعير مقولة المؤرخ الإنجليزي أرلوند توينبي (التحدي والاستجابة) لتنطلق من جديد بأسلوب أيدلوجي ينبع من وهم الانتصارات في الحرب الباردة وما انتاب العالم

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي القطب الموازي للولايات المتحدة الأمريكية من إحباط ، بأن التاريخ قد شارف نهايته بإعلان أمريكا نفسها قائدة العالم[4] .

وإن هذا الترويج لفكرة صدام الحضارات إنما هو في الأساس ترويج للسياسة الأمريكية وهيمنتها على العالم ، فالصدام يأخذ الشكل العنيف من الصراع ، والأخير يعني شيئاً آخر وإن اقترب كثيراً في بعض معانيه من الصدام ، إلا أن له دلائله الخاصة التي تجعل منه أقل عدوانية وعنفاً من الصدام ، (فالصراع يعني التنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتياديين -كالشركات والدول - يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة ، والصراع ظاهرة اجتماعية طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين ، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر ، سلمياً أو مسلحاً ، واضحاً أو كامناً وأشهر أنواع الصراعات هو الصراع الدولي والصراع الطبقي)[5].

مفهوم الصراع في النظرية العالمية الثالثة :

تمركز مفهوم الصراع في النظرية العالمية الثالثة حول ضرورة الوصول إلى وسيلة تكفل تجنب الاضطرابات والنزاع التي تسبب تخريباً ودماراً للمجتمع ، وتجعل جوهر هذه الفكرة في السعي لتحقيق سعادة الإنسان باعتباره المعيار الحقيقي في عملية التغير ، لذا يظهر الصراع عندما توجد علاقات لا يقبلها المجتمع[6] .

كما ترى النظرية العالمية الثالثة (إن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي أي القومي ، فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلا على حدة من الأسرة إلى القبيلة هي أساس حركة التاريخ)[7] .

وتهدف النظرية إلى القضاء على كل أسباب الصراع من خلال ارتكازها على الحقوق والقواعد الطبيعية باعتبارها الآلية الوحيدة لخلاص المجتمع من كل أشكال التناقض والصراع وصولاً إلى دولة الجماهير[8].

ثانياً : تعدد الثقافات والصراع :

نتيجة لتعدد اللغات والأديان والبيئات تعددت الثقافات في المجتمعات وتنوعت وتصارعت من أجل الهيمنة والسيطرة على الخيرات المادية للشعوب على سطح هذه الكرة الأرضية ، حتى أن الفرد كروبر F. KROBER أحصى مائة وأربعة وستين تعريفاً للثقافة وإن هذا العدد في تزايد وتصاعد مستمر ، وهذا يدل على سعة موضوع الثقافة وأهميتها وتداخل العناصر المؤلفة لها فضلاً عن اختلاف مصطلحاتها في لغات العالم من عرب وفرنسيين وألمان وغيرهم ، ويعرفها كليرنس كينز CLARENCEN-CACE أنها "كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية ومادية وخبرات وأدوات ورموز وما إلى ذلك "[9].

وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والحضارة أمثال ماكيفر MACLVER ، وهناك من لا يميز بينهما أمثال وليم أوجبرن وأن دراسة المجتمع تعني دراسة الثقافة ويمكن القول أن الثقافة هي مجمل أساليب حياة مجتمع ما .

كذلك ، فإنها تنتشر بين البشر عن طريق الاتصال والاحتكاك الحضاري ، وتركز المدرسة الانتشارية ، وهي مدرسة أنثروبولوجية على عمليات انتقال السمات الثقافية عبر الأجيال داخل المجتمع وعلى انتقالها من مجتمع إلى آخر ، ومن ثقافة إلى أخرى ، ومن خلال هذا الاحتكاك الحضاري والثقافي تتولد حالات الصراع بين الحضارات الإنسانية ، ونظراً لاختلاف أهمية الحضارات على أساس الإنجاز الحضاري وقيمته وثقله وعمقه في تاريخ البشرية ،

وحضارات أخرى أقل إسهاماً، مما يجعل الحضارات ذات الإنجاز الكبير أكثر اعتزازاً بنفسها، مما يجعلها تسعى إلى إظهار تفوقها وقوتها على الحضارات الأخرى، وسعيها في أحيان كثيرة في جعلها تابعة لها، وفي الجانب الآخر تتعالى أصوات الرفض لهذه التبعية والهيمنة مما يولد صراعاً حضارياً بينها قد يصل في بعض الأحيان إلى درجة الصدام، وعلى هذا الأساس فإن الصراع الحضاري قديم قدم الثقافة نفسها، وقد ظهر خلال تاريخ البشرية أشكال مختلفة، لذا فإن عمليات الانتشار الثقافي هي من أبرز العوامل التي ساعدت على نشوء الحضارات وتفاعلها وتصارعها مع بعضها البعض، إلا أنه عندما (تترسخ عناصر ثقافية في مجتمع ما، فإنه في هذه الحالة يصعب إحلال عناصر جديدة لتأخذ مكاناً في النسق القائم، والدليل على ذلك أن الديانتين المسيحية والإسلامية لم تنتشرا في أراضي بعضهما البعض إلا بصعوبة جداً) (10).

وهذا يفسر لنا فشل الحملات الصليبية المتكررة على المناطق الإسلامية والتي تمثل في مجملها صراعاً حضارياً كذلك فإن التنوع الثقافي يقود كل شعب إلى الاعتزاز بثقافته التي تميزه عن الشعوب الأخرى، ويذهب أرنولد توينبي إلى تصنيف حضارات الإنسان خلال تاريخه إلى واحد وعشرين حضارة كما أن هذا العدد قد تصاعد حين كشفت لنا الحفائر الأخيرة عن فكرة أن الثقافة السندية تكون مجتمعاً قائماً بنفسه عن الحضارة السومرية وأن ثقافة شانج SHANG، كانت -كحضارة- سابقة على الحضارة الصينية، عندئذ يصل عدد الحضارات إلى ثلاثة وعشرين حضارة -وإن أغلب هذه الحضارات أضمحل وبقيت خمس حضارات على خارطة العالم اليوم- (11).

وهذه الحضارات الخمس هي(12):

1- مجتمع مسيحي كاثوليكي وبرستانتي تمثله شعوب أوروبا الغربية.
2- مجتمع مسيحي أرثوذكسي في جنوب وشرق أوروبا وآسيا.
3- مجتمع إسلامي يمتد من المحيط الأطلسي عبر شمال أفريقيا والشرق الأوسط حتى الواجهة الخارجية لسور الصين العظيم.
4- مجتمع هندوكي في القسم الاستوائي من الهند.
5- مجتمع الشرق الأقصى في المنطقتين الاستوائية والمعتدلة الممتدة بين المنطقة الفاصلة في غرب آسيا والمحيط الهندي.

ويوجه توينبي انقادات لمؤرخي الحضارة الغربية: بأن الحضارة الغربية أعظم الحضارات قيمة، إن هذا القول راجع إلى سيادة الحضارة الغربية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ويمثل في رأيه أنانية تماثل إدعاء اليهود بأنهم شعب الله المختار أو قدامى اليونان أن غيرهم من الأمم برابرة، واعتقاد الغرب بأولوية حضارتهم وتقدمها على الحضارات الأخرى، وأن على الأخيرة أن تكون تابعة وخاضعة لها لابد أن يواجه ويقاوم فضلاً عما في هذا الادعاء من ظلم وهيمنة، وإذا كان الغرب قد استخدم في الماضي القوة والسلاح في إخضاع شعوب كثيرة لسيطرته الاستعمارية، فإن أساليبه اليوم قد تغيرت واستبدلت وتنوعت لعل أبرزها الغزو الثقافي عن طريق أنظمة العولمة والترويج للديمقراطية الليبرالية، إن هذا الواقع يولد صراعاً بين حضارة الغرب والحضارات الأخرى وبخاصة تلك التي ترفض الهيمنة الغربية والتبعية الثقافية للغرب، وفي الجانب الآخر -جانب الحضارات- غير الغربية تتعالى بين الأديان والحوار بين الشمال والجنوب إلا أن هذه الدعوات لم ترق إلى مستوى الاستجابة الكاملة من قبل الغرب.

ثالثاً: وسائل الاتصال الإعلامي والصراع الثقافي:

تعد وسائل الاتصال الإعلامي بعالم اليوم من أهم الأدوات والوسائل تأثيراً في حياة المجتمعات عموماً، نظراً لما تمتلكه من المقومات التقنية

والمادية القادرة على إحداث التأثير ومع إيماننا بالأدوار الإيجابية التي تقوم بها تلك الوسائل في بلورة الوعي الاجتماعي والثقافي للأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات الإنسانية ، إلا أنه من الملاحظ أن الدول الكبرى وبخاصة أمريكا والغرب تعتمدها ومنذ فترة ليست بالقصيرة في إدارة الصراع وليس للتفاعل أو الحوار الحضاري ، من خلال محاولتها وبطرق ووسائل مختلف ترويج وإشاعة نمط معين من الحياة والتصورات الفكرية على دول العالم المختلفة ، لاسيما دول العالم الثالث ، وهذه تعد من الوسائل الخطيرة في إدارة الصراع ، وعليه فإن الدول المتلقية لابد أن تضع لها استراتيجيات إعلامية للمواجهة ، لكي تتمكن مستقبلاً من الوقوف بوجه تلك الوسائل أو على الأقل التقليل من تأثيراتها المضادة ، وهذا لا يمكن أن يحصل في حالة غياب مشروع نهضوي حضاري تأخذ به هذه الدول عموماً ، ولأن الصراع اليوم ليس صراعاً عسكرياً تقليدياً ، لذا فإن خطورة هذه الوسائل والأدوات الإعلامية تبدو في تقديرنا أيضاً أشد فتكاً من تلك التي تترتب على استخدام الأسلحة ، وبعبارة أخرى يمكن القول إذا كان عصر البندقية والمدفع أبان الاستعمار القديم قد تلاشى في تصدير الثقافة أو السيطرة على مقدرات الشعوب فإن عالم اليوم يشهد استخدام أسلحة ثقافية لا تقل خطورة في فعلها عن ذلك بل أشد تأثيراً في ثقافات الشعوب من تأثير وسائل الاستعمار القديم ، إن الدور الذي تضطلع به هذه الوسائل الإسلامية ، في الصراع الثقافي الذي تشهده المعمورة يمثل خطورة بالغة التأثير في ثقافة الآخر ، فشبكات الأنترنيت والمرئيات الفضائية وغيرها من الوسائل المتطورة والصاعدة إلى التطور تؤشر بوضوح على مدى هذه الخطورة ، لذا فإن التحديات الثقافية التي تواجهها الحضارة الإسلامية والكونفوشيسية وغيرها من الثقافات الأخرى تستلزم استخدام وسائل إعلامية فعالة لتحدي الغزو الثقافي الأمريكي الغربي .

لذلك فإن وسائل الاتصال الإعلامي وما سوف تشهده - من تطور - من تقنية مستقبلاً سوف تكون أهم أدوات الصراع أو الحوار في القرن الواحد والعشرين بين الثقافات الإنسانية .

رابعاً : نظرية الصراع الثقافي (نظرية المتناقضات الثقافية)

من أجل تسليط الضوء على الصراع بين الحضارات لابد من التطرق إلى نظرية الصراع الثقافي ، التي تضم عدة اتجاهات رئيسية في حل إشكالية التغير الاجتماعي والثقافي أبرزها الاتجاه الماركسي الكلاسيكي والاتجاه الماركسي الحديث ، وتفسير دارندورف للصراع وغيرها ، إن هذا التصور النظري يعطينا فكرة أيضاً عن أهمية الصراع في تطور المجتمع الإنساني ، وفي الوقت نفسه يمكن أن نفهم مفهوم الصدام ، الذي هو أكثر عنفاً من الصراع رغم تداخل استعمالهما في أحيان كثيرة .

- **تفسير كارل ماركس للصراع :**

يهتم هيجل بالدالكتيك (الجدل) ويضع التناقض في جوهر الظواهر كجوء حيوي وأساسي فيها ، وفي نهاية المطاف ، فإن الصراع في حد ذاته هو لولب التغير الاجتماعي ، وقد انطلق ماركس في المادية التاريخية من هذه النظرة وطبقها بشكل مادي لقراءة العلاقات الاجتماعية ، وتوصل إلى اعتبار التاريخ بكامله بمثابة سجل لصراع تاريخي بين الطبقات المالكة لوسائل الانتاج والثروة والطبقات الفاقدة لها أو ما يطلق عليها بالطبقة المعدمة أو العاملة في تشغيل وسائل الإنتاج ولما كانت الملكية هي سبب الصراع ، فإن زوالها حسب ما تذهب إليه النظرية الماركسية سوف يلغي الصراع في المجتمع القادم (المجتمع اللاطبقي)[13].

فالصراع كما يراه ماركس هو صراع طبقي ، ويحكم الماركسيون على حل التناقض بين

الطبقة لعاملة والطبقة البرجوازية استناداً إلى الثورة الاشتراكية ، وفي ذلك يقول ماوتسي تونغ MAO TSE-TUNG (إن التناقض بين جماهير الشعب والنظام الإقطاعي يحل بطريقة الثورة الديمقراطية والتناقض بين المستعمرات والامبريالية يحل بطريقة الحرب الوطنية الثورية والتناقض بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين يحل بطريقة جعل الزراعة جماعية وآلية والتناقض بين المجتمع ونظامه الطبقي يحل بطريقة تطوير القوى المنتجة ، والتناقض داخل الحزب يحل بطريقة النقد والنقد الذاتي)[14].

وعلى الرغم من وجاهة التفسير الاقتصادي للتاريخ ، فإن العديد من المفكرين والباحثين يعتبرون النظرية الماركسية ذات نظرة أحادية أو شبه أحادية تهمل أو تتجاهل الدوافع التاريخية المتعددة الأخرى لأسباب الصراع والتوازن في المجتمع وتؤكد الوقائع بأن توقعات ماركس والشيوعيين الآخرين بزوال الصراع بميلاد المجتمع اللاطبقي لم تتحقق بالفعل رغم مضي عشرات السنين على قيام هذه المجتمعات مما آثار الشكوك عند البعض حول مصداقية المقولات والتحليلات الماركسية في هذا المجال[15].

- **تفسير دارندورف للصراع :**

ينطلق دارندورف في تفسيره لنظرية الصراع من خلال مفهوم السلطة والعلاقات السلطوية وحسب، معتبراً التفاوت في توزيع السلطة والمراكز السلطوية إنما هو الأساس للصراع وبالتالي تفسير تلك الظاهرة الاجتماعية الهامة ، والسلطة عنده وفقاً للمفهوم الفيبري(*) تمتلك فرصة الأوامر مع توقع الانصياع لها ، استناداً إلى ذلك يتركز هنا اهتمام دارندورف على مسألة توزيع السلطة كمصدر للصراعات داخل التنظيمات الاجتماعية (الوحدات) من حيث ما يتعلق بالمواقع الوظيفية منها وحسب ، بينما يغفل وبشكل واضح مصادر الصراعات الأخرى التي يمكن أن تقع خارج نطاق المواقع الوظيفية والتي تتخذ طابعاً سياسياً أو أيديولوجيا[16].

فالفكرة الأساسية التي ينطلق منها دارندورف في تفسيره للصراع وهي محاولة تفسير العلاقات التناقضية يرى أن كل فكرة أو عنصر أو مجموعة من العناصر لها صفة تناقضية بمعنى أن دارندورف يؤكد على العلاقات التي تتميز بالتناقض والتضاد ، فالصراع عنده كل العناصر التي لها صفة التناقض وتتمحور فكرته أساساً على هذا التناقض سواء كانت تلك العلاقات المتناقضة تأخذ حالة العنف أو حالة السلم والهدوء متخذاً - كما أسلفنا - في التمايز السلطوي مصدراً أساسياً للصراع ، كذلك تم بلورة الصراع تحت ظروف معينة مثل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأخيرة متمثلة في حرية التعبير عن الرأي أو في الظروف النفسية ، كما تظهر في حالات الحرمان سواء كان كلياً أو نسبياً[17].

كما يربط دارندورف في نظريته ربطاً وثيقاً بين الصراع والتغير الاجتماعي إذ أن أهم ما يميز نظريته لحدود العلاقة ما بين فكرة الصراع والتغير الاجتماعي هي تركيزه الأول ضمن معادلة العلاقة ما بين فكرة الصراع والتغير في النظام نفسه ، وليس على مسألة التوازن والاستقرار لهذا النظام ، وذلك خلاف العديد من العلماء ممن تناولوا تلك العلاقة أمثال ماكس فيبر ، وهربرت سبنسر ودوركايم وغيرهم ، وعلى هذا الأساس فإن الصراع عند دارندورف ظاهرة مستمرة الديمومة لا تنتهي بشكل نهائي إلا بانتهاء المجتمع نفسه إذ أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التغير الاجتماعي

(*) نسبة إلى ماكس فيبر.

الذي يشكل بدوره مقوماً أساسياً له ، واستناداً إلى ذلك فإن المجتمع في حالة تغير مستمر وإن فكرة الصراع عنده أيضاً إنما تستند أساساً إلى وظيفة الصراع في المجتمع وبالتحديد وظيفته في التغير الاجتماعي (18).

ويؤخذ على نظرية دارندورف ، بأنها نظرية أحادية تتخذ من التمايز السلطوي مصدراً أساسياً للصراع ، وتهمل الجانب المادي الذي أكدت عليه النظرية الماركسية ، كما أنه لا يسعى إلى حسم الصراع بل يبرز دعوة صريحة إلى إدارة الصراع وتنظيمه ، ويعد ذلك أكثر فائدة وأكثر جدوى من حسم الصراع عن طريق القوة ، كما أنه يبرز الجانب الظاهري للصراع دون الاهتمام بجوهر الصراع الذي يمثل أهمية بالغة ، كذلك لا يحاول وضع الاصلاحات لهذه الظاهرة تحول دون تجديدها في المجتمع . وبشكل عام فقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نظرية المتناقضات الثقافية من أبرزها أنها أغفلت وظيفة النسق السياسي ودور الموقف العسكري ومنجزات التكنولوجيا ، وكلها عوامل مهمة في إحداث التغير الثقافي في عالم اليوم ، ويؤكد كارل مانهايم KARL MANNHEIM على وجود عوامل عديدة تعمل على تحديد مسار المجتمعات وتشكيل أنساقها وبرامجها ونظمها ، كما أن هذه النظرية تفسر الصراع بعامل التناقض ، غير أن مفهوم الصراع غير واضح عند المفكرين - ما عدا المفكرين الماركسيين - .

فيختلط أحياناً مع مفهوم التنافس وفي ذلك مغالطة لمفهوم التنافس والصراع (*) لأن الاختلاف واضح بينهما في التحليل الاجتماعي(19).

خامساً : مروجو الصراع : هنتنغتون وفوكوياما

تعد نظريتهما من أكثر النظريات السياسية إثارة في نهاية القرن العشرين ، وهم يحاولون وضع صيغة تفسيرية للصراع في القرن الواحد والعشرين ، معتبرين أن العامل الثقافي أو الحضاري سوف يكون ظاهراً على كل العوامل الأخرى المحركة للصراع ، فهما بنظريتهما يروجان للثقافة الغربية والأمريكية ويحاولان وبخاصة فرنسيس فوكوياما تعميم ثقافة الغرب وأمريكا على المجتمعات الأخرى من خلال أنظمة العولمة مؤكداً أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وضرب العراق انتهى التاريخ لصالح أمريكا ، كما أن صموئيل هنتنغتون يعتبر أن أكثر الثقافات قوة وتحدياً وقدرة على مواجهة الغرب هي الحضارة الإسلامية والكونفوشيسية اللتان ترفضان الغربنة وبرامج العولمة الجديدة ، وقد وجهت انتقادات عنيفة لنظريتهما وما تمثلان من وجهة نظر ظالمة بحق الحضارات الأخرى بسبب دعوتها للهيمنة على شعوب الأرض .

- صموئيل هنتنغتون وصدام الحضارات:

حاول أن يستخدم مفهوم الثقافة بمعنى الحضارة وعلى أن الحضارة هي الثقافة ، وهو عندما يستخدم الحضارة على أنها ثقافة يعني أنها تنطوي على الدين والقيم والمعتقدات والرموز والأفكار وغيرها ، ويحاول أن يصور الصراع أو الصدام في القرن الواحد والعشرين على أنه سيكون بين الحضارة الغربية من جهة وبين الحضارتين الإسلامية والكونفوشيسية من جهة أخرى ، فعندما يتحدث عن الصراع بين الحضارات الدينية فإنه يغفل تماماً الصراع بين اليهودية والغرب أو بين اليهودية والمسيحية

(*) هناك اختلاف بين مفهوم التنافس Competition ومفهوم الصراع Conflict ، من ناحية المصدر والهدف والوسيلة ، فالتنافس مصدره التباين بين المصالح ، وهدفه الانتصار على الطرف الآخر ، وتحقيق النجاح ، ووسيلته التباري المشروع والمقنن من أجل الوصول إلى الهدف . أما الصراع فمصدره التعارض الشديد بين مصالح الأطراف المتنازعة ، وهدفه إنهاء مصالح الطرف الآخر ولو أدى ذلك إلى القضاء عليه ووسيلته الثورة .

والأسوأ من ذلك أنه لم يستخدم الدين كمعيار للتصنيف إلا عندما جاء ذكر الدين الإسلامي أو الحضارة الإسلامية ، كما أنه يقع في خطأ منهجي عندما حاول تصنيف الحضارات من خلال معايير مختلفة ، فهو يصنف الحضارات إستناداً لمناطق جغرافية أو بيئية أو إلى عرق أو دين وهذا لا يتفق مع المنهجية العلمية التي تتطلب تحديد المعايير والمفاهيم حتى يكون التصنيف منطقياً متسقاً أي تصنيف الحضارات - على سبيل المثال - على أساس ديني كمعيار واحد ، وهذا ما افتقر إليه هنتغنتون في هذا المجال ، ومثال ذلك حينما يتم استخدام الدين كمعيار واحد وعليه يجب أن يكون تصنيف الحضارات على الشكل التالي : الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية والحضارة البوذية والحضارة اليهودية وهكذا[20].

إن أطروحة هنتغنتون هي " إن الثقافة أو الهوية الثقافية والتي في أوسع معانيها الهوية الحضارية هي التي تشكل نماذج التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة "[21].

ويقع كتابه صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي في خمسة أجزاء رئيسية وكل هذه الأجزاء هي محاولة لتطوير نتائج ذلك الافتراض وهي[22]:

1- إن العالم اليوم متعدد الأقطاب والثقافات ، وإن التحديث مختلف عن الغربنة .

2- إن توازن القوى بين الحضارات أخذ في التغير ، الغرب يتقهقر في نفوذه النسبي وإن الحضارات الأسيوية تقوم ببناء وتوسيع قواها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، والعالم الإسلامي يشهد انفجاراً سكانياً بعيد المدى في تأثيراته على مستقبل الدول الإسلامية ومصحوب بنتائج عدم استقرارها من جهة وعلاقاتها مع الحضارة الغربية من جهة أخرى .

3- إن نطاقاً عالمياً أساسه التنوع الثقافي أو الحضاري أخذ في الانبثاق : هناك مجتمعات تتقاسم روابط ثقافية تتعاون مع بعضها البعض والدول تجمع نفسها حول الدول الأساسية الرائدة أو الكبرى من نفس حضارتها أو ثقافتها .

4- إن دعوات الغرب إلى العالمية تضعه دائماً في صراع مع الحضارات الأخرى وبشكل أكثر أهمية وخطورة وتحديداً مع الإسلام والكونفوشيسية وعلى المستوى الإقليمي حروب خطوط الصدع والتي تقع بشكل رئيس بين المسلمين وغير المسلمين ، تؤكد الحشود التي تؤديها دول تشاطر حضارتها وتهدد بتوسيع حدود الصراع مما يجعل الدول الكبرى تسعى إلى إنهاء تلك الصراعات .

5- إن حياة الغربيين تعتمد على الأمريكيين وهم يعيدون تأكيد هويتهم - الثقافة الغربية - وإن المجتمع الغربي قد هيأ نفسه على اعتبار أن ثقافتهم ثقافة متميزة ، وقد اتحدوا لغرض تجديدها وصياغتها ضد التهديدات من المجتمعات غير الغربية .

ومن خلال صياغة هذه الأجزاء الخمسة ينطلق هنتغنتون بترويج فكرة صدام الحضارات مؤكداً في سياق أطروحاته على فكرة أساسية وهي أن الصدام في القرن القادم الواحد والعشرين سيكون بين الغرب من جهة والإسلام والكونفوشيسية من جهة أخرى باعتبارهما ثقافتين أو حضارتين تؤكدان على هويتهما الثقافية رافضة الانصياع للثقافة الغربية ، إنه يحاول أن يروج الصراع لصالح الغرب والأمريكان ، وفي هذا بعد سياسي خطير يستهدف إخضاع الشعوب الأخرى للسياسة والمصالح الأمريكية ، أما ما يتعلق بافتراض هنتغنتون فإنه يقوم على أساس المصدر الرئيسي للصراع بعد الحرب الباردة فهو لن يكون صراعاً أيدولوجياً أو اقتصادياً

إنما يكون صراعاً ثقافياً ، ونظراً لأهمية الهوية الثقافية للمجتمعات الإنسانية فإن هنتنغتون يرى أن هذا العالم المتغير الذي يشهد صراعاً ثقافياً في المستقبل وصراعات أخرى على المستوى المحلي والتي ستكون أيضاً بين ثقافات محلية تنطوي تحت حدود إقليمية أو الدولة وهي في الأساس ذات صيغة عرقية ، أما على مستوى العلاقات الخارجية فيرى أن صدام الحضارات سيكون عنوان العالم في المرحلة المقبلة كما أن المسائل الاستراتيجية ترتبط بتنوع واختلاف الثقافات ، وهو يحاول أن يؤكد هيمنة الثقافة الأمريكية والغربية في المرحلة الآتية من تاريخ العالم وتبعاً لذلك سوف يتشكل العالم بنظام جديد ، وهذا يتفق مع ما طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الذي يرى أن المستقبل سيكون مستقبلاً أمريكياً (ليس النظام العالمي الجديد حقيقة بعد ، بل مجرد إمكانية وطموح وفرصة متاحة الآن فبين أيدينا إمكانية استثنائية لم تنعم بها سوى أجيال قليلة ، إلا وهي إمكانية بناء نظام دولي جديد وفقاً لقيمنا نحن ومثلنا نحن ، وهذا في الوقت الذي تتقوض فيه من حولنا النماذج والتقنيات القديمة)(23).

والثقافة التي يروج لها الرئيس الأمريكي هي تتمثل في الحرية السياسية والاقتصادية وشرعية السلطة القائمة على أساس موافقة المحكومين ثم حقوق الإنسان إلى ما يدعو إليه أو ما يسميه (الليبرالية الديمقراطية) التي يتبناها فرنسيس فوكاياما بانتشارها في كل بقعة من بقاع الأرض بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا ، وعندما يتحقق هذا الانتشار فإن البشرية على زعم فوكاياما إنها وصلت إلى نهاية التاريخ (24). ويعد فوكاياما من أكبر مروجي أنظمة العولمة وهو لا يقل عن هنتنغتون خطورة ، وهو يروج لفكرة الصراع وكلاهما يحمل تصورات سياسية تصب في خدمة السياسة الأمريكية .

الصدام بين الإسلام والغرب :

في سياق تركيز هنتنغتون على الصراع بين الإسلام والغرب دائماً يؤكد أن العالم الإسلامي يشهد نمواً سكانياً بعيد المدى في تأثيراته على مستقبل العالم الإسلامي نفسه وعلى علاقاته مع الحضارات الأخرى ، فهذا النمو في تصاعد مستمر ويأخذ أبعاداً خطيرة على مستقبل العلاقة مع الغرب مما يجعل هذا النمو عاملاً أساسياً ومهماً في مد الصحوة الإسلامية بالعناصر الشابة النشطة المؤمنة بقيمة الحضارة الإسلامية وهذا حسب تصوره سوف يشجع التطرف مؤكداً أيضاً على هجرة العناصر الشابة المدربة من المسلمين إلى أوروبا والأخيرة تعاني من مشكلات كثيرة مما تتصاعد الصعوبة معها بخاصة إذا ما علمنا أن المجتمع الغربي نفسه لم يعد قادراً على استيعاب هذا التنوع الثقافي ، وينبه هنتنغتون إلى أن الصحوة الإسلامية سوف يصيبها الكثير من الضعف بينما يضع الإسلام حسب اعتقاده حل إشكاليات التسلط السياسي والتخلف الاقتصادي والضعف العسكري ولعل الاستثناء الوحيد لذلك قد يأتي من كل من أندونيسيا وماليزيا إذا نجحت هذه البلدان بالحفاظ على تحقيق معدلات عالية للتنمية ، وعندما يكون تقديم - نموذج إسلامي - للتنمية فإنه سوف ينافس النموذج الغربي والأسيوي ويتنبأ الكاتب بظهور حركة إيديولوجية ذات طابع قومي متطرف يعقب أفول الصحوة الإسلامية ، ويرى أنها لا تكون على وفاق مع الغرب لأنها ستضع على عاتق دول الحضارة الغربية مسؤولية إفشال الحل الإسلامي وبمعنى آخر فإن طبيعة العلاقة الهدامة قد تزداد حدة أو تقل بحسب بعض المتغيرات المرتبطة بالمجتمعات الإسلامية لكنها تبقى ذات طابع متناقض(25).

كما أن هنتنغتون يؤكد في سياق اعتقاده في تصاعد الصدام بين الإسلام والغرب على عدم وجود أو غياب الدولة القائد في العالم الإسلامي ،

وإن هذا الغياب سوف يساهم في الصدام الحضاري ويستند في تفسيره هذا إلى تجربة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي التي مارست كدولتين قائدتين في إطار حضارتهما دوراً أساسياً في توجيه سلوك الدول التابعة لهما ، وهذا يمنع تصعيد أي صراع إلى درجة المواجهة العالمية ، وهذا الغياب في المجتمعات الإسلامية للدولة القائد سيقود إلى تعدد الجبهات التي ستفتحها الدول الإسلامية مع باقي الحضارات فضلاً عن التنافس على الدولة القائد في العالم الإسلامي الذي سيقود إلى صراع بين الدول الإسلامية (26).

كذلك ينظر هنتنغتون إلى أن الصراع بين الإسلام والغرب في تصاعد مستمر وقد ساهم في هذه الحالة عوامل متنوعة لعل أبرزها بشكل عام اختلال التوازن السكاني والتنمية الاقتصادية والتغير الثقافي ودرجة الالتزام الديني ويؤكد هنتنغتون أن حالة العداء هذه زادت حدتها في الفترة الأخيرة بسبب عدة عوامل أهمها(27):

1- ازدياد هجرة المسلمين إلى الغرب بسبب النمو السكاني المتصاعد وعدم كفاية الموارد .
2- الصحوة الإسلامية التي عززت من ثقة المسلمين بأنفسهم وأظهرت تميز هويتهم الثقافية عن غيرهم .
3- رفض فكرة العولمة وبخاصة ترويج فكرة عالمية ثقافة الغرب ، ورفض محاولة الغرب فرض تفوقهم العسكري والاقتصادي على العالم .
4- انهيار الاتحاد السوفيتي أو المعسكر الشيوعي كعدو مشترك للإسلام والغرب معاً مما دفع كل طرف لفرض هيمنته على الآخر .

أما ما يتعلق ببعض الدول الإسلامية التي تؤيد الغرب ، وهي دول تعتمد عليه عسكرياً مثل دول الخليج العربي أو اقتصادياً مثل مصر والجزائر ، ويستشعر الغرب من الإسلام مخاوف ومخاطر كثيرة أهم مصادرها انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم الإسلامي بما في ذلك الأسلحة النووية والكيماوية والإرهاب وموضوع الهجرة غير المرغوب فيها ، ومما زاد مخاوف الغرب كثيراً هو أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أعطى ذرائع عديدة لأمريكا والغرب في إعلان مواقفها السياسية المعادية للعرب والمسلمين صراحة بحجة محاربة ما تسميه الإرهاب معتبرين ما حدث يمثل تحدياً وإعلان حرب ضدهم ، وهم الأمريكان والغرب متجاهلين ومتناسين أن سبب ودوافع هذه الأفعال هو السياسة الأمريكية الظالمة تجاه العرب والمسلمين والمجتمعات النامية بشكل عام ، إذ كان الغرب سبباً رئيسياً في تخلف هذه المجتمعات وفقرها بفعل ظاهرة الاستعمار التي شهدتها هذه المجتمعات لفترة طويلة من الزمن زد على ذلك محاولة الغرب وأمريكا على تصدير ثقافتها وفلسفة أنظمتها السياسية والاقتصادية والإعلامية عبر أنظمة العولمة ، التي تعالت أصواتها في السنوات الأخيرة وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيادة القطب الغربي في السياسة الدولية ، وما يحصل من تأييد علني وواضح لسياسة الإرهاب الصهيوني اليوم ما هو إلا بمثابة إعلان سياسة عدوانية كانت كامنة في قاع السياسة الأمريكية سرعان ما ظهرت أمام العالم وبدون تحفظ حتى أصبح البعض يقول أن أمريكا أصبحت صهيونية أكثر من الصهاينة أنفسهم ، وهذه المواقف السياسية لأمريكا لا تختلف عن تلك الأطروحات السياسية التي جاء بها هنتنغتون حول صدام الثقافات وبخاصة بين الغرب والإسلام وهو بهذا يؤكد ويروج للسياسة الأمريكية تجاه المسلمين ، ولعل هذا سيظهر عندما يصف هنتنغتون بأن الإسلام ومنذ البداية كان دين سيف ودين يدعو للجهاد كوسيلة أساسية لمحاربة الأعداء وبهذا فإن الصراع بين المسلمين والغرب قديم ، وهو ما سوف يكون ممتداً في القرن الواحد والعشرين لكن هذه المرة يجد نفسه - أي الإسلام - متحالفاً مع الكونفوشيسية كثقافتين متفقتين في رفض النموذج الغربي على الرغم من الاختلاف بينهما في مسائل كثيرة .

يشير هنتغنتون إلى أن حضارة الغرب ستبقى الأكثر قوة محتفظة بحالة جيدة وهي تدخل الألفية الثالثة ، وهو يحاول ترسيخ فكرته بصدام الحضارات من خلال طرح العلاقة بين القوة والثقافة مؤكداً أن الحضارة الغربية هي الوحيدة بين الحضارات التي كان لها تأثير هائل وأحياناً تخريبي على كل حضارة نتيجة للعلاقة بين قوة وثقافة الغرب وقوة وثقافات الحضارات الأخرى ، لذا فهو يطرح فكرة أن الحضارة الغربية هي أكثر انتشاراً بين حضارات العالم وعندما تتزايد القوة النسبية للحضارات الأخرى سوف تضعف جاذبية الثقافة الغربية والشعوب غير الأوروبية سوف تزداد ثقة في ثقافتها الأصلية ، لذا فإن القضية الأساسية بين الغرب وباقي العالم هو التنافر بين جهود الغرب لتكريس عالمية الثقافة الغربية وبخاصة أمريكا[28]، وبين الحضارات الأخرى التي تؤكد على خصوصيتها الثقافية والحضارية . والشيء الذي يريد أن يظهره لنا هنتغنتون أن المجتمعات غير الغربية وبخاصة بعد أن حققت استقلالها السياسي تريد التحرر من الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الغربية ، وتريد أن تبني لنفسها نماذج - وبخاصة الدول الإسلامية والآسيوية - يوازي النموذج الغربي عسكرياً - [29].

وتدور فكرة هنتغنتون حول مستقبل الصراع على اعتبار أن الصراع سيكون ضمنياً بين الغرب والحضارات الإسلامية والكونفوشيسية ، وبهذا فإنه يعتبر أن الصراع الحقيقي في المستقبل سيكون بين هاتين الحضارتين المتحدتين والغرب ، وأنه آت لا ريب فيه ، وسيكون صراعاً ثقافياً وليس إيديولوجياً أو طبقياً ، ويأخذ طرقاً مختلفة ومن أبرزها الغزو الثقافي عن طريق العولمة ، وهنا يقع هنتغنتون - بالتأكيد على الجانب الثقافي - بمغالطة كبرى فهو يتجاهل حركة التاريخ وأحداثه وبخاصة لتاريخ الثورات الكبرى مثل الثورة الفرنسية والروسية وحتى الأمريكية كذلك هو يتجاهل حقائق التقسيم الطبقي وبعد هذه المغالطة المتعمدة ذهب للتأكيد بأن الهوية الثقافية تشكل نماذج التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة [30]. إن أطروحات هنتغنتون تقع وتدور في فلك السياسية الأمريكية وهي العداء للمسلمين .

كذلك فإن طرح هنتغنتون فكرة أن الحضارة هي التي تشكل السلوك ورؤية الأفراد تجاه بعضهم البعض إلا أن الحضارة ليس العامل الوحيد في هذا المجال كما أن هنتغنتون عندما يطرح موضوع الحضارة وكأنها تشكيل متجانس وجامد ومتميز ، وهذه فرضية تفتقر إلى الحقيقة . فالعالم اليوم يشهد ثورة معلوماتية وثورة اتصالات في اتجاه التمازج الحضاري وكسر حواجز الجمود والتمايز وهذا لا يتناقض مع حقيقة الاتجاه الخاص باعتزاز أبناء الحضارات بحضارتهم ، فكل حضارة تحتوي على عناصر تناقض وانسجام وتمايز مما يجعلها أقرب إلى التغير والديناميكية منها إلى الجمود ، كما أن هنتغنتون يقدم الإسلام على أنه العدو الأول للغرب ، وهذا ناتج لأسباب ذاتية وهي أنه ينتمي إلى معسكر المتوجسين من خطر الإسلام ، كذلك يرى ما يدعم رأيه هذا ظاهرة الصحوة الإسلامية التي تعتز بحضارتها وثقافتها الإسلامية الأمر الذي سيقود في رأيه إلى صدام حضاري ، كما أنه يهاجم الإسلام ويعتبره ديناً عدوانياً بطبعه وانتشر بحد السيف ويحاول فرض ثقافته على الآخرين بالقوة وعلى الرغم من أن هناك اتجاهاً سائداً في الغرب وأمريكا يميز بين الإسلام كدين وبين ظاهرة الأصولية الإسلامية فإن هنتغنتون يخلط ويصدر أحكام قيمه مسبقة فيها كثير من الظلم تجاه العالم الإسلامي .

- فرنسيس فوكاياما ونهاية التاريخ :

يعد فرنسيس فوكاياما من أبرز القائلين بأن الحضارة أو الثقافة الأمريكية تمثل نهاية التاريخ ، وقد بلور نظريته بناء على معطيات حصلت في الواقع الدولي ، وبخاصة بعد الاتحاد السوفيتي

ودول أوروبا الشرقية وضرب العراق ، فأخذ يروج للثقافة الأمريكية وتعميمها على شعوب الأرض باعتبارها الثقافة أو الحضارة التي بلغت مبلغاً عظيماً ، لا تستطيع أية أمة من الأمم بلوغه ، وبهذا فإن انتشار هذه الثقافة في كل بقعة من بقاع الأرض يعني الوصول إلى نهاية التاريخ .

يطرح فوكاياما (نهاية التاريخ في حدته بمعنى نقطة النهاية في التطور الإيدولوجي للبشرية وعملية تعميم الإنساني للديمقراطية الليبرالية الغربية على أنها الشكل النهائي ، محكومة للإنسانية)(31).

ومع أن الواقع يشير إلى رواج بعض الافتراضات السابقة التي طرحها فوكاياما ، إلا أننا - حقيقة - لا يمكننا أن نأخذ بها على الإطلاق ، لأسباب كثيرة - على سبيل المثال - إلا أننا - حقيقة - لا يمكننا أن نأخذ بها على الإطلاق ، لأسباب كثيرة - على سبيل المثال - أن الواقع يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن يقدر لها أن تلعب الدور نفسه الذي تلعبه اليوم بعد الربع الأول في القرن الحالي ، كذلك فإن أوروبا بحكم التطور الذي تشهده حالياً لا يمكن أن ترضخ في العقود القادمة لمتطلبات السياسة الأمريكية لأسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا بالتفصيل ، لأن أوروبا رغم دورانها في الفلك الأمريكي حالياً إلا أن مصالحها تحتم عليها مستقبلاً اتباع سياسات مستقلة بعيدة عن دائرة المصالح الأمريكية ، فأوروبا الحالية - على سبيل المثال - تحاول أن تلعب دوراً مهماً في عملية الصراع في الشرق الأوسط وأن يكون لها دور ، أكثر فعالية من ذي قبل وإذا ما طرحنا ذلك جانباً أو استبعدناه قليلاً ربما لأنه غير متحقق حالياً لأسباب موضوعية ومصلحية على أقل تقدير ، إلا أن من المفيد الإشارة كذلك إلى أن فرض نمط معين من الحياة الاجتماعية والتطلعات هو ليس بالأمر الجديد والتاريخ الإنساني مليء بالأمثلة على ذلك ، (فالكثير من الأمبرياليات أو الأمبراطوريات القديمة حاولت أن تفرض نموذجها على العالم ، إلا أن ذلك كله قد انهار بفعل التنوع الثقافي والحضاري ، ودفاع الذوات القومية عن وجودها(32).

وعليه فإن طروحات فوكاياما سوف لن تعمل إلا على إيقاظ الوعي والشعور لدى الطرف المقابل ، لأنها تشكل تحدياً لابد وأن تخلق حالة من الاستجابة كما يقول توينبي(33).

سادساً : النظام العالمي الجديد أم فوضى العالم الجديد ؟

يعد النظام العالمي الجديد من أكثر المفاهيم انتشاراً في الأوساط السياسية والإعلامية والأكاديمية العربية والأجنبية أثناء أزمة الخليج وفي أعقابها ، وقد شاع هذا المفهوم بعد أن بدأ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في طرحه منذ الأيام الأولى لأزمة الخليج ، والذي أخذ يؤكد خلال خطبه على قواعد الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي ومبدأ الأمن الجماعي فضلاً عن تصريحات المسؤولين الأمريكيين حوله بعد انتهاء الأزمة ، مما أدى إلى شيوع هذا المفهوم وانتشاره حتى تعددت الرؤى والتصورات بشأنه(34).

وعندما نشير إلى النظام فمن المؤكد تكون الإشارة إلى مفاهيم سامية مثل العدل والحرية وسيادة القانون ، لكن الذي يحصل في هذا العالم المتغير هو خلاف تلك المفاهيم الآن ملامح النظام العالمي الجديد ، قد أعطت انعكاساً لا يتوافق مع ما يجب أن يكون ، وإن تشكيل هذا النظام يثير الشكوك حول أهدافه وغاياته وبخاصة وأن ملامحه لم تتحدد بشكل دقيق (تثار قضايا وتطرح إشكاليات حول طبيعة هذا النظام وملامح تشكله ومدى قدرته على تحييد أطرافه ومظاهر كينونته وأهدافه الواضحة والكامنة ومن له الحق في إدارة شؤونه ، وهل يحقق مصالح كافة الذين ينتمون إليه من الدول والأمم وأثر تشكله على البنى التقليدية المنتشرة في الجزء الجنوبي من العالم)(35).

ومن خلال نظرة متفحصة إلى الواقع الدولي المعاصر ، نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الوحيد الذي يحاول أن يتصدر النظام الدولي الجديد ، فلم تستطع أوروبا في هذه المرحلة أن تجد لنفسها مكاناً متميزاً في هذا النظام بسبب عجزها عن مواجهة التحديات التي تطرحها على نفسها وخلافاً لذلك ، كيف يمكن تفسير المواربة السياسية الأوروبية أبان الأزمة اليوغسلافية ؟ ، فأوروبا عاجزة في المرحلة الأولى من إنشاء قوة فصل أوروبية والاتفاق على عقوبات بحق صربيا(36) .

كذلك فإن هناك فرقاً كبيراً بين أن تصنع دول االعالم لنفسها نظاماً متعارف عليه يشارك في صنعه الجميع ويقبله الجميع ، ينظم حركة العالم وينظم العلاقات الدولية المتشابكة بما يؤدي إلى مراعاة المصلحة العامة وإلى تقدم البشرية وأن يكون لهذا النظام حدود ترسمها القواعد والقوانين الدولية من خلال منظمات عالمية غير مهيمن عليها ، كما هو حاصل الآن ، وبين أن يوضع نظام لدول العالم نيابة عنها من قبل قوة مسيطرة ومهيمنة بما يتوافق ومصلحتها ومصالح اتباعها (37).

فالصراع الرئيسي الذي يدور في عالم اليوم يسعى (للوصول إلى الحكم العالمي ، سواء كان ذلك بأسلوب أمبريالي أم غيره ، فالأهم هو الوصول إلى الهدف ، ولاشك أن هذا الهدف يدخل ضمن استراتيجيات القوى العظمى من دون سواها والذي سيحدد النجاح في هذا الصراع هو الوضع الاجتماعي للجماعات أي موقعها الاستراتيجي ومواردها ثم السيطرة على موارد وشبكات الثروة التقنية والعلمية بالشكل الذي يضمن لتلك الجماعات التحكم في القرار العالمي لضمان القيادة العالمية ولضمان المزيد من التقدم والتفوق في مختلف المجالات) (38).

وفي هذا الاتجاه إلى عالم واحد أوضحت بعض الأطروحات النظرية بشكل واسع والتي قامت على افتراض أن نهاية الحرب الباردة تعني نهاية الصراع البالغ الأهمية في السياسة الدولية ، وميلاد عالم جديد واحد منسجم ومتناغم نسبياً ، إن النموذج في طبيعته الأكثر انتشاراً ومناقشته كانت أطروحة نهاية التاريخ التي طورها فرنسيس فوكاياما (39).

ووفقاً لهذا التصور فإن النظام الواحد هو النظام الأمريكي الذي يفرض إرادته على العالم بالقوة ، إن هذا التوجه الأمريكي نحو الانفراد بالعالم يرسم ملامح النظام العالمي الجديد ، ولو نظرنا إلى الأحداث الجارية الآن في السياسة الدولية وما تقوم به الولايات المتحدة من إجراءات عملية أمام مرأى المجتمع الدولي وبخاصة موقفها المنحاز إلى جانب الكيان الصهيوني وموقفها من قضايا العالم الثالث وبخاصة العالم الإسلامي وتجاه القوى الرافضة لتصدير ثقافة أمريكا لبلدانها ، والوقوف بوجه هذا النظام العالمي الذي صنفته أمريكا ورسمت ملامحه لتقرر من هو إرهابي ومن هو غير ذلك ، فالذي يعرف صيغة هذا الواقع من قرب أو بعد يدرك تماماً أنه أقرب إلى الفوضى منه إلى النظام ، فالنظام الأمريكي العالمي يعني إخضاع العالم إلى هيمنته سواء من خلال الغزو الثقافي عن طريق أنظمة العولمة - كما ذكرنا - أو من خلال التهديد المباشر واستخدام القوة والتدخل العسكري أو التلويح بها وفرض العقوبات وغيرها مما هو معروف ، بعد التمرير الشكلي على الأمم المتحدة أو حتى دون الرجوع إليها ، إن الذي يجري على الساحة الدولية اليوم هو حالة فوضى وعدم استقرار بعد أن تلاشى وانهار المعسكر الاشتراكي مما جعل الليبرالية الغربية تظهر من جديد وكأنها هي المنتصر الأكبر وأصبح بإمكانها (أن تحكم بفرض مفهومها على العالم أي اليوتوبيا الخاصة بها كفكرة وحيدة على الدنيا جميعاً) (40).

وإن فرض هذه الهيمنة سوف يأتي عن طريق القوة وفي هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (ولا شيء يمكنه أن يحل

محل السلطة الأخلاقية للولايات المتحدة ... وهذه السلطة لا يمكن أن تكون فعالة من دون القوة لكي تقوم الولايات المتحدة بممارسة دور القيادة ينبغي أن تكون قوة قيادتنا وقوتنا الوطنية يكملان ويعضدان بعضهما البعض)(41).

وإعادة الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون التأكيد على الخط نفسه خلال خطبه (إن زعامة الولايات المتحدة للعالم أمر واجب عليها وهي حاجة ضرورية لباقي أجزاء العالم)(42).

ويتضح أن الأمريكان يعتبرون قيادة العالم مسؤولية ملقاة على عاتقهم في أجزاء العالم المختلفة ، وهي إشارة واضحة إلى العولمة والهيمنة على العالم ، إن هذا الواقع الخطير الذي يمر به العالم اليوم بسبب محاولة أمريكا بالانفراد بقيادة العالم سيقود إلى صراعات متعددة بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى التي لا ترضى بهذا الواقع ، وإن استخدام القوة من قبل أمريكا سوف يهدد السلام العالمي ، والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا في ظل هذا الواقع هل يمكن أن يكون هناك حوار ؟ .

- النظام العالمي الجديد في النظرية العالمية الثالثة:

ترى النظرية العالمية الثالثة أن النظام العالمي الجديد ليس إلا مجرد محاولة في بداية عهدها لخلق نظام استعماري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى الهيمنة والسيطرة على العالم بأسره ولهذا فهي ترفض رفضاً قاطعاً هذا النظام الذي شاع استعماله في ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي أخذت ملامحه تتوضح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وترى النظرية العالمية الثالثة أن هذا النظام ما هو إلا نظام استعماري يهدف للسيطرة على العالم وفرض الهيمنة عليه من قبل قوى عظمى هي أمريكا ، إن هذه الصورة الاستعمارية الجديدة لا علاقة لها بالنظام على الإطلاق وإنما هو الواقع الحالي الجديد ، فهذا الواقع يمر بمرحلة عدم استقرار وفوضى من جراء تحكم قطب واحد في مصير العالم ، يريد أن يوجهه حسب أهدافه وغاياته ، لذا فإن هذا الواقع لا يتمشى وطموحات الشعوب ، وتنظر النظرية العالمية الثالثة إلى النظام العالمي الجديد ، الذي يجب أن يكون هو نظام الجماهيريات حيث تكون المؤتمرات الشعبية واللجان في كل دولة من دول العالم ، وهذا يسعى للتخلص من الرأسمالية والاستغلال وقيام الاشتراكية الشعبية وإقامة سلطة الشعب والتخلص من التعسف ومن النظرية الحكومية(43).

سابعاً : هل الحوار ممكن في هذا الواقع ؟

دائماً يكون هدف دراسة العلاقات السياسية الدولية التوصل إلى تحليل قدر الإمكان لحقائق الوضع الدولي من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكل الاتجاهات السياسية للدول إزاء بعضها وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والإلمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على المجتمع الدولي(44).

وفي عالم متغير تحاول دولة عظمى (امريكا) السيطرة على مقدراته من خلال ما تطلق عليه بالنظام العالمي الجديد ، الذي هو في شكله ومضمونه نظام أمريكي ، في مثل هذا الواقع يكون الحوار صعباً للغاية ولاسيما أن السياسة الأمريكية تتصاعد حدتها تجاه الحضارات الأخرى وعلى وجه الخصوص اتجاه الإسلام في المرحلة المعاصرة ، بحجة محاربة الإرهاب ، ومع هذا نجد هناك قوى تطرح فكرة الحوار لفك إشكاليات تخص البشرية جميعاً ، مثل الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات والحوار بين الشمال والجنوب ، وتبقى الدعوة إلى الحوار ، مطلباً إنسانياً كمنقذ للبشرية من مشكلات ضخمة قد تعصف بالعالم مستقبلاً ، وتبقى المصالح الدولية تلعب دوراً أساسياً في أي توجه نحو الحوار ، كما يجب أن تأخذ هذه المصالح بعين الاعتبار مصلحة البشرية جمعاء ، إن مثل هذا

التوجه سيقود إلى حوار إيجابي يحقق الاستقرار في هذا العالم ، لكن الملاحظ أن الحوار المطروح الآن تكمن في قاعه بذور الصراع وتقدم مصالح الدول الأقوى على الدول الأضعف كما هو في حوار الشمال والجنوب واستناداً إلى أهمية التفاعل الدولي من أجل تحقيق مصالح الدول (لم تعد هناك دول تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية والدولية التي تتجاوز حدودها القومية ، لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها القومية أو كيانها الإقليمي ، وحتى وضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايديولوجيتها أو ثقافتها)(45).

وإن هذا العالم بحاجة إلى وفاق دولي أكثر من أي وقت مضى لتحقيق الاستقرار والتعايش السلمي بين شعوب الأرض ، فالوفاق الدولي يعني الانتقال من (سياسة الحرب الباردة ومواقع القوة إلى العلاقات الطيبة بين الدول وإقامة علاقات التعاون المتكافئ في الحقوق بين النظامين الاجتماعيين المختلفين ، فالوفاق الدولي إذن هو الاستعداد لحل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية وليس عن طريق القوة أو التلويح بها ، إن الوفاق الدولي يعتبر طريقاً لحساب المصالح التي يمكن ضمانها عن طريق التفاهم والتعاون بدون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامه في العلاقات الدولية)(46).

وهو أيضاً تناغم سياسات وترتيب مصالح ، إلا أنه في ظل هذا الواقع الدولي الحالي يتعارض مع السياسة الأمريكية التي تسعى إلى الهيمنة والاستحواذ على مقدرات العالم كله التي تحاول الانفراد في قيادته وتعميم ثقافتها ونموذجها - الديمقراطية الليبرالية - على أجزاء الأرض كافة ، ولهذا كان قول الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن يصب في هذا السياق حين قال : الذي ليس معنا فهو ضدنا(*) .

وهذا يدل على عدم الاعتراف بالمقابل ذات الخصوصية الحضارية أو الثقافية ، إن الحوار في ظل الهيمنة الأمريكية يكون حواراً أقرب ما يكون إلى حوار الطرشان ، ولكي يتحقق حواراً حضارياً حقيقياً يجب التخلي (عن سياسة - مركز القوة - في العلاقات الدولية ، هذه السياسة التي ترتكز عليها الأمبريالية وعلى رأسها أمريكا التي تعتبرها شريعتها في التعامل مع بلدان وشعوب العالم)(47).

وفي هذا الباب يكون صعباً التخلي عن هذا النوع من السياسة سيما وأن الجانب المقابل في التوازن الدولي (الاتحاد السوفيتي) قد انهار ولم يبق منه سوى بقايا لم تعد تشكل أهمية كبيرة في توازنات السياسة الدولية وإن احتفظت لنفسها بحق النقض الفيتو في مجلس الأمن ، ولو نعود إلى التاريخ القريب قليلاً نجد أن قيام الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى كأحد الدولتين العالميتين المتنافستين الباقيتين مؤدياً إلى قيام صراع ثقافي أنظم إلى الحلبة السياسية ، تلك الحلبة التي بقيت نحو مائتين وخمسين عاماً مقصورة على الخصومات العائلية بين دول كبرى ذات ملامح ثقافية واحدة ، كذلك الروس عند عودتهم إلى ميدان الصراع ضد التأثير الغربي بعد انقضاء وقت طويل من تسليمهم بخسارة المعركة قد دمرت نموذجاً احتذاه الصينيون بالفعل بعد واحد وثلاثين عاماً ، ويحتمل أن يحتذيه اليابانيون والهنود والمسلمون ، بل قد تتبعه مجتمعات كانت قد اصطبغت بصبغة غربية عميقة مثل الكتلة المسيحية الأرثوذكسية في جنوب شرق أوروبا ، وما تتبعه الحضارات الثلاثة في العالم التي كانت قائمة قبل كشف كولمبوس ثم غمرتها الحضارة الغربية ، وتبنى هذه الاعتبارات بأن بحث التلاقي الذي وقع بين الغرب الحديث والحضارات الأخرى القائمة قد يصلح أن يكون نقطة ملاءمة

(*) هذه المقولة تعود أصلاً إلى ستالين أثناء قيادته الاتحاد السوفيتي ، وقد رفعه في حينها وتبنته الدولة السوفيتية آنذاك ، واليوم يحاول بوش أن يبعث الحياة فيها من جديد .

لبداية البحث ، وطبيعي والحالة هذه أن تتضمن المجموعة التالية من التلاقي االذي تتولى دراسته تلاقي المسيحية الغربية في مرحلتها المبكرة - مرحلة القرون الوسطى - مع جيرانها من حضارات هذا العصر (48).

وهذا ما يمكن أن نقف عليه في حوار الأديان أو حوار الثقافات ، إن مثل هذا التلاقي ليس ممكناً في ظل الظروف الدولية الراهنة ، لأن الحوار يتطلب أن يكون هناك طرفان متكافئان وهذا ما تفتقد له الساحة الدولية الآن ، فالحوار بين الشمال والجنوب أو بين الدول الغنية والفقيرة يفتقر إلى التكافؤ ، وهذا يعكس الضعف البنيوي .

ثامناً : الخاتمة

الحوار الثقافي بين الأمم : إنقاذ للبشرية

يرى القادة المخلصون والمفكرون الكبار إن تصادم الحضارات سيكون دماراً على البشرية ، قويها وضعيفها ، غنيها وفقيرها سوف لا يكون هناك رابح أو منتصر فالجميع سوف يكونون خاسرين ، فهذا العالم يعيش جدلاً حول المستقبل وكيف سيكون الحال في القرن الواحد والعشرين ، وهل سيعيش العالم مزيداً من العنف والصراع بين الحضارات أم أنه سوف يلجأ إلى العقل ويعيش حواراً ثقافياً يجنب البشرية مخاطر لا يمكن التكهن بنتائجها ، ومثل هذا الجدل يبلغ أوجه في الولايات المتحدة الأمريكية ما ليس يبلغه أحد في أي مكان آخر (ففي هذه الدولة الكبرى اللامركزية الغنية بوسائل الإعلام ، تتكاثر المناظرات والمناقشات في الصحافة والإذاعات والمرئيات حول شتى أنواع الخلافات التي تتراوح بين الإجهاض إلى - نهاية التاريخ - ومن العنصرية إلى التعليم ، إن الخبراء والجماعات الضاغطة ورؤساء التحرير والمعتادين على دورات المؤتمرات الدولية يخوضون الآن جدلاً حامياً ، وكذلك تتأجج الخلافات النظرية حول مستقبل أمريكا)(51). قد يكون الواقع الذي يعيشه العالم اليوم شمالاً وجنوباً ، حضارة غربية وحضارات متحدية لها ، تفوقاً أمريكياً غربياً في المجالات كافة : اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وتقنياً وإعلامياً ، وحضارات غير غربية تتفاوت إنجازاتها وإسهاماتها الحضارية ، فضلاً عما تعانيه شعوبها من فقر وتخلف في عالم أصبح قرية صغيرة ، والطريق الأسلم لحل مثل هذه الاشكاليات هو في طرح فكرة الحوار ، إلا أن هذا الحوار - كما هو بين الشمال والجنوب - يبقى ناقصاً بسبب عدم تكافؤ الطرفين ، إن الواقع الحالي يصعب فيه أن يكون هناك حوار " حقيقي " ، فهو يبقى ضمن إطار طموح الشعوب وفي جهود القادة المخلصين والمفكرين ، وهكذا الحوار بين الأديان ، ولاسيما وأن شعوب الجنوب أو حضارات الأمم الأخرى غير الغربية لا يزال الكثير منها يعيش صراعات داخلية وإقليمية قادتهم في أغلب الأحيان إلى حروب لا فائدة منها ، إن المستقبل يتطلب من العالم مباركة الجهود المبذولة من أجل حوار حقيقي بين الثقافات ، فهو المنقذ الوحيد لثقافات الإنسان والطريق الأسلم إلى سعادة الإنسان بعيداً عن الصدام والعنف الذي لا يرجى منه سوى الخراب ، والمطلوب إذن هو :

1- أعمال العقل فيما يتعلق بمستقبل البشرية ، فصدام الحضارات الذي تروج له أوساط تريد الهيمنة على العالم بدون وجه حق يجب العمل على تجنبه والحد منه فهو لن يجلب للبشرية سوى الدمار ، إن العقل البشري قادر على حل الإشكاليات التي قد تعصف بالعالم في القرن الواحد والعشرين ، ويأتي هذا الحل عن طريق حوار ثقافي بين الأمم ، يقرب وجهات النظر حول المسائل المختلف عليها وتأسيس علاقات تعاون إيجابية ، وخلق منافسة تقود البشرية نحو التقدم والارتقاء ، والأخذ بناصية العلم ، وهو الأسلوب المنهجي العلمي الذي يصل بالبشرية نحو الوفاق والتعاون والتنافس بدلاً من الصدام .

2- إعطاء المصلحة لشعوب الكرة الأرضية قاطبة شيء من الاهتمام ولو على حساب مصلحة كل شعب على حدة ، فالبشرية في الوقت الحاضر بعد أن تقلصت حدود الدول القومية وتلاشت خطوط الطول والعرض في هذا العالم ، أصبحت تعيش كما لو كانت في مركب واحد ، فالأخطار التي تصيب هذا المركب سوف تصل آثارها إلى جميع سكان المعمورة ، وإذن لابد من الحوار ولابد من استخدام منهج النقد الذاتي لسياسات جميع الأمم بغض النظر عن قوتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية .

3- إن مثل هذا الحوار يمكن أن يبرز منه منظومة قيم جديدة تعمل لمصلحة البشرية في كل زمان ومكان .

المراجع والهوامش

(1) صمويل هنتنغتون ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ، تعريب د. مالك عبيد أبو شهيرة ، د. محمود خلف محمد ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١ ، مصراته ، ليبيا ١٩٩٩ ، ص ١٤ .

(2) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(3) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(4) د. مسعود ظاهر ، صدام الحضارات ، مقولة إيدولوجية لعصر العولمة الأمريكية ، بحث منشور في كتاب صدام الحضارات أم حوار الثقافات ، مطبوعات التضامن ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥٥

(5) د. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٣٢ .

(6) السويحلي الهادي صالح داعوب ، نظريات الصراع الغربية من منظور النظرية العالمية الثالثة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز البحوث والدراسات العليا بجامعة السابع من أبريل ، ليبيا ٢٠٠٠ ، غير منشورة ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(7) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثالث ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ١٩٨١ ، ص ٥ .

(8) السويحلي الهادي صالح داعوب ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

(9) د. محمد الدقس ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط ٢ ١٩٩٦ ص ١٥٩ .

(10) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

(11) أرنولد توينبي ، مختصر دراسة التاريخ ، الجزء الثالث ، تعريب فؤاد جميل شبل ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٧١ .

(12) د. رأفت الشيخ ، في فلسفة التاريخ ، ط ١ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(13) د. عبد الوهاب الكيالي ، مصدر سابق ، ص ٦٢٧ .

(14) د. محمد الدقس ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .

(15) د. عبد الوهاب الكيالي ، مصدر سابق ، ص ٦٢٧ .

(16) د. سعيد ناصر ، نظرية الصراع عند دارندورف ، مجلة البحوث العربية ، كلية العلوم الاجتماعية ، طرابلس ، العدد ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(17) جراهام لينلوش ، تمهيد في النظرية الاجتماعية ، تعريب محمد سعيد فرج ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(18) د. سعيد ناصر ، مصدر سابق ، ص ٤٤١ - ٤٤٢ .

(19) د. محمد سعيد الدقس ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(20) صموئيل هنتغنتون ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(21) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(22) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(23) د. علي محمود المصري ، الثقافة العربية بين التبعية والانغلاق ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد الأول ، ١٩٩٦ ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، ص ١٣٨ .
(24) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .
(25) د. نجيب الغضبان ، صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٦ ، ١٩٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٤١ .
(26) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .
(27) المصدر نفسه ، ص ١٤١ - ١٤٣ .
(28) صموئيل هنتغنتون ، مصدر سابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .
(29) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .
(30) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
(31) د. نجيب الغضبان ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .
(32) د. مهدي امبيرش ، سقوط أطروحة نهاية التاريخ لـ (فوكاياما) ، مجلة الشاهد ، العدد ١٨٢ ، تشرين الأول ، ٢٠٠١ ، بيروت ، ص ٧٣ .
(33) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .
(34) المهدي الشيباني مسعود دغمان ، الوجه الاستعماري لفكرة العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز البحوث والدراسات العليا بجامعة السابع من أبريل ، رسالة غير منشورة ، ليبيا ٢٠٠٠ ، ص ٦١ .
(35) أحمد مجدي حجازي ، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، رؤية نقدية من العالم الثالث ، بحث منشور في مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج ٢٨ ، عدد ٢ أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٢٥ .
(36) باتريسيو نولاسكو وآخرون ، النظام العالمي الجديد ، تعريب فؤاد شاهين ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت ١٩٩٥ ، ص ٩ - ١٠ .
(37) مولود زايد الطبيب ، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، رسالة غير منشورة ، ٢٠٠١ ، ص ٩٩ .
(38) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .
(39) صموئيل هنتغنتون ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .
(40) د. منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، الأهالي للطباعة والنشر ، دمشق ، سوريا ١٩٩٨ ، ص ٥٠ .
(41) باتريك هارمن وآخرون ، النظام العالمي الجديد ، تعريب أنور مغيث ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت ١٩٩٥ ، ص ١٦ .
(42) المصدر نفسه ، ص ١٦ .
(43) المهدي الشيباني ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .
(44) د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ١١ .
(45) المصدر نفسه ، ص ١٢ .
(46) د. عدنان طه مهدي الدوري ، العلاقات الدولية المعاصرة ، منشورات جامعة الفاتح ، (٧٢) ، ط ١ ، طرابلس ١٩٩٢ ، ص ٦٤ .
(47) المصدر نفسه ، ص ١٤ .
(48) ارنولد توينبي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .
(49) د. جمال جفال وآخرون ، حوار الشمال والجنوب من وجهة نظر عربية ، معهد الإنماء العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ٧ .
(50) المصدر نفسه ، ص ١٥ .
(51) بول كنيدي ، الإعداد للقرن الواحد والعشرين ، الجزء الرابع : الرابحون والخاسرون ، تعريب ، نظير جاهل ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١ ، سرت ١٩٩٥ ، ص ١٧٧ .

من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

يتناول الكتاب للكاتب المحامي عبد الفتاح شحادة موضوعه قضية المرأة من عدة جوانب وفي عدة أزمنة تاريخية حيث احتوى الكتاب على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة ..
تناول الفصل الأول : المرأة فيما قبل التاريخ .
والفصل الثاني : المرأة في الشرائع القديمة .
والفصل الثالث : الشرائع السماوية والمرأة .
والفصل الرابع : المرأة ما قبل الرأسمالية .
والفصل الخامس : المرأة في ظل الرأسمالية .
والفصل السادس : الماركسية والمرأة .
والفصل السابع والأخير : المرأة في ظل النظرية العالمية الثالثة وجاءت الخاتمة لتؤكد على أن المرأة لن تتحرر إلا إذا نظرت لذاتها هي ، وعلمت أن موضعها الاجتماعي الحقيقي جوهره أنها أنثى وأن الطبيعة حبتها بمسؤولية عظيمة حملتها المرأة راضية دون أن تدري قيمتها ، ووضعت بين يديها أمانة استمرار المجتمع البشري ..
ولتتحرر المرأة ، لتحرر نفسها يجب أن تنظر لذاتها كإنسان وعلى درب تحررها تشكل النظرية العالمية الثالثة مشعلها الهادي ودليلها الحافظ من الضياع .



سمير يوسف الكويتي

قضايا العولمة

- **المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة**

أ. ربيعة خليفة الصرماني

- **المجتمع العربي**
في مواجهة استراتيجيات أنظمة العولمة

د. طالب مهدي عبود

- **الفضاءات الاقتصادية والسياسية**
ضرورات استراتيجية في عصر العولمة

د. مولود زايد الطبيب

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة..

أ. ربيعة خليفة الصرماني

يجد الإتجاه إلى العولمة ، كمفهوم مبدئي وكتعبير عملي ، جذوراً في التاريخ القديم منه والأقل قدماً ، ولعل بعض التحولات الكبرى السياسية ، العسكرية ، الفكرية ، التقنية أو الاقتصادية وسواها التي شهدها هذا التاريخ تعكس بنسب مختلفة ، وجودها من هذه الرغبة الدفينة أو المعلنة في التوسع والانفتاح والسيطرة التي تمثلها العولمة .

لكن هذه التحولات على أهميتها لا تمثل سوى صورة بسيطة باهتة من تلك الحملة الهائلة التي إنطلقت رسمياً بعد الحرب العالمية الثانية ، وفعلياً في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات مع إنفجار ثورة الإلكترونيات وبداية عمليات الخصخصة وإعادة الهيكلية والرساميل العائمة وقيام " منظمة التجارة العالمية ١٩٩٤ " ، وتفكك الإتحاد السوفياتي ... إلخ . وبات الحديث على العولمة لا يقف للمرة الأولى عند حدود خفض وإزالة الحدود الجمركية وتسهيل إنتقال البشر والرساميل والسلع ، بل يتجاوز إلى تصور قيام الكوكبية أو القرية الصغيرة الواحدة .

وتكتسب هذه الحملة وجوهاً عدة ، وتنطوي على متغيرات إقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، وتقنية ونفسية كبرى . وسيتم التركيز في هذا البحث على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

أولاً : المتغيرات الاقتصادية :

تتزاحم المتغيرات الاقتصادية ، في كل إتجاه وتتعاظم حجماً وأهمية لتبلغ حدود التغيير الكامل أحياناً وتشمل شتى المجالات لاسيما مجال إعادة الهيكلة بعناصرها المختلفة .

1) إعادة الهيكلة :

تفترض حالة العولمة ، كما بات واضحاً إعادة هيكلة شاملة تتضمن في المجال الاقتصادي تحديد المتغيرات الأساسية الآتية :

أ) تراجع حجم الدولة كمؤسسة ، وبالمعنى الاقتصادي على الأقل ، لمصلحة دورة أكبر يتولاه القطاع الخاص . وقد بدأ الترويج لهذا التطور منذ وقت طويل ، ومنذ السبعينات خصوصاً مع تفشي سياسات الخصخصة المفتوحة ، ونظرية "دولة الحد الأدنى "

(Etat Minimum) ، التي تدعي نتيجة ذلك للحلول محل دولة الرعاية (Etat Providence) وصولاً حتى في بعض الأحيان إلى التساؤل عن مدى جدوى الدولة .

ويرجح هذا التطور حالياً بالمضي في سياسات الخصخصة التي باتت تطال قطاعات كانت حتى الأمس القريب من مواقع الاهتمام الحصري للدولة ، كالأمن أو حتى وهي تتطلب جهداً إستثنائياً وموازانات عالية منها مشاكل البيئة وطبقة " الأوزون " والطقس ومرض نقص المناعة وحالات مشاكل البيئة وطبقة " الأوزون " والطقس ومرض نقص المناعة وحالات التهميش الاجتماعي ... إلخ .

يتعزز هذا التصور عند ملاحظة أن نتائج سياسات الخصخصة لم تكن دائماً إيجابية أو على الأقل أن إيجابياتها كانت في حالات عدة دون ما كان متوقعاً لها بكثير وتفيد دراسة تولت تقويم خصخصة قطاعات خدمات كالكهرباء والماء في دول أفريقية مختارة مؤخراً ، أن نتائج هذه السياسات لم تكن طيبة في كل الحالات حتى أن تحسن مداخيل الدولة من هذه القطاعات لم يوازي أحياناً ، السلبيات المحققة في مجالات أخرى خصوصاً في المجال الاجتماعي (تراجع الأجور ، خفض عدد الوظائف ، زيادة تكاليف المعيشة ... إلخ) . وظهر تقويم مماثل لحالات بعض دول أوروبا الشرقية قيد التحول وهذه الخلاصة لا تعني أبداً فشل كل تجارب الخصخصة أو عدم فعالية هذه السياسة خصوصاً في ظل نجاحات تحققت في دول عدة والخاص ، بعناية في القطاعات والمؤسسات المعنية كل منها على حدة .

ب) تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات التي بات لها عالمها الخاص وأنظمتها الخاصة لرجالها المتعددي الجنسية أيضاً وعملاتها وأمنها ... والتي كبرت بسرعة في ظل التطاحن فيما بينها ، وفي ظل عمليات الدمج ، حتى بات العديد منها أكبر من دول كبرى . وبلغ عدد هذه الشركات نحو (٣٠) ألفاً ، ووصل إجمالي أعمالها إلى أكثر من نصف الناتج العالمي القائم ، وتقدر أصول هذه الشركات بنحو (٩٢) تريليون دولار وعدد العاملين فيها بنحو (٣٥) مليوناً. واستناداً إلى تقارير البنك الدولي فإن حجم أعمال خمس شركات رئيسية تجاوز في العام ١٩٩٦ مجموع الناتج المحلي القائم لدول آسيا الجنوبية وأفريقيا الصحراوية والدول الأكثر فقراً في العالم . وبدأ بعض المحللين يتصور عالماً مقبلاً من الشركات ، أو كما يسميه البعض " العالم الشركة " ، بمجلس إدارة موزع في أنحاء العالم متجاوزاً حدود الدول . ويسيطر عدد محدود من الشركات على جزء مهم من السوق العالمية . وحسب تقرير نشر مؤخراً فإن عشر تكتلات رئيسية تسيطر في كل حالة على (٣٥%) من سوق الدواء ، وعلى (٧٠%) من سوق أجهزة الكمبيوتر ، وعلى (٨٦%) من سوق الإتصالات ... إلخ ، وتنشط هذه الشركات تداركاً لإحتمال الخسارة في قطاعات شتى ، فتملك شركة (ITT) مثلاً فنادق شيراتون ومياه الشرب وشركة "ليون" تملك صحفاً عدة .

ج) في المقابل ، وفي مفارقة ملفتة ، يسجل بوضوح نمو ملفت للشركات الصغيرة والمتوسطة جنباً إلى جنب مع نمو قطاعات هامشية هي غالباً صغيرة ومتوسطة أيضاً . وتشجع مؤسسات دولية عدة وحكومات مثل هذه المؤسسات نظراً لدورها الإيجابي الكبير في مجالات التنمية والنمو والتشغيل ... كما أن مؤسسات من هذا النوع تجد لها تعاطفاً في الأوساط الاجتماعية نظراً لارتباطها المباشر مع الناس ولدورها في حل مشاكلهم

وفي تسيير أعمالهم . وينمو القطاع الهامشي أو السري وغير المنظم ، بسرعة في مختلف الدول بما فيها صاحبة الهيكليات القوية والمتقدمة . ويقدر حجم الشركات غير النظامية والمتهربة من الضرائب بنحو (٢٥%) من الناتج الداخلي في المجموعة الأوروبية ، ويصل حجم العمل الهامشي إلى ما يزيد عن (٥٠%) من الناتج القومي في بعض دول العالم الثالث بينما يصل معدل العاملين في هذا القطاع إلى نحو (٨٠%) من حجم القوى العاملة أحياناً .

د) تغير ملفت في الهيكلية الاقتصادية الأساسية العامة في اتجاه دور أوسع للقطاع الثالث (الخدمي) على حساب القطاعين المنتجين للسلع وخصوصاً منهما القطاع الأول . ويتصور بعض المحللين هيكلية ذات غلبة حاسمة للقطاع الخدمي تماماً كما كان الحال في الماضي البعيد القطاع الزراعي . ومع التغيير الملفت في الهيكلية الاقتصادية يسجل تغير ملفت أيضاً في آليات الإنتاج فتغزو التقنيات الآلية الإلكترونية نظم العمل والنشاط على حساب المساهمة البشرية التقليدية ، ويفقد عدد متزايد من السلع عمقه الإنساني تماماً كما تلغى الوظائف بمعدلات متزايدة ، ويترك العاملون المصانع في إتجاه التسويق والترويج والاتصالات وسواها . وتنخفض جنباً إلى جنب ن كلفة الإنتاج بمعدلات واضحة في السنوات الأخيرة ، وتساهم في ذلك منافسة حادة تبلغ أحياناً حد التطاحن بين الشركات الكبرى .

هـ) إتجاه متوسطات النمو الاقتصادي إلى التحسن في شكل عام ، بعد عقود من التباطؤ نتيجة عوامل عدة منها تلك التقنية . ويترافق ذلك مع تحسن إنتاجية العمل ، نظرياً على الأقل في العديد من الحالات كما حصل في دول كثيرة صناعية وقيد التحول ونامية .

لكن في المقابل تراجعت الإنتاجية في بعض الدول كروسيا وأوكرانيا وبعض دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا ، كما أن وتيرة نمو الإنتاجية تقلصت في حالات دول صناعية عدة بما يؤشر إلى إمكان بلوغ مرحلة من النمو الهزيل لديها . ويساهم في هذا التحسن المفترض ، والمحقق في حالات عديدة حركة التبادل المتوسعة والمفتوحة وثورة التقنيات .

2- حركة التبادل :

يظل عالم الألفية الثالثة على نظام من التبادل المفتوح ، فوق الحدود الجغرافية والقانونية ، توافرت له شروط تقنية واقتصادية واجتماعية عدة هي أساساً من شروط العولمة ومنها :

أ) الإتجاه لإلقاء كل أشكال الحواجز الجمركية والكمية والتفاضلية كما ورد في إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على رغم عراقيل ما تزال ماثلة في قطاعات زراعية وتحويلية عدة .

ب) التطور السريع والواسع في عالم الإتصالات الذي يمهد على ما يبدو لتطورات أكبر حجماً وأوسع إنعكاسات وأبرز التطورات تلك المتصلة بالاتصالات عبر الحاسب الإلكتروني والتي يمكن أن تؤدي بحسب نسق نموها ، إلى عالم يدار بأجهزة صغيرة تنقل الأوامر والمعلومات ، وتغير كما بدا يحصل اليوم نظام العمل والإنتاج بشكل جذري . ويلفت النمو القياسي لهذا العالم ، بحيث بدا أن أول أوتستر ادات المعلومات (الإنترنيت) يكاد يمتلئ ، وثمة حديث على اوتستر ادات أخرى قريبة وعلى علاقة ما تربط هذه الاوتستر ادات مستقبلاً . واستلزم " الانترنيت " أربع سنوات فقط لكي تتجاوز حدود الخمسين مليون مشترك (٣٨ سنة لجهاز الراديو و ١٣ سنة للتلفزيون) ، ويقدر أن يصل عدد المشتركين إلى (٧٠٠) مليون

شخص في ٢٠٠١ من نحو (١٤٢) مليونا العام الماضي. وزاد حجم الاتصالات العالمية ٢٠% سنوياً في الثمانينات وإنخفضت تكلفة التبادل ٨٠% بين ١٩٤٠م و ١٩٧٠، و ٩٠% بين ١٩٧٠م و ١٩٩٠ بما انعكس بقوة بل ألغى أحياناً وسائل إتصال أخرى وخلق أفاقاً جديدة للتعامل والإنتاج والتسويق.

ج) وكنتيجة إقتصادية أخرى لهذه الحال نمت بسرعة التجارة الالكترونية، ووصل حجم "الاقتصاد الالكتروني" نحو (١٠٠) مليار دولار في ١٩٩٩م. ويقدر أن يتضاعف عدة مرات في السنوات القليلة المقبلة ليصبح من الطبيعي اللجوء إلى هذه السوق للتطبع اليومي قريباً. وفرض هذا التطور إقامة بنية تحتية إلكترونية، كتلك التجهيزات البنيوية العامة التقليدية (الجسور، الطرقات)، بل أهم منها خصوصاً إذا صح إن عالم الغد سيستعمل أجهزة الإتصال أكثر من طرق التواصل العادي القديم. وظهرت تقنيات حديثة مثل Dsl والإنترنيت عبر خطوط الكهرباء تسمح بتوفير أكثر من (٨٠%) من تكلفة البنى التحتية التقليدية، وراحت دول عدة تبني برامجها المستقبلية على دور لها أساس في هذا المجال، بينما العالم العربي لم ينطلق عملياً للأسف في هذا الاتجاه (٠,٠١ %) من مستخدمي في العالم، وحصة شبه معدومة من التجارة الدولية. وظهرت في إطار هذه التجارة "عملة إلكترونية" قد تمهد لنشوء إدارة مالية عالمية مختلفة مستقبلاً.

د) وإنعكس الأمر أيضاً تراجعاً في تكاليف النقل فانخفضت تكلفة النقل البحري نحو (٨٣%) بين ١٩٣٠ و ١٩٩٠م، كما تراجعت تكلفة النقل الجوي نحو (٧٠%) بين ١٩٢٠م و ١٩٩٠، بينما إنخفضت تكلفة الاتصال عبر الإنترنيت نحو (١٠٠%) بين ١٩٦٠م و ١٩٩٠م. وزاد بسرعة عدد دقائق الاتصال الدولي للشخص ووصل إلى ٢٤٧ دقيقة في سويسرا في عام ١٩٩٥م لكنه بقي محدوداً في عالمنا العربي، فمثلاً دقيقتان فقط للمواطن المصري.

هـ) ونمت أيضاً كجزء أساسي من هذا العالم الجديد، حركة الإعلام التي باتت قطاعاً إقتصادياً وسياسياً وثقافياً أولاً، خصوصاً في عصر الفضائيات والتواصل. حتى دون الحاجة إلى لاقط كبير وظاهر مستقبلاً. وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على هذا القطاع. كما تسيطر أساساً بنسبة كبيرة على "القواعد الأربع" الأخرى للعولمة وهي التدفقات المالية، التكنولوجيا، القوة العسكرية، والمواد الطبيعية الرئيسية.

3- تدفق الرساميل:

تستند حركة العولمة أيضاً إلى تسهيل وتدعيم شروط تدفق الرساميل عبر الأسواق والمناطق. وتتميز هذه العملية بمعطيات وآثار عدة منها:

أ) زيادة كبيرة في حركة الرساميل في سوق القطع العالمية بلغت من (١) إلى (١٢٠) مليار دولار بين منتصف الستينات والعام ١٩٩٦م. كما ولدت تقنيات تعامل متطورة للغاية من حيث وسائل التبادل ونوعية المنتجات المالية منها ذلك الإلكترونية كما أشرنا سابقاً.

ب) زيادة كبيرة أيضاً في حجم "التدفقات الأجنبية المباشرة" للاستثمار التي يراهن عليها - مع مؤشرات أخرى - أنصار السوق المفتوحة للتدليل على إيجابية تلك السوق. ووصل حجم تلك التدفقات إلى (٦٤٣) مليار دولار في ١٩٩٨م و (٣٥٨) مليار في ١٩٩٦م، لكن حصة الدول النامية من هذه

التدفقات ما زال محدوداً ، (١٦٥) ملياراً في مقابل (١٣٥) ملياراً في عام ١٩٩٦م على رغم تحسن هذه الحصة . وكان نحو (٦٠%) من التدفقات ما زال يذهب إلى الدول الصناعية الرئيسية في عام ١٩٩٧م على رغم تراجع حصة هذه الدول منذ عام ١٩٧٠ نحو ٧٢% ، ويعتقد محللون إنه على رغم ذلك تعود عائدات الاستثمار غالباً فتخرج من الدول النامية . ويساهم ممولوا هذه الدول في تعظيم تلك (الرساميل العائمة) التي تديرها تكتلات كبرى تستطيع معها ومن خلالها التأثير على معطيات إقتصادية واجتماعية وسياسية في دول شتى . ولا تظهر أي دولة عربية على لائحة الدول العشرين الأولى التي تلقت إستثمارات أجنبية مباشرة ، لكن ثماني دول عربية برزت على لائحة الدول التي تلقت أكبر مبالغ من تحويلات العمال في الخارج منها : مصر ، الرابعة (٢,٨) مليار دولار في ١٩٩٦م ولبنان الخامس (٢,٥) مليار والمغرب السادس (٢,١٦) مليار . وكانت مصر في الترتيب بعد الصين وقبل إسرائيل التي جاءت في المرتبة الرابعة في تراتيبة الحصول على مساعدات أجنبية للتنمية (٢) مليار في عام ١٩٩٧ .

ج) وفي موازاة تحسن في الإستثمار إشتملت ضغوط الديون الخارجية ، لاسيما على الدول النامية . وبلغ حجم تلك الديون (١٥٨٣) ملياراً في ١٩٩٥م ، منها (٢٣٩) ملياراً للدول ذات التنمية البشرية المنخفضة باستثناء الهند وارتفعت نسبة خدمة الديون إلى أقرب أو إلى ما فوق الخطوط الحمر أحياناً خصوصاً في دول أفريقية كزامبيا وسيراليون ، ودول عربية كالمغرب .

ثانياً : المتغيرات الاجتماعية :

إذا كانت حركة العملة تنطوي على احتمالات اقتصادية إيجابية خصوصاً لجهة تسهيل التبادل وخفض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية وإرتفاع المستوى العام للدخل ، فإن الآثار الاجتماعية لهذه الحركة ما تزال موضع تشكيك ، بل تخوف من سلبيات خصوصاً في مجال التشغيل وأنظمته .

1- التشغيل :

يشير تقرير مكتب العمل الدولي " التشغيل في العالم ١٩٩٨ - ١٩٩٩ " ، إلى أن مشكلة البطالة إتجهت منذ العام ١٩٩٦م إلى مزيد من التفاقم على المستوى العالمي . وقدر التقرير عدد العاطلين عن العمل بنحو (١١٥٠) مليون شخص في نهاية ١٩٩٨ مقابل (١٤٠) مليون عام ١٩٩٦م ، ونسبة الذين هم في بطالة جزئية بنحو ٢٥ إلى ٣٠% من مجموع قوة العمل العالمية . وتتركز مشكلة البطالة الكلية أو الجزئية - في الدول النامية والدول الفقيرة خصوصاً حيث لم تؤدي سياسات التكيف إلى معالجات حقيقية ملموسة .

ويلعب الضخ المتنامي من عرض العمل ، بفعل التوالد السريع أولاً ، دوراً رئيسياً في تعظيم البطالة التي تجد أسباباً أخرى لها في التخلف الاقتصادي وقلة الكفاءة والظروف العامة السياسية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية غير المناسبة .

واستناداً إلى التقرير نفسه اتسعت الثغرة بين عرض وطلب العمل في السنوات الأخيرة في العديد من الدول ، فمثلاً في امريكا اللاتينية (٣,٢%) لنمو عرض العمل (٢,٩%) لطلب العمل ، وفي آسيا (٢% و ١,٩%) ، أما في أفريقيا ، ففي الجزائر مثلاً زاد عرض العمل (٤,٢%) بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦م ، وفي

مصر ارتفع عدد طالبي العمل (٢,٨%) في مقابل زيادة (١، ٢%) للوظائف وارتفعت البطالة بقوة بالتالي في العديد من الدول النامية العربية والأفريقية والآسيوية، كذلك فإن البطالة زادت، وإن بشكل محدود في المجموعة الأوروبية من (٩,٩%) في ١٩٨٥، ١٩٩٥ إلى (١٠,٣%) في ١٩٩٩.

وتتركز البطالة خصوصاً لدى أصحاب الكفاءات الدنيا أو العمال عديمي الكفاءة. ويسود إعتقاد متزايد أن عالم الغد سيقرر أماكن أقل وأجوراً أقل لهذه الفئات من العمال، بينما يزداد الطلب وترتفع أجور الكفاءات العليا، بينما يكون هناك تضارب في إستقرار عمل وأجود الفئات الوسيطة. تسجل على رغم ذلك وكإشارة أخرى إلى الضغوط المعيشية زيادة في معدلات التشغيل تصل أحياناً إلى مستويات قياسية، كما هو الحال في دول أفريقية فقيرة عدة، يتجاوز فيها متوسط التشغيل (٥٠%) من المواطنين. تزداد أيضاً عمالة الأطفال والنساء وبأشكال تنطوي على سوء إستغلال في حالات عدة، بما فيها حالات دول متقدمة كاليابان مثلاً، على رغم نداءات وبرامج واتفاقيات كان آخرها الاتفاقية الشهيرة حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في العالم.

تتنامى ظواهر وأشكال العمل غير المنتظم، غير الرسمي، وغير المستقر. ويتفق المحللون على أنها ستكون الأشكال الرئيسية للعمالة في عالم الغد، ومنها العمل الهامشي والعمل الجزئي. وتترك هذه الأشكال نتائج واسعة على الإنتاج والدخل وعلاقات العمل، ولا تنجح الأجهزة الدولية المعنية ومنها منظمة العمل الدولية في التصرف إزاءها بشكل حاسم. كما يزداد تنقل اليد العاملة، ويبلغ عدد العمال غير الوطنيين في أوروبا مثلاً ١١ - ١٣ مليوناً، و ٦ مليون في الدول العربية، ويقوم إهتمام بما راح يسمى " الإغراق الاجتماعي " Social Dumping وبآثاره، وتتزايد الدعوة خصوصاً في الوسط النقابي العمالي، لتضمين إتفاقيات التجارة العالمية بنداً إجتماعياً ضامناً ليس فقط لمستويات مقبولة من العمالة، بل لحدود دنيا من التقديمات والتعويضات والأجور.

2- الأجور والتعويضات :

درجت على هامش حركة العولمة، بل في إطارها مؤخراً سياسة تقضي بـ " إعادة تقييم الموارد " وهي عبارة يقصد بها عملياً إعادة نظر، والأصح خفض مستويات عديدة، وكذلك إعادة النظر بنظام ديمومة العمل. وأدت السياسات المفرطة في ليبراليتها التحول السريع غالباً في دول شرقية ونامية عدة، إلى إنخفاض حاد في الأجور الفعلية على رغم تحسن في إنتاجية العمل مراراً، وهو ما حصل ويحصل في العديد من دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا مثلاً، سمحت سياسات التحول والخصخصة وعمليات عبور الحدود للشركات المتعددة الجنسية بتعزيز الفوارق المحلية والعالمية للأجر، دون أن تحقق هذه السياسات والعمليات ارتفاعات في التعويضات المطلقة دائماً. ويقدر البنك الدولي أن متوسط دخل الفرد في الدول النامية نزل إلى (٥%) من مثيله في الدول الغنية في ١٩٩٠م في مقابل (١٠%) في ١٩٦٠م. بينما أنخفضت الأجور الفعلية في غالبية الدول النامية في العشرين سنة الأخيرة، فإن هذه الأجور زادت (٢%) كمتوسط سنوي في الدول الصناعية الكبرى على سبيل المثال، واستناداً إلى إحصاءات البنك الدولي ومكتب العمل الدولي فإن الأجور الفعلية تراجعت بين ١٩٩٠ و ١٩٦٠ نحو (٩,٥%) في كينيا و (٣,٦) في مصر، لكن هذه الأجور زادت في دول أخرى تشهد تحولاً ومنها دول أوروبية شرقية باستثناء روسيا.

إنخفضت في غالبية الحالات المعونات والتعويضات المرافقة للأجراء المكملة له، ومنها تلك التعويضات المرتبطة بما يسمى "نظام الضمان الاجتماعي" وهو نظام يدور حوله حديث متزايد بشأن إمكانية إدخال تعديلات جذرية عليه في إتجاه خفض دوره في إطار العولمة دائماً، كما يدور البحث في ما سمي بإعادة صياغة نظام الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى الضغط على الحركة النقابية العمالية، وعلى منظمات تمثيلية أخرى، والضغط أيضاً في جانب آخر على الانفاق الحكومي الاجتماعي في اتجاه تخفيضه، يزيد هذا التوجه من ظواهر الفقر، كما يعزز حالات ومؤشرات اجتماعية عدة بعضها سلبي.

3- مؤشرات إجتماعية أخرى :

روجت نظريات العولمة لتحسن مؤشرات إجتماعية عديدة. وقدرت وثائق "جولة أوروغواي" أن يتحسن الدخل في حساب عالمي من (٢١٢) إلى (٥١٠) مليارات دولار بين ١٩٩٥م و ٢٠٠١. لكن هذا التحسن يخفي سوء توزيع هائل إذ تشير الوثائق نفسها إلى أن التحسن سيصيب أصلاً الدول المتقدمة، بينما يتراجع الدخل نحو (٦٠٠) مليون في الدول الأكثر فقراً. و (١,٢) مليار في الدول الأفريقية الصحراوية.

وقد صدر في المدة الأخيرة تحذير شديد من البنك الدولي حول خطورة تنامي الفقر العالمي. وقدر رئيس البنك أن يكون عدد الفقراء قد زاد (١٠٠) مليون في الدول النامية ماعدا الصين في السنوات العشر الأخيرة. وتشير تقديرات البنك إلى أن "معدلات الافقار بالطاقات المالية" زاد نقطتين في بعض دول أمريكا اللاتينية، ونقطة في أفريقيا. بينما نقصت المتوسطات نقطة في مجموعة الدول العربية بين ١٩٨٧ و ١٩٩٣. وفي حالات الدول التي شهدت تحسناً كان هذا التحسن بشكل شبه دائم دون ما إنتظر له. تحسنت مع مؤشر فقر الطاقات المالية، مؤشرات أخرى للفقر الإنساني يحتسبها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولعل أهمها مؤشرات تعليم الكبار، والتزود بمياه الشرب والأمل بالعيش الهادئ. وهذا المؤشر الأخير ارتفع من ٦٣ إلى ٦٧ سنة حتى منتصف التسعينيات، لكنه بقى كما مؤشرات أخرى، دون ما كان متوقعاً له. على رغم ذلك فإن دولاً عديدة منها دول عربية تمكنت من تحقيق أهداف رسمتها لنفسها في إطار سياسات الانفتاح حتى العام ٢٠٠٠ تراوح عدد هذه الدول بين ٥٣ في مجال مؤشر الأمل بالعيش و ٨٧ في مجال وفيات الأطفال من أصل ١٤٨ دولة فقيرة ونامية.

وفي جانب اجتماعي آخر مهم تنتشر الآن ما أصبح يسمى "بثقافة العولمة" بأبعادها وعناصرها وانعكاساتها المختلفة. تبدأ الثقافة باللغة وهي الانجليزية (الأمريكية) التجارية، وتمر عبر مفردات تقنية مختصرة سريعة وصولاً إلى المضمون الخدمي، والخلفية الربحية بعيداً عن كل التعابير الحالمة الرزينة الهادئة التي كانت تطغى على أساليب القرنين السادس عشر والسابع عشر. وتطفو على السطح أيضاً تقاليد جديدة على حساب تقاليد قومية ووطنية جميلة في حالات كثيرة، وتظهر هذه التقاليد في كل مجالات الحياة بما فيها الطعام، وقد بات معداً سلفاً وسريعاً. والموسيقى وقد باتت هي أيضاً سريعة الحركة وإنفعالية، والثياب أيضاً أصبحت قليلة الرصانة قليلة الحشمة وغير ذلك من الأمور. وهذه التقاليد تتجاوز الحدود الجغرافية والاجتماعية والنفسية للمجتمعات ويتسابق الشباب وغير الشباب على الالتحاق بتعاليمها، سعياً وراء عصرنة مفترضة وراحة موهومة.

تتزايد أيضاً وربما كنتيجة للضغوط المعيشية المتراكمة في حركة العولمة، وكنتيجة كذلك لحالات الفردية والتطاحن تصرفات إجماعية

سلبية عدة منها على سبيل المثال ، التصرفات العنفية ضد الذات ، وضد الغير على السواء . ويفيد " تقرير التنمية البشرية في العلم " لعام ١٩٩٩م ، إن العولمة تفتح الباب على احتمالات إجرامية ويشير إلى أن عدد مدمني " الأفيون " تضاعف ثلاث مرات في السنوات الأخيرة ، وإن عدد الممارسات الشاذة الناتجة عن الإدمان تضاعف في دول أوروبية شرقية عدة ، وإن تجارة المخدرات وصلت في عام ١٩٩٥م إلى (٤٠٠) مليار دولار أي نحو (٨%) من حجم التجارة العالمية أو أكثر من حصة الحديد والنحاس أو السيارات أو حتى النسيج ، وما يماثل تقريباً حصة النفط والغاز (٨,٦%) . وسمحت السوق المفتوحة للعديد من العصابات والتنظيمات العنفية المنظمة عالمياً بالتنقل السهل وبتوظيف أموال إضافية في نشاطات في قطاعات خدمية كالمطاعم والسفر وغير مشروعة وغير أخلاقية . وارتفع حجم أعمال تلك التنظيمات بقوة ، وبات يقدر حالياً بنحو (١٥٠٠) مليار دولار سنوياً . ينطوي الأمر على العديد من التبعات الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يجدر التوقف عندها بكثير من الاهتمام .

الهوامش

(1) العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ، ندوة اللجنة العامة لعمال البحرين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، ديسمبر ١٩٩٩م .

(2) تقرير التنمية البشرية في العالم ، منظمة الأمم المتحدة ، ١٩٩٩م .

(3) تقرير " التشغيل في العالم ١٩٩٨ - ١٩٩٩ " ، مكتب العمل الدولي ، ٢٠٠٠ .

(4) غسان الشلوق ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة ، مجلة العمل ، منظمة العمل الدولية ، ٢٠٠٠ .

(5) تقارير البنك الدولي ، سنوات مختلفة .

(6) رمضان الألفي ، العولمة والأمن ، الانعكاسات السلبية والايجابية ، المجلد التاسع ، ١٩٩٩م .

المجتمع العربي بمواجهة استراتيجيات أنظمة العولمة

د. طالب مهدي عبود
قسم الاجتماع
كلية الآداب / جامعة بغداد

لمحة تاريخية:

قبل الوقوف على عرض ماهية برامج البث الفضائي ، الذي هو أهم مواضيع هذه الدراسة، لابد من التعريج على الإطار التاريخي والنشاطات التي بذلها الإنسان عبر العصور ليصل إلى هذا الوضع الحضاري ، الذي مكن الإنسان والمجتمعات من الاتصال والتفاعل والتخاطب عبر المسافات والبيئات البعيدة بسهولة ويسر وعلى إمتداد هذا الكوكب الأرضي وفضاءاته وكان الأمر يعكس صورة الأخوة الإنسانية لبني البشر ووحدتهم؟

فالذي تحقق اليوم بفضل انجازات الثقافة المتقدمة إنما يعود أساسه إلى اهتمام الإنسان منذ نشأته الأولى وخلال كل المراحل التاريخية للتعرف على طبيعة الكون ، الذي يعيش فيه وتفسير الظواهر الكونية التي تؤثر في حياته تأثيراً مباشراً أو معرفة أسبابها بقصد التحكم فيها وإخضاعها لإرادته وتسخيرها لصالحه ولصالح مجتمعه ، وظهر هذا الاهتمام واضحاً عند حدوث الاستقرار في مرحلة الانتاج الزراعي ، إذ ليست الزراعة مجرد حرث وبذور وحصد ، بل إن جميع هذه العمليات مرتبطة بالقوى القريبة والبعيدة ومنها قوى السماء ، لذلك كانت الزراعة تمثل أسلوباً في الحياة والتفكير ، وتتطلب القدرة على التنبؤ أو على الأقل محاولة التنبؤ بالظواهر الكونية التي تؤثر في الزراعة هذا يحتاج إلى الاستناد إلى نوع من التقويم الدقيق حتى يتمكن المزارعون في تنظيم مراحل العمل وخطواته وكانت نتيجة هذا كله تطور المعرفة الإنسانية بالحسابات الفلكية وبخاصة فيما يتعلق بالفصول الزراعية المختلفة ولم يكن اهتمام البابليين والمصريين والهنود وغيرهم بالكون وعلاقة الإنسان به قليلاً فكل هذه الشعوب القديمة كانت لديها آراء وتصورات وفلسفة حول خلق الكون وأصله . وبفعل التطور التاريخي للحضارات لم ينس الإنسان علمه القديم ورغباته بأرتياد الفضاء والسفر إلى الكواكب القصية بحثاً عن أسرارها الغامضة وبحثاً عن وجود الحضارات الأخرى هناك ، ظل هذا الأمر شاغلاً لعمل وفكر الإنسان منذ القديم وإن كان بأشكال مختلفة حيث كان ينظر إلى السماء بادئ الأمر نظرة خوف بعدها تحولت وبنضج أكثر إلى نظرة تالية ثم مكث مرحلة أخذ الإنسان يسرح بخياله ويثير أسئلة عامة أو غير معقولة حسب تصوره آنذاك . منها هل توجد حياة على الكواكب الأخرى ؟ وهل يمكن الوصول إليها ؟ وبأي الوسائل ؟ وغيرهما من الأسئلة التي كانت أغلبها تدور بصمت خشية من القوى

الاجتماعية المتحكمة إذ ربما لا توافق على مثل هذه التجاوزات المخالفة للدين أو للقيم أو لمصالحها ومن الخيال وتراكم المعرفة الإنساني،ة تطور الأمر إلى محاولة التجارب العلمية حيث بدأ الخيال يتحول إلى حقيقة في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للتقدم العلمي الذي حصل وبعد ذلك جاءت سلسلة طويلة من التجارب العلمية حيث بدأ الخيال يتحول إلى حقيقة نتيجة للتقدم العلمي الذي حصل . وبعد ذلك جاءت سلسلة طويلة من التجارب الفاشلة والتضحيات بالأموال والنفوس التي لم تثني عزم وإصرار الدول في كلا المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية وبالفعل في ٤ /تشرين الأول / عام ١٩٥٧ تمكن السوفيت من إطلاق القمر الصناعي الأول من نوعه في العالم " Spontnik " أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أطلقت أول أقمارها " Explor " عام ١٩٥٨ إن هذا الترقي والتقدم في آلة الإنسان اليوم وأشكال تطوراته القادمة الواعدة بأحداث تغيرات نوعية في صورة الحضارة هي ليست وليدة " اللحظة " أو الزمن الحاضر بل إن ذلك تم بفعل التراكم التاريخي للمعرفة حيث كان الإنسان دائماً تدفعه الحاجة لصنع الآلات . وما تاريخ المجتمع الإنساني وتطوره الحضاري إلا صورة لتاريخ صنع الأدوات والآلات واستخدامها لإغراض حياته ولتخفيف أعباء العمل وتكييف ظروفه والاستفادة قدر الإمكان على وفق المعادلة الإقتصادية أقل جهد بأقصر وقت . وأجود نوعية (2-ص١٤٤) ويفيد التاريخ ، ونحن أمة لا تتمسى جذورها وتاريخها ، بأن لكل عصر أبطاله ونوع البطولة التي تتلائم مع تفكير عقل ذلك العصر واتجاهاته وقيمه ومثله العليا . مثل رجال الحرب أو رجال السياسة والدبلوماسية أو رجال الدين فإن بطل العصر الحديث هو التكنولوجي Technologist بغير منازع . (1،ص ١٤٩) ولذلك يلاحظ الاختلاف الهائل بين ما حدث بفترات زمنية قصيرة جداً بالمقارنة مع ما سيأتي من جديد بفترات زمنية قصيرة جداً بالمقارنة مع ما كانت تستغرقه هذه الاختراعات في الزمن السالف ، وإذا كانت الفلسفة واللاهوت والفن تعتبر في الماضي هي أهم إنجازات الإنسانية وأبرز ما توصلت إليه من خلق وابتكار ، فإن التكنولوجيا تعتبر أهم إنجازات الإنسان في عصرنا الحاضر .

نسوق هذا العرض التاريخي العاجل لنوضح الأمر بأننا اليوم أصبحنا بوضع مختل وغير متوازن أمام الغرب وينذر بالتحديات الكبيرة التي أحدثت آثارها في مفاصل الحياة كافة وسيحدث آثاراً أخطر وأعمق في مقبل الزمن الآتي ، فالبلدان العربية في مجال الثقافة الحديثة وبالأخص في مجال الاتصال والإعلام وضعها هو بين من يحتاج القليل ولديه الوفرة ، ومن يحتاج الكثير ومن يعاني عجزاً في قدراته المالية والمعرفية وبالنتيجة تجعل امتلاك تقنيات حديثة عبئاً ثقيلاً على برامج التنمية التي قد تكون أكثر إلحاحاً ، ويمكننا القول أيضاً أن تقنيات الاتصال والإعلام في الوطن العربي تبدو في بعض الحالات كأنها تقنيات غير ملائمة سواء نظرنا إليها من منظور تقني أو منظور اقتصادي أو من حيث مدى مواءمتها للتصور الفعلي في النظام الاتصالي ذاته ، أو من حيث إشباعها لاحتياجات التنمية الوطنية .

أما الغرب فإنه يوصف اليوم بالصورة الآتية :

* أنه يملك إلى جانب الثروة والمصانع والتقدم التقني والتخليط المتقدم والعقل العلمي والطاقة البشرية المدربة والمتفوقة في متابعتها للتصور يملك أيضاً :
  - الأساطيل التي تتحرك بالطاقة النووية .
  - الصواريخ العابرة للقارات والتوابع الأرضية للأغراض العسكرية والتوابع المعترضة للتوابع الفضائية .
  - الأقمار الصناعية، ومركبات الفضاء التي تصل إلى القمر والتوابع المرسلة إلى المريخ والزهرة .

- القنابل الذرية والنووية والنيترونية والأسلحة الجرثومية .
- قطعاناً من الطائرات لا حصر لأنواعها وقدراتها .
- عسكرة كاملة للبر والبحر والجو والفضاء .
- جيشاً من العملاء والجواسيس في الاختصاصات والفعاليات المختلفة وبالمقارنة عامة نلاحظ أننا نواجه مؤامرة وتحديات رهيبة وللمؤامرة طرفان طرف مرسل وطرف مرسل إليه وبينهما الأقمار الصناعية (11، ص ١٠) .

ومما هو جدير بالانتباه والالتفات إن هذه التحديات أخذت تعمق بآثارها السلبية على الوجود العربي منذ بواكير حركة الاستعمار الحديث دون أن نلمس أي اتجاه أو حركة جادة تسوي المواجهة بالصراع العسكري من بعض الأقمار العربية وخضوع الأغلبية لعقلية وثقافة ومصالح الدول الرأسمالية وكذلك الإنبهار والإندفاع بتقليد سطحي . لديكور الاتجاه الرأسمالي الرامي لتعويم ثقافة الغرب أو مثلما يشيع اليوم في الأدبيات الإنسانية مفهوم أو حركة العولمة والتي يفهم منها ترويج وتعويم القيم الإمريكية أو أمركة العالم أجمع أي جعل الإنسان اليوم إن يرى أو يفهم الحياة على وفق النمط الأمريكي . والتي ستفرز حتماً بالزمن القادم رفضاً ومواجهة شديدة ضدها وعلى حد تعبير واعتقاد المفكر العربي سمير أمين :

" إن الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي من الآن فصاعداً سترد بالرفض والثورة على محاولة توحيد العالم من خلال السوق إذاً فإن مفهوم الرأسمالية سيؤدي إلى تدخلات عسكرية عنيفة لأنه يفرض على الشعوب المحيطة النظام الرأسمالي نظاماً مرفوضاً بالنسبة إليهم . (5، ص٥) لأن الدول الرأسمالية وأمريكا بشكل خاص تعتمد (العولمة) صيغة استعمارية لاستمرار السيطرة على مقدرات الشعوب ونهب ثرواتها ... واستهداف خصوصيتها الوطنية والقومية .. الأمر الذي يستدعي من بلدان العالم وشعوبه التي تناضل من أجل الحفاظ على استقلالها ومنع نهب ثرواتها للتمسك بخصوصيتها الوطنية والقومية ، وحفظ ثقافتها وأرثها الحضاري (9، ص ٥٨) .

العولمة ومفاهيمها وحلقاتها الأساسية

بعد أن ألمحنا - بإيجاز شديد جداً إلى حركة التطور الإنساني والذي أوصلنا اليوم إلى مفهوم أو سياسة أو حركة العولمة ، نود أن نشير بأن هدف هذه الدراسة هو برامج البث التلفزيوني الوافدة من الفضاء والتي أصبحت في الوقت الراهن تغطي معظم أجزاء المعمورة البشرية . ولابد من الإشارة هنا أن هذا القسم - أي برامج البث الفضائي - تمثل حلقة أساسية للعولمة حيث ترتبط مع حلقة "سياسة السوق العالمية" ومع حلقة شبكة المعلومات الدولية - " الانترنيت " ويتوحد هذه الحلقات الثلاث - السوق العالمية والانترنيت وبرامج الفضاء تظهر فلسفة واستراتيجيات واتجاهات وإجراءات وأهداف ومستقبل نظام العولمة ، لذلك لابد لنا من الوقوف باختصار على هذه المفاهيم حتى نتمكن من إظهار أهميتها وعلاقاتها المتواشجة وصلاتها ببرامج البث الفضائي الذي سنقف على مجالات مخاطره .

العولمة (Globalization)

العولمة كنظام يمكن النظر إليها من زاويتين أساسيتين هما العملية والحالة فكونها (العملية) (process) تعني أنها خطوة أو حركة أو سلسلة من الخطوات عن طريق ما يمكن وصفه بالاقتصاد العالمي . فالعلم يتجه نحوهما ولكن لم يصل إليها بعد . (41، ص٤٣) وفي هذا التحديد الوارد في أبحاث الفكر الغربي والذي يهدف لتسويق أفكاره وتصريفها بأشكال مموه لكي تبدو مقبولة وضرورية ومن المتطلبات الأساسية للحداثة والتطور . يحاول هذا الباحث التركيز

على العولمة بأنها كعملية فقط ويأتي تحديده لها وكأنه يتبع الاسلوب العلمي المجرد والخالي من أي غرض ، غير أن أي قارئ لا يحتاج لوعي كبير ليجد في النص - أعلاه - الوضوح الكامل وبالتحديد في الجملتين (العالم يتجه نحوها) وجملة (لكنه لم يصل إليها بعد) والتي نفهم منها أن العولمة كمفهوم هي (حالة) أيضاً لأن الباحث أشار بفعلين لتحقيق نظام العولمة ، حيث أن (العالم يتجه نحوها) (لكنه لم يصل إليها بعد) وهذه المضامين هي في صلب وضعها كونها تحصيل حاصل وتطور حتمي لابد منه ، وهذا ما أشرنا إليه بأن الفكر الغربي هدف كل محاولاته (البرغماتية - النفعية) ينبغي إقناع الآخرين بطروحاته وأفكاره التي يروجها ، وإن جاءت بشروح علمية تجريدية كما يبدو للقارئ العام .

ولو تطرقنا لوجهة نظر أخرى ومعاكسة لهذا المفهوم نرى من يحدد العولمة أنها مع بداية التسعينات ، وانهيار المعسكر الاشتراكي وتربع أمريكا وحدها على عرش العالم درج اصطلاح العولمة ، كالموضة على كل لسان وهو لا يعدو في هدفه إلا أمركة العالم أجمع بنظام هيمنة أمريكية Paxamericana في مظاهر الحياة أمركة في العلوم وأساليبها ولغاتها ، وأمركة العادات من الولادة وحتى الممات ، أمركة في الأسر وعدد أفرادها وتربية أجيالها والقائمين عليها : (الشارع ، المقهى ، المطعم ، الزقاق ، المهربين للمخدرات) ... إلخ أمركة في الألبسة والمآكل وأذواقها ، والمشارب وترنحاتها والحفلات وتقاليدها استقبال المدعوون وقوفاً بأيديهم كؤوس الويسكي ، أمركة في الألعاب والتسليات والفنون والأغاني وتفاهة معانيها ، وألحانها التي تصم الآذان ، وأمركة في الأفكار والأخطاء والأخطار والمحاربين الجائعين والمنبوذين (17 ، ص ٧١) .

وفي هذا ما يكفي لندرك أن الاسلوب الجديد للرأسمالية العالمية يتجسد بساسة (العولمة) ظاهرة بقناع فيه إنسانية جديدة ومتطورة ولابد أن تحظى بالقبول الاجتماعي عن طريق الترغيب والإغراء والقوة معاً حيث يشهد العالم اليوم حملة دعائية مخطط لقبولها وإضفاء الجاذبية على منطلقاتها من خلال إبراز مفاهيم ذات علاقة بها منها على سبيل المثال مفهوم (المواطنة العالمية) والذي يخفي وراءه هدف نزعة نبذ الفكرة القومية والثقافة القومية والتراث ويتذرع هذا المفهوم (بالإنسانية) و (الأسرة العالمية الواحدة) لجذب الإهتمام إلى دعوة بناء مجتمع دولي جديد لا يمت بصلة إلى الوطنية والداعية لإلقاء الخصوصية . وتحاول السيادة الرأسمالية ربط شعارات العولمة اليوم بعدد من المظاهر الضرورية للمجتمع كحقوق الإنسان والديمقراطية والاتصال الإنساني، لتصل الرأسمالية الأمريكية لتحقيق عالم العولمة الذي هو عالم بدون دولة وبدون أمة وبدون وطن وهو عالم المؤسسات والشبكات ليبدو .. وجودنا الإنساني مسيراً بمعلومات وثقافة - البحث عن اللحظة واللذة والمنفعة الفردية المطلقة .

السوق العالمية:

تشكل حلقة السوق العالمية واحدة من أهم أسس نظام العولمة وأقدامها وتمثل جوهر الاقتصاد الرأسمالي والهدف الرئيسي للساسة الخارجية للدول الصناعية الساعية إلى زيادة ثروتها وهيمنتها . وهي ترى أن الثراء المادي هو المؤشر القوي لنفوذ الدولة في العالم . ويكشف تاريخ وبدايات الهيمنة الغربية على بلدان العالم ، ببعدها السياسي خلفية الأطماع ذات الهدف الاقتصادي بشكل أوسع ، لهذا فإن جوهر الهيمنة السياسية ما هي إلا غطاء لتحقيق الهيمنة الرأسمالية ، وتدوم هذه الأهداف الاستراتيجية في الحالتين على حالها من قبل النهب الإمبريالي لثروات الشعوب والسعي للإبقاء عليها ضمن منظمة الرأسمالية العالمية (9 ، ص ٤١) وعندما يتطلب الأمر ضرورة حماية مصالح الاحتكارات الرأسمالية لا تتورع الدول الإمبريالية في الوقت

الراهن أيضاً عن استخدام الطرق التقليدية للسياسة الاستعمارية في أسوأ عصورها ويشير الاستاذ صادق جلال العظمه في نقده لمواقف المفكرين العرب بأننا منذ زمن غير قصير ونحن نتداول مفاهيم ومصطلحات عامة نتداولها علمياً وثقافياً وسياسياً وإعلامياً وحتى شارعياً مثل: الرأسمالية العالمية، السوق الدولية، النظام الاقتصادي العالمي ... إلخ ويسأل (ما الجديد في العولمة إذن ؟ إن كان هناك من جديد ؟) (7، ص ٣٢٥) . ويمكن الإشارة بأن التحليل الدقيق لهذه المفاهيم تخفي وراءها حركة الأهداف إلا بعد فكلنا علم وإدراك أن نمط الإنتاج الرأسمالي هو نمط ذو "يد" عالمية طالت منذ الوهلة الأولى لتصاعد أبخرة المصانع في انكلترا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبعد ذلك أمريكا ، ثروات الشعوب الفقيرة وانتقلت بحروبها إلى القارات البعيدة عنها حيث كنوز الطاقة والمواد الخام .

لذلك باتت الأمر جليلاً إن الخطوة الاستراتيجية الثانية الرأسمالية والعقل الغربي " هي نقلة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية الإنتاج ذاتها " (7، ص ٣٤) .

أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالي وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. ونستخلص مما سبق بأن العالم بواقعه الإنساني ، عامة سيصبح هدفاً لإعادة صيرورته مقلوباً لنوعين عامين فقط . الإنسان الأمريكي - الغربي المستغل ويمثل المركز المالك لكل شيء والآخر هو "الإنسان - الضحية" في هذا الوجود ممثلاً بإنسان الشعوب غير الغربية . وتصنع الحياة بمسرحها الكبير على وفق هذه الاستراتيجيات المصممة بالعقل الأمريكي بعد أن أصبحت أمريكا الحامية الرئيسية والوحيدة لرأس المال العالمي حيث ترى نفسها البطلة - الهوليودية العظمى للنظام الدولي الجديد والحامية عن اتجاهات دول العالم بغربيه وشرقيه هذه السياسة اللاعقلانية والإكراهية لوحدانية السوق ؟! ولو تصفحنا تاريخ التطور والانحطاط للحضارة الإنسانية ، سيعطينا مثلاً لهذه التبعية العمياء . وهناك صورة أخرى لدول تتحدى الخضوع وتبحث عن وجودها وخصوصيتها واستقلالها وتفعل مثلما يفعل العراق الآن ، كنموذج إنساني قاوم وكشف للعالم أجمع أبعاد هذه الجرائم الأمريكية بحق الحضارة الإنسانية .

حلقة الإنترنيت ...
(أو شبكة معلومات العالم)

تمثل الإنترنيت أبرز ثمار ثورة تكنولوجيا المعلومات بما تقدمه عبر رسائلها المختلفة من معطيات ، ربما كانت تدخل من باب الأحلام حتى تاريخ المنتصف الثاني من القرن العشرين . إن هذه الشبكة التي بدأت عملها في نهاية الستينات كشبكة معلومات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، استخدمت للأغراض العسكرية قبل أن تتحول إلى شبكة عالمية تجارية نمت نمواً هائلاً وانتشرت بشكل استثنائي حتى وصلت العالم (١٩٩٥) إلى (١٤٨) دولة من مجموع دول الأمم المتحدة الـ (١٨٥) أي ما يعادل (٨٦%) من عدد هذه الدول ، وازداد على الثلاثين مليوناً وارتبطت بها ملايين أجهزة الكومبيوتر المتطورة، وصار أسمها يتوافر في أجهزة الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة (15، ص ٣٣) ومفردة الإنترنيت(Internet) مشتقة من الإنجليزية (Net) تعني (شبكة المعلومات) أو (شبكة بث إذاعي وتلفزيوني) وهي شبكة عملاقة تشكل تجمعاً ضخماً يضم عشرات الآلاف من الشبكات التي يمكن الإتصال بها عبر آلاف القنوات الفضائية ، وترتبط بهذه الشبكة أجهزة الكومبيوتر التي يتخاطب بواسطتها الأفراد والباحثون والمؤسسات على اختلاف أنواعها التجارية والثقافية والصحية ... إلخ (15، ص ٢٦) .

لذلك فهي شبكة متعددة الاستخدام و أخذنا نقرأ مستجدات من العناوين جديدة علينا من خلالها مثل : مجمع الانترنيت ، أو حياة الإنترنيت مجمعات الإنترنيت ، عصابات الإنترنيت ، وثقافة الأنترنيت ، و الكتب الإلكترونية ... إلخ و أصبحت الإنترنيت الآن مكتب بريد شخصي ووطني و عالمي وسوق تجارية ومكتب ومخزن برمجيات ووسيلة تعليم وثقافة وقراءة صحف ومجلات ومراكز حوار فكري و علمي بين الفئات المختلفة في عدة أماكن من العالم . كل ذلك باستخدام النص الكتابي و الصوتي ، أو مايسمى بالأوساط المتعددة (Multimedia) من على شاشة مرئية تشبه شاشة التلفاز (6، ص ٣٥) .

وفي أمريكا تم تطور الإنترنيت من خلال مؤسسة العلم القومية الأمريكية (National science Fundatidon) التي أنشأت عام ١٩٨٦ ليستفيد منها الباحثون ، في شتى التخصصات العلمية ثم تطور ذلك إلى تنوع شامل لتوزيع المعلومات التي تستخدمها المؤسسات العلمية و المكتبية لغرض تعميم فائدتها على أكبر عدد ممكن من الباحثين و عموم الناس ويتوقع الباحثون بهذه الثقافة و التي هي حلقة أساسية في أنظمة العولمة بأن حياة قادمة بالجديد الذي قد يصل لحد الملل وسيظهر قريباً مرضى الإنترنيت ، أو أشرار الإنترنيت مثيرين كثيراً من المشاكل في الواقع الاجتماعي وظهرت مجموعات أنترنيت تستخدم برامجها في السرقة و الإحتيال من خلال الدخول على معلومات المؤسسات و المصانع و المصارف و البيوت ، و أصبحت هذه الشبكة الاتصالية في دول العالم الغربي تمثل حياة بكل مجالاتها وسيكون شكل البيت مستقبلاً فيه ركن مصمم لمكتبة الإنترنيت ، حيث تصبح البيوت أو البيت الواحد هو محطة إتصالات مع كل أنحاء العالم أي أصبح البيت هو المؤسسة (أو الخلية) الأساسية للعمل القادم ، وهذا يوفر الكثير للعاملين من مهندسين وباحثين و أطباء وفنيين ... الخ وكل من يستخدم ثقافة الاتصال الحديثة وبسبب استخدام (الموديم) (Modem) وهو النظام الذي يمكن الأفراد للحصول على الارتباط بالانترنيت في بيوتهم و على إنجاز العمل من البيت بدلاً من مكتب العمل في الجامعة أو مركز البحوث مؤفراً بذلك الكثير من الوقت و الجهد و مصاريف النقل من المكتب و إليه وراحة الإنسان و مزاجه النفسي ، الأمر الذي مكن الباحثين أكثر من غيرهم مجال الاستفادة من هذه الثقافة ، فعلىسبيل المثال إن الموسوعة البريطانية بأجزائها الفخمة التي يزيد عددها على الثلاثين جزءاً جمعت في عام (١٩٩٣) في اثنين من (cd - romc) (Compact Disk - Read only Memory) أي قرص مكثف بذاكرة قراءة فقط لا يمثلان إلا جزءاً صغيراً جداً ، ولقد فاقت مبيعات القرصين مبيعات الموسوعة المطبوعة على الورق فإنسان الإنترنيت هو إنسان (الاتصال) ولنا أن نتساءل هل معنى هذا أن قلق (السؤال) الذي حمله الإنسان منذ تاريخه القديم في بحثه عن أسرار الكون و الوجود قادة إلى قلق لإتساع (السؤال) من جديد ؟ ولكن يختلف الأمر اليوم جذرياً حيث يتمكن أي فرد وفي لحظات من الحصول على إجابات عديدة دقيقة ومصنفة ، يتسلمها من مصادر مختلفة فيما يخص أي معلومة أو سؤال يدور في خلده عن الدول و المدن و المتاحف و عن الفلسفة و العلوم و الصناعة و الأسواق و عن الأدباء و المفكرين و القادة و الحروب و عن اللغات ومفرداتها و عن الفنون و المعارض و عن كل ما حوته القواميس و المعاجم و الموسوعات العالمية لذلك بحق سمي عصرنا الحالي بعصر ثورة المعلومات أو عصر ثورة الإتصال .

ويعد البريد الإلكتروني(Electronic - Mail) وسائل الإنترنيت استخداماً ففيه يتم تبادل الرسائل بين مستخدمي الانترنيت وفي أنحاء العالم المرتبطة بالشبكة كافة ويتميز عن البريد

المألوف بأنه لا يستغرق أكثر من بضع دقائق ليصل إلى أقصى بقاع العالم . إن لم تكن هناك مشكلة فنية من أحد الأطراف أما رابطة الشبكة العالمية الشاملة (W. W. W.) (Worldwhole web) فهي ذروي أخرى مما تستطيع أن تحققه شبكة المعلومات الدولية ، فعن طريق التقنيات التي توفرها الشبكة الشاملة يمكن للمشترك الحصول على معلومات كتابية مسموعة ومرئية عبر الصفحات الإلكترونية . وتمثل كتاباً إلكترونياً يتصفح فيه المشترك عبر الحاسب الآلي الذي يملكه (6 ، ص ٣٦) ، ويمثل هذه الشبكة الشاملة إلى تركيز التفكير فيها بصورة أسرع مما يفعله الكتاب الاعتيادي في هذا العرض الوجيز يمكن أن نفهم أن هذا النوع من التقنية أن جل ما يمكن أن نستفيد منها يمكن تصنيفه إلى خمس مجالات كبيرة (12 ، ص ٢٧٨) وهي :

1- استخلاص المعلومات عن الأخبار ، والطقس والرياضة والمعلومات العامة .
2- القيام بصفقات تجارية من ذلك الحجز والتسوق وشراء الحاجات وأسعار الأسهم ، والقيام بالأعمال المصرفية في البيت .
3- تبادل الرسائل عن طريق البريد الالكتروني.
4- الأعمال الكمبيوترية ، كاستخدام الكمبيوتر في الألعاب المتفاعلة وعمل الأبحاث وخدمات المعلومات المالية .
5- القيام بأعمال المراقبة كأنظمة السلامة للمؤسسات والبيوت والطرق على اختلاف أنواعها وخدمتها .

علماً أن هناك فوائد أكثر لا مجال للتفصيل بها وسيحدث في مقبل الأيام ما هو الجديد بمجالات استخدام هذه التقانة ، ولكننا نكتفي بهذا القدر من العرض الذي كان لابد منه لإثارة الاهتمام المطلوب بها في وسطنا فضلاً عن أننا سنلتفت لعرض الوجه المناقض الآخر لما تثيره من مشاكل تلك التي عانت منها الشعوب المستخدمة لهذه الأنظمة الحديثة من تقنيات العولمة ، لنكون على بصيرة وتوقع للإفادة من تجارب الغير السابقة .

مقدمات الموضوع
حلقة برامج البث الفضائي

قبل الدخول بماهية البث ، لابد من الرجوع كما تقدمنا إلى التاريخ حيث هو الشارح الكبير لنشأة ونمو وتطور ومستقبل الأحداث والتنبؤ بما لها في كل مجال من مجالات المعرفة البشرية ، بشقيها المادي والمعنوي ، وكما هو معلوم أن الفضاء منذ بداية الخلق الأول كان مثار تعجب واندهاش وخوف للإنسان ، لذلك لا تخلو أية حضارة من قصص وأساطير وأمثال وحكم وأدب وأشعار تصفه وتتناوله بصورة معينة ومن هذه المنظومات الفكرية بدأ نحت السؤال حوله بالخطأ والصواب والتعديل والإجابة ثم التحول إلى التصورات والأفكار الفلسفية ، وتطبيق بعضها بأشكال التكنولوجيا البسيطة لتسهيل العمل وتحقيق نمو الاقتصاد وتبدأ التجارب لإمكانات الوصول إليه . وبالنسبة لفكرة غزو الفضاء كان أول من تعرض لها علمياً قبل أكثر من ثلاثمائة سنة العالم الرياضي أسحق نيوتن سنة (١٦٨٧) فقد أشار إلى أنه من الممكن نظرياً ورياضياً إرسال قمر إلى الفضاء يدور في مدار معين . وفي عام (١٩٥٧) تناقلت وكالات الأنباء من موسكو بأن الاتحاد السوفيتي قد أطلق قمراً صناعياً يدور حول الأرض (أسبوتنيك) ، وأول ما أقلق وأخاف هذا الخبر الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث السيطرة على الفضاء الخارجي تمثل قوة استراتيجية كبيرة لا تجابه . ومنذ ذلك الحين دخل السباق الدولي عصراً جديداً هو عصر الفضاء فتحولت الأحلام إلى واقع ملموس (10 ، ص ١٤) ولابد لهذه التكنولوجيا المتقدمة إن تسهم بتغيرات جذرية عميقة في العلم والسياسة والحروب والاقتصاد وفي واقع الحياة الاجتماعية

والثقافية . وقد فعلت ذلك الأقمار الصناعية المعدة لإدارة الاتصالات ومن ذلك البث التلفزيوني الذي بدأ العمل فيه منذ بداية السبعينات .

لذلك فإن مغامرة الفضاء مع ارتباطها باندلاع المعلوماتية واستخدام أنظمة التقنيات الرقمية (الكمبيوتر) هي من أهم الإنجازات العلمية في التاريخ ، وهي أعلى تجربة مرت بها البشرية (10 ،ص١٥) .

ومن أبرز استخدامات الأقمار - مما له صلة بموضوعنا - هو في الاتصالات ونقل المعلومات في الدعاية والإعلام وتغيير العقول والثقافات فالوصف السابق لوسائل الإعلام بأنها حولت العالم بأصقاعه المترامية وقاراته إلى (قرية كونية) .

ويمكن اليوم أن نفصله لوصف أدق حيث حولت البرامج التلفزيونية الوافدة من الفضاء ، العالم في قرية إلى بيت وحتى إلى الذات الفردية ، حيث بإمكان الفرد الآن أينما يكون أو يعيش يشاهد ما تبثه تلفزيونات العالم وبقنواتها المتعددة وعلى مدار اليوم بساعاته الـ (٢٤) ، فأصبح بهذا الإنسان أمام واجهات لغات وأحداث وثقافات العالم . حيث تجاوز البث الفضائي الحدود الوطنية ليحدث تساؤلات محرجة يثيرها الباحثون في مجال الاجتماع والانتروبولوجيا والاقتصاد والإعلام والسياسة وعلم النفس حول مستقبل الثقافة الإنسانية عموماً ، لذلك سنتناول في موضوعنا هذا الآثار والإشكالات السلبية والمزايا الإيجابية لهذه البرامج على مجتمعنا فيما لو تمكنا مشاهدتها باختراقات تصمم بنوايا وعقلية العدوان الأمريكي - الصهيوني بعد أن أجهضنا كل أشكال الحروب التي مارسوها على قطرنا ، المجاهد أو حين يقرر العراق بإرادته استلام هذه البرامج والواقع كان المفروض أن نقف بالتحليل لكشف الآثار الدافعة ، أو العميقة لتنمية مجتمعنا من خلال ارتباطه بشكل أو بآخر الآن أو مستقبلاً ببعض جوانب وحلقات العولمة الأساسية ، ولكن حيث لا يسع ذلك في نطاق البحث نقتصر على برامج البث التلفزيوني الفضائية كما ألمحنا سابقاً لهدف وغاية هذه الدراسة ، ومما لا نقاش فيه إن هذه الموجة العالمية الممثلة (لحضارة الموجة الثالثة) على حد تعبير ووصف ألفن توفلر الذي شرح الحضارة السائدة تشريحاً دقيقاً مبيناً الأساس الفاسد والعفن والبذور المتآكلة لهذه الحضارة الصناعية والتي تقودها الأيديولوجيا الغربية والرأسمالية ، والأيديولوجيا الشيوعية المتفقة الهدف على : استغلال الأسواق العالمية والاقتصاد الدولي وفرض الهيمنة ترغيباً وترهيباً تارة أخرى على الشعوب المستبعدة والمغلوبة على أمرها والمتخلفة تقنياً وعلمياً وعسكرياً والتي تحاول النهوض بذاتها وإمكانياتها المتاحة .

ويصف توفلر أن (حكومتنا وهياكلها السياسية القائمة هي مماتة لأنها تنظر إلى العالم من خلال عدسات الموجة الثانية - يقصد المرحلة الصناعية - وهذا بدوره يثير مشكلة أخرى) ويشير بموضوع آخر بأن الحاجة إلى مؤسسات سياسية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية توازي بالضبط حاجتنا إلى مؤسسات أسرية وتعليمية وثقافية جديدة أيضاً (2 ،ص٤٤٧) ويشاركه بهذا الوصف لحاجة المجتمع الأمريكي إلى إجراء تغيرات جذرية في بنائه الاجتماعي الباحث (Ross Perot) الذي يدعو أمريكا أن تقف متحدة من جديد لتأخذ دورها بجدية للسيطرة على العالم ، فإذا كان هذا الوضع تعيشه أمريكا والدول الغربية كافة فما هي الأسئلة الملحة لعلاج وضعنا الثقافي القادم من خلال ما ستؤشر به هذه التحديات الكبيرة لنا (4 ،ص١٨) .

إشكاليات البرامج الفضائية وسلبياتها على مجتمعنا:

بادئ لابد لنا من القول بأن هناك سلبيات كبيرة منتظرة وإن أهم السلبيات المنتظرة عندما يستلم البيت العراقي هذا النوع من البرامج ، أي عندما يكون أي عراقي في قدرته أن يشاهد ما تبثه

زيونات العالم من أعلام وأفلام وثقافة بلا

والكيان الصهيوني وبقصد مسبق وبتخطيط إعلامي معد بصورة متكاملة بناءاً على ما يعرفه (العقل الصهيوني) عن مجتمعنا وقيمنا وديننا وسياستنا . أو من خلال البرامج العامة المستلمة من قنوات الدول بصورة عامة ، وأن يكون من المعروف حسب ما يقره الإعلاميون بأن المادة الإعلامية بأخبارها وصورها وصوتها لا يمكن أن تبث بتلقائية ودون دراية سواء كان هذا الإعلام داخلياً أو خارجياً . فما هي مداخل هذه التأثيرات السلبية ؟ وللإجابة نقول يمكن أن نحدد مداخل وسعة ما تفرزه برامج قنوات البث المعولم من سلبيات من خلال الأمور الآتية :

1- تنوع هذه البرامج العالمية .
2- جديد هذه البرامج .
3- استمرارية البث على مدار ساعات اليوم .
4- الكفاءة العالية لهذه البرامج وجاذبيتها المغرية.
5- عدم قدرة المشاهد على تحليل أهداف هذه البرامج.
6- ضعف وتدني البرامج المحلية المنافسة لبرامج البث العالمي .

وسنتناول المؤثرات السلبية لهذه المداخل:

أولاً : تنوع هذه البرامج العلمية:

يزخر التلفزيون العالمي الآن ببرامج عشرات القنوات حتى أصبح في البلد الواحد قنوات متعددة وبعضها يصل لحد التخصيص في إعلام معين منها ما يتخصص ببث الأفلام المثيرة (القنوات الجنسية الأخلاقية) وأخرى متخصصة بالرقص والغناء وأخرى مهتمة ببث الأفلام العلمية أو بالدعاية أو بالنشاط الرياضي على اختلاف مجالاته ... إلخ والسؤال : أين الجانب السلبي عندما يستلم العراق هذا النوع من المشاهد المتنوعة المجالات ؟ وقد يبدو الأمر مفيداً أكثر مما هو سلبياً وقد يعترض ويشير البعض أننا لا يمكن أن نقدر مدى السلبيات ذلك ما لم نقوم بدراسات استطلاعية - ميدانية لاستقراء آراء عينات من المشاهدين ، ولكن من الواضح أن هذا التنوع الغزير والمتباين سيربك الجمهور ويجعلهم إما بلا اتجاه معين أو باتجاه ضيق ربما سينتج عن معرفة محددة وبالتالي عقلية غير منتمية للثقافة الإنسانية الواسعة وهذا ما يؤثر سلباً في جعل الشخصية الوطنية مشتتة أو مختلفة الاتجاهات والمتضاربة في بعض الأحيان ، من خلال تعريضها المستمر لهذا التنوع البرامجي ...

ثانياً : جديد هذه البرامج:

كان من أبرز استخدامات الأقمار هو في الاتصالات ونقل المعلومات ، ويأتي في مقدمة ذلك عمليات الدعاية والإعلام وفي ترويج الثقافات والسلوكيات مقصودة ولأهداف محددة وفي مجال البث التلفزيوني نلاحظ هذا الانفجار العالمي للبرامج ذات النزعة الجديدة المتواجدة مع إمكانيات تقنيات العولمة . ليس لأجل الترفيه والفرجة ، بل بوصفها وسيلة للمعرفة والإطلاع والتثقيف ونقل المعلومات وكما أشرنا ، فإن المرحلة الحالية هي النزعة الأمريكية للهيمنة والساعية لفرض نظامها العالمي ، وخير وسيلة هي استخدام شاشة التلفزيون العام وإغراقه بأنواع جديدة ينشد إليها المشاهد بإعجاب وإبهار ومن ثم تقبل ، وبعدها تأتي مرحلة التقليد والاعتقاد بها والدفاع عنها وتحبيذها لأنها تثير فضوله أكثر من غيرها من البرامج المعتادة التي تعود عليها ، وأصبح من الواضح بما لا يقبل الشك إن هذه العروض تهدف إلى تشكيل أنماط سلوكية وقيم ومعتقدات جديدة تتناسب وأهداف أيديولوجية العولمة ..

ثالثاً : إستمرارية البث على مدار ساعات اليوم:

يشكل مفهوم الدوام أو الاستمرار أحد أسس عمليات الإعلام والدعاية الغربية ، ويستند هذا المبدأ على كثير من حقائق النفس البشرية التي

تشكل قناعاتها بالشيء من خلال التعرض إليه ، باستمرار الذي يخلق تأثيرات واستجابات مستديمة عند توصله إلى حد مايمكن أن نصفه هنا بالادمان السلوكي . (8،ص٦٥) وقد اعتمدت الدعاية النازية على أساليب قلب الحقائق وعرضها بصورة تتوافق وأهدافها حتى أنها تؤكد على عملية - أكذب أكذب حتى يصدقك الناس - أي وفق مبدأ (الاستمرارية) وليس غريباً أو غائباً عن العقل العربي اتباع هذه الأساليب اليوم ، وفي أقرب وسيلة أعلام مؤثرة يتفاعل معها الإنسان ، لذلك تسهم استمرارية البث طوال ساعات النهار والليل بترسيخ ما تهدف إليه سياسات العولمة ، وجعل المتلقي لبرامجها وكأنه لا يرى الواقع والحياة الأمن خلال رؤيتها وتوجيهاتها . وإن المشاهد سيحرم نفسه من متعة كبيرة أو أنه لا يواكب العصر الحديث ، إذ أن التلفزيون العالمي سيكون نافذة على العالم ، وبذلك تسهم هذه البرامج المؤولجة في تفكيك الروابط الأسرية ويكون لها القدرة على التحكم في حياتنا بصورة عامة .

رابعاً : الكفاءة العالمية لبرامج البث الفضائي:

تستند مؤسسة الإعلام الغربي وبمجالاته كافة على أسس متينة ولا تتنافس لكون إنتاجها يعتمد خبرة علمية وتجربة تاريخية متراكمة ، وتهيئ له المبالغ الطائلة لإخراج دعايتها وإعلامها متكاملة الشكل والمضمون ، فضلاً عن حضورها الدائم في كل لحظة وسط الأحداث وتناولها قضايا الحياة الإنسانية بلغة وصور صريحة مكشوفة وبلا حدود أو تحسب لأي اعتبار لحراس البوابة الإعلامية أو موقف الرقيب وخاصة في الأفلام المعدة لتغير اتجاهات وثقافات وعقول الآخرين . وحتى تجد البلدان النامية ومنها مجتمعنا أساليب المنافسة والمقارنة للمحافظة على حدود الهوية الوطنية ستقف أمام إشكالية التكاليف الباهظة والبحث عن الكفاءات المؤهلة علمياً وفنياً وإيجاد تقاليد للعمل جديدة لأن التلفزيون الغربي يملك الوسائل لإنتاج كمي ونوعي مؤثر وفعال ، وهم يملكون الخبرة والصياغة والإنتاج والإبهار والإقناع والتزوير الإعلامي ، وما زاد الطين بلة إمكانية ربط جهاز التلفزيون بالإنترنيت الذي يوظف للتخاطب والمراسلة والتعامل التجاري والإعلامي والثقافي والعملي والترفيهي والمخابرات و ... إلخ والذي تجاوز المجادلات حول جدواه وفعاليته وأضراره ومنافعه . وإن تأثيراته بناءاً على كفاءته المذهلة بدأنا نلمس حتمية أنعكاسها في الاجتماع والسياسة والاقتصاد وعلم النفس والمعرفة على تغيير الأفراد والمجتمعات وأسس بنائها الاجتماعي .

خامساً : عدم أهلية المشاهد على تحليل أغراض وأهداف ومضمون هذا البرنامج :

كما أشرنا إن المساحة الإعلامية في الوقت الراهن متفجرة بتدقيق إعلامي يتضمن الصور الجذابة والرؤى الخادعة ، وكما يشير الأستاذ فيصل الياسري إن التدفق يزداد كثافة مع خطر تداعي العافية والمناعة الثقافية في المجتمعات العربية ، والترويض الفكري المستمر والتقبل والتهاون وتدني الثقة بالنفس ، وكل هذه التشكيلات والضغوط النفسية فضلاً عن الدعم الإعلامي المعادي لها لا يبقى للإنسان إلا ترك سؤاله عن أي شيء والرضوخ بنفس منهزمة ، وقديماً قال ابن خلدون أن المغلوب والضعيف يميل إلى تقليد الغالب والقوي في ملبسه ومعيشته ، ولذلك سيقودنا هذا البث إلى ما يرمي إليه إذا علمنا أن هناك الكثير من الشرائح الاجتماعية (أطفال - شباب - شيوخ) لا تملك ثقافة تحليلية لما تستلمه من هذه البرامج ولا يملك البديل الآخر الذي يجعلها عرضة للضياع والانقياد أو العيش بازدواجيات متعددة في العقلية والسلوك والقيم . لذلك سيعرض وعينا الاجتماعي لمخاطر كبيرة فعلينا الالتفات لهذه التحديات القادمة لتحصين مجتمعنا من تلك المخاطر .

سادساً : ضعف وتدني برامجنا المحلية:

من الأمور الأكثر بــروزاً في هذه الجوانب السلبية التي ستواجه المشاهد العربي ، هي حالة برامج تلفازنا المحلية حيث هي ضعيفة ومتدنية وبعيدة عن روح العصر سواء ، قارنا مستوى (شكلها ومضمونها) محلياً أو عربياً أو عالمياً . بل هي ركيكة وبلا أي تأثير على جمهور المشاهدين حتى بمقارنتها مع فترات برامج مرحلة الستينات والسبعينات ، فكيف سيكون حال واقع برامجنا أمام المنافسة العالمية ، إنه واقع لا يحتاج إلى أي عرض أو جدل بأن هذه البرامج ستكون غير ذات أهمية وسيهجر طلبها المشاهد إلى حد كبير ، وربما سوف لا يخطر بباله أمرها ، وهذا واقع ميداني لاحظناه عندما كنا طيلة عام (١٩٩٩) في (الجماهيرية العربية الليبية) حيث قمنا باستطلاع آراء طلبة كلية الآداب في مدينة زوارة حول مدى تقبلهم للبرامج الوطنية في ظروف البث العالمي الذي يستلمونه في الوقت الحاضر ، وجاءت النتيجة كما توقعنا أن طلبة الكلية جميعاً (أفراد العينة) يفضلون مشاهدة البرامج العالمية على برامج التلفزيون المحلي ، وبلا أي منافسة تذكر ، وكذلك هو الحال في واقع برامجنا التي ما تزال بلا تجديد لتنوع مضمون برامجنا الوطنية ، وهو من القضايا التي تستحق وقفة جدية لتغيير أساليبها شكلاً ومضموناً على وفق متغيرات الواقع الحالي اليوم بالاستعانة بالرؤيا العلمية والاختصاصات ذات الصلة بذلك (أساتذة الاجتماع والإعلام والسياسة والإقتصاد والآداب) ودعم هذه المؤسسات الإعلامية بما تستحق ورسالتها المعززة لهويتنا العربية ويشخص الدكتور محمود شحال حسن في دراسته الرصينة الواعية على البث الفضائي ، إن هناك الكثير من الآثار النفسية والاجتماعية سيحدثها البث الوافد من الفضاء حيث أن المناخ الثقافي السائد في المجتمع العربي يعد من الظروف المهيئة للتأثر بهذه البرامج فالمجتمع العربي مهيأ أكثر من أي وقت مضى لاستقبال هذه البرامج (13 ،ص ٩٩) . ومن ثم التأثر بها لأن هذا البث يستند لوجهة نظر علمية ألا وهي نظرية التعلم الاجتماعي وخلصت بنا الدراسة أعلاه إلى أن مشاهدة (النموذج) الغربي تؤدي إلى اكتساب أنماط مختلفة من السلوك ومما نخشاه أن لغة الخطاب في هذه البرامج ستثير غضب وسخط بعض الأفراد على أوطانهم ولاسيما فئة المقهورين منهم ، إذ لا تزال هذه الفئة ... تعاني من ضنك الحياة وصعوبتها ، وربما ستجد في خطاب برامج العولمة ما يشبع حاجاتها غير المشبعة ومن الطبيعي سيكونون من أشد الناس نصرة للعولمة ومن المدافعين عن أهدافها وسيساعد في ذلك أمرين رئيسيين أولهما جاذبية التلفزيون العالمي لتعدده وتنوعه ، أما الأمر الثاني فهو فقدان البرامج المحلية لمشاهديها لفقرها ورتابتها (13 ،ص ٨٩) .

وخلاصة القول لمجمل المحاور الستة السابقة ، التي شخصنا فيها السلبيات المنظورة في الواقع الحالي ، والمنتظرة في المستقبل القريب ، نشير أن القنوات التلفزيونية العالمية التي تستخدم الآن يدار بعضها بهدف الربح وتعتمد على التمويل الذاتي بمعنى إنتاج برامجها يعتمد على حصيلة إعلانات في أعلبة وهذا ما يثير القلق لكونها ذات طابع تجاري رخيص ومفسد للذوق والأخلاق وغير مناسب لقيم مجتمعنا ، لذلك سوف تخلف نوعاً من التخلخل القيمي والشعور بالإحباط إن بعض الجهات ذات الصلة يمكن أن تستغلها فتحولها إلى برامج ذات أهداف سياسية واجتماعية أو ثقافية غير مناسبة لنا ، وربما لا نستطيع مقاومتها وفي أخطر ما تنطوي عليه برامج هذه العولمة أنها توفر حرية سائبة الاستخدام حرية غير منضبطة أو فوضوية بمعنى أصبح ذلك أنها مع استخدام الشبكة العالمية (الانترنيت) تجعل للأفراد فرصة لتحرير كل شيء (من المعلومات والثقافات) بحرية ودون ضوابط ، وهذا ما ينذر الدول أن تحتاط لعمليات التخريب السياسي وخرق مبادئها وعدم التدخل

في شؤونها ، أو ما يقود بالإخلال بالأسس والنظام والقانون والعمل على تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية لذلك ستصبح هذه الثقافة المقاومة لبيوتنا مصدر قلق وإزعاج ، وأخذت الكثير من الدول وحتى المتقدمة تحتاط لها . ويذكر (الين كريستان) من المعهد الفرنسي لبحوث الكمبيوتر الذي شبه السباق من أجل فرض وجود على شبكة (الإنترنيت) بـ (حرب استعمارية جديدة) أما وزير الثقافة الفرنسي فقد قال : (لقد قمنا بغزو عدد من البلدان قبل قرون أما المعركة القادمة فهي معركة الفضائيات) (16 ، ص ٦٨/٦٩) ..

فوائد استلام البث الفضائي:

تصنع المجتمعات المتقدمة اليوم برامج مستقبلية لواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري وفحص التغيرات المتوقعة من استراتيجياتها وبناء البدائل الممكنة . فهل نحن نملك هذه الرؤيا الخاصة بنا لتلافي التحولات الكبرى ، والأزمات والإنكسارات الممكنة الحدوث دون استخدام تكنولوجيا الفضاء وإمكانات الإنترنيت ، واستقبال برامج البث الوافد من الفضاء .

إن المستقبل القريب منذر بكثير من الأسئلة الملحة والتي تتطلب إجابات واقعية . لذلك لابد من أن ندخل هذا النوع من استخدام الثقافة ونحن هنا لا نغفل مخاطرها وقد فصلنا في ذلك .. ولكن علينا أن نرى الصورة الأخرى المعاكسة الفاعلة لتحريك الجانب الإنساني المترتب عليها . خاصة وإن تأجيل عمليات استخدام هذه التكنولوجيا في مجالات العمل والعلم والاتصال كافة ، معناه ، هو انقطاع عن التطور الحضاري المعاصر هذا من جانب ومن الجانب الآخر سيأتي الزمن القريب لتكشف الدول النامية ، وخاصة تلك التي تأخرت في استخدام هذه الأجهزة والآلات والأنظمة الاتصالية الحديثة بأنها ستدفع الضريبة المضاعفة لتلك الفترة التي كان يفترض أن تسعى لامتلاك هذه التكنولوجيا الحديثة (3 ، ص ٣٦) إذ أنه من الملاحظ حالياً أن العلم والتكنولوجيا يتطوران بسرعة أكبر بكثير من قدرتنا على فهم الآثار التي ولدتها ومن اتخاذ الترتيبات والتدابير الاجتماعية المناسبة لمواجهتها فضلاً عن أننا سنواجه صعوبات متزايدة في منابع التطورات التكنولوجية اللاحقة والواقع يشير باتجاه اعتماد دولي متبادل وبالتأكيد فإن الدول الغربية ستسعى في كل خطواتها لاستمرار معادلات استغلال هذه المنجزات واستثمارها دون الالتفات لمصالح الدول الفقيرة من هذه الوسائل لذلك علينا أن لا ننسى أو نتغافل عن الروح الجديدة التي تنشأ عن التفاعل الواعي مع بعض برامج البث الفضائي والتي يمكنها أن تساعد في توجه الشباب إلى طلب المزيد من المعرفة والشعور بقيمة الحياة وضرورة تنظيمها والإيمان بالعمل والإنتاج والإحساس العالي بقيمة الوقت وترشيد الاستهلاك والابتعاد عن القدرية والخرافات والبحث عن النصيب في بواطن الغيب ، فالانفتاح العالمي سيأتي بانجازات ووعود كثيرة ونتائج إيجابية وافرة سواء في التقدم العلمي أو العملي، إذا ما أحسنا تحصين بناء ودعم خصوصيتنا الثقافية على وفق أسس واضحة وتربية الشخصية العراقية على الانفتاح . إن هناك فرصة كبيرة أمامنا لاستثمار إمكانات برامج (التلفزيون - الأنترنيتي) وهو واقع قادم إلينا وبدون استئذان .

ومن وجهة نظرنا يمكن أن نمحور فوائد برامج البث الفضائي المشتبك مع قدرات الأنترنيت بالمجالات الآتية :

(المجال الفردي والمؤسسي - مجال المجتمع والدولة)

وعموماً إن هناك فرص كثيرة ومتنوعة وملحة لاستثمارها اقتصادياً وثقافياً وعلمياً لادامة تنمية مجتمعنا ومواكبة التغيرات الجذرية الحاصلة اليوم في الواقع الاجتماعي - الإنساني . وبلغة التحليل النظري لعلم الاجتماع وأن يضيق المكان هنا للدخول بتحليل التفاصيل العديدة لفوائد إمكانات هذه الثقافة الحديثة وإمكاناتها لتطوير هذه المجالات الأساسية في المجتمع .

إن ثقـــافة أي مجتمع متكونــة من أساســـين رئيسيين متفاعلين هما :

البناء الأول:

هو المادي أو التحتي و الذي يمثل أدوات العمل بجميع أشكالها و مستوياتها و تعقيدها و ما يطلق عليها اليوم. مفهوم (التكنولوجيا) .

البناء الأول:

هو البـــناء المعنوي و الشـــامل للأفكار و القـــيم و المعتقدات و العقلية .

وكلاهما أي البناءين يسهم في تطوير الآخر ويعيش بموجبه وبهذا فإن قوة أي مجتمع تحدد من خلال مســــتوى علومه و معرفته و تكنولوجيته و عقيدته و أصبـح العلم الحـق هو ما يمكن تطبيقه في مجالات حـــياتنا و هو لم يصبـــح كذلك إلا من خلال التكنولوجيا التي دخلت في المجـالات كافـة في الفن و الطب و التربـــــية و الفلك ، و الاتصال وباقـي السلسلة المترابطة لما يمكن أن يســـمع أو يشاهد أو يفهم أو يصنع وكما يفسر لنا الدكتور (إلياس فرج) بلغة بليغة - في مداخلته لندوة العولمة فنحن كأمة عربية وكحـركة ثورية في العراق فقد استيقظنا منذ عدة سنوات على كلمة عولمة و على مجموعة من المنظومات الاصطلاحـــــية التي رافقـــتها .. التي لم تكن مجرد مفاهيم و إنما كانت مشـــاريع لتغيير العالم ... فنحـــن أمام مشـــروع صياغة العالم بطريقـــة جديدة صياغة أمريكية - صهيونية يجعل من الثقـافة العربـــية الرد الوحـــيد على تحديات العولمة ، لذا علينا أن نعود إلى عقلنا العلمي .. ولكي تنتصر نحتاج إلى كل ما في تراثنا من قوى روحية و من شعور بالرسالة و إلى كل في ذكاء العالم المعاصر من حـداثة من أجل أن تكون نهضتنا شـــاملة و أن نكون فعلاً قـــادرين على أن نصحـــح للثقـــافة العربـــية اعوجاج مشـــروعات العولمة ..

المصادر

(1) أ. د. أحمد أبو زيد ، الظاهرة التكنولوجية ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الثالث العدد الثاني يوليه ١٩٨٢ .

(2) الفن توغر ، حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة عصام الشيخ قاسم ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، ط ١ ، ليبيا ، ١٩٩٩ ، وانظر :

. Arendt, H., The Human Condition, chicago University press 1959

(3) انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، عالم المعرفة الكويت ، ١٩٨٢ .

(4) انظر : Ross Peroto, United we stand, Hyperson, New York, 1992 .

(5) سمير أمين ، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية إلى أين ، المستقبل العربي ، العدد ٤ ، ١٩٩٣ .

(6) شذى سالم الدركزلي ، الانترنيت ثورة المعلومات و الثقافة و التعليم أفاق الثقافة و التراث ، قطر ، عدد ، آذار ١٩٩٧ .

(7) صادق جلال العضم ، نقد لمواقف المفكرين العرب ، عالم الفكر العدد الثاني ، الكويت ، اكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٩ .

(8) (انظر) د. طالب مهدي ، ظاهرة اطلاق العيارات النارية في المجتمع العراقـي مركز البحـوث و الدراســات ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد ١٩٩٧ .

(9) عبد الغني عبد الغفور ، العولمة ملاحظات سياسية ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٩ .

(10) (انظر) فيصل الياسري ، اندلاع المعرفة و التدفق الثقافي ، الموقف الثقافي بغداد العدد ٨ ، ١٩٩٧ .

(11) كمال عبد اللطيف ، في التحديد الثقافي ، ملاحظات أولية حول الغزو الثقافي المستقبل العربي العدد ، ٣ / ١٩٨٨ .

(12) د. لطفي الخطيب ، الفيدوتكس و التيليتيكسـت قـطر ، اللجنة الوطنية القـطرية للتربـية و الثقـافة و العلوم ، العدد ١٠٩ ، يونيو ١٩٩٤ .

(13) د. محمود شحال حسين ، نحن و البث الفضائي ، دراسات اجتماعية العدد ٢ ، ١٩٩٩ .

(14) MONU Shroffk Economic and Political weekly Vol-xxx11, no 40 October 2-8-1999

(15) (انظر) ناطق خلوصي ، غزوات الانترنيت ، (ترجمة و إعداد) الموقف الثقافي ، بغداد ، العدد ٧ ، ١٩٩٧ .

(16) ناطق خلوصي ، الانترنيت ، (ترجمة و إعداد) ، الموسوعة الصغيرة بغداد دار الشؤون الثقافية ، ١٩٩٩ .

(17) د. نعيمة شومان ، العولمة في التكنولوجيا الحديثة ، الفكر السياسي دمشق فصيلة اتحاد الكتاب العربي ، العدد ١ ، شتاء ١٩٩٧ .

الفضاءات الاقتصادية والسياسية ضرورات استراتيجية في عصر العولمة

د. مولود زايد الطبيب
قسم الاجتماع
كلية الآداب - الزاوية

(الفضاء العربي - الأفريقي)

مقدمة

قد أصبح واضحاً لكل ذي بصيرة بأن نظام العالم قد تغير تغيراً جذرياً خاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين وذلك في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، فلم يعد الحديث عن الدولة القومية والحدود السياسية والنظام الاقتصادي للدولة وحماية الأسواق المحلية وما إلى ذلك،

لذا أصبحنا اليوم نسمع عن التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات عابرة القوميات العملاقة ومنظمة التجارة العالمية (W T O) ومؤسسات الإقراض الدولية التي تكبل الشعوب والدول النامية بقيود حديدية تسلبها إرادتها وحريتها وثرواتها وتملي عليها شروطاً أقل ما يقال عنها أنها نوعاً من الكولونيالية الجديدة .

إذن فإن العالم اليوم يعيش عصراً جديداً يسمى عصر العولمة (G lobaliztion) ما تعنيه هذه الكلمة من بسط نفوذ وهيمنة القوى العظمى في العالم على الدول والشعوب الضعيفة المجزأة وفرض نموذجها الذي تعده مثالياً (Ideal Type) عليها ، والذي يستهدف فرض ثقافة الاستهلاك وطمس الهويات الثقافية للشعوب وما ينتج عن ذلك من امتصاص لخيراتها وثرواتها لترتفع أرصدة خزائن دول المركز على حساب دول الأطراف التي ستبقى تابعاً ضعيفاً إذا لم تتدارك وضعها وتنظم مع بعضها البعض فضاءات اقتصادية وسياسية وعسكرية كي يحسب لها حساب وتستطيع أن تتفاوض مع الفضاءات الأخرى الند للند .

إننا نعد عصر العولمة الذي نعيشه محرضاً أساسياً للتسريع بإقامة الفضاءات الكبرى ، خاصة ما نحن بصدد الحديث عنه وهو الفضاء العربي - الأفريقي الذي نعتقد أن له من المقومات الاستراتيجية ما يجعله نداً قوياً للتكتلات الكبرى المهيمنة على الساحة العالمية في ظل العولمة التي تدعو إلى نظام عالمي جديد ينطلق من مفهوم خاص يرى بأن (القوة هي الحق M ight is Right) ، لذلك فإن هذه الورقة ستتعرض إلى الفضاء كمفهوم جديد ، وإلى لمحة تاريخية عن العلاقات العربية - الأفريقية ، وإلى البعدين الاقتصادي والسياسي للعولمة وأثرهما على تلك العلاقات .

الفضاء / مصطلح جديد:

لم يكن مفهوم (الفضاء / الفضاءات) متداولاً على الساحة الأكاديمية بكل أبعاده ومعانيه التي يستخدم بها الآن إلا عندما تناوله المفكر معمر القذافي كمصطلح له دلالاته ومقاصده العلمية وأبعاده الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية لإيجاد مخرج للشعوب والأمم التي تعاني من توابع وأزمات العولمة بنهجها الأمريكي الغربي الذي يعمل جاهداً تحت تأثير الليبرالية المتوحشة Beastly Liberalism التي تريد أن تبتلع كل شيء من خيرات وثروات الشعوب الضعيفة وتوظيفه لمصلحة دول المركز القوية ، حيث أن الليبرالية الجديدة Neoliberalism تُعد تطويراً جديداً للمواجهات الأيديولوجية ، السياسية والاقتصادية وفي النظام الرأسمالي انطلاقاً من حرية الاقتصاد وحرية الممارسة السياسية والحرية الفردية وما إلى ذلك ، لكن - دون شك - بما يخدم مصلحة الأغنياء أو الأقوياء أفراد موؤسسات ودول على حساب ضعفاء الجنوب الذين يريدون النهوض من خلال دولهم القطرية دون جدوى ، فجاء هذا المفهوم بكل أبعاده ومعانيه العميقة التي توضح بأن الأمم والشعوب التي تستطيع أن تحافظ على هويتها ، تستطيع أن تمتلك زمام أمورها وأن تحافظ على مقدراتها وثرواتها البشرية والطبيعية .

فعندما كان الباحثون والكتاب يركزون على النواحي الشكلية لظاهرة العولمة ، كان المفكر معمر القدافي يبحث عن الحل لمشاكل البشرية التي نجمت والتي ستنجم عن هذه الآفة الغربية (العولمة) فتوصل إلى ضرورة إقامة فضاءات تتجمع فيها القوة البشرية والمادية لخلق التوازن المطلوب والتصدي لعولمة الغرب التي يريد المروجون لها فرضها بالقوة على كل المعمورة ، لقد أكد في محاضراته العديدة وطروحاته على أن هذا الفضاء بهذا المعنى يمكن أن يؤدي إلى إقامة تجمع مؤسسي لمواجهة الهيمنة الأمريكية الغربية ، يكون أساسه الفضاء العربي الذي يمكن له أن يتدامج مع فضاء إفريقيا وربما بعد ذلك فضاءات آسيا وغيرها ، وذلك لخلق تعاون جدي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، هذا التجمع المؤسسي (الاتحاد الأفريقي ، الولايات المتحدة الأفريقية) ينتج عنه تكتل أكبر وأقوى من الحالة الواقعية الموجودة الآن لأغلب الأقاليم والأقطار والدول ، حيث من الممكن حينئذ التصدي للعولمة الأمريكية الغربية ، والمساهمة في خلق توازن عالمي يحد من انتهاكات الدول الكبرى للأعراف والقوانين الدولية ، ويزيح الظلم والقهر الذي تتعرض له الشعوب النامية من قبل تلك الدول والقوى العظمى .

العلاقات العربية - الأفريقية : لمحة تاريخية:

لاشك في أن القرب الجغرافي (المكاني) يؤدي - في كثير من الأحيان - إلى تقارب في مختلف مجالات التعاون والتعايش الإنساني المبني على الترابط والتكامل في العديد من نواحي الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية وما إليها ، وحيث أن ما يناهز ثلثي الوطن العربي - مساحة وعدد سكان - يقع ضمن قارة أفريقيا إضافة إلى أن الباقي الذي يقع في جنوب غرب آسيا يطل مباشرة على القارة السمراء ، فإن ذلك أدى إلى تفاعل وتبادل للمنافع بين الوطن العربي وأفريقيا .

وحيث أن العوامل الموضوعية لهذه الورقة لا تسمح لنا بالغوص بعيداً في تاريخ العلاقات العربية - الأفريقية ، فإننا سنمر بعجالة على بعض الفترات التاريخية المهمة لتلك العلاقات :

أولاً: بداية ظهور الإسلام:

كان لظهور الإسلام دوراً بارزاً في تمتين العلاقات بين العرب والأفارقة تمثلت في التأثير الثقافي المتبادل ، حيث أن الإسلام ظهر في القرن السابع بعد ميلاد المسيح عليه السلام في شبه الجزيرة العربية ، ومن المعروف أن الجزيرة العربية متاخمة للحدود الطبيعية لقارة أفريقيا من

الشرق ولا يفصلها عنها سوى البحر الأحمر ، مما أدى فيما بعد إلى التأثير والتأثر بين الجانبين ، فقد كانت أفريقيا في بداية تكوين الدولة الإسلامية ملاذاً للمسلمين المهاجرين إليها ، حيث أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قد أمر أصحابه عندما اشتد عليهم ظلم وأذى الكفار من قريش بأن يهاجروا إلى أفريقيا قائلاً لهم : (اذهبوا إلى الحبشة فإن فيها ملكاً لم يُظلم عنده أحد أبدا) ، وبالفعل فقد تمت هذه الهجرة فكانت بداية للتمازج العربي الإسلامي - الأفريقي ، تلى ذلك هجرات المسلمين إلى شمال أفريقيا وأدى عملهم بالتجارة والتنقل من مكان إلى آخر إلى نشر الدين الإسلامي واللغة العربية حيث مازالت اللغة العربية تستعمل عند بعض الشعوب الأفريقية ومازال الإسلام منتشراً في العديد من مناطق أفريقيا حيث يدين به الملايين من أبنائها ، كما كانت أفريقيا معبراً للمسلمين لنشر الدين الإسلامي شمالاً نحو الأندلس وحتى بلاد الفرنجة.

ثانياً: العلاقات منذ عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٩ ف:

خلال هذه الفترة مرت العلاقات العربية - الأفريقية بعدد من مراحل التطور ارتبطت إلى حد كبير بالأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية للجانبين ، ويعني ذلك أن مسار العلاقات العربية - الأفريقية يمكن النظر إليه بوصفه يمثل تعبيراً موضوعياً عن طبيعة مسار حركة التطور السياسي والاقتصادي للجانبين في نفس الوقت ، كما تعكس هذه العلاقات في أحد جوانبها الكيفية التي حاول الجانبان من خلالها أن يواجها مجموعة التهديدات والتحديات التي كانت تجابهما ، وكذلك الكيفية التي حاولا من خلالها أن يحققا طموحاتهما الإقليمية [1].

إن قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر كان له أثراً مهماً في التعامل العربي مع القضايا الأفريقية ، فمجئ الرئيس جمال عبد الناصر كبطل قومي استقطب اهتمام الأفارقة الذين كانوا يناضلون من أجل التحرر من الاستعمار والتبعية للأجنبي ، ووجدوا في عبد الناصر الذي جعل من أفريقيا دائرة اهتمامه الثانية السند المتين الذي من الممكن أن يساعدهم على الاستمرار في حركتهم النضالية ، وفعلاً بفضل هذا المد تحررت الكثير من الأقطار الأفريقية وأصبح هذا التعاون النضالي منهجاً لكافة دول القارة للمضي قدماً في معاركهم النضالية للتخلص من عبودية المستعمر ، بذلك دخلت العلاقات العربية - الأفريقية عهداً جديداً أدى إلى تقارب أكثر بين الجانبين ، كما أدى ذلك التقارب في مراحل متقدمة إلى اهتمام الأفارقة بالقضية القومية الأولى للعرب قضية فلسطين فقطعت العديد من الدول الأفريقية علاقاتها التي كانت قد أقامتها في أوقات سابقة مع الكيان الصهيوني وأصبحت بذلك رافداً مهماً لنصرة قضية العرب القومية .

ثالثاً: العلاقات العربية الأفريقية بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ١٩٦٩ف:

ما يؤكد عليه كل المتابعين للتطورات في مجال العلاقات الدولية هو أن ثورة الفاتح العظيم من خلال الاهتمام الكبير للأخ القائد معمر القذافي بالقارة السمراء التي تُعد الجماهيرية العظمى جزءاً مهماً منها ، فقد أعطاها الأخ القائد حكيم حكماء أفريقيا المد القوي والعون المادي والمعنوي ، السياسي والاقتصادي ، الأيديولوجي والثقافي ، ما جعل هذه القارة التي كانت تعاني عقدة الشعور بالنقص والدونية تشعر لأول مرة في تاريخها القديم والحديث بكرامتها وبأنها غنية بمواردها البشرية والمادية ، وأنها من الممكن أن تستفيد من ذلك دون الاعتماد على الغرب الذي كان يصور لحكامها بأن هذه القارة فقيرة ولا يمكنها الاعتماد على قدراتها وإمكاناتها المحدودة وإنه وحده - الغرب - قادراً على مساعدتها على النهوض ، إلا أن المفكر معمر القذافي أعاد لهذه

القارة ثقتها بإمكانات أبنائها في الاستفادة من ثرواتها الهائلة والأهم من ذلك الشعور بفخر الانتماء لهذه القارة العظيمة وعدم الشعور بالدونية .

لقد كان القائد معمر القذافي بفكره الثاقب يراهن على هذه القارة العظيمة ، فبدأ بمساندة حركات التحرر الوطنية بها كي تتحرر من المستعمر الأجنبي الذي يمتص ثرواتها تاركاً إياها تواجه مصير الفقر والجهل والمرض ، فأصبحت بفضل تلك المساندة تقارع المستعمرين معتمدة على سواعد أبنائها ، ويكفي مثالاً على ذلك مساندة الأخ القائد لحركة التحرر في جنوب أفريقيا والمراهنة على السجين السياسي البطل (نلسون مانديلا) والذي أصبح بفضل ذلك فيما بعد رئيساً للدولة بعد أن انتصرت حركة التحرر على المستعمرين العنصريين البيض واسترداد الوطنيين السود لأرضهم ولكرامتهم بعد أن كانوا يعاملون كعبيد .

وبفضل جهود القائد معمر القذافي حكيم حكماء أفريقيا واحترام اخوته حكماء وقادة أفريقيا لشخصه ولنضاله الثوري وصلت أفريقيا إلى ما كانت تحلم به وتراه بعيد المنال ، حيث تم في المؤتمر الذي عُقد في مدينة سرت بالجماهيرية العظمى بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٩٩ إفرنجي الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي الذي أصبح حقيقة بهرت كل العالم ، وقد دخل هذا الاتحاد طور تشكيل وتكوين مؤسساته التي تحل محل مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية ، إن هذا العمل التاريخي الجبار الذي جاء بفضل جهود غير عادية من القائد معمر القذافي إضافة لكونه يجسد التعاون العربي - الأفريقي على أكمل صورة ، فإنه يفتح الطريق على مصراعيه لبناء الفضاء العربي - الأفريقي الذي سيصبح الجانبان بفضله رقماً مهماً في المعادلة العالمية ، محافظان به على مدخراتهما وثرواتهما ، مكونان كتلة سياسية واقتصادية صلبة لا يمكن للفضاءات العالمية الأخرى إلا احترامها وتقديرها (1).

البعد الاقتصادي للعولمة

أدرك العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، خاصة العقد الأخير منه ، مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية ، كانت فيها أكثر توحشاً ، وأبعد ما تكون عن الجانب الإنساني في معاملات السوق والتجارة والربح ، فلا مجال للقيم والمعايير والأخلاق عند الرأسمالية ، بقدر ما يكون السعي المحموم للحصول على المزيد من المكاسب والأموال ، لقد شهد العالم أحداثاً متسارعة خلال السنوات القليلة الماضية أدت إلى هذا التطور في النظام الرأسمالي ، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩م ، وانتهاء الحرب الباردة ، أصبح النظام الرأسمالي يشعر بالزهو باعتباره قد كسب المعركة الاقتصادية والأيديولوجية على الساحة العالمية ، وبدأ منظروه يبشرون به كنموذج أمثل للاقتداء به في العالم ، وخير مثال على ذلك ما جاء به " فوكوياما " حول نهاية التاريخ واعتبار أن النظام الرأسمالي آخر ما يمكن أن يتوصل إليه عقل الإنسان كأسلوب للحياة ، إلا أن الأكيد هو أن عقل الإنسان لن يتوقف وتجاربه مستمرة دائماً للبحث عما هو أفضل .

يذهب بعض الخبراء إلى أن عولمة الاقتصاد ورأس المال هي المكون الذي يشكل العصب الأساسي في العولمة ، حيث أن النظام الرأسمالي استطاع أن يتحول بعد انتهاء الحرب الباردة إلى نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، يوضح ذلك ما ذهب إليه " فريدمان " من أن الفكرة الدافعة وراء العولمة هي رأسمالية السوق الحرة ، إذ كلما تُركت قوى السوق هي التي تحكم وكلما فتحت أبواب اقتصادك أمام التجارة الحرة والمنافسة ، أصبح اقتصادك أكثر كفاءة وازدهاراً ، ويضيف أن العولمة تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة في العالم تقريباً ، والعولمة أيضاً لها مجموعة خاصة بها من القوانين الاقتصادية ، قوانين تدور حول انفتاح اقتصاد كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له وخصخصته(2).

لقــد كانت حقبــة السبــعينات تعتمد على التقسيم الثلاثي للعلاقــات الاقــتصادية بــين الدول و أولها علاقـــات الاعتماد المتبــادل (Interdependence) التي يمكن فيهـا أن نتصور علاقــات متكافئة بــين الدول ، بحــيث تستفيد كل الأطراف بشــكل متســاو أو متكافئ بدرجة أو بأخرى ، بحيث إذا حقق أحد الأطراف فائدة أكبـر من تفاعل اقــتصادي ما ، فإنه يحقــق فائدة أقــل في قــطاع آخر ، و هكذا ، أما ثاني تلك العلاقــات ، فهو علاقـــات الاعتمــاد (Dependence)، التي تتضمن علاقات غير متكافئة ، ويترتب عليها نسـب مختلفة من الفائدة لطرفي العلاقــة ، ولكن في النهاية فإن الطرفين سوف يقدر لهما الحصول على قدر ما من الفائدة ، لم يكن يتسنى لهما الحـصول عليه لو لا الدخول في هذه العلاقــة ، و الثالث هو علاقــة التبــعيــة (Dependency) ، و هي تشكل أيضاً نمطاً من العلاقات غير المتكافئة ، ولكنها لا تؤدي فقط إلى فوائد غير متسـاوية بين طرفي العلاقـة ، كما في الحالة السابقـة ، و إنما في الوقت الذي يستفيد فيه طرف العلاقة الأقوى بشـكل كبير ، فإن الطرف الأضعف يحقق فائدة محـدودة للغاية ، بـل وتؤدي العلاقــة إلى خســارته وزيادة تخلفه في الأمد الطويل(3) .

فعلى الصعيد العالمــي ، ورغم الخطابــات الاحــتفالية عن النظام الاقــتصادي الجديد خلال سنوات السبعينات ، بأن الفوارق بين البلدان الغنية و البلدان الفقيرة ازدادت حـدة ، فقـد انتهي الزمن الذي كان يُطلق فيه مصطلح " البــلدان النامية " بـدلاً من " البـلدان المتخلفة " على بـلدان الجنوب الذاهبــة تدريجياً نحـو إغلاق الفجوة التي تفصلها عن البلدان الغنية كما هو حـاصل في بلدان قـارة أفريقيا .

لقد كانت الفوارق في مستوى الحياة المعيشية بين المجتمعات الأكثر فقراً و المجتمعات الأكثر غناً في ظل الاقتصاديات التقليدية لا تتجاوز نسبة ١ إلى ٤ أرتفع هذا الفارق إلى نسبة ١ إلى ٧٠ في عام ١٩٧٠م ، أما في عام ١٩٩٠م ، فقــد كان ٧٧% من سكان الكوكب لا يحصلون سوى على ١٥% من ثروة العالم ومتوســط دخل الفرد من بلدان الشمال كان أعلى من دخل الفرد في بلدان الجنوب بمقـدار (١٨) ثماني عشــرة مرة - أي ١٢٥١٠ دولار مقابــل ٧١٠ دولار ، ورغم أن سكان الدول الصناعية يمثلون ٢٣% من سـكان الكوكــب ، فإن تلك الــدول تتحكــم في ٨٥% من دخل العالم ، بينما لا تحـصل أفريقـيا - على سبـيل المثال - سـوى على ١% واحـد بــالمائة من دخل العالم(4).

إن النظام الرأســمالي الأمريكي ، بـــفعل التكنولوجية المتطورة التي جعلت العالم " قــرية كونية واحــدة " ، أصبــح يفرض نفســه كنظام اقتصادي أوحد ، هو عصب النظام الكوني بـأكمله ، في جوانبــه الاجتماعية و الثقـافية و السياسـية ، وكما أسلفنا ، فإن هذا النظام يستبعد البعد الإنساني في معاملاته الاقتصادية ، ويبشر بالحرية الفردية غير عابــئ بــالمجتمعات و الدول و الأمم ، هدفه المـــزيد من الربــــح ومن رأس المال للأفراد و الشــركات ، مما ســيؤدي في النهاية إلى كارثة للشعوب المختلفة بما فيها شعوب أمريكا و الغرب الذين يقودون هذا النظام اللاإنساني .

لقد أدى تزايد التبـادل و الانفتاح التجاري إلى زيادة الثروة بشــكل غير مسبــوق في التاريخ ، حيث أن ذلك بدوره ، أدى إلى زيادة التراكم لرأس المال في مراكز كبـرى ، و هذا ما فتح المجال أمام ظهور الســـوق المالية و التي تتوســـع وتتعاظم باســتمرار ، ســاعد في ذلك التقــدم الهائل الذي أحرزته تقنيات المعلومات و الإعلام و الاتصـال ، فهذا الثالوث هو الـذي أتـاح تغطيـة غـلاف الكـرة الأرضية بشبـكة من الضبـط و التوجيه و التبـادل الإلكتروني ، التي يُطلق عليها اســـم "الفضاء السبرنطيقي cyberspace" أو اقتصاد تحت الطلـب ، أي الفضـاء الموجـه إلكترونياً ، و الــذي

يسمح بتجاوز حدود الزمان والمكان ويجعل العالم كله حاضراً هنا والآن على مدار الساعة (5).

وتقول بعض التقديرات أن حجم السوق المالية يزيد (١٠٠) مائة مرة عن سوق التبادل الاقتصادي، وتتراوح الأرقام بين ١٠٠٠ مليار، و ٣٠٠٠ مليار دولار يومياً يتم تداولها في البورصات ومضارباتها، لذا فإن مؤلفا كتاب " فخ العولمة " يشيران إلى أنه بالرغم من أن نذر قيام حرب عالمية ثالثة مدمرة قد ضعف تماماً، بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن الخطر الذي تفرزه الرأسمالية المعولمة من جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات والأسواق النقدية العالمية، يُعد أشد خطراً إذا ما حدث انهيار اقتصادي عالمي بسبب ضعف وهشاشة الرأسمالية على صعيدها العالمي، وغياب ضوابطها على الصعيد المحلي، مما قد يحتم على حكام البلدان الصناعية المتقدمة الذين يُغالون الآن في الدعوة إلى العولمة المتحررة تماماً من أي قيود، إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية والانكفاء على الذات (6).

إن هذا النمط من الرأسمالية الأنجلو - أمريكية، ساعد على خلق علم ثالث في كل بلدان العالم، حتى داخل الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية الأخرى، كما خلق في كافة البلدان تفاوتاً هائلاً بالثروة بين أفراد المجتمع، ففي الولايات المتحدة يمتلك واحد بالمائة من سكانها حوالي ٥٠% من مجموع الثروة، بينما يمتلك ٨٠% من السكان، أقل من ٨% من تلك الثروة، وإن هذا النمط الاقتصادي غير العادل يتم تصديره للعالم عبر العولمة (7).

كما بات واضحاً بأن هناك تسابقاً محموماً بين حكومات الدول لإعطاء الدعم المالي للشركات متعدية الجنسية، لأجل إقامة مصانع على أراضيها، مما يميط اللثام عن تخبط السياسة والحكومات في متاهات الاقتصاد المعولمة، حيث أكد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على أن الضغط الذي تفرزه المنافسة الدولية، يدفع الحكومات إلى تقديم إغراءات مالية، لا تبررها المعايير الموضوعية، وذلك بالتأكيد، سيؤدي على المدى الطويل، إلى إلحاق أضرار فادحة باقتصاد تلك الدول، التي تنهك ميزانية شعبها من أجل بعض المكاسب المؤقتة، كأن تكون تلك الحكومات تسعى إلى الحد من البطالة وزيادة فرص التشغيل بإنشاء مصانع جديدة على أراضيها، وفي أحيان عدة يكون السبب الكامن وراء ذلك هو كسب الأصوات في الانتخابات.

{ مثلما تتوارى الحدود السياسية بين الدول في عصر العولمة، تتوارى الحدود بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي في التعامل الاقتصادي }.

فالتحرير والليبرالية والخصخصة، غُدت هي الوسائل الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية، التي أعلى من شأنها المشروع الليبرالي الجديد لتغدو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها، وبفعل إيمانهم المتطرف بالسوق، رأي الحاكمون في واشنطن ولندن أن النظام الذي يأخذ بقانون العرض والطلب، هو أفضل الأنظمة المتاحة على الإطلاق، وصار توسيع التجارة الحرة هدفاً بحد ذاته، لا يحتاج إلى تفسير، وبالتحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال، تم في الواقع، ودون اعتراض، أكبر تغيير جذري في النظام الاقتصادي الغربي (8).

لاشك في أن التكامل الاقتصاي العالمي، ينطوي على فرص عظيمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية لتحرير الأفراد من الفقر وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، فالتكامل والتعاون هو أساس تقدم الشعوب، إذا كان يرمي إلى استفادة الفرد أينما كان في العالم والقضاء على التخلف والجهل والمرض، والسعي إلى حماية البيئة من

الأضرار التي ألحقها بها اقتصاد التبذير في الدول الغنية ، إلا أن الأمر المهم في ذلك هو أن يوجه التنافس المدمر على الأسواق العالمية بين الدول الصناعية المتقدمة ، إلى ما يخدم المعايير الاجتماعية والديمقراطية وإشباع حاجات الأفراد ، بما يحول اللاعدالة التي تجرها العولمة الآن ، إلى نوع من المساواة الشمولية التي يستفيد منها الجميع ، دون استثناء .

فالاقتصاد الأمريكي المعولم ، لا يسعى لذلك ، ولا يمكن أن يتحقق في كنفه ، في الأقل على المستوى المنظور ، ويتضح ذلك من خلال " الوصفة " التي يقدمها " بريجنسكي " حيث يقول : وهكذا يجتمع التأكيد الأمريكي على الديمقراطية السياسية والتطور الاقتصادي ، لإيصال رسالة أيديولوجية بسيطة تستهوي الكثيرين تقول : السعي لتحقيق النجاح الفردي يعزز الحرية ويدر الثراء ، يكون المزيج الناتج من الربط بين المثالية والمصلحة الذاتية مركباً شديد الفاعلية ، ويشيع القول بأن الإنجاز الذاتي الفردي هو حق سماوي ، يمكن في الوقت نفسه أن يعود بالفائدة على الآخرين ، عندما يخلق الثروة ويحقق نموذجاً يقتدى به ، ويختم كلامه في هذا الموضوع بأن ذلك : يجتذب الأشخاص النشطاء ، والطموحين ، وأصحاب الطبيعة التنافسية (9).

فالمجال الواقعي للاختيار في ميدان الاقتصاد السياسي ، خصوصاً بعد ظهور القوى الاقتصادية الكونية نتيجة العولمة ، في الواقع بالغ الضيق ، حسب رأي الدكتور السيد ياسين - سواء كنا نتحدث عن اقتصاد حر على نمط الاقتصاد الأمريكي ، الذي يتسم بمعدل منخفض للبطالة ، ولكن في سياق معدل مرتفع لعدم المساواة ، أو عن اقتصاد أوروبي تقليدي يتسم بمعدل منخفض لعدم المساواة ، ولكن بمعدل مرتفع للبطالة في الوقت نفسه (10 ، إذن لابد من إيجاد بديل يعتمد فيه الاقتصاد على الموارد المحلية ، وعلى التكتلات الاقتصادية في فضاءات متكاملة ، وفي نفس الوقت الانفتاح على اقتصادات العالم بما لا يتعارض ومبادئ وقيم ومعايير المجتمع ، وبما يحقق الرفاهية والحرية والمساواة والشمولية .

ينظر بعض الاقتصاديين " د. رسلان خضور - د. سمير ابراهيم حسن " إلى العولمة على أنها واحدة من أهم المشاريع الرأسمالية لإدارة أزمتها الراهنة ، والمتمثلة في وجود ركود طويل الأمد ، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار ، بسبب الافتقاد إلى منافذ الاستثمار المربح داخل حدودها القومية ، وذلك بسبب :

أولاً : اتجاه معدل الربح للانخفاض.

وثانياً: التقدم التقني والزيادة الإنتاجية.

مما أدى إلى الحاجة إلى أسواق أوسع خارج إطار الدولة القومية ، وهذه بدورها ولدت الحاجة إلى سوق عالمية للتسوق في جميع المجالات ، مثل تسويق السلع والخدمات ، وتسويق المعلومات ، كذلك تسويق الثقافات والأفكار - وبالتالي تكون العولمة إحدى متطلبات التطور الرأسمالي لتوفير مجالات الاستثمار واستيعاب الفوائض ، بحيث تستطيع الرأسمالية تجديد نفسها ، والتغلب على تناقضاتها ، والتكيف مع أزمتها (11).

إن أنصار العولمة ، يعتبرون الاقتصاد والمصالح الاقتصادية هي اللغة المشتركة بين الشعوب ، لذلك فإنهم يركزون على هذا الجانب أكثر من تركيزهم على الجانب الثقافي ، الذي يحوي جانب مهم من الخصوصية والهوية ، التي من الصعب أن ينجر الناس خلالها بسهولة ، لذا يقدم لهم اقتصاد السوق على أنه البديل الأسلم لاقتصاداتهم ، حيث حرية التجارة والبورصة والبنوك والأسواق المفتوحة ، باعتبارها المعايير التي أثبتت نجاحاتها وتفوقها ، حيث حرية التجارة والبورصة والبنوك والأسواق المفتوحة ، باعتبارها المعايير التي أثبتت نجاحاتها وتفوقها ، وبالتالي فهي الأجدر بأن تفوز وتسود الحياة الاقتصادية ، كل ذلك بطبيعة الحال ، على حساب دور الدولة الوطنية ، الذي تم تقليصه إلى الحد الأدنى عن طريق مؤسسات الإقراض الدولية ،

ومنظمة التجارة العالمية، والشركات عابرة القوميات.

لوصف الحالة التي يمر بها الآن الاقتصاد العالمي، في ظل حقبة العولمة الراهنة، يطلق "ريتشارد اوبريان Richard O'Brien: عبارة "نهاية الجغرافية"(End of Geography) استناداً إلى قوة تأثير رأس المال، وتكمن الدلالة الكبرى لحركة رأس المال في حقبة التحرر من القيود، في قدرته على التحرك بحرية، حيث يكون المردود أفضل والمخاطر أقل[12]، أما الأسباب المؤدية لذلك، فهي التهرب من دفع الضرائب، والبحث عن الموارد - المادية والبشرية - بتكلفة أقل، وكذلك البحث عن إيجاد أسواق لتصريف المنتجات، وبذلك تدخل دول العالم في شبكة معقدة من التعاملات الاقتصادية التي يديرها النظام الرأسمالي، في عالم يخلو من الحواجز التي من الممكن أن تعيق تحركه، والأمر هنا لا يتعلق فقط بالحدود السياسية أو الجغرافية، بل يتعداها إلى تجاوز الحواجز القانونية التي عادة ما تضعها الدول الوطنية لحماية اقتصادها، وعندما يكون النظام الرأسمالي قد حطم كل هذه الحواجز من أجل المزيد من الربح وتراكم رأس المال، يكون بذلك قد زاد من اتساع الهوة بين الغني والفقير على مستوى الأفراد والشعوب والدول، وبذلك أيضاً، يكون قد حطم آخر الحواجز التي كانت تنظم حياة الأمم والشعوب، وهو الحاجز الأخلاقي والإنساني.

ففي الاقتصاد المعولم، كثيراً ما تتصرف الدول مثل الشركات وتتصرف الشركات مثل الدول، ويصبح التفاوض تدريباً على الدبلوماسية الثلاثية الأطراف، والتي تسعى الدول من خلالها إلى عقد وإبرام تحالفات تجارية، بينما تقيم المؤسسات العالمية علاقات رسمية مع الدول[13].

إن النظام العالمي الجديد الذي بثت ظاهرة العولمة ملامحه العامة التي بدأت تتشكل أخيراً، يسعى - كما عرفنا - إلى طرح نموذجه الاقتصادي، الذي يعتمد على الليبرالية الرأسمالية وحرية السوق وتنقل رأس المال حيث الربح الوفير، وإلغاء القوانين التي تحول دون ذلك، فهو أيضاً، يسعى إلى خلق نموذج للمستهلك الذي تستوجبه هذه المرحلة، (وعلى أي منتج أن يلاقي في مختلف بلاد العالم وأقاصي الأرض مستهلكاً متقبلاً، لا يختلف في أذواقه وميوله وأهدافه ونزواته وحاجياته عن أي مستهلك آخر لا تربطه به أية صلة تاريخية أو ثقافية أو جمالية قبل العولمة)[14].

إذن العولمة في أساسها قيمة مادية، حيث يعد البعد الاقتصادي جوهرها ومنطلقها، ويمثل الإنتاج والاستهلاك طرفي المعادلة التي تقوم عليها، وربما نستطيع القول بأن هذه المعادلة، ليست فقط محددة لتنطبق على الجانب الاقتصادي، بل هي أيضاً ما تسعى العولمة لأن يكون منهجها في جوانب أخرى، كالجانب الثقافي والجانب السياسي.

لذا فإن الشركات متعددة الجنسيات، التي هي إحدى مؤسسات وأدوات العولمة، لا تهتم اليوم بالمنشأ الذي يتم فيه تصنيع السلعة، والذي كان من علامات الجودة وعدمها قبل عصر العولمة، فالمهم الآن أن يتم تصنيع السلعة بالشكل الذي يؤمن للشركات شيئين أساسيين هما:

أولاً - أن يتم تصنيع المنتج بأقل تكاليف وأكثر وحدات.

ثانياً - أن تفتح المزيد من الأسواق لزيادة عدد المستهلكين الذين يقبلون على استهلاك ذلك المنتج.

إن ذلك يؤدي إلى حصول الشركات على الربح السريع، ما يؤدي بدوره إلى تراكم رأس المال لدى تلك الشركات، أما الدولة الوطنية التي يكون الاستثمار على أراضيها، فإنها في أحوال عديدة، لم تتخيل ما يحدث لاقتصادها في حال انسحاب رأس المال بشكل مفاجئ، كما حصل في المكسيك سنة ١٩٩٤م وبلدان جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧م، حيث انهارت أسواقها بالكامل، ما

أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي بتوجيه بعض الدول الغنية إلى تقديم السيولة المطلوبة لإنقاذ المؤسسات المنهارة من أزمتها .

ويرى بعض الاقتصاديين ، أن التجربتين السابقتين ، تبينان أن التدفقات المالية غير المحكومة إلى الأسواق التي هي في طور النمو ، يمكن أن تخلق حالة عميقة من عدم الاستقرار ، وأحد أشكال المخاطر ، هو ميل البنوك التجارية التي لا تخضع لرقابة كافية ، أو التي لا تتمتع بالمستوى المطلوب من التقنية الإدارية والرسملة ، إلى المغامرة بأرصدة المودعين ، طالما أن الربحية تكون الهاجس لهذه البنوك ، فتتوسع في الإقراض دون تبصر ، مما يؤدي إلى حدوث مثل هذه الأزمات [15].

هذه الأزمات التي تعاني منها دول الأطراف ، كما تسمى في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، قد تكون ذات فائدة بالنسبة لدول المركز ، التي وضعت استراتيجية اقتصادية لهذه الدورة المالية ، بحيث أنها تستفيد من الغنائم ولا تتأثر بالخسائر ، هذا ما دعى الاقتصادي "جورج سورس" إلى أن يقسم اقتصاد العولمة بين دول المركز ، وهي الولايات المتحدة وأوروبا ، ودول الأطراف (Periphery) الدائرة في فلكه ، ويرى أن وظيفة دول المركز ، هي اجتذاب الأموال من شتى أنحاء العالم لأسواقها المالية ، وتقوم بإعادة ضخ الأموال إلى دول الأطراف بشكل مباشر كالقروض أو الاستثمارات المالية ، أو بشكل غير مباشر عن طريق الشركات العبر قطرية ، وما دامت حركة تدفق الأموال هذه من الدول كافة إلى المركز ، وإعادة ضخها من المركز إلى الدول الأخرى مستمرة ، فإن القوة الهائلة التي تنتج عن حركة الدوران هذه ، تلقي بظلالها وتتفوق على أكثر المؤثرات الأخرى ، ويرى أن أحداث الانهيارات في اقتصادات دول الأطراف قد أتت بالخير على اقتصادات دول المركز ، لو لا أنها زادت عن حدها ، مما جعل من هول المصائب الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول حافزاً لها للتفكير بالخروج من ذلك النظام الذي سبب لها الكوارث والأزمات [16].

ويلاحظ المختصون ، بأن العولمة برمتها ، نتاج للتشابكات الاقتصادية المعقدة الداخلية والخارجية الرأسمالية المعاصرة ، وإن كان ذلك جديداً في صورته ، التي تمثل فيها الشركات متعددة الجنسيات القاطرة القوية التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة ، فإن هذا النظام الاقتصادي قد نشأ مع نشوء الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي ترى فيه النظام الجيد الذي أدى إلى ازدهارها ورقيها وبذلك فهو يمثل النموذج الاقتصادي الأمثل ، مما يستوجب فتح دول وأسواق العالم أمامه ، وقد تنبأ ماركس وإنجلز قبل ١٥٠ عاماً بتشكيل هذه الظاهرة حين أشارا إلى أن البرجوازية سوف تجتاح العالم بأسره ، مدفوعة بالحاجة لإيجاد المزيد من الأسواق لتسويق منتجاتها ، وعليها أن توجد في كل مكان وتستغل كل شيء ، وتعقد العلاقات أينما كان ، فمن خلال استغلال السوق العالمي ، تضفي طابعاً (كوزموبولتيا Cosmopolitan) { عالمياً } على الإنتاج والاستهلاك في كافة البلدان [17] ، وهذا ما يحصل في إطار النظام الاقتصادي العالمي الآن ، بعد أن أتاحت نهاية الحرب الباردة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للقيام بذلك .

إلا أنه يمكن القول بأن النظام الرأسمالي قد تطور خلال هذا القرن ، وقد كيف وضعه تبعاً للأوضاع التي مر بها العالم ، فقد كان في عصر الصناعة رأس المال الصناعي هو المسيطر ، وبالتالي ، كان من الضروري الاعتناء به أكثر من الأجزاء الأخرى لرأس المال - رأس المال المالي ، رأس المال التجاري - أما في الثلاثينيات من القرن العشرين ، وإلى يومنا هذا ، فقد تطور هذا النظام بحيث أصبح رأس المال المالي هو الشكل المميز لوضعه الحالي [18] ويتجلى ذلك في المضاربات المالية ، والبورصات وأسواق

الأسهم التي تتعامل بآلاف المليارات من الدولارات يومياً ، ما أطلق عليه اسم رأس المال الطيار أو الجوال .

ولا شك في أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يعد في جوهره بعداً أساسياً من أبعاد العولمة ، وأن الحديث عن هذا الجانب ، يتطلب الحديث عن مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤م والمؤسسات المنبثقة عنه - البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية أخيراً - وكذلك الآليات التي تعمل من خلالها للسيطرة على الاقتصاد العالمي وتوجيهه ، حيث يتم إملاء الشروط المجحفة على الدول المقترضة ، بحجة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، وما إلى ذلك من شروط لاتباع سياسات معينة ، تكون في مجملها ذات فائدة للمؤسسات الدولية ، بغض النظر عما يلحق بالدول النامية من أضرار اجتماعية وإنسانية لم تراعى لدى تلك المؤسسات ، مما يؤدي إلى انهيار اقتصاداتها التي هي بالأساس ضعيفة ، واتساع الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتقدمة في الشمال - دول المركز - مما يؤدي إلى استمرار وضعية التبعية لدى دول الأطراف ما لم تتوحد تلك الاقتصادات في فضاءات تحد من ذلك الخطر الداهم .

وتختم هذا الموضوع بما توصل إليه " هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان " حين قالا : أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود ، دون أي قيود ، إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيداً إلى الشوارع الخلفية للبطالة .. إنطلاقاً من هذا ، فإن المنافسة المعولمة أصبحت تطحن الناس طحناً وتدمر التماسك الاجتماعي[19] ، ما يجعلنا نؤكد على أن قيام الفضاء العربي - الأفريقي ضرورة استراتيجية يفرضها عصر العولمة .

البعد السياسي للعولمة

عندما نتحدث عن العولمة ، فإننا نتحدث عن نظام عالمي جديد ، بدأت ملامحه النهائية تتشكل بنفس السرعة التي يمتاز بها هذا العصر ، لقد كانت السياسة هي التي ترسم الطريق الذي يجب أن يسير عليه الاقتصاد ، وذلك طيلة القرون الماضية ، إلا أن الأمر تغير منذ بداية القرن العشرين - ويزداد الأمر وضوحاً كلما اتجهنا إلى العقد الأخير منه - فتحت ضغط الدول الصناعية التي أدى التقدم الصناعي بها إلى تراكم رأس المال ، أصبح الاقتصاد القوي لها هو الذي يرسم سياسة الدولة مع غيرها من بلدان العالم ، وقد زاد الأمر تطوراً تبني الدول الغربية النظام الرأسمالي كنظام سياسي ، حيث يكون التحكم وتكون السيطرة للأغنى ، على مستويات الأفراد والمؤسسات والشركات والدول .

إن اجتماع هذه الأمور ، من تقدم صناعي وتكنولوجي ، وتطور الاتصالات وتدفق المعلومات وضغط رأس المال لإيجاد المزيد من الأسواق لتصريف المنتجات والحصول على المواد الخام - رغم قلة الاهتمام بهذا الجانب بعد أن أصبح بإمكان التقدم التكنولوجي خلق العديد من البدائل للمواد الخام - والأيدي العاملة الرخيصة ، هذه الأسباب وغيرها جعلت الشركات الكبرى عبر الوطنية ، تضغط لخلق نظام جديد يحكم العالم ويوفر لها ما تريد .

ويقول " فريدمان " ما أن أصبحت العولمة النظام العالمي المسيطر مع نهاية الحرب الباردة ، حتى وضعت إطاراً مختلفاً حول الجغرافية السياسية ، ولئن كان نظام العولمة لم يقض على الجغرافية السياسية ، إلا أن الاعتقاد بأنه لا يؤثر فيها من بعض النواحي الجذرية يعتبر تفكيراً سطحياً[20]، فنلاحظ أن مروجوا قيم العولمة ، من الأفراد والمؤسسات والدول ، قد بدأوا بوضع

استراتيجية جديدة للكيفية التي يمكن أن يتم التدخل عن طريقها في الشؤون الداخلية للدول ، دون أن يؤدي ذلك إلى ردة فعل ، تؤثر على مصالحهم ، أو أنها تخلق ردة لدى أولئك المستبشرين بهذا النظام الجديد .

لذا فقد وجدوا في " الديمقراطية " كلمة السر والمفتاح السحري الذي سيفتح أمام الدول الكبرى أبواب الدول التي لا تسير في الركب ، دون أدنى معارضة ، على الأقل من قبل المنظمات الدولية والإقليمية ، فمن ذا الذي لا يرغب في تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، هذه الكلمات والعبارات التي ناضل ويناضل من أجلها الإنسان في كل مكان على سطح الأرض ، لكن السؤال المهم ، ما هو نوع تلك الديمقراطية وما هو نوع حقوق الإنسان التي ينادي بها الغرب الآن ؟ ، من المعطيات الموجودة على أرض الواقع ، نعرف جيداً أن الديمقراطية المقصودة ، ليست بمعناها الواسع المتمثل في الحرية بكل معانيها والعدل والمساواة ، أي أن الشعب يحكم نفسه بنفسه دون نيابة من أحد ، بل بالمعنى الغربي الذي يرى بأن الديمقراطية متلازمة مع السوق لزيادة الرفاه الاجتماعي .

إلا أن هانس - بيتر مارتين وزميله ، بريان - كالكثيرين - بأن اقتصاد السوق والديمقراطية ليسا هما الركنين المتلازمين دوماً ، واللذين يعملان بانسجام لزيادة الرفاه للجميع ، وأن الأقرب إلى الحقيقة هو التعارض بين الديمقراطية والسوق ، وهما في ذلك يستندان إلى خبرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تجري الآن في مختلف بلاد العالم ، في ضوء السياسات الليبرالية الجديدة التي تستند إليها العولمة .. ويلاحظان بأن الديمقراطية التي يتم الدفاع عنها الآن ، هي تلك التي تدافع عن - وتحمي - مصالح الأثرياء والمتفوقين اقتصادياً ، وفي الوقت نفسه تضر بالعمال والطبقة الوسطى ، وذلك يتمثل في تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل ، وفي أحيان كثيرة طرد العمال ، وتقليص دور الدولة في الرعاية الاجتماعية (21) .

أما بخصوص حقوق الإنسان ، فإن ما يهدف إليه مروجوا قيم العولمة ، ليس بالطبع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي أقرته وأعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/ديسمبر ١٩٤٨ أفرنجي ، والذي جاء (بمثابة الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية ، وبحقوقهم المتساوية في الحرية والعدل والسلام ، كما جاء بمثابة الرفض للأعمال الهمجية ، والدعوة إلى انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة)(22) ، إن ما يهدفون إليه هو أن يستغل الإنسان كفرد باقي الأفراد بأية وسيلة كانت ، ليزيد من أرباحه وثرواته ، أي أن البعد المجتمعي والبعد الإنساني مستبعدان في هذه الحالة ، فالاهتمام بحقوق الفرد يكون بقدر ما يقدمه لتلك القوى الرأسمالية من فائدة ، وخير مثال على ذلك قضية الطفل الكوبي (اليان غونزاليس) التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية استغلالاً سياسياً سافراً ، وسخرت لها إعلامها المعولم الذي استمر يحدث لها التفاعلات ردحاً من الزمن ، حتى غدت وكأنها حدث القرن ، في المقابل نجد قتل الأطفال وهم نيام في طرابلس وبنغازي من قبل أمريكا ومأساة أطفال العراق التي صنعتها نفس الدولة ، حيث يموت عشرات الآلاف من الأطفال من جراء نقص الغذاء والدواء وعدم إمكانية العلاج بالخارج ، نظراً للحصار اللاإنساني واللاأخلاقي ، وأطفال أفريقيا الذين يشاهدهم العالم على الشاشات المرئية كهياكل عظمية جراء الجوع رغم وجود خيرات القارة التي يتم نهبها من قبل الشركات العملاقة والمؤسسات العالمية المسخرة لخدمة الدول الغنية ، ليقارن المبشرون بعصر العولمة (الذهبي) بين " إنسانية " أمريكا وهي " تحنو "

على الطفل الكوبي ، وبين " إنسانيتها " وهي تقوم بتلك الأعمال البشعة .

فبعض المحللين يرون أن النسق السياسي الذي تفرضه الليبرالية الرأسمالية الآن ، سيؤدي إلى انقسام أفراد المجتمعات إلى نوعين ، أفراداً متطرفين وأفراداً مسالمين قد يحبذون الهجرة ، أي إما الاقتتال وإما الهجرة ، هذا ما جعل الإطار الذي كان يصهر المجتمع في بوتقة واحدة بدأ ينهار ، ومن هنا فإن الهزة السياسية الملوحة بمخاطرها في الأفق صارت تتحدى كل الديمقراطيات الحديثة ، وبجلاء لا مثيل له يظهر هذا التحدي في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص (23).

وفي مقابلة مرئية أجرتها قناة فضائية(*) مع الدكتور جياندو يمنكو بيكو ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، من واشنطن ، وذلك يوم ١٩/ ٤ / ٢٠٠٠ ف - وهو إيطالي يعمل الآن بمنظمة الأمم المتحدة وكان قد سبق له العمل ببعض الدول العربية والإسلامية قال حرفياً { أنا كغربي أخجل من ضعف الإحساس عندنا ، والكيل بمكيالين ، رغم ما ينادي به الغرب من ديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويتصرف عكس ذلك ... الحضارة الإسلامية عندما امتدت إلى أوروبا قامت بالبناء ، أما الحضارة الغربية فإنها تقوم بالهدم ... في الإسلام هناك مصداقية في الحياة الخاصة والعامة ، أما الغرب فقد علمنا أن الحياة المهنية يجب أن تختلف عن الحياة الخاصة } .

هذا وغيره يعري لنا حقيقة السياسات الغربية تجاه دول الجنوب من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبهنا إلى حقيقة منهجنا وسياساتنا العربية الإسلامية ، ومدى عظمتها ، مما يعطينا الزاد بأن نفخر بهويتنا ونتمسك بها ، وأن لا نشعر بالدونية أمام تيار التقدم الغربي وتيار العولمة ، كما يريد لنا المبشرون بها .

وكما يعتقد " باسكال يونيفاس " فإن التقدم العلمي كحالة طبيعية ، لا ينتج عنه إلا آثار محايدة ، ولكن القرار السياسي هو الذي يعطيه معنا سلبياً أو إيجابياً .. وكما نلاحظ بالنسبة للإعلام فإن تطور وسائل الاتصال الحديثة ، لا يعني في حد ذاته الحصول على إعلام موضوعي وتام ودون تلاعب وتضليل للجميع ، فتطور التكنولوجية لا يحمل بشائر تعميم الديمقراطية وفتح الطريق أمام كل المواطنين للمساهمة في صنع القرار ، أكثر مما يجعل إمكانيات قيام عالم الدكتاتورية ، وذلك مثلما تطور أنظمة التسلح ، لا يحمل معه السلام الأبدي ، أكثر مما يحمل إمكانية نهاية وشيكة للعالم (24).

لقد ارتفعت أصوات عديدة في محاولة لرسم التجليات السياسية للعولمة ، والمتمثلة في سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ، إلا أن الموجود على أرض الواقع هو مشكلة ازدواجية المعايير - حيث أصبح الكيل بعدة مقاييس من المكاييل - وذلك تجاه تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويرجع ذلك بصورة واضحة ومباشرة إلى سبب رئيسي واحد ، وهو الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها وخاصة مجلس الأمن ، الذي تستخدمه كأداة للتدخل في شؤون الدول الداخلية والخارجية ، وذلك من خلال استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية ، لتهديد وضرب وحصار الشعوب الرافضة لسياستها الرامية لإذلال تلك الشعوب ، والسيطرة على مقدرات الشعوب التي تسعى للاعتماد على ذاتها .

إن موضوع " صدام الحضارات " الذي جاء به صامويل هنتنجتون ، وغيره من الطروحات المتصلة بالاستشراف المستقبلي وفلسفة التاريخ ، التي تطلقها الدوائر الغربية ، ليست سوى إطار السياسة (الاحتواء المزدوج) التي تنتهجها الولايات المتحدة في الشرق العربي

(*) قناة الجزيرة

الإســــلامي(25 منذ منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات حين ضربت المدن الليبية وحين ضربت قوة العراق العسكرية والاقتصادية .

فالنظر المتفحص للبعد السياسي للعولمة كنظام عالمي جديد ، يرينا مدى تقلص وانكماش دور الدولة داخلياً وخارجياً ، وفي هذا الإطار ، يعتقد " هنتنجتون " أن التحديات التي تواجه نظام الدولة الويستفالية الحديثة (Westphalian) - نسبة إلى معاهدة ويستفاليا التي أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا عام ١٦٤٨م والتي وضعت أول شكل للدولة الحديثة - تفوق ما كان عليه الحال في الماضي من حيث الحجم والمدى ، وبينما لم يحن بعد أوان الحديث عن نهاية الدولة ، فليس من المستبعد الحديث عن الدولة المنكمشة أو عن تراجع دور الدولة (26)، ويعتبر " السيد ياسين " أن أخطر تحديات العولمة السياسية ما برز في ميدان العلاقات الدولية ، حيث أصبح حق التدخل ، لأي سبب كان ، يفرض فرضاً على بعض الدول ، خاصة دول الجنوب بما فيها الوطن العربي وقارة أفريقيا ، يأتي ذلك أساساً من خلال تحكم الولايات المتحدة وسيطرتها على مجلس الأمن الدولي ، واستصدارها لقرارات تنسب إلى الشرعية الدولية ، حيث جعلتها هذه الشرعية ، تؤيد ما تقوم به المؤسسة العسكرية الصهيونية ضد مناضلي الشعب العربي الفلسطيني ، وتحاصر ثلاث أقطار عربية هي ليبيا والعراق والسودان ، وربما على الطريق آخرون .

لقد ساهمت العولمة بآلياتها الحديثة في تقليص دور الدولة ، بشكل خاص في سيطرتها على الاقتصاد المحلي ، الذي دخل في تشابكات اقتصادية عالمية ، شخوصها مؤسسات الإقراض الدولية ومنظمة التجارة العالمية (W T O) .. ووسائلها رأس المال المالي ورأس المال الصناعي والقروض والمديونية .. أما مسرحها فهو الكون بأسره ، ولا ريب بأن ذلك قد أدى إلى تآكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي ، إلا أن العولمة - كما يعتقد سمير أمين - في حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة ، فنتج عن ذلك تناقض جديد ، ويزعم أن الرأسمالية لن تكون قادرة على التغلب عليه ، فليست الرأسمالية نظاماً اقتصادياً فقط ، فهي نظام كلي لا فصل فيه بين الاقتصاد والسياسة ، أي وجود الدولة ، لقد تم توسع الرأسمالية حتى تاريخ قريب بواسطة توافق واضح في إطار الدولة الوطنية بين مجال الإدارة الاقتصادية ، ومجال الإدارة السياسية لشؤون المجتمع ، ويفترض منطق الرأسمالية إضفاء أولوية على مقتضيات الإدارة المعولمة للاقتصاد على حساب وظائف الدولة الوطنية ، وينعكس هذا الخيار في الخطاب السائد المعادي مبدئياً للدولة ، فيتجلى التناقض الجديد في اختفاء التلازم بين مجال عمل قوانين تراكم رأس المال ، وهو مجال أصبح عالمياً ، وبين مجال الإدارة السياسية والاجتماعية التي ما تزال محكومة قطرياً .

وفي تعليقه على الآراء التي جاء بها " سمير أمين " يقول " برهان غليون " : إن التاريخ يتجه نحو تجاوز حقيقي وموضوعي للدولة الوطنية أو القومية كما عرفتها العديد من المجتمعات في القرنين الماضيين ، وهذا لا يعني أن الدولة سوف تزول وتتجاوز ، لكن طابعها الوطني أو القومي هو الذي سوف يزول ، وسوف تتحول الدولة شيئاً فشيئاً إلى وكالات عالمية تدير الشؤون المحلية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءاً كبيراً من السياسات التي ينبغي تنفيذها من دون أن يفرضها على أحد ، ويوجه جميع (الوكالات) من دون أن يكون على صلة مباشرة بها ، وفي هذه الحالة لن تعكس هذه الدول الوكالات إرادة الأمة ولا استقلالها ولا سيادتها ، ولا حاجاتها السياسية للتضامن والتعاون (27).

إذن فالبعد السياسي للعولمة يكمن ، في جوهره ، في تحجيم الدور الذي تلعبه الدولة الوطنية ، وتقليصه إلى أقل قدر ممكن ، دون القضاء على نظام الدولة بالكامل ، فرغم أنها المؤسسة التي تملك قوة نسبية في مقاومة الهيمنة ،

إلا أنها في الوقت نفسه المؤسسة القادرة على تنسيق عمل الشركات متعددة الجنسية في علاقتها بالاقتصاد المحلي ، وحيث أن السوق الداخلية غير قادرة على استيعاب نشاط تلك الشركات العملاقة ، كان لابد من أخذ جزء كبير من اختصاصات الدولة وفتح الأسواق على بعضها ، كي تكون مجالاً أرحب للنشاط الاقتصادي المعولم ، ما يجعلها فريسة سهلة له ما لم تنظم نفسها في فضاءات وتكتلات اقتصادية عملاقة .

خاتمة

إنطلاقاً من هذه المعطيات العالمية التي تستوجب الانتباه والاستعداد لمجابهتها ، وانطلاقاً من الظروف الموضوعية والذاتية لأقطار الوطن العربي والدول الأفريقية ، أصبح التوجه نحو إقامة فضاء عربي - أفريقي من الضرورات الاستراتيجية التي عن طريقها يستطيع الجانبان المحافظة على ثرواتهما كمرحلة أولى ، ومن ثم تكوين تكتل اقتصادي قوي يستطيع بشكل ندي التعامل والتفاعل مع غيره من الفضاءات الأخرى في العالم ، وخلق نوع جديد من العلاقات الدولية (International Relations) التي كان ينظر إليها من وجهة النظر الجيوبوليتيكية بأنها تنجم بسبب التباين الهائل في المقومات الاقتصادية والموارد الطبيعية والتباين في الشخصية ما يؤدي إلى وجود نوع من العلاقة تربط أجزاء االعالم المختلفة بعضها بالبعض [28]، وقد حذر القائد معمر القذافي من أننا إذا لم نفعل ذلك ونصنع عولمتنا التي نريد ، فإن العولمة الأمريكية الغربية هي التي ستفرض علينا ، وهذا ما لا نريد .

الهوامش

(1) أحمد إبراهيم محمود ، العلاقات العربية الأفريقية في بيئة دولية متغيرة ، بحث منشور في كتاب التعاون العربي الأفريقي / الواقع الراهن وآفاق المستقبل ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ف ، ص ٩٤ .

(2) توماس ل. فريد مان ، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون ، محاولة لفهم العولمة ، ترجمة : ليلي زيدان ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م ، ص ٣١ .

(3) د. علي الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ، اكتوبر ١٩٨٨م ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

(4) انظر في ذلك : باسكال يونيفاس ، إرادة العجز ، نهاية الطموحات العالمية والاستراتيجية ، ترجمة: د. صالح السنوسي ، منشورات جامعة قاريونس / ليبيا ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(5) د. مصطفى حجازي ، العولمة والتنشئة المستقبلية ، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية ، البحرين العدد ٢ ، صيف ١٩٩٩م ، ص ٢١ .

(6) انظر في ذلك : هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان ، مصدر سابق .

(7) عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص ٥ .

(8) هانس - بيتر مارتين وه هارالد شومان ، مصدر سابق ص ٢٠٢ .

(9) زبغنيو بريجنسكي / مصدر سابق ، ص ٤٢ .

(10) د. السيد ياسين ، العولمة و الطريق الثالث ، بحث منشور بمجلة النهج ، السنة ١٥ العدد ٥٣ ، مركز الأبحاث والدراسات الاستراكية في العالم العربي ، شتاء ١٩٩٩م ، ص ٦٩ .

(11) د. رسلان خضور ، د. سمير ابراهيم حسن ، مستقبل العولمة ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق / سوريا ، السنة الثانية - العدد ٧ يوليو ١٩٩٨م ، ص ٨ .

(12) د. ريتشارد هيجوت ، العولمة و الأقلمة ، اتجاهان جديدان في السياسات العالمية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م ، ص ٢٠ .

(13) John Stopford and Susan Strange, Rival states; Rival Firms press,) Competition for World market share (Cambridge University) 1992.

(14) حاتم بن عثمان ، العولمة و الثقافة ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، الطبعة العربية الأولى ، ١٩٩٩م ، ص ١٣٥ .

(15) بدري يونس ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .

(16) عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

(17) د. مفيد حلمي ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

(18) د. محمد الشريف المان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات برتي ، الجزائر ١٩٩٤م ، ص ٨٧ .

(19) هانس - بيتر مارتين و هارلد شومان ، مصدر سابق ص ١٤ .

(20) توماس ل. فريد مان ، مصدر سابق ، ص ٣٢١ .

(21) انظر في ذلك - هانس - بيتر مارتين و هارالد شومان ، مصدر سابق ، الفصل الأول .

(22) د. جليل وديع شكور ، الطفولة المنحرفة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت /لبنان ١٩٩٨م ، ص ٢٥ .

(23) هانس - بيتر مارتين و هارالد شومان ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

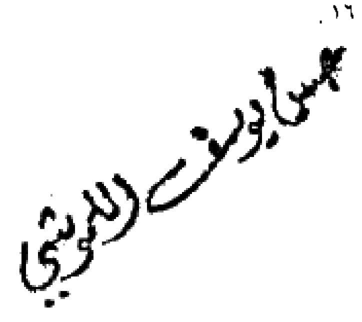
(24) باسكال يونيفاس ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ .

(25) د. منير الحمش ، مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

(26) د. ريتشارد هيجوت ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(27) انظر في ذلك : د. برهان غليون و د. سمير أمين ، ثقافة العولمة و عولمة الثقافة ، دار الفكر ، دمشق /سوريا ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م .

(28) د. عبد المنعم عبد الوهاب و د. صبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي / جامعة بغداد /بيت الحكمة ، ١٩٨٩م ، ص ١٦ .



عيسى أبو يوسف اللمويشي

من محاور المجلة

- مشكلة الأقليات في ظل الدراسات التاريخية وكيفية حل مشكلاتها السياسية والاقتصادية وفق المجتمع الجماهيري .

- أسباب ومسببات تخلف الجنس الأسود وعلاقة هذا التخلف بالتفوق العددي .

- الدعوة إلى ثورة عالمية لتحرير الإنسان من مناهج وآثار التعصب والتكييف العمدي لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان .

- الأقليات العرقية والقومية في الوطن العربي وإمكانيات تحقيق المساواة السياسية .

من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

محاكمة العولمة

الجزء الثاني

آثار العولمة

الجزء الثالث

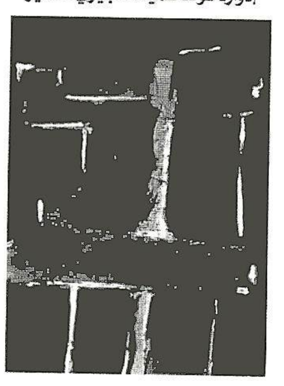
نحو إعادة التوطين

ترجمة وتقديم

د. رجب بو دبوس

إشراف:

إدوارد كولد سميث - جيري ماندير



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، صدر كتاب محاكمة العولمة لله الجزء الثاني والثالث تحت إشراف ادوارد غولد سميث وجيري ماندير و قام بترجمته والتقديم له الأستاذ الدكتور/ رجب بو دبوس .

وقد احتوى الجزء الأول : آثار العولمة والذي ساهم فيه مجموعة من الباحثين العديد من المباحث الهامة وجاء الجزء الثاني تحت عنوان : نحو إعادة التوطين بمشاركة ستة باحثين .

وفي افتتاح الدكتور بو دبوس للكتاب يقول لله العولمة كارثة ، اجتماعياً ، بيئياً واقتصادياً . هذا الجزء من محاكمة العولمة يواصل البرهان على ذلك . إذ بدأت إرهاصات العولمة عندما راجت سياسات التطور الاقتصادي ، خلال الأربعين سنة الأخيرة . التطور كان هدف حكومات العالم لله.

يقع الكتاب في 278 صفحة من القطع الكبير.

ملف حالة

الاتحاد الأفريقي . . . المسيرة والطموحات

- مستقبل أفريقيا في الألفية الثالثة

د. نجاح قدور

- الاتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية

أ. نادية يوسف بن يوسف
أ. ربيعة خليفة الصرماني

- منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي
(دراسة مقارنة)

أ. البشير علي الكوت

- الاتحاد الأفريقي
دراسة في قانون المنظمات الدولية

أ. د. أحمد الرشيدي

مستقبل أفريقيا
في الألفية الثالثة
الاتحاد الأفريقي

د. نجاح قدور
جامعة السابع من أبريل/ الزاوية

تمهيد :

إن قيام الاتحاد الأفريقي يجسد طموحات أبناء القارة الأفريقية وحلم قادتها التاريخيين في تحقيق الوحدة الأفريقية كطريق وحيد لتقدم هذه القارة وتحقيق أهدافها وطموحاتها .

ومن المأمول أن هذا الاتحاد سوف يعمل جاهداً على القضاء على الجهل والتخلف والتبعية الذي تعاني منه قارة أفريقيا الذي ورثته من الحقبة الاستعمارية ، وما تعانيه من أوبئة وحروب وفتن .

والآن ومع بداية الألفية الثالثة بزغت شمس أفريقيا الجديدة مع عامها الجديد . لتعلن بشائر استقلال حقيقي سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي ... ولتحقيق الحلم الذي طالما راود حكماء أفريقيا وقادتها ، وعلى رأسهم الزعيم الليبي معمر القذافي ، الذي يعتبر مؤسس الاتحاد الأفريقي الذي شهد مرحلة انطلاقه أثناء مؤتمر " ديربن " بجنوب أفريقيا يوم ١٤ / ٧ / ٢٠٠٢ . وقد كان أول القادة الأفارقة الذي شارك بفعالية في هذا المؤتمر ، حرصاً منه على أهمية هذا الاتحاد ، وهذا ليس بغريب عن زعيم عرف بمواقفه الرائدة في نصرة قضايا القارة الأفريقية وتحقيق تقدم وعزة وازدهار شعوبها .

إن من مهام الاتحاد الأفريقي تحقيق الاستقرار والأمن ، وتحقيق آدمية الإنسان الأفريقي الذي تعرض على مدى القرون الماضية إلى الاضطهاد والعنصرية ، ولا شك إن إنطلاق الاتحاد سيكون قوة دافعة لتحقيق طموحات أفريقيا الجديدة باتجاه صنع التقدم والنماء والاستقرار في كافة ربوع أفريقيا .

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء عن مسيرة أفريقيا نحو التنمية والتحرر من الهيمنة والتبعية للخارج ، ابتداء من مرحلة الاستعمار التقليدي إلى مرحلة الانطلاق مروراً باتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء إلى ميلاد الاتحاد الأفريقي في سرت ٩ / ٩ / ١٩٩٩ . وتفعيله في مؤتمر " ديربن " .

كما تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى إبراز الطموحات والآمال المعقودة على هذا الاتحاد والمعوقات والتحديات التي قد تعوق مسيرته .

ولتحقيق أهداف البحث سوف نعالج المحاور التالية :

أولاً : السياق التاريخي للاتحاد الأفريقي .

وفيه نستعرض المسيرة التاريخية التي قطعتها أفريقيا منذ المرحلة الاستعمارية إلى مرحلة انطلاق الاتحاد الأفريقي . وذلك على النحو التالي :

1- مرحلة الاستعمار :

بدأت أوروبا تتطلع إلى استعمار واستغلال أفريقيا بعد قيام الثورة الصناعية الأولى - ابان القرن الثامن عشر - عندما تحولت أوروبا إلى الاقتصاد الرأسمالي الصناعي ، وأخذت تبحث عن المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق في قارتي أفريقيا وآسيا لتزويد مصانعها بالمواد الخام (الأولية) . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأت أوروبا تبعث بإرساليات تبشير لتسهيل مهمتها في الاستيلاء على أفريقيا[1] .

وكانت بلجيكا أسرع الدول الأوروبية في إعلان سيادتها على الكونغو ، ثم أخذت باقي الدول الأوروبية في التسلل إلى أفريقيا لكي تقيم فيها مراكز نفوذها ، معتمدة في ذلك على بعض زعماء القبائل لإبرام معاهدات واتفاقيات وشراء المواقع والموانئ[2] وهكذا بدأت عملية الاحتلال والغزو المباشر لأفريقيا في القرن التاسع عشر ، حيث احتلت فرنسا الجزائر في عام ١٨٣٠ ، وتونس في عام ١٨٨١ ، وساحل العاج ١٨٨٢ ، وتوغلت داخل القارة الأفريقية (السنغال - النيجر) واستولت على مساحات كبيرة ، ثم سارعت بريطانيا إلى احتلال مصر عام ١٨٨٢ ، وركزت نشاطها الاستعماري على شرق القارة ، وكذلك إيطاليا بدأت تستعد لاستعمار ليبيا ، ومن ثم خضعت قارة أفريقيا للاستعمار باستثناء أثيوبيا وليبيريا[3] .

وجاء مؤتمر برلين لإضفاء الشرعية على الاحتلال الأوروبي وتقسيم أفريقيا بين الدول التالية : بريطانيا ، هولندا ، فرنسا ، البرتغال ، إيطاليا ، اسبانيا وبلجيكا[4] .

وهكذا وقعت أفريقيا تحت براثين الاستعمار وبشاعته ، مما أدى إلى نهب ثرواتها واضطهاد شعوبها وتعرضها للاستلاب الثقافي والحضاري.

2- مرحلة التحرر

خاضت أفريقيا معارك طويلة لأجل الحصول على استقلالها ، وقد تم لها ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات من القرن العشرين . ولكن ما إن خرج الاستعمار من الباب حتى عاد من الشباك ، ويتمثل ذلك في استمرار التبعية للرأسمالية العالمية ، ذلك أنه بعد ميل الاستعمار الغربي عن أفريقيا ترك العديد من الأنظمة السياسية والاقتصادية الموثوقة الصلة بالنظام الرأسمالي . فقد عمد الاستعمار - قبل رحيله - إلى برمجة القارة الأفريقية تبعاً لهواه وأغراضه ، فجعلها تستهلك أكثر مما تنتج ، وإن ما تنتجه لا تستهلكه ، فقد فرض الاستعمار زراعة محاصيل معينة ، وجعلوا الأفارقة يعتمدون على زراعة المحاصيل النقدية مثل الكاكاو ، الشاي ، البن والقطن ... إلخ لتحقيق طلبات المصانع الأوروبية من المواد الخام [5].

وهكذا أضحت أفريقيا فريسة للفقر مما اضطرها إلى الاستدانة ،حتى وصل الدين الخارجي إلى حوالي ٣٥٠ مليار دولار ، وخاصة بعد أن استعانت بالقروض الأجنبية لسد الفجوة بين الموارد المحلية والاستثمارات الوطنية لمواجهة العجز المستمر في الموازين التجارية[6] . وقد أدت أزمة الديون الأفريقية وبرامج المواءمة بدعوى إعادة هيكلة الاقتصاد الأفريقي ، وهذه السياسة تتمثل في تخفيض

قيمة العملة الوطنية وضغط الإنفاق وتحرير التجارة وخصخصة المشروعات العامة ورفع أسعار الفائدة وعدم تحديد الأسعار وإلغاء الدعم(7).

ورغم إنشاء الوحدة الأفريقية، وما قامت به من جهود في إخراج القارة من دوامة التخلف والتمزق، إلا أنها لم تنجح بسبب التدخلات الاستعمارية الامبريالية. ويظهر ذلك جلياً خلال مؤتمر القمة الأوروبية - الأفريقية، الذي عقد بالقاهرة والذي حملت فيه أفريقيا أوروبا مسئولية كل ما حدث لها من نزاع وخلاف وصراعات قبلية واثنية، وما أحدثته - أوروبا - من آثار سلبية بسبب استعمارها للقارة الأفريقية واسترقاقها قرون طويلة(8).

وإذا كانت ثمة إيجابيات للقاء القمة بين أفريقيا وأوروبا، فإنها تتمثل في جعل مشاكل القارة الأفريقية في بؤرة الشعور العالمي، بل وعلى أجندة السياسة الدولية بعد مرحلة التهميش وتجاهل الدور الأفريقي. كما أن من إيجابيات هذه القمة أيضاً اقتناع قادة أفريقيا من عدم جدوى الاعتماد على الامبريالية في الخروج من التبعية والتخلف إلا بالاعتماد على الذات، وهذا ما ظهر جلياً في المرحلة التالية.

3- مرحلة التهيؤ للانطلاق

يعتبر تاريخ إنشاء " اتحاد المغرب العربي " في الربع الأول من عام ١٩٨٩ نقطة البداية نحو مرحلة التهيؤ للانطلاق نحو " الاتحاد الأفريقي "، إذ بفضل جهود أبناء المغرب العربي وعلى رأسهم العقيد معمر القذافي، فرضت أفريقيا خطوة هامة نحو وحدتها وانعتاقها، ومن المعلوم أن اتحاد المغرب العربي قد ضم في عضويته خمس بلدان أفريقية، هي: المغرب، الجزائر، تونس، الجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا.

ومن الخطوات الإيجابية نحو وحدة أفريقيا، التي تمت في عهد هذا الاتحاد ما قامت الجماهيرية الليبية من انفتاح على باقي بلدان أفريقيا، إذ فتحت حدودها مع بقية البلدان الأفريقية، وسارعت في القيام بمشاريع تنموية لصالح أبناء أفريقيا(9).

وتلي هذه الخطوة، خطوة أخرى هامة نحو وحدة أفريقيا، وأعني بها قيام تجمع دول الساحل والصحراء. الذي انبعث بمبادرة ليبية منذ ١٩٩٨. وفي منتصف عام ٢٠٠١ انضوى تحت هذا التكتل (١٦) بلداً أفريقياً يمثلون ٤١,٢% من سكان القارة الأفريقية و ٣,٥% من سكان العالم.

وكان تجمع دول الساحل والصحراء يهدف إلى القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والخروج من حالة التفكك والتشتت التي تعيشها أفريقيا جراء الصراعات الحدودية والنزاعات القبلية، والتناحر من أجل السلطة.

وإذا كانت الأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية (مقاومة التصحر) قد فرضت نفسها على البرنامج الأول لتجمع (س - ص)، فإن رفع هذه التحديات يقع على أبناء أفريقيا قاطبة، وليس على تجمع دول الساحل والصحراء وحده.

وقد استجابت أفريقيا بسرعة لإزالة هذه التحديات، وهذا ما ظهر جلياً في "وجادوجو" بشأن رفع الحصار على الجماهيرية العربية الليبية، وما تم في سرت يوم ٩ / ٩ / ١٩٩٩ بشأن إنشاء الاتحاد البرلماني الأفريقي كخطوة حقيقية نحو مرحلة انطلاق الاتحاد الأفريقي.

4- مرحلة الانطلاق

يعتبر انطلاق " الاتحاد الأفريقي " قوة دافعة لتحقيق طموحات أفريقيا في الألفية الثالثة باتجاه تحقيق التنمية والاستقرار للشعوب الأفريقية، وقد جاء مؤتمر "ديربن" نتيجة جهود مكثفة، قطعت خلالها أفريقيا أشواطاً كبيرة باتجاه قيام وحدتها بفضل إرادة وعزيمة قادتها، وفي مقدمتهم ابن أفريقيا البار القائد معمر القذافي، الذي شارك في أعمال قمة " ديربن " الحاسمة التي بدأت أعمالها

٨ / ٧ / ٢٠٠٢ ، والتي انطلق خلالها الاتحاد الأفريقي .. هذا الانجاز الاستراتيجي الذي تحقق بفعل الإرادة الأفريقية .

وقد حضر الزعيم الأممي معمر القذافي انطلاقاً من اهتمامه المتواصل بقضايا القضايا الأفريقية ، وتأكيداً على جهوده لتحقيق الوحدة الأفريقية بما يمكن أفريقيا من تبوء مكانتها اللائقة بها بين قارات العالم . في هذا العصر الذي لا مكان فيه إلا للكيانات الكبرى .

وإذا كان من البديهي أن أفريقيا تمتلك من الامكانيات الهائلة والتاريخ العريق ، فإن قادتها لديهم آمال وطموحات تجعل قارتهم في مقدمة قارات العالم المعاصر .

ثانياً : الآمال والطموحات

إن الاتحاد الافريقي في هذه المرحلة مطالب بتركيز جهوده على تحقيق الاحتياجات الرئيسية للشعوب الأفريقية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع إليها أبناء القارة بفارغ الصبر . كما أن من مهام الاتحاد تحقيق الاستقرار والأمن ، وآدمية الإنسان الأفريقي الذي تعرض على مدى القرون الماضية إلى الاضطهاد والعنصرية .

ومن بين هذه الطموحات التي يطمح إليها أبناء القارة الأفريقية ما يلي :

1- مواجهة مظاهر التخلف

تعاني أفريقيا من انخفاض الدخل الفردي ، ومعلوم أن ثلثي البلدان الأقل نمواً في العالم توجد في أفريقيا ، أضف إلى ذلك أن نسبة النمو الاقتصادي بهذه البلدان هي دون نسبة التطور الديمغرافي أو في العديد من هذه البلدان الأفريقية تناهز نسبة الأمية إلى ٨٠% . كما أن نصيب البحث العلمي من الناتج الإجمالي ضئيل جداً ، ولا يتناسب مع طموحات أبناء أفريقيا ، وفي مجال الإعلام والاتصال فإن أفريقيا تعاني من عدم التوازن في تدفق الأنباء واحتكار التكنولوجيا للإعلام من قبل الدول المصنعة ، وتفتقر البلدان الأفريقية إلى العدد الكافي من الإطارات وأجهزة البث الإذاعي والتلفزيوني والمطابع والورق والإعلام وغيرها من الوسائل والمواد الضرورية.

ومن جهة أخرى فإن البلدان الأفريقية لا يزيد عدد الصحف التي تصدرها عن ١٩٠ جريدة يومية ، كما لا يوجد في تسع (٩) بلدان أي صحيفة يومية ويتراوح معدل السحب لكل ألف ساكن حوالي (١٤) نسخة فقد ، وتقدر أجهزة التلفزيون بنسبة (٥) أجهزة لكل ألف ساكن ، والتلفزيون لم يدخل بعد إلا لحوالي عشرين بلداً من كامل بلدان أفريقيا(10).

2- القضاء على الفقر

يعاني ملايين السكان في القارة الأفريقية ، وخاصة جنوب الصحراء حرماناً متزايداً ، وليس بخاف عن أحد أن ثلثي البلدان الأقل نمواً في العالم هم من أبناء أفريقيا ، وأن هناك ما يزيد عن بليون نسمة يعيشون في فقر ، نسبة كبيرة منهم من أفريقيا ، وإذا كان عمر الإنسان المتوقع في جنوب الصحراء خمسون عاماً فإن عمر الإنسان في اليابان على سبيل المثال يبلغ ثمانون عاماً(11).

3- تنمية الموارد البشرية

لا شك أن مستوى التنمية المتدني لا يتماشى مع حقيقة الموارد الطبيعية ولا يمثل في وضعه الحالي عاملاً محثاً للتنمية الاقتصادية ، ولا يخدم التطلعات والطموحات الأفريقية التي مازالت تتحسس طريق الإقلاع ، فمن الواضح إذن أن بلدان الاتحاد الأفريقي في حاجة ملحة إلى تحسين مؤشر تنميتها البشرية باعتباره المدخل الأساسي لتأهيلها السياسي والاقتصادي وسلاحها الاستراتيجي لمواجهة تعقيدات العولمة وتحدياتها وأخطار الاستقطابية العالمية . إلا أن تأهيل " الموارد البشرية " يفترض زيادة كفاءة المؤسسات

التعليمية والجامعية والتكوينية لتوفير الكوادر والأطر الضرورية للمؤسسة الإنتاجية العصرية في بلدان الاتحاد الأفريقي .

4-حل إشكالية الديون

تطمح البلدان الأفريقية إلى التخلص من الديون المتراكمة عليها والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على بلدانها ، حيث بلغ حجم هذه الديون عام ١٩٩٦ حوالي (٣٢٣,٥) مليار دولار ، وسجلت نسبة الديون إلى الناتج الوطني للقارة الأفريقية نسبة كبيرة للغاية إذ بلغت ٥٤% عام ١٩٩٨ .

إذاً نستنتج مما سبق أن إشكالية المديونية لأفريقيا لا تتعلق في جوهرها بحجم ديون القارة ، وإنما بالنظام الذي يحدث عدم القدرة على التسديد ، الأمر الذي أدى إلى سرعة تطور هذه المديونية أثر سلباً على التنمية فيها (12).

وفي هذا الإطار يرى أحد الباحثين(13) أن من حق أفريقيا رفض سداد ديونها وليس المطالبة بإعفائها منها لأن هذه الديون قد تم تسديدها من خلال الفوائد الربوية التي دفعت للقارضين الأجانب ، فالجزائر على سبيل المثال تدفع سنوياً مبلغ ٦ مليارات دولار كفوائد عن قروضها البالغة ٢٦ مليار دولار ، مما يجعل من المستحيل حدوث أي تنمية في الجزائر ، وبالمثل فقد ارتفع دين السودان الأصلي - ٧ مليارات دولار بسبب الفوائد الربوية ، وقد وصف مؤتمر عموم كنائس أفريقيا الديون الخارجية لأفريقيا بأنها شكل جديد للرق بنفس بشاعة تجارة الرقيق .

إن ديون أفريقيا قد وصلت حداً من الضخامة يستحيل تسديدها ، مما اضطر أحد قادة أفريقيا ، وهو نايريري رئيس تنزانيا الأسبق إلى القول : " هل يجب تجويع أطفالنا لسداد الديون ؟ "

5- القضاء على الأمراض والأوبئة

تعاني البلدان الأفريقية من أمراض عديدة ، وخاصة الإيدز والملاريا . ونظراً لضآلة الدخل الفردي ، فإن علاج هذه الأمراض أصبح غير ممكن ، خاصة في ظل احتكار الدول الصناعية لسوق الأدوية ، وتحكمها في أسعارها مما جعلها خارج تناول أبناء أفريقيا مما أدى إلى موت ما لا يقل عن ١٤ مليون مواطن أفريقي بسبب الإيدز وحده .

6- إقامة علاقات متكافئة مع العالم الخارجي

إذا كان بعض قادة أفريقيا قد أكدوا على أن الاتحاد الأفريقي يجب أن يكون وحشاً كاسراً يستطيع تحقيق طموحات الأفارقة وأخذ حقوقهم المهضومة بالقوة من الاستعمار القديم والجديد ، فإن الزعيم الليبي معمر القذافي صرح في مقابلة له مع قناة الجزيرة الفضائية أن الاتحاد الأفريقي لن يكون ضد أحد ، بل سيساهم على إقرار السلم وتحقيق التنمية والرفاهية لأبناء أفريقيا .

ومن جهة أخرى فإنه يتوجب على الاتحاد الأفريقي - حسب وجهة معظم المشاركين في مؤتمر ديربن - أن يمنع الآخرين من التدخل في الشؤون الداخلية للقارة الأفريقية الموحدة ، وأن تعطى للبلدان الأعضاء فيه حرية التصرف وفق إرادتها الحرة .

ونشير في هذا الصدد إلى أن الرئيس السنغالي " عبد الله واد " دعا إلى تعزيز وتطوير العلاقات بين القارتين الأوروبية والأفريقية ، واقترح في هذا الشأن بناء نفق تحت البحر المتوسط لربط القارتين على أن تتكفل أوروبا بتمويله (14).

تلك كانت أهم الطموحات والآمال المعقودة على الاتحاد الأفريقي لتحقيقها ، وإذا ما فشل في ذلك فإن القارة الأفريقية لن تستطيع تحقيق أهدافها وتطلعاتها ، وأن تلحق بمصاف التجمعات والفضاءات المتقدمة الكبرى . ولا شك أن قادة أفريقيا مصممون على تحقيق تلك الطموحات ، ومستعدون لمواجهة الصعوبات والتحديات التي قد تواجه الاتحاد في تحقيق ما يصبو إليه أبناء القارة الأفريقية .

ثالثاً : الاتحاد الأفريقي : التحديات والصعوبات

هناك صعوبات وتحديات قد تواجه مسيرة الاتحاد الأفريقي ، نشير إلى أهمها ، وذلك على النحو التالي :

1- تحديات أمنية :

لاشك أن إمكانيات البلدان الأفريقية من ثروات معدنية ومائية تجعلها في مصاف الدول المتقدمة ، إلا أن أمنها مهدد باستمرار تارة عن طريق الحروب الأهلية وتارة أخرى عن طريق الصراع على السلطة ، وهذا ما جعل أحد خبراء الشؤون العسكرية يقول أن أخطر ما يهدد الأمن القومي للبلدان الأفريقية هو الصراعات القبلية الداخلية والتمرد المسلح والانقلابات والثورات هي سمة سائدة في أفريقيا ، وهي التهديد الرئيسي الحالي والخطير لأمنها القومي[15] .

وتعتبر أفريقيا أكثر القارات احتواء للنزاعات القبلية والعرقية والطائفية ، مما جعلها تفقد خلال هذه الصدامات في الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٩٤ (٤١٧٧٧٠٠) قتيل (باستثناء بلدان شمال أفريقيا) مما كبدها خسائر فادحة من الناحية البشرية والتنموية[16].

2- تحديات حدودية

بعد رحيل المستعمر الأوروبي عن القارة الأفريقية ترك وراءه مشكلات عديدة ، أهمها مشكلات الحدود المصطنعة ، تسببت في حدوث صدامات وخلافات بين الأخوة الأشقاء ، مثل ما حدث من خلاف حدودي بين تونس والجزائر عام ١٩٥٥٩ إلى عام ١٩٧٠ وتم تسويته من قبل تونس التي تنازلت عن مطالبها الحدودية . وكذا قيام النزاع المغربي / الجزائري في اكتوبر عام ١٩٦٣ حول إقليم تندوف الذي لازالت تحتله الجزائر حتى اليوم ، ولم تكتف الجزائر بذلك بل عارضت المغرب في استكمال وحدته الترابية واسترجاع الصحراء المغربية .. وكذا حدوث نزاع تونسي/ليبي حول الجرف القاري[17].

أما الخلافات الحدودية بين بقية بلدان أفريقيا فحدث ولا حرج .. ومنه الخلاف بين موريتانيا والسنغال حول جويرة " اندونذي خوري " والنزاع المالي / الموريتاني ، والخلاف السوداني / الكيني حول مثلث أليمي ، والخلاف السوداني / الأثيوبي / الأرتيري ، والنزاع الشديد بين أثيوبيا وارتيريا ... إلخ .

هذه نماذج وأمثلة للصراعات الحدودية (الساخنة الباردة) والتي تمثل إلى حد كبير على مدى معاناة البلدان الأفريقية .

3- تحديات بيئية

يشكل تحدي تدهور البيئة خطورة شديدة على الوجود الأفريقي ، وينتج هذا التدهور عن طريق التصحر والجفاف كما يرجع السبب في ذلك أيضاً إلى إزالة الغابات وتعرية التربة وتآكلها ، والتصحر له تأثيرات بالغة وعواقب وخيمة ، إذ يؤدي إلى نقص إنتاجية الأرض مما يؤثر ذلك سلباً على الإنسان والحيوان ، وتقدر المساحة المتصحرة في جنوب الصحراء الكبرى بنحو (٦,٩) ملايين كم^2 ونحو (١,٣) مليون كم^2 على امتداد ساحل البحر المتوسط[18].

وأما أسباب التصحر فيتمثل في الزيادة السكانية ، وزيادة الطلب على الغذاء وتدهور الأراضي الخاصة بالمراعي نتيجة للجفاف والرعي الجائر ، وإزالة الغابات بغرض استصلاح أراض جديدة ، وأيضاً من أسباب التصحر الإنجراف المتسارع للتربة سواء بالماء أو بالرياح[19].

4- تحديات خارجية

وهي تحديات ثقافية ، سياسية ، اقتصادية وأمنية ، تمثلها أطراف خارجية وخاصة من

قبل أوروبا وأمريكا والصهاينة ، فإذا كان الأوروبيون قد شكلوا تحدياً خطيراً لاستقلال أفريقيا واستغلال ثرواتها واستعباد مواطنيها منذ فترة طويلة وإلى الآن ، فإن الحضور الأمريكي والصهيوني يعتبر حديثاً نسبياً بالمقارنة مع المستعمرين الأوائل من أوروبا الغربية وقد نجح الصهاينة بتدعيم من أمريكا بعد عام ١٩٩١ في التغلغل إلى أفريقيا بهدف تحجيم الدور العربي ومنع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ، ومحاولة استخدام اسرائيل لمياه نهر النيل كوسيلة وأداة فعالة لتهديد الأمن القومي العربي [20].

وقد حاز القرن الأفريقي على الاهتمامات الاستراتيجية الاسرائيلية بقصد إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لها رصد أي نشاط حربي وعسكري عربي ، وحتى لا يستمر البحر الأحمر بحيرة عربية إسلامية [21].

ويتواجد الاسرائيليون بجنوب أفريقيا ، إذ تقدر الجالية اليهودية بحوالي (١٠٦ ألف يهودي) ، وذلك لوجود المعادن الثمينة وخاصة الماس الذي تحتاج إليه كصناعة أساسية ، بالإضافة إلى التعاون الثقافي في مجال الصناعات الحربية [22].

أضف إلى ذلك التعاون الاستراتيجي الثلاثي الاسرائيلي - الأثيوبي - الأرتيري الذي ما يزال قائماً ، وله دور قوي في تدعيم (جارانج) الذي يشكل تهديداً لأمن مصر والسودان [23].

ومن المعلوم أن اسرائيل كانت ولا تزال تمثل معول هدم للأمن العربي الأفريقي ، ففي عام ١٩٧٣ اعتدت على طائرة ركاب مدينة ليبية وأسقطتها بعد ضربها بالصواريخ ، واعتدت أيضاً على مدينة كمبالا الأوغندية (أزمة مطار عنتيمي) وكذلك فعلت في تونس ، وما زالت تحاول العمل لمصالحها في الشمال الأفريقي ، وفي أثيوبيا ، واوغندا والقرن الأفريقي ، وفي مصر وموريتانيا [24].

5- تحديات اقتصادية

تعاني معظم البلدان الأفريقية من عدة مشاكل اقتصادية رغم ما تزخر به هذه البلدان بموارد طبيعية وبشرية هائلة مما جعلها تعد من البلدان الأكثر فقراً في العالم .

ففي أفريقيا يوجد ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر (أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم) ، كما تشير التقارير الدولية إلى وجود ٦١ مليون مواطن في القرن الأفريقي مهددين بالموت جوعاً . أما معدل النمو في متوسط الدخل القومي للقارة البالغ ٣,٥% هو وحده الذي يلاحق مستويات النمو السكاني ، بل إن مجموع الدخول السنوية في أفريقيا ككل يقل عن مثيله في سنغافورة لوحدها ، أما حصة الدخل الكلي لعموم أفريقيا من الدخل العالمي ، فقد بلغ ١,٤% [25].

6- تحديات سياسية

إن من أبرز التحديات والمعوقات السياسية مايلي :

أ) التفاوت في الأنظمة السياسية العربية من جهة ، والعربية والأفريقية من جهة أخرى .

ب) عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية .

جـ) تباين العلاقات السياسية مع الخارج .

د) تباين المواقف اللاعقلانية بين البلدان الأفريقية ، وتحمل ذلك في قبول الجمهورية الصحراوية الوهمية في عضوية الاتحاد مع تجاهل دور المغرب وثقله السياسي والاستراتيجي .

وإذا استطاع الاتحاد الأفريقي التغلب على التحديات والصعوبات السابقة . ولا شك أنه قادر ، فسوف ينتقل إلى المرحلة اللاحقة ، ويلي مرحلة الاستقرار والتنمية التي يتطلع إليها أبناء أفريقيا .

مصادر البحث

(1) عبد السلام الترمانيني : " الرق ماضيه وحاضره " ، عالم المعرفة ، عدد (٢٣) ١٩٧٩ ، ص ١٩٦ .

(2) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(3) قاسم الشريف : " التغلغل الغربي في أفريقيا وأثره على العلاقات العربية الأفريقية " ، معلومات دولية ، العدد (٦١) ، دمشق ، صيف ١٩٩٩ ، ص ١١٧ ، ترجمة : نعمت عبد الفتاح .

(4) نفس المرجع ، ص ٧٠ .

(5) بادي انيمور : أفريقيا : الطريق الأخر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ص ٢٢ .

(6) جاب الله بخيت : مصر وأفريقيا ، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ص ٤٧٧ .

(7) بادي أنيمور : مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(8) وفي هذا المؤتمر انتقد العقيد معمر القذافي في كلمته الدول الأوروبية ، ومعلناً أن الأفارقة ليسوا في حاجة إلى دروس في الديمقراطية وحقوق الإنسان بقدر ما هي في حاجة إلى تنمية حقيقية ، ينظر ذلك في : صحيفة الأهرام ٥ / ٤ / ٢٠٠٠ .

(9) نجاح قدور : " مستقبل المغرب العربي في الألفية الثالثة " بحث معد للنشر ص ٩ .

(10) حسين سلوم : " أدوات التواصل الثقافي الاجتماعي " بحث مقدم للمائدة المستديرة للأساتذة العرب بالجامعات والمعاهد العليا داخل الوطن العربي وخارجه ، في دورتها (١١) ، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ / ٧ / ٢٠٠١ ، ص ٢٤ .

(11) حسن بن طلال : العرب وأفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عمان ١٩٨٧ ، ص ١٨ .

(12) رمزي زكي : ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي ، وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٩٣ ، ص ٦٢ .

(13) عبد الله زكريا : " الفضاءات العالمية والولايات المتحدة الأفريقية " بحث مقدم للمائدة المستديرة في دورتها الحادية عشرة ، وذلك خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ / ٧ / ٢٠٠١ . ص ١٣ .

(14) صحيفة الشمس : العدد ٢٧٦٢ ، طرابلس ٧ / ٧ / ٢٠٠٢ ، ص ١ .

(15) المشير محمد أبو غزالة : " أفريقيا إلى أين ؟ " الأهرام العربي ، عدد (١٠٧) ، القاهرة ١٠ / ٤ / ١٩٩٩ ، ص ٢٩ .

(16) محمد حبش : " أفريقيا الحروب الأهلية والصراعات على السلطة استنزاف للقوى والموارد " ، معلومات دولية ، العدد (٦١) ، دمشق ، صيف ١٩٩٩ ، ص ١٠١ .

(17) مطيع المختار : صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، ١٩٩٢ ـ ص ٨٨ - ٨٩ .

(18) عادل الحسنين : " الجفاف والتصحر في أفريقيا " ضمن أعمال مؤلف : مصر وأفريقيا ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٧ .

(19) نفس المرجع ، ص ٣٥٣ .

(20) مأمون كيوان : " التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا وأثره على العلاقات العربية - الأفريقية " ، معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، عدد (٦١) ، دمشق ، صيف ١٩٩٩ ، ص ٦٥ .

(21) مختار شعيب : العلاقات الاسرائيلية - الأرتيرية مرحلة ما بعد الحرب الباردة " السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدد (١٣١) ، القاهرة ١ / ١٩٩٨ ، ص ٢٢٥ .

(22) محمد فائق : " أفاق العلاقات العربية الأفريقية " ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد (٢٣٨٩) ، بيروت ، ١ / ١٩٩٩ ، ص ٣٨ .

(23) مختار شعيب : مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

(24) مصطفى هويدي : " الأبعاد الاستراتيجية للمجال الحيوي الأفريقي العربي " بحث مقدم للمائدة المستديرة في دورتها الحادية عشرة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ / ٧ / ٢٠٠١ ، ص ٢٨ .

(25) عرفان الحسيني وأوسن محمد : " مشروع التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي " بحث مقدم للمائدة المستديرة في دورتها الحادية عشر في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .

الإتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية

إعداد: أ. نادية يوسف بن يوسف
أ. ربيعة خليفة الصرماني

المقدمة

تعد أفريقيا من أفقر وأضعف قارات العالم رغم ثرواتها الطبيعية وإمكاناتها البشرية ، ويعزي ضعفها إلى العزلة المفروضة عليها سياسياً واقتصادياً ، وإلى ضعف العلاقات الإقتصادية بين دولها ، والتي هي نتاج ظروف هيكلية عميقة الجذور وبطيئة التغير .

لذا يتجه التبادل الاقتصادي الأفريقي تصديراً واستيراداً لأسواق الدول الصناعية المتقدمة بصفة رئيسية معزز بترتيبات مؤسسية وتنظيمية وسياسية راسخة ، في حين يبقى الهامش المتاح للتبادل الاقتصادي البيني ضيقاً ومتقلباً لعدم تمتعه بالترتيبات المؤسسية والتنظيمية المستقرة ، كل ذلك يتم في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة والتي أفرزتها التغيرات التي حدثت في النظام الدولي الجديد .

وبناء على التحولات والتغيرات الاقتصادية في طبيعة النظام الدولي الجديد ، فإن الأمر يستدعي من أفريقيا إعادة بناء إقتصادها بجدية وبخطوات مدروسة . ومما لا شك فيه أنه من دون العمل الأفريقي الذاتي الموحد ، لن تكون هناك تنمية أفريقية حقيقية .

وعليه يهدف طرحنا لهذا الموضوع ، دراسة واقع أفريقيا ، وإستشراف مستقبلها في القريب المنظور ، على ضوء أهم حدث تاريخي وسياسي، وهو ميلاد الاتحاد الأفريقي العملاق في ٢ / ٢ / ٢٠٠٢ في مدينة سرت بالجماهيرية العظمى . وعلى ذلك تناول هذا البحث الموضوعات التالية :

1- التعريف بأفريقيا .
2- مكانة أفريقيا في النظام الدولي .
3- التكتلات الدولية .
4- الاتحاد الأفريقي .

أولاً : التعريف بأفريقيا :

أ) ملامح القارة الأفريقية :

أطلق اليونانيون اسم ليبيا على القارة الأفريقية ، ولم يعرف لفظ أفريقيا إلا في عهد الرومان ، وذلك بعد اكتشاف المنطقة الواقعة بين برقة وموريتانيا ، والاسم مشتق من كلمة Aourigha التي تنطق أفاريكا Afarica[1]

وهي تسمية أطلقت على البربر سكان ذلك الإقليم .

وعلى عكس مزاعم المؤرخين الأوروبيين بأن أفريقيا قارة مظلمة ، وأنها بلا تاريخ ، فإن القارة الأفريقية شهدت كشف حفريات الإنسان الأول ، وشهدت قيام حضارات قديمة بينما كانت أوروبا تحيا في عصر الفوضى ، فالحضارة المصرية العريقة التي كانت من أقدم الحضارات الإنسانية هي حضارة أفريقية كان لها اتصالها ببلاد (بونت) في الصومال ، كما كانت لها انعكاساتها الحضارية في حضارة (كوش ونباتا) في السودان وحضارة (اكسوم) في الحبشة وفي حضارات بلاد غرب أفريقيا التي عرفت أشغال الحديد في فترة مبكرة وفي أقصى جنوب القارة شهدت أفريقيا حضارة زيمبابوي التي لا تزال اطلالها شاهداً على مجد قديم .

تمتد القارة الأفريقية من المحيط الأطلسي غرباً ، إلى البحر الأحمر شرقاً ، ومن المحيط الهندي والأطلسي جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً .

ومن حيث المساحة تعد ثاني القارات مساحة بعد آسيا ، إذ تزيد مساحتها الكلية على (ثلاثين مليوناً) كيلو متر مربع ، وتشكل (٢٢ %) من مساحة اليابس . وهي في أقصى اتساعها من الشرق إلى الغرب تبلغ (٧٢٠٠) كيلو متر مربع ، كما يبلغ طولها من أقصى امتداد شمالي لها إلى أقصى جنوبها (٨٠٠٠) كم2 [2]، وبها حوالي (٨٠%) من مساحة الوطن العربي ويتكون سطح القارة الأفريقية من مجموعة من الهضاب تفصلها الأحواض عن بعضها ، فالصفة الهضبية أهم ما يميز القارة من ناحية التضاريس ذلك أن ثلثي مساحة القارة يزيد ارتفاعه على (٤٠٠) متر ، غير أن الهضاب أكثر اتساعاً في جنوبها عنها في شمالها .

أما مناخها فتسوده الظروف المدارية ودون المدارية بسبب موقعها الفلكي ، ولا تظهر الظروف المعتدلة والمائلة إلى الاعتدال إلا في مواضع محدودة وفي المستويات المرتفعة ، أذ يمتد ثلثي مساحة القارة بين المدارين ؟ كما تميزت القارة الأفريقية بأنها ظلت ظاهرة على السطح منذ ما يقرب من (٢٥٠) مليون نسمة .

ويبلغ عدد سكانها حوالي (٦٥٥٠) مليون نسمة أي أكثر من (١٠ %) من سكان العالم[3]، وثلثي سكانها من العرب الذين تربطهم روابط تاريخية وثقافية مشتركة .

كما تشير الاحصائيات المعلنة والمتوفرة إلى أن القارة الأفريقية تتمتع بإمكانيات مادية كثيرة متمثلة في مواردها الطبيعية الهائلة ، فهي القارة البكر التي سيكون لها موقع الصدارة السياسية والاقتصادية مستقبلاً ونظراً لأهميتها الاقتصادية والسياسية فهي موضع للتنافس الشديد بين الولايات المتحدة وفرنسا ، فضلاً عن المحاولات الإسرائيلية للتغلغل بها . وتتمثل هذه الموارد في :

- **الثروات المعدنية :**

تمتلك القارة من الثروات المعدنية حسب الاحصائيات العالمية على :

97% من احتياطي العالم من معدن الكروم .
64% من احتياطي العالم من معدن الذهب .
50% من احتياطي العالم من معدن المنجنيز .
14% من احتياطي العالم من معدن النحاس .
20% من احتياطي العالم من معدن النفط .
20% من احتياطي العالم من معدن اليورانيوم[4]
31% من الإنتاج العالمي الفوسفات .
86% من الانتاج العالمي الكوبالت[5] .

عدا عن احتياطيات الزنك والنيكل والرصاص والماس الهائلة .

- **الموارد الغابية :**

أفريقيا غنية بمواردها الغابية ، فالغابات تغطي حوالي خمس مساحة القارة ، وبذا تكون مورداً لا يستهان به في توفير موارد قيمة للخشب لنمو الكثير من أنواع الأشجار ذات الأخشاب الثمينة ، فضلاً عن أهميتها في حماية بعض

المناطق الزراعية ، بكسر حدة الرياح فيها ، ومساعدتها في تثبيت الكثبان الرملية المتحركة، وفي توفير فرص عمل للعديد من الأيدي العاملة إذا أحسن استغلالها .

- **الموارد المائية :**
تمتلك القارة حوالي (٤٠ %) من مساقط المياه الطبيعية في العالم ، سواء من الأنهار أو البحيرات ، التي تمكنها من توفير القوى الكهربائية اللازمة للصناعة ، فضلاً عن الاكتشافات النفطية الحديثة التي تمد القارة بالطاقة المحركة ، كما بها أطول أنهار العالم طولاً وهو نهر النيل ، وعلى الرغم من أن معظم أنهار أفريقيا تعترضها الشلالات والخوانق ، والتي تشكل إعاقة للملاحة النهرية الرخيصة ، إلا أنها تعد مصدراً هاماً من مصادر الحصول على الطاقة الرخيصة خاصة في أعالي نهر الكونغو ، ونهر سافاجا ، ونهر كوتيز بانغولا ، وغيرها .

- **المحاصيل الزراعية :**
تنتج أفريقيا العديد من المحاصيل الزراعية . مثل : الكاكاو ، البن ، الفول السوداني ، زيت النخيل ، السيسال ، زيت الزيتون ، المطاط إضافة إلى العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى .

- **الثروة الحيوانية :**
القارة غنية بحيوانات الرعي من أغنام وإبل وماعز وجاموس وغيرها من حيوانات المراعي الأخرى ، وترجع القيمة الاقتصادية لهذه الثروة لما توفره من جلود وأصواف ، ومن الناحية الغذائية لما توفره من لحوم وألبان ومنتجاتها .

- **الثروة السمكية :**
نظراً لكثرة المجاري المائية والبحيرات فالقارة غنية بمواردها السمكية حيث تعد أنهارها وبحيراتها مسرحاً لأنواع متعددة من الأسماك ، كما أن إمكانيات تكاثرها قرب سواحلها متوفرة لوجود رصيف قاري يوفر الغذاء للأسماك ، ومن ثم يسهم في تكاثرها .

يتضح مما سبق مدى عظمى امكانيات القارة الطبيعية ، ورغم ذلك فإن أغلب دولها تعاني من الضائقة الاقتصادية حيث ضرب الفقر الشديد أغلب أجزائها ، خاصة جنوب الصحراء ، كما فاقت معدلاته كافة مناطق الدول النامية بوجه عام ، فضلاً عن تعرض أجزاء واسعة من القرن الأفريقي والساحل ، وبعض الجنوب الأفريقي لموجات من الجفاف والمجاعات .

ب) العلاقات العربية الأفريقية :

هناك ميراثاً تاريخياً للعلاقات العربية الأفريقية بنيت عليه العلاقات بين الطرفين قديماً وحديثاً ، فمنذ زمن بعيد تفاعلت العناصر البشرية في جزيرة العرب (الساميون) وأفريقيا (الحاميون) قبل الإسلام وبعده ، وامتزجت دماء هذه العناصر بصورة يصعب معها في كثير من الأحيان التمييز بين ماهو سامي وماهو حامي ، كما أن التراث الثقافي لكثير من الشعوب الأفريقية غير الناطقة بالعربية يرجع أصلها إلى الشرق بوجه عام ، وإلى الجزيرة العربية بوجه خاص ، مثل حكام غانا والهوسا والفولاني وغيرها .

وفي العصر الاسلامي ارتبطت القارة الأفريقية ارتباطاً شديداً بالعرب والإسلام ، فكما يقول أبناء القرن الأفريقي فإن أول هجرة للمسلمين كانت إلى بلادهم ، وليست إلى المدينة المنورة ، وإنهم عرفوا الإسلام قبل أن يعرفه الكثير من العرب ، كما انفتحت القارة الأفريقية أمام المد العربي الإسلامي ، نظراً لتفوقهم السياسي والحضاري والديني والثقافي ، مثلما حدث في آسيا وأوروبا ، أضف إلى أن أفريقيا كانت ملاذاً آمناً للهجرات العربية في أعقاب الصراعات السياسية بين الدول العربية المتعاقبة من أمويين وعباسيين وغيرهم ، فضلاً عن أنها كانت مهجراً معروفاً قبل الإسلام وعرف العرب

طريقهم إلى أفريقيا عبر مسالك ودروب عدة منها طريق نهر النيل عبر مصر ، ، وطريق الساحل الشمالي إلى المغرب ، وطريق الساحل الغربي من المغرب إلى السنغال ، وطرق أخرى عبر الصحراء الكبرى تربط مصر بالسودان وبحيرة تشاد ، وبين ليبيا وتشاد ، وبين كل من تونس والجزائر وبلاد غرب أفريقيا ، وساعد على اتجاه العرب إلى جنوب السودان أنها كانت (أرض الذهب) فضلاً عن وجود منتجات البيئة الاستوائية ، وشبه الاستوائية من صمغ وريش نعام وبيض وجلود وعاج ، كذلك توفرت لمنطقة شمال الصحراء موارد هامة دفعتها مقابل منتجات السودان لاسيما (الملح) الذي لعب دوراً هاماً في ربط شمال القارة بجنوبها ومن ثم انتقال التجارة إلى أوروبا في الوقت الذي أخفق فيه كل من القرطاجنيين والرومان في نقل تجارة جنوب القارة .

أضف إلى وجود عدة طرق للقوافل ربطت شمال الصحراء بجنوبها ، منها الطريق الممتد من غدامس إلى غات وبلاد الهوسا ، والطريق الممتد من طرابلس إلى فزان وبحيرة تشاد ، ويؤكد ذلك مدى عمق العلاقات الليبية العربية الأفريقية ، ومدى ترابطها .

ج) ثورة الفاتح وأفريقيا :

تعاملت ثورة الفاتح منذ قيامها مع أفريقيا ومصالحها من منظور قارئ شامل وبناء على هذا المنظور انخرطت الجماهيرية في العمل الجماعي الأفريقي ، وأسهمت بشكل فعال من أجل تحرير أفريقيا ووحدتها .

إن العلاقات الليبية الأفريقية قديمة جداً قدم العلاقات العربية الأفريقية عموماً ، وقوية قوة الترابط الجغرافي الليبي الأفريقي الذي يجعل من الجماهيرية الواجهة الرئيسية لأفريقيا ، وتعددت مظاهر هذا التعاون وتفرعت لتشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما شهدت هذه العلاقات تطوراً كبيراً نوعياً وكمياً بعد قيام ثورة الفاتح ، وذلك انطلاقاً من ادراك القيادة التاريخية للبعد الاستراتيجي الحقيقي والقوي للقارة الأفريقية اقليمياً وعربياً ودولياً ، الأمر الذي جعل مظاهر التعاون تشتد لتشمل جميع أوجه الحياة الذي توج أخيراً بنجاح جهود القائد في توحيد القارة وإعلان الاتحاد الأفريقي ، كما ارتبطت الجماهيرية وأفريقيا رسمياً بشبكة واسعة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية ، التي تتضمن التأكيد على دعم التعاون بين الجماهيرية والدول الأفريقية ، وخلف هذه الشبكة من الاتفاقيات توجد العديد من المؤسسات والمراكز والأجهزة التي تعمل على تطبيق هذه الإتفاقيات في أرض الواقع ، كما تعمل على دعم السياسة الاقتصادية للجماهيرية على صعيد القارة .

مما تقدم يتضح أن التطورات الجارية على المستوى العالمي ، بما فرضته من اعتبارات للأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية في السياسات الدولية ، امكانيات أو بالأحرى ضرورات لتعميق التواصل الاقتصادي والسياسي بين المنطقة العربية وأفريقيا وذلك لأسباب جغرافية وديمغرافية ، فكما ذكر سابقاً فإن (٨٠%) من مساحة العالم العربي تقع في أفريقيا ، ونحو ثلثي سكان الوطن العربي هم أفارقة ، وأكثر من نصف سكان أفريقيا من المسلمين ، أي أنها القارة الوحيدة في العالم التي يتكون غالبية سكانها من المسلمين .

وعليه فيجب أن تكون العلاقة بين الدول العربية والأفريقية ركيزة للهجرة والتكامل الاقتصادي ، وإن تكون كل من الدول العربية والأفريقية بمثابة عمق استراتيجي يدعم كل منهما الآخر .

ثانياً: مكانة أفريقيا في النظام الدولي :

تأثرت أفريقيا بالتغيرات العالمية سياسية منها واقتصادية ، وخلفت تلك التغيرات حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في القارة ، دفع ببعض

الباحثين المهتمين بالشئون الأفريقية بالتنديد بعبارات تعكس القلق المتزايد عن مكانة أفريقيا في الأوضاع العالمية الجديدة ، كما تعكس ، مدى الارتباط بين مستقبل أفريقيا الاقتصادي والسياسي وبين إرادة الدول الرأسمالية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة ، من هذه العبارات أن أفريقيا تعيش على الهامش داخل الجماعة الدولية ، كما استقبلت أفريقيا المتغيرات الجديدة في العالم وهي أشد رهبة وتوجسا خاصة فيما يتعلق باقتصادياتها ولتحديد مكانة أفريقيا من النظام الدولي في الوضع الراهن ، فإن الدراسة تركز على الوضع الاقتصادي للقارة من خلال التعرض لبعض المؤشرات المتمثلة في الوضع الاقتصادي والديون الخارجية ومساعدات التنمية .

1- الوضع الاقتصادي :

يمكن تحديد الوضع الاقتصادي الراهن لأفريقيا من خلال مستوى الدخل والناتج المحلي والقطاع السلعي والخدمي .

أ) مستوى الدخل :

تبلغ نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (٣٧٠) دولار للفرد في السنة - في جنوب الصحراء الأفريقية حوالي (٤٧%) ، بينما تبلغ تلك النسبة في الدول النامية ككل حوالي (٣٣%) ، وحسب تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٤ فإن عدد الدول الأفريقية منخفضة الدخل - ٦٧٥ دولار للفرد فأقل[6] - (٣٥) دولة من إجمالي (٥٧) دولة في العالم ، ويعد ذلك أعلى رقم تبلغه افريقيا للدول الفقيرة في عام ١٩٩٢ مقارنة بالسنوات السابقة .

ب) الناتج المحلي الإجمالي :

بينت بعض الدراسات انخفاض متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا مقارنة بأي منطقة في العالم النامي إذ بلغ في أفريقيا (٢%) وفي تقديرات أخرى (١%) خلال الفترة من ١٩٨٢- ١٩٩٣ ، بينما بلغت نسبته في جنوب آسيا (٤,٦%) ، في الوقت الذي يتزايد فيه سكان أفريقيا بنسبة (٣,٢%) مقابل (١,٨%) في آسيا ، ويعكس ذلك مدى التدهور المستمر في اقتصاديات أفريقيا ، كما انخفض نصيب أفريقيا في انتاج الغذاء بنسبة (٢٠%) عما كان عليه الحال في عام ١٩٧٠ ، وانخفض أيضاً نصيبها من الصادرات الزراعية من (١٧%) عام ١٩٧٠ إلى (٨%)[7] عام ١٩٩٠ .

ج) الزراعة

ساهمت الزراعة بنسبة (٤٦%) من مكونات الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، واستوعبت أكثر من نصف العمالة الأفريقية حيث استوعبت (٦٥%) من السكان القادرين على العمل ، كما شكلت أهمية خاصة في حصيلة الصادرات لكثير من الدول الأفريقية حيث ساهمت الصادرات ذات المنشأ الزراعي بحوالي (٦٠ - ٧٠%) من إجمالي صادرات أفريقيا ، أضف إلى أنها سجلت أعلى معدل نمو في الانتاج الزراعي مقارنة بباقي الدول النامية حيث ازداد الإنتاج بالأطنان بنسبة (٣,١%) عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سالب (٣,٧%) عام ١٩٩٢ ، وازداد الإنتاج الغذائي بنسبة (٣,٣%) عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سالب (٣,٧%)[8] عام ١٩٩٢ .

ورغم تلك الزيادات إلا أن الاقتصاد الزراعي في أفريقيا لازال في أقل مستوى لانخفاض إنتاجية العمل واعتماد التكنيك الزراعي في أغلب أقطار أفريقيا المدارية على الأسلوب البدائي ، إلى جانب تسيد ظاهرة الغلة الواحدة أو الغلتين في السلع الزراعية المعدة للتصدير ، كما تلعب الحروب الأهلية والطقس وعدم الاستقرار السياسي دوره في تذبذب الإنتاج الزراعي .

وبالنسبة للمنتجات الحيوانية فعلى الرغم من أنها أولى المواقع في العالم في عدد الماشية ، فإنها في الوقت ذاته تشغل أواخر المراكز في إنتاج المنتجات الحيوانية حيث تنتج من (٣ - ٥%) من منتجات اللحوم و (٢,٥%) من مشتقات الألبان ولا يشكل الإنتاج الحيواني في إجمالي قيم صادراتها سوى (٢%) أما وارداتها من هذا الفرع فتشكل (١٨%)[9]. ويعزى ذلك لضعف الانتاجية نتيجة لضعف السلالات وسوء الخدمة البيطرية ، وشح المياه في المناطق الصحراوية وتكاثر ذبابة (التسي تسي) في أغلب الأراضي الاستوائية ، فضلاً عن ضعف الصناعات المعتمدة والمستهلكة للمنتجات الحيوانية ، وعدم تطور البنية البحتية ، وضعف الرساميل الاستثمارية .

د) الصناعة :

على الرغم من حدوث انتعاش في قطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا عام ١٩٩٣ ، حيث زادت القيمة المضافة بنسبة (١,٣%) عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ حيث كانت (٠,٨%) ، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (١٢%)[10]، إلا أن قطاع الصناعات التحويلية تأثر بمجموعة من الاختناقات الهيكلية تمثلت في عدم توفر مستلزمات الإنتاج المستوردة ، وارتفاع أسعار الوارد منها ، ووجود صعوبات داخلية في توفير المواد الخام المحلية ، فضلاً عن الحروب الأهلية والنزاعات السياسية في بعض البلدان مثل أنجولا والصومال والكونغو وغيرها ، كل هذه الأمور وغيرها ساهمت في تدهور الإنتاج الصناعي ، وفي توقفه في بعض المجالات .

هـ) القطاع الخدمي :

- التجارة :

تمثل (٢%) من تجارة العالم ، فضلاً عن عدم استقرار حصيلتها ، وصادراتها مواد خام تعدينية وزراعية أو بترولية ، كما أن وارداتها هي من السلع المصنعة والنصف مصنعة ، مع تسيد ظاهرة المحصول الواحد أو المحصولين في صادراتها الزراعية .

- الصحة :

انخفاض المستوى الصحي في أغلب دول القارة لتوطن العديد من الأمراض التي ساهمت في ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال ، ونشوء أطفال ضعيفي البنية ، ومن هذه الأمراض الملاريا ، الحمى الصفراء ، سوء التغذية ، مرض النوم ... وغيرها ، أضف إلى أمراض أخرى دخلت مع الأوروبيين .

- التعليم :

انتشرت الأمية في العديد من دول القارة الأفريقية لعدم الالتزام بالتعليم الالزامي إلا في عدد محدود من الدول ، أضف إلى دور الاستعمار في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية لخوفه من إذكاء الروح الوطنية بين الأفارقة بما يدفعهم لمحاربته ، وعدم الاهتمام بالتعليم الفني ، وتوجيه الجهود لتخريج كادر من الموظفين للعمل بالادارات الاستعمارية ، وإهمال الاهتمام بالبحث العلمي وإهمال اللغة الوطنية والتراث الثقافي ، فضلاً عن نقص الخبرات الفنية اللازمة لتشغيل الأجهزة والمعدات .

يلاحظ مما تقدم مدى تردي الوضع الاقتصادي في أفريقيا ، الذي انعكس في تدهور الأداء الاقتصادي سواء في القطاع السلعي أو الخدمي ، ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات حيث أنتج هذا التدخل تشوهات سعرية أدت إلى عدم تخصيص الموارد التخصص الأمثل ، وتخلف وسائل الإنتاج في القطاع الزراعي ، وغياب مؤسسات التجمع المدني وتقاعسها عن أداء دورها ، وانخفاض القيمة المضافة في قطاع الخدمات لارتباط هذا القطاع بأعمال لا تتطلب مهارات متقدمة ، فضلاً عن حدة التفاوت في

توزيع الدخل ، كما ساهم الميراث الاستعماري في تخصص دول القارة في إنتاج محصول واحد أو أثنين على أكثر تقدير لخدمة أغراض الصناعة الاستعمارية، مما جعل موازين مدفوعات الدول الأفريقية عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار ، وبالتالي تدهور حصيلة النقد الأجنبي ، وانعكست هذه الأمور جميعها على مؤشرات التنمية الاقتصادية ، فلم تسجل معدلات مرغوبة ترفع من مستوى معيشة هذه الشعوب .

2- الديون الخارجية :

تزامنت المديونية الخارجية لأفريقيا مع فترة التغيرات الراهنة في النظام الدولي ، ولأسباب داخلية وخارجية تراكمت الديون الخارجية بصورة مضطردة وبمعدلات عالية ، فبعد أن كان اجمالي القروض حوالي (١٥) بليون دولار عام ١٩٧٤ قفز إلى (٢٩٠) بليون دولار عام ١٩٩٢ ويشكل هذا التراكم عبئاً كبيراً على أفريقيا إذ يمثل نسبة (٧٦,٢%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ ، يرتفع وفقاً لبعض التقديرات ليصل إلى حوالي (١١٠%) عام ١٩٩٢ .

والتراكمات في الديون مصدرها الاقتراض من المؤسستين الماليتين صندوق النقد والبنك الدوليين المرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي ، وتحويل التنمية ، وهذا يعني أن هذه الديون رسمية أي لا يمكن إعادة جدولتها إلا عن طريق الدول الدائنة وبتوصية من المؤسستين الدوليتين صندوق النقد والبنك الدولي ، الأمر الذي أعطاهما دوراً هاماً للتدخل في شئون أفريقيا وكحل للتراكمات المتأخرة في الديون أوقف كل من البنك والصندوق الدوليين المساعدة على بعض الدول الأفريقية مما ترتب عليها زيادة أعباء اقتصادياتها . فقد دفعت أفريقيا حوالي (٢٦) بليون دولار[11] كخدمة دين وأقساط وفوائد خارجية عام ١٩٩١ .

ونتيجة لإفلاس الدول المنخفضة الدخل في أفريقيا وعجزها عن السداد قدمت الدول الدائنة بعض الفرص لها لتخفيف الأزمة تمثلت في إعطاء فترات سماح أطول ، وإعادة جدولة الديون ، وتخفيض معدلات الفائدة ، ولجأت تلك الدول لهذا الأمر لعجزها عن تحصيل الديون . فوفق تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٤ توجد (٢١) دولة أفريقية من الدول المنخفضة الدخل مدينة بشكل باهظ ، و (٦) دول من نفس الفئة معتدلة المديونية ، فضلاً عن (٤) دول تعد أقل مديونية . واستغلت الدول الدائنة هذه الأزمة وتلاعبت بورقة المديونية بقيام شركات النفط العاملة في أفريقيا بالحصول على النفط بأسعار خاصة لا علاقة لها بحركة سوق النفط العالمية ، وذهاب معظم دخل النفط لسداد ديون هذه الدول ، ناهيك عن أن ثروات هذه الدول أصبحت مرهونة حتى عام ٢٠١٠ على الأقل . كما ساهم حكام بعض هذه الدول في أزمة المديونية الخارجية بالتغاضي عن التفاوض حول هذه العقود ، لعلمهم بأن ذلك يعني استبدالهم بغيرهم مما يقبلون الأمر .

وتركزت الديون بوجه خاص في جنوب الصحراء حيث احتلت المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية ، كما سببت أزمات اقتصادية حادة لتلك الدول فضلاً عن أنها عمقت من اعتماد أفريقيا على الخارج خاصة في ظل حاجتها للعملات الأجنبية ، أضف إلى أنها اجبرت على التخصص في إنتاج المواد الأولية وذلك في ظل التكتل الاقتصادي العالمي ، ونظراً لعدم قدرة الدولة منفردة بعلاج مشاكلها فإن التكتل الأفريقي أمر حتمي لإنقاذ أفريقيا .

3- مساعدات التنمية وتهميش الدول الرأسمالية الكبرى لأفريقيا :

اشترطت المؤسسات الدولية المتمثلة في البنك وصندوق النقد الدوليين تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي كشرط أساسي لتقديم المساعدات الاقتصادية إلا أنه بإنتهاء الحرب الباردة بين

الكتلتين وانهيار الكتلة الاشتراكية بدأت الدول الغربية المانحة للمساعدات في تغيير سياستها الاقتصادية بتقديم جل مساعداتها لدول أوروبا الشرقية بهدف ترسيخ عمليات تحولها نحو اقتصاديات السوق ، فضلاً عن دعم نظامها الليبرالي خاصة وأن أفريقيا تعاني من مشاكل سياسية وصراعات جعلت من عوائد تلك المساعدات قليلة ، وأحياناً بدون عوائد ، وترتب على ذلك تضاؤل الاستثمارات والمساعدات الإنمائية في أفريقيا من قبل الدول الغربية المانحة كما ارتبطت بالشروط الاقتصادية والسياسية .

ومن هذا السياق فالولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون قدمت (٨٠٠) مليون دولار كمساعدة إنمائية طويلة الأجل للقارة بكاملها ، وهذا الرقم يقل بكثير عما يقدم لإسرائيل سنوياً ، أما حجم الاستثمارات في القارة فيبلغ (٣,٥) مليار دولار وهذا الرقم يناهز ثلث الاستثمارات الأمريكية في البرازيل أما في أوروبا وفي ظل الاندماج الأوروبي ، وعلى الرغم من التفضيلات الممنوحة للدول الأعضاء في اتفاقية لومي ، والتي تم التفاوض على تجديدها ابتداء من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ أصبح وضع القارة في الاقتصاد العالمي أكثر تهديداً ، ففي ظل التعريفة الجمركية والسياسة الزراعية الموجدة ، أضف إلى سياسة المساعدات الموجهة لدول الاتحاد والمساعدات الموجهة لدول أوروبا الشرقية - كل هذه الأمور جعلت من إمكانيات أفريقيا للتصدير إلى أوروبا محدودة خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية ، الأمر الذي يلغي التفضيلات الممنوحة لأفريقيا في الاتفاقية . وفي فرنسا التي تربطها بأفريقيا علاقات خاصة وعلى مستويات متعددة فموقفها كان أكثر تأثيراً على اقتصاديات أفريقيا ، وذلك لوجود ارتباط بين العملة الفرنسية وعملات دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية وبقيام الاتحاد الأوروبي وتكثيف الاندماج واصدار عملة أوروبية موحدة أصبح الأمر لم يعد مقبولاً باستفادة تلك الدول من مزايا ربط عملتهم بعملة إحدى دول الاتحاد ، وأثر هذا الإجراء على ثقة المستثمرين الفرنسيين بالقطاع الخاص فتناقصت صافي التحويلات الاستثمارية في القطاع الخاص من (١٢) بليون فرنك عام ١٩٨٤ إلى صفر عام ١٩٨٥ ، كما أعلنت (٧٥%) من الشركات الفرنسية عن تحويل نشاطها لخارج أفريقيا . كما انخفضت الاستثمارات البريطانية في أفريقيا ، فمؤسسة الكومنولث للتنمية والتي تأسست بأفريقيا عام ١٩٤٧ ، انخفض حجم استثماراتها من (٤٨%) عام ١٩٨٠ إلى (٤٠%) عام ١٩٩١ ويستثنى من هذه التعاملات اليابان ، فهي لازالت فاعلاً متميزاً في علاقاتها بأفريقيا ، إلى حد ما كما تعد من أهم المانحين للمساعدات الدولية لأفريقيا فقد منحت جنوب أفريقيا نحو (٥٥٢,٣) مليون دولار أي ما يعادل ٣١% من جملة المساعدات التي يقدمها العالم لأفريقيا وذلك في عام ١٩٩٢ ، فضلاً عن زيادة التعامل التجاري والفني بينهما ، فقد بلغ (١٨%) عام ١٩٩٢ .

مما تقدم يلاحظ أن أفريقيا[12] بعد النظام العالمي الجديد ، وجدت نفسها في ظل تهميش حقيقي يتمثل في تراجع معدلات النمو ، والأزمات الاقتصادية الحادة ، وتبني سياسات اقتصادية تمليها عليها القوى والمؤسسات العالمية ومما زاد من تفاقم وضعها الهامشي أزمة ديونها الخارجية ، وثقل أعبائها وبالتالي فقيام الفضاء العربي الأفريقي الموحد يعطي للدول الأفريقية قوة تمكنها من فرض وجودها في ظل التكتلات والتجمعات القائمة ، وتمكنها من تحقيق التنمية الشاملة المعتمدة على الذات .

ثالثاً : التكتلات الدولية :

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات ملحوظة على المستوى الاقتصادي والعلمي والسياسي ، فعلى المستوى الاقتصادي برزت التكتلات الاقتصادية بقيام السوق الأوروربية المشتركة واستكمال مراحل تكاملها الاقتصادي ، وقيام النافتا أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا

الشمالية ، وتضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وظهور اليابان كقوة اقتصادية عملاقة ، إضافة لظهور دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية حققت معدلات نمو عالية في عالم التصنيع ، وتحقق تلك التكتلات منافع وميزات اقتصادية ذات أثر حاسم في تنمية اقتصاديات الدول المتعاونة في اطارها ، كالاستفادة من مزايا السوق الواسعة ، ومزايا التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، ومزايا الإنتاج الكبير ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، مما دفع بالعديد من التكتلات الاقتصادية الدولية للبحث عن مجالات أوسع للتكامل والتعاون .

وعلى المستوى العلمي والتكنولوجي فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين ثورة في عالم المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات ، فضلاً عن تطورات متقدمة في علوم الهندسة الوراثية ، جعلت مما كان أحلاماً وخيالاً واقعاً ملموساً ، وعلى الرغم من استفادة دول العالم من تطبيقاتها في المجالات المختلفة إلا أن ناصية المعارف امتلكتها الدول الصناعية بحيث أصبحت الثورة التكنولوجية مجهولة الأسرار في العالم النامي .

أما على المستوى السياسي ، وبانتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية ، حدثت تطورات عالمية هائلة تمثلت في ظهور النظام العالمي الجديد ، بحيث لم تكن هناك بقعة على الأرض إلا وتأثرت سلباً أو إيجاباً بتلك التغيرات ، واجتهد الباحثون والعلماء في فروع العلوم المختلفة وفي كل الأنحاء لمحاولة تحديد ملامح العالم الجديد ، ودراسة آثاره المتنوعة على الدول والجهات ذات المصلحة ، ومحاولة بناء تصورات فكرية لمسارات التحول في المستقبل المنظور ، وانصب الجزء الأكبر من جهود التحليل في المرحلة الأولى - ومازال - على الأبعاد السياسية والاقتصادية للنظام العالمي الجديد .

وتصايحت أصوات الباحثين المهتمين بالشئون الدولية ، بعبارات تكاد تدور حول نفس المعنى " النظام العالمي الجديد " ، " القوة العظمى الواحدة " ، " أحادي القطبية " إلا أن أياً ما كانت الدلالة الحقيقية لهذه المصطلحات ، فإننا إذا تجاوزنا الخلافات النظرية بصدد المفاهيم ، فإن الواقع يثبت مدى هيمنة الغرب بصفة عامة على السياسات الدولية سواء كان ذلك تحت قيادة أمريكية منفردة ، أو في ظل قيادة جماعية غربية ، وهذه الهيمنة لها مضامينها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، كما أن لها نطاقها الجغرافي الذي يتعدى مناطق الشمال (سواء في أمريكا أو أوروبا) ليصل إلى المستوى العالمي في ظل ترتيبات عابرة للقارات ، تسعى الولايات المتحدة والقوى الغربية لنشرها عبر أنحاء العالم بما فيه المنطقة العربية والأفريقية .

وبطبيعة الحال وفي ظل هذه الظروف وجد كل من العرب والأفارقة أنفسهم يعيشون في ظل نظام جديد لم يشاركوا في وضع أسسه لكنه فرض عليهم وعلى غيرهم ، فكان لزاماً على العرب والأفارقة من التكيف مع أسس ومتطلبات هذا النظام بالشكل الذي يسمح لهم بالاستمرار والتواجد والتعايش في ظله ، وتحسين أحوالهم وظروفهم سياسياً واقتصادياً .

تطور قيام الإتحاد الأفريقي :

في سياق مواجهة المتغيرات الدولية والأحداث والتطورات المتلاحقة في العالم التي واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين حيث ظهرت تحديات جديدة على الساحة الدولية فرضت على أفريقيا إعادة النظر في آلية العمل الأفريقي المشترك والبحث عن استراتيجية أفريقية متكاملة لمواجهة تحديات المستقبل ، لذلك جاء التحول المتمثل في الإجماع السريع للدول الأفريقية على إقامة الإتحاد الأفريقي ، يأتي هذا كمؤشر على رغبة القادة والشعوب الأفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية ، لنقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب والجوع والفقر إلى حالة

من الاستقرار والسلام والأمن والاكتفاء ، وذلك بالاستفادة من الخيرات المتوفرة في أراضيها .

إن المتتبع لتاريخ القارة الأفريقية يلاحظ أن مسيرة الوحدة الأفريقية كانت شاقة وطويلة ومضنية ، وشهدت القارة في إطارها عدة تحركات تاريخية وفكرية وسياسية بعد أن هجرها عنوة ملايين من أبنائها . فقد بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فكرة الوحدة الأفريقية تتبلور في إطار ما أطلق عليه " الجامعة الأفريقية "وبدأت حركة الوحدة الأفريقية تنمو من خلال المؤتمرات التي بدأتها جمعية الوحدة الأفريقية سنة (١٩٠٠) بلندن ، وقد تلى ذلك العديد من المؤتمرات لعل من أهمها وأبرزها مؤتمر باريس عام ١٩١٩م ، لندن وبروكسل عام ١٩٢١م ، لندن ولشبونة عام ١٩٢٣م ، نيويورك عام ١٩٢٧م ، ومنشستر عام ١٩٤٥م . ويعتبر مؤتمر منشستر البداية الفعلية والفاعلة في مسيرة الوحدة الأفريقية خاصة أنه جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية مفعماً بمشاعر الأفارقة ضد التفرقة العنصرية ، وفي محاولة للتجمع من أجل الصالح الأفريقي .

وقد طرحت في ذلك الوقت عدة أفكار عظيمة على طريق الوحدة الأفريقية ، وتحرير الإنسان الإفريقي وهي الأمر الذي نظر إليه بمقاييس ذلك الوقت على أنه نوع من الخيال .

ثم جاء بعد ذلك الزعيم (نكروما) ليعلن عن رغبته في إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية ، ودعا إلى عقد مؤتمر في أكرا عام ١٩٥٨م ، شاركت فيه جميع الدول الأفريقية المستقلة في ذلك الوقت بما فيها الدول العربية ، حيث كان نكروما يؤكد على أن الشمال الأفريقي يمثل جزءاً مهماً من أفريقيا . أي أن العالم العربي هو امتداد للقارة الأفريقية فهو جزء لا يتجزأ من أفريقيا . لكن نتيجة للصراعات والانقسامات والحروب ، كل ذلك وقف حائلاً دون تحقيق حلم هذا الزعيم المناضل في بناء الولايات المتحدة الأفريقية .

وكان الحل الوسط هو إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست في عام ١٩٦٣م . وهكذا ظلت أفريقيا طوال سنوات الحرب الباردة عرضة للتهميش والاستغلال من قبل قوى وأطراف أجنبية ، وظلت الوحدة الأفريقية مجرد منبر سياسي فقط .

ولكن بعد انهيار حلم نكروما وغيره من المناضلين في توحيد القارة الأفريقية . وكذلك بعد إنتهاء الحرب الباردة ، وظهور قوى العولمة الطاغية ، أصبح التحدي الذي لا مفر من مواجهته هو ضرورة تفعيل آليات العمل الأفريقي المشترك عن طريق تحقيق تكتل إقتصادي أفريقي مؤثر يستطيع مواجهة تحديات العولمة بكافة أشكالها . فبعد عقدين من الزمان على فشل بناء الولايات المتحدة الأفريقية ظهر زعيم أفريقي عربي وحمل على عاتقه جمع شتات الوحدة الأفريقية في أعقاب إنهيار حلم الزعيم نكروما . ففي السنوات الأخيرة جاء القائد معمر القذافي بإحياء فكرة إتحاد أفريقيا وأكد على أن الاتحاد الأفريقي يمثل الإنطلاقة الجديدة لإفريقيا ، التي ستطرحها كشريك موثوق ومصمم على إحتلال موقعه الطبيعي في محفل الأمم .

إن القائد معمر القذافي من ذوي الأصوات المسموعة الذي يجذب الانتباه إليه بأفكاره القيمة ، فهو يضغط ويلح من أجل تكامل اقتصادي وسياسي أفريقي قوي . فقد أكد هذا في كل من لومي - لوساكا ، الدعوة بتدشين الاتحاد الأفريقي ودعا أيضاً مراراً وتكراراً إلى إنشاء برلمان أفريقي - بنك مركزي - محكمة عدل - عملة موحدة ووثيقة سفر موحدة . كما أكد على المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار ، وحذر من المؤامرات الخارجية على القارة السمراء .

مما لا شك فيه إن قيام الاتحاد الأفريقي يمثل إمتداداً لجهود مضنية لدول وشعوب القارة الأفريقية في بحثها عن الوحدة والسلام والأمن والاستقرار والتنمية . فقد أنشأت الشعوب

الأفريقية منظمة الوحدة الأفريقية في ١٣ - مايو - ١٩٦٣م ، وهي المنظمة التي استمرت وعاء للعمل الجماعي الأفريقي لمدة تصل إلى نحو (٣٩) عاماً . كما تم إنشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم للعملية التدريجية للتعاون السياسي والتضامن والتكامل الاقتصادي بين دول القارة .

وقد قطعت المنظمة شوطاً لا بأس به في سبيل دفع التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول وبين الأقاليم ، وعلى مستوى القارة كلها . كما سعت المنظمة مع التسعينات من القرن العشرين للتكيف مع المناخ الجديد في عالم ما بعد إنتهاء الحرب الباردة . ولكن ومع كل ما تحقق للقارة عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية ، إلا أنها عجزت عن تحقيق أمور كثيرة . ومن ثم كان لابد من تفكير جديد مختلف عن سابقه ، فجاء الاتحاد الأفريقي متسقاً مع المتغيرات الاقليمية والدولية والحاجة الملحة لإيجاد نوع من التكامل والتكتل لمواجهة التكتلات المختلفة السائدة في العالم الآن .

إذاً بادرت أفريقيا بوعي من مسئوليها وقادتها وشعوبها بالاستجابة التاريخية للقائد الأفريقي معمر القذافي ، لإحداث تحولات تاريخية في بنية وحدة أفريقيا وتحقيقها عبر الاتحاد الأفريقي (الولايات المتحدة الأفريقية) . ولعل سرعة إستجابة الشعوب الأفريقية لهذه المبادرة التاريخية تمثل الوعي الناضج لدى الشعوب ومسئوليها بالتحولات السياسية والاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي - الصيني والتوجه في أمريكا شمالها مع جنوبها .

إن أفريقيا وبحث بحقائق العصر ، من عولمة وتحديات تقنية ومشاكل تنموية وصراعات سياسية واجتماعية ، لذلك امتلك مشروع الاتحاد الأفريقي أداة مواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية وشعوبها .

وقد أكد القائد الأفريقي على أن " الاتحاد الأفريقي مثل الصين فضاءان متماثلان ، لأن الصين عملاق أصفر ... وأفريقيا عملاق أسمر وأعتقد أن المستقبل سيكون لهذين العملاقين معاً . سيحصل تغيير في نقل الأحداث في العالم بقيام العملاق الأفريقي والعملاق الصيني"[13] .

بناء على ذلك كانت أفريقيا على موعد مع مطلع القرن الحادي والعشرين مع تحقيق الحلم . فبعد مرور مئة عام على مؤتمر لندن ، أعلن في لومي عن قيام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ثم انعقدت الدورة الاستثنائية (الرابعة) للقمة الأفريقية في مدينة سرت في ٩ - ٩ - ١٩٩٩م وصدر ما عرف بإعلان سرت ٩ - ٩ - ١٩٩٩م، حيث نص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وأحكام معاهدة (آبوجا) المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في عام ١٩٩١م . وقامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية على الفور بإعداد مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي . الذي تمت دراسته على مستوى الخبراء والأجهزة المختصة ، وقدم المشروع لمؤتمر القمة في دورته العادية (٣٦) في لومي بالتوجو . حيث تم إعتماد القانون التأسيسي رسمياً في ١١ يوليو عام ٢٠٠٠ . خاصة بعد أن وقعت نحو (٢٧) دولة .

وفي سرت (٢ مارس) بعد مرور سنة تمت المصادقة على هذا الاتحاد بالمصادقة على القانون التأسيسي يعني دستور الاتحاد . ثم في دوربان بجنوب أفريقيا إنطلق الاتحاد رسمياً . وفي يوم ٨ من شهر ناصر كانت الجلسة الأخيرة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والجلسة الثانية أعلن فيها الاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية ، وانتهى العمل بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي كان سارياً منذ العام ١٩٦٣ ، وبدأ العمل بالقانون التأسيسي الجديد للاتحاد الأفريقي . وقد رحبت كل الدول والاتحادات بقيام هذا الاتحاد العملاق ، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً باسم الاتحاد الأوروبي يؤيد قيام الاتحاد الأفريقي الجديد .

كما أصدرت بريطانيا وفرنسا والصين وأمريكا كدول بيانات ترحب بقيام هذا الاتحاد . وهذا أمر واقع لأن الإتحاد الأفريقي أمر واقع والتعامل معه لا مفر منه . فأفريقيا ستحتل مكانها بجدارة في المحافل الدولية وفي السياسة الدولية ومن سيقف ضد هذا الاتحاد سيكون هو الخاسر .

لقد جاء الاتحاد الأفريقي منسجماً مع التوجه العالمي الذي بدأ يتشكل في فضاءات مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا واتحاد دول أمريكا الجنوبي واتحاد دول الباسفيك والكاريبي والآسيان .

إن هذه الفضاءات تعمل على تأمين حياة أفضل لشعوبها وهذا هو الذي يتطلع إليه الاتحاد الأفريقي الذي بقيامه تعززت آمال ملايين الأفارقة وإن وحدة القارة ستمكن الشعوب من التغلب على المشاكل التي واجهتها منذ قرون .

إن الأجيال الأفريقية المعاصرة تحظى الآن بفرصة نادرة ستمكنها من إعادة صياغة وضع القارة الأفريقية من جديد كقارة موحدة ، وإنهاء الفقر والتعاسة التي عانت منها سنين طويلة . كما يضمن هذا الاتحاد لأبناء القارة إعادة اللحمة الأفريقية وإعادة الانسجام إلى النسيج الاجتماعي الأفريقي ... واستمرار الأمن والسلام الاجتماعي داخل أفريقيا .

كما أنه سيساعد على إختفاء معسكرات اللاجئين والمعوزين والمحتاجين وشبح المجاعة وإعادة توزيع الشعوب الأفريقية داخل قارتهم وبما يضمن لهم حق العمل ، ومن أجل خلق التنمية والنهوض بالقارة من التخلف إلى التقدم .

إن حرية عبور الأفراد داخل قارتهم سوف يحقق بدون شك الاستقرار ، ويطفي نيران الحروب الأهلية بينهم ، ويتيح للجميع المشاركة الفاعلة في استثمار الإمكانيات والموارد لاستغلالها الاستغلال الأمثل ، من خلال الخبرات والأيدي العاملة الأفريقية لدعم الاقتصاد وتطويره ، بما يضمن حياة أفريقية سعيدة .

الخاتمة

الواقع أن نهضة الاقتصاد الأفريقي وتنشيط التجارة والاستثمارات لن يأتي أبداً من الخارج من خلال الاعتماد على المعونات والقروض التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة ومؤسساتها الدولية .

فمن هذا المنطلق بدأت القارة الأفريقية تعي أهمية أن يكون لها تكتلها الاقتصادي المتكامل لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة لتغطية إحتياجاتها الصناعية والانتاجية والغذائية ، فضلاً عن الخدمية والتكنولوجية .

لذا جاء الإتحاد الأفريقي ليحقق لأفريقيا قوتها ووحدتها ، ويعزز بناء مستقبلها في ظل التكتلات والتجمعات التي يشهدها العالم الآن . كما يحقق لأفريقيا الانسياب البشري والطبيعي لتبادل المنافع والمشاركة في صنع التنمية واستثمار الامكانيات المتاحة بين دول القارة .

الهوامش

(1) محمد عبد الغني سعودي ، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣ ، ص ١ .

(2) المرجع السابق ص ١ .

(3) المرجع السابق ص ١ .

(4) كمال أبو الخيرات ، أفريقيا ، مجلة المشعل العدد ١١٤ ، النقابة العامة للنفط ، ص ٣٦ .

(5) عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، وشوقي الجمل ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .

(6) محمود أبو العينين ، أفريقيا وتطور النظام الدولي ، المجلد الخامس ، بحوث سياسية واقتصادية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، ص ٨٧ .

(7) نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(8) فرج عبد الفتاح فرج ، التجارة الأفريقية والنظام الدولي الجديد ، المجلد الخامس بحوث سياسية واقتصادية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ص ١٥٥ .

(9) عبد الرحمن ناصر السعدون ، أفريقيا التمويل والتنمية ، سبها ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٩٣ ، ص ٣٨ .

(10) فرج عبد الفتاح فرج ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(11) محمود بو العينين ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(12) نفس المرجع السابق ص ٨٩ ، ٩٠ .

(13) خطاب القائد معمر القذافي في مؤتمر الشعب العام ، جريدة الشمس ، العدد ٢٧٧٣ ، ٩ جمادي الأول - ٢٠ ناصر ١٣٧٠ و.ر .

المراجع

أولاً : الكتب :

1) عبد الرحمن ناصر السعدون ، أفريقيا التمويل والتنمية ، سبها ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٩٣ .

2) عبد الله عبد الرازق ابراهيم ، وشوقي الجمل ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، القاهرة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .

3) فرج عبد الفتاح فرج ، الاقتصاد الأفريقي من التكامل الاقليمي إلى العولمة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١ .

4) محمد عبد الغني سعودي ، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٣ .

5) محمد عبد الغني سعودي ، أفريقيا ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٧ .

6) منير الحمش ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر السادس إلى الاتحاد حول التكامل الاقتصادي العربي ، ودور النفط في عملية التكامل ، دمشق ، الاتحاد العربي لعمال النفط والمناجم والتعدين .

ثانياً : الدوريات :

1) أبو بكر محمد البدري ، مجلة الزحف الأخضر ، العدد الثاني ، ٢٠٠٢ .

2) محمود أبو العينين ، أفريقيا وتطور النظام الدولي ، المجلد الخامس ، بحوث اقتصادية وسياسية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ، ١٩٩٧ .

3) كمال أبو الخيرات ، أفريقيا ، مجلة المشعل ، العدد ١١٤ ، طرابلس النقابة العامة للنفط .

4) ميرفت الحصري ، ملف الشئون الدولية ، مستقبل أفريقيا لن يقدم على طبق من ذهب ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٢٨٥ ، أغسطس ، ١٩٩٣ .

ثالثاً : الخطب والندوات :

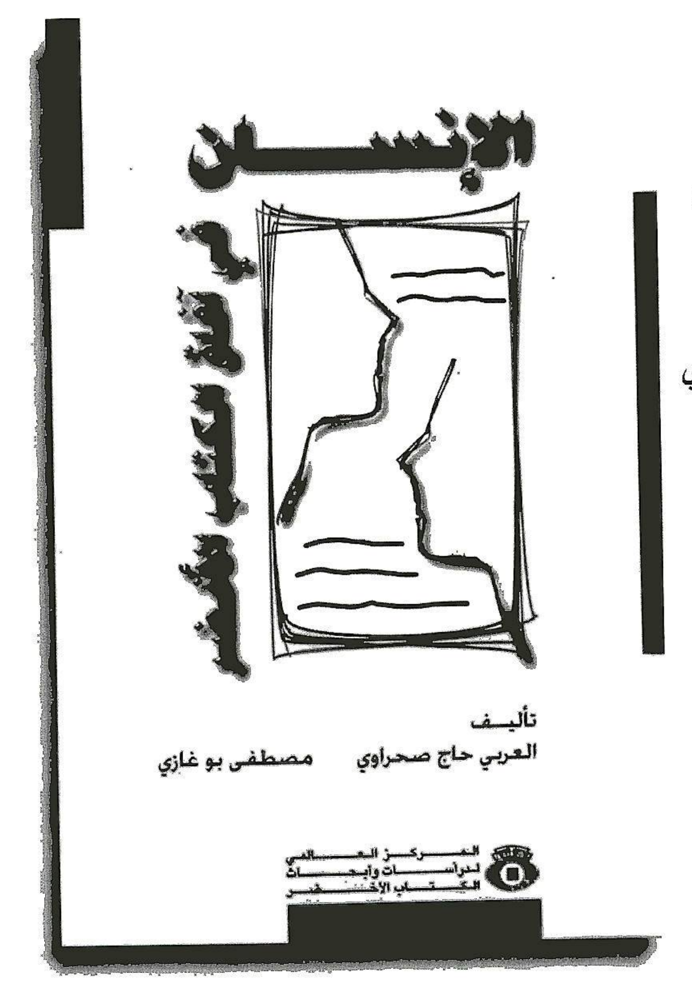
1) خطاب القائد معمر القذافي في مؤتمر الشعب العام ، جريدة الشمس ، العدد ٢٧٧٣ - ناصر ٢٠٠٢ .

2) جمعية الدعوة الإسلامية ، ندوة العلاقات العربية الأفريقية ، طرابلس ، فبراير ١٩٩٨ .

3) مركز البحوث الأفريقية ، ندوة الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، القاهرة ، ط ١ ، اكتوبر ٢٠٠١ .

4) محمد الهادي صالح ، المديونية لمحة عن جذورها وبعض أسبابها ، أزمة المجتمع الدولي على أعتاب القرن الواحد والعشرين ، الجزء الثاني ، الملتقى الرابع حول الكتاب الأخضر الطبعة الأولى ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ٢٠٠٠ .

من اصدارات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر



يسر المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتب الأخضر أن يضع بين أيدي القرا العرب في كل مكان كتاباً جديداً حول الإنسان في آفاق الكتاب الأخضر) وهو عبارة عن بحث نظري فلسفي في قالب أدبي مشوق . وكما يتضح من عنوان الكتاب فهو يعالج موضوع (الانسان) كما يتناوله الكتاب الأخضر ، وهذا يعتبر من الموضوعات الحساسة والدقيقة عند دراسة أي نظرية أو أي إيديولوجية . فكما نعلم ، فإن كل الايديولوجيات العالمية تعرضت بشكل مباشر لهذا الموضوع الهام ، حيث عملت جميعها - وبدون استثنا - على تحديد موقفها من الانسان والطبيعة البشرية . وهذا الأمر مهم جداً لأن الموقف الايديولوجي من الانسان يترتب عليه ، كضرورة حتمية ، اختيار وتحديد نوع المؤسسات السياسية الملائمة لنظرة تلك الايديولوجيات للإنسان أو كما استوعبته تلك الايديلوجية

منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي (دراسة مقارنة)

أ. البشير على الكوت
قسم العلوم السياسية/ جامعة الفاتح

استطاع قادة أفريقيا في مؤتمر ديربان الإعلان رسمياً عن قيام الاتحاد الأفريقي ونهاية منظمة الوحدة الأفريقية التي ظلت منظمة الدول الأفريقية لمدة ٣٩ سنة ، مثلت خلالها الرابطة الرسمية والمظلة التي تجمع الأفارقة والآلية التي يناقشون من خلالها مشاكلهم وقضاياهم وهي كثيرة، وقد استطاعت المنظمة إنجاز الكثير للدول الأفريقية خاصة على الصعيد السياسي ،

ولكن لماذا تم إستبدال المنظمة بالاتحاد الأفريقي إذا كانت هذه المنظمة تؤدي المطلوب منها ؟ هل حدث تطور في أداء المنظمة ؟ أم أن التطورات الإقليمية والدولية قد تجاوزت المنظمة ؟

كل تلك الأسئلة مشروعة ، والإجابة عليها بسيطة ، وهو أن الأفارقة شعروا بضرورة إنشاء منظمة أقوى تستجيب لطموحاتهم وتساير التغيرات الاقليمية والدولية ، وهذا يفترض أن هذه المنظمة الجديدة (الاتحاد الأفريقي) قد جاءت كبديل مناسب وأقوى من منظمة الوحدة الأفريقية . وعليه فإن هذه الدراسة تسعى للتأكد من ذلك من خلال مقارنة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وذلك بالتركيز على المبادئ والأهداف والهياكل والمؤسسات والآليات والجديد الذي يحمله الاتحاد الأفريقي ، من خلال منهجية تحليلية مقارنة .

مسيرة الوحدة الأفريقية

منظمة الوحدة الأفريقية :

لقد تأخر استقلال الدول الأفريقية ، ولهذا تأخر ميلاد منظمتهم الإقليمية إلى ٢٥ / ٥ / ١٩٦٣ فعند الإعلان عن قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ لم يكن عدد الدول الأفريقية المستقلة يتجاوز ثلاث دول (مصر وأثيوبيا وليبيريا) ، إلا أن فترة الخمسينيات وبداية الستينيات شهدت استقلال معظم الدول الأفريقية ، حيث استقلت سنة ١٩٦٠ فقط حوالي ١٧ دولة أفريقية[1]. وبدأت الدول المستقلة تفكر من خلال مؤتمراتها الثنائية والجماعية في محاولات إنشاء نوع من التكامل يربط بينها ، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى عدد من المؤتمرات والجهود التي سبقت إعلان قيام منظمة الوحدة الأفريقية ومن أبرزها :

1) مؤتمر أكرا (١٥ - ٢٤ / ٤ / ١٩٥٨):
وقد شاركت فيه بعض الدول الأفريقية وهي ليبيا وتونس ومصر والمغرب والسودان وأثيوبيا وليبيريا إلى جانب الدولة المضيفة (غانا) ويعد هذا المؤتمر من المؤتمرات المهمة التي سبقت تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، حيث تناول معظم القضايا الأفريقية القائمة آنذاك ودعى لتعزيز التعاون بين الدول الأفريقية وتنسيق جهودها دوليا (2).

2) إتحاد مالي (١٧ / ١ / ١٩٥٩):
وقد أعلن عنه في عاصمة السنغال (داكار) من قبل مجموعة من الدول الأفريقية وهي السودان وداهومي (بنين حالياً) وفولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً) إلى جانب السنغال الدولة المضيفة، واستطاع هذا الاتحاد أن يعلن عن مجموعة من المؤسسات (مجلس وزراء، وبرلمان، ومحكمة دستورية) إلا أن هذا الاتحاد كان مصيره الفشل .

3) ميثاق الدار البيضاء (٣ - ٧ / ١ / ١٩٦١):
حيث عقدت مجموعة من الدول الأفريقية مؤتمراً حضرته إلى جانب المغرب كل من غانا وغينيا ومالي والجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجزائر المؤقتة وكرر هذا المؤتمر الدعوة لضرورة التنسيق والتعاون الأفريقي - الأفريقي ونصرة حركات التحرر الأفريقية واتباع سياسة عدم الانحياز وغيرها من القرارات(3).

4) مؤتمر مونروفيا (٨ - ١٢ / ٥ / ١٩٦١):
وعُقد هذا المؤتمر في عاصمة ليبيريا وحضرته ٢٠ دولة أفريقية من بينها دول مجموعة برازافيل وهي الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي (الكمرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والكنغو برازافيل وداهومي والجابون وساحل العاج ومدغشقر وموريتانيا والنيجر والسنغال وفولتا العليا) إلى جانب بعض الدول الأفريقية الأخرى مثل ليبيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وتوجو، وقبلت بعض الدول الأفريقية، ولم يشارك في هذا المؤتمر مجموعة الدار البيضاء .

ونجح هذا المؤتمر في ضم دول لم يسبق لها الانضمام لأي مجموعة أفريقية، وفي التقريب بين الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية والأخرى الناطقة بالفرنسية، إلا أن مجموعة الدار البيضاء لم تشارك في هذا المؤتمر، وقد صدر عن المؤتمر بيان مشترك أوصى بإنشاء منظمة شاملة لها صفة إستشارية تسعى لتحقيق المبادئ التي نادى بها المؤتمر مثل المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وإحترام سيادة جميع الدول وإقرار التعاون بين الدول الأفريقية، ومن ضمن المبادئ التي نادى بها المؤتمر استنكار الحركات الهدامة الممولة من الدول الخارجية، كما أشار البيان كذلك إلى أن الوحدة المنشودة ليست وحدة سياسية بل وحدة آمال وعمل من أجل التضامن الأفريقي وهو ما تحقق لاحقاً في شكل منظمة الوحدة الأفريقية إلى حد كبير .

5) مؤتمر لاجوس (١ / ١٩٦١) :
وقد عقد في عاصمة نيجيريا بحضور الدول المشاركة في مؤتمر مونروفيا، ولم تشارك فيه مجموعة الدار البيضاء التي قاطعت المؤتمر بسبب عدم توجيه الدعوة لحكومة الجزائر المؤقتة بحجة أنها دولة غير مستقلة .
ونجح المؤتمر في طرح مشروع إنشاء منظمة أفريقية تتكون من ثلاث هياكل هي : مجلس رؤساء الدول والحكومات، وهو أعلى هيئة في المنظمة المقترحة، يليه مجلس الوزراء وهو الجهة المنفذة في المنظمة، ثم الأمانة العامة وهي بمثابة الهيئة الإدارية للمنظمة، واقترح المشروع كذلك العمل مستقبلاً على إنشاء هيئة للتعاون والتنمية الاقتصادية .

6) الاتحاد الأفريقي الملجاشي (1961/9/11):

وقد جاء تأسيسه في تاناناريف عاصمة مالاجاشي (مدغشقر حالياً) ، وإلى جانب الدولة المضيفة حضرته الكاميرون وداهومي (بنين) والجابون والسنغال وفولتا العليا والكنغو برازافيل وموريتانيا وتشاد وساحل العاج والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى .

وقد أعلن هذا المؤتمر عن تأسيس منظمة تشتمل في هياكلها على مؤتمر رؤساء الدول ومجلس للوزراء وأمانة عامة ، وقرر أن تكون مدينة كوتونو بجمهورية داهومي هي مقر المنظمة ، إلا أن أعضاء المنظمة قرروا تحويلها إلى منظمة إقتصادية بحتة للاهتمام بالمسائل الاقتصادية للدول الأعضاء[4] .

7) اتحاد الدول الأفريقية (١ / ٧ / ١٩٦١) :

وتكون هذا الاتحاد من غانا وغينيا ومالي ، وقد ضم بعض المؤسسات على مستويات مختلفة مثل مؤتمر الاتحاد ويشمل رؤساء الدول الأعضاء ، وكذلك لجان فنية متخصصة ، إلا أن هذا الاتحاد لم يكتب له الاستمرار كغيره من المؤتمرات والاتحادات التي سبق الاشارة إليها .

إذاً عشية إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية كان الوضع الأفريقي يعاني نوعاً من التمزق بين عدة مجموعات وتيارات لعب فيها الميراث الاستعماري دوراً مهماً (الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالإنجليزية) وبدعم من الدول الاستعمارية نفسها ، إلى جانب قضايا أخرى خلافية قسمت الدول الأفريقية إلى مجموعات (مجموعة منروفيا ومجموعة برازافيل ومجموعة الدار البيضاء) ، فمجموعة الدار البيضاء تسعى إلى الاستقلال وعدم الانحياز على عكس المجموعتين الأخريين الأكثر إعتدالاً ، وتجلى ذلك في قبول حكومة الجزائر في مجموعة الدار البيضاء ورفض قبولها في المجموعتين الأخريين ، وكان لابد من تنازلات لتحقيق وحدة أفريقيا ، وإن اقتضى ذلك تجاوز رغبة الدول الاستعمارية التي أرادت تأسيس مجموعات من دول تضم مستعمراتها السابقة ، وإذ صدقت النوايا لحدٍ ما في تجاوز العراقيل ولدت منظمة الوحدة الأفريقية لكي تحقق حلماً أفريقياً شاملاً .

*** إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية :**

بعد جهود أفريقية مبعثرة ومتكررة لتنسيق العمل الأفريقي في سبيل إنشاء منظمة قارية تضم كل دول القارة وصلت هذه الجهود إلى غاياتها في ١٥ / ٥ / ١٩٦٣ حين اجتمع وزراء خارجية ثلاثين دولة أفريقية[5] ، في عاصمة أثيوبيا (أديس أبابا) حيث جهز الوزراء بعد مناقشات ودراسات مشروعاً عرض على مؤتمر الرؤساء الذي أنعقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ / ٥ / ١٩٦٣ والذي انتهى بالإعلان عن إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

كانت الفترة التي ولدت فيها المنظمة هي فترة حافلة بالاستقلال والتحرر على المستوى الأفريقي ، وكانت حركة عدم الانحياز تلعب دوراً مهماً في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وكان أعضاؤها يتزايدون وهم في مجملهم دول من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وكانت الحرب الباردة في أوجها بين المعسكرين الشرقي والغربي . وفي هذه الظروف أصبح لدول القارة الأفريقية ولأول مرة منظمة قارية تضم كل دول المنظمة أسوة بمنظمة الدول الأمريكية التي تأسست في بوغوتا عاصمة كولمبيا عام ١٩٤٨ ، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست بموجب معاهدة روما عام ١٩٥٧ .

ولادة الاتحاد الأفريقي

لم تكن ولادة الاتحاد الأفريقي مفاجأة ، أو عملاً جاء من فراغ بل كان حصيلة لجهود مختلفة وتقييماً لمرحلة قاربت الأربعة عقود من عمر

منظمة الوحدة الأفريقية واستجابة لطموح أفريقي شعبي ورسمي لتطوير آليات التكامل والتعاون الأفريقي، وأشير في هذا الشأن إلى الخطوات والجهود التالية التي مهدت لقيام الاتحاد الأفريقي.

1- تعود أولى الخطوات إلى قرار القمة الأفريقية سنة ١٩٧٩ التي وافقت على إنشاء لجنة مهمتها مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بغرض تطوير مؤسساتها وآلياتها وبما يواكب التغيرات الأفريقية والدولية خاصة بعد تحقيق المنظمة لهدف التحرير والاستقلال إلا أن اللجنة المذكورة لم تحقق الغرض المطلوب حتى بعد مضي ٢٠ سنة (١٩٩٩).

2- يعود الجهد الأكبر في تحقيق فكرة الاتحاد الأفريقي إلى الجماهيرية وإلى الدور الشخصي الذي لعبه قائد الثورة العقيد معمر القذافي في المناداة بهذا الاتحاد حتى الإعلان عنه في قمة سرت المؤرخة في ٩/٩/١٩٩٩، رغم أن المشروع الأصلي المقدم من الجماهيرية (الولايات المتحدة الأفريقية) هو أكثر طموحاً من مشروع الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الشأن فإنه لا يمكن إنكار إخفاق منظمة الوحدة الأفريقية في بعض القضايا ومنها:

أ) قضية التنمية، حيث ركزت المنظمة جل جهودها على مسألة تحرير القارة من الاستعمار والعنصرية إلا أنها فشلت في تبني برنامج للتنمية مما دعاها إلى أن توكل النشاطات التنموية للأمم المتحدة أو إلى المنظمات الاقليمية الفرعية في القارة مثل الايكواس أو السادك.

ب) فشل المنظمة في خلق مشاركة شعبية ضمن آلياتها ومؤسساتها وخاصة العجز عن خلق برلمان أفريقي وهو ما حاولت إتفاقية أبوجا (١٩٩١) أن تعالجه في وقت متأخر وضمن إتفاقية لم يكتب لها النجاح..

ج) فشلت المنظمة في معالجة قضايا أخرى كالحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين وغيرها.

وعلى العموم لا يمكن المبالغة في الإشادة بالاتحاد الأفريقي، صحيح أنه خطوة نحو الأمام إلى التعاون والتكامل، كما أنه يعكس حرص الأفارقة على تطوير مؤسسات وآليات التعاون بينهم، غير أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي هو خطوة متواضعة مقارنة بما تعانيه القارة من مشاكل وظروف محلية ودولية، وهو خطوة متواضعة كذلك مقارنة بالاتحاد الأوروبي مثلاً.

مقارنة بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي

أولاً: الأهداف

جاء في ديباجة الاتحاد الأفريقي تأكيده على الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الأفريقية من خلال أهدافها ودور المؤسسين لها: "وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية".

كما يعكس القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في ديباجته الاستجابة للتطورات العالمية والتكيف مع التغيرات التي يشهدها العالم مما يضع أهدافاً جديدة لهذا الاتحاد غير تلك التي تجاوزها الزمن والخاصة بالاستقلال والتحرر من الاستعمار المباشر الذي كان الهّم الأول للقارة الأفريقية غداة إنشاء المنظمة عام ١٩٦٣، كما حددته ديباجة ميثاقها والمادة الثانية منه، فالأهداف الجديدة هي التصدي للتحديات المتعددة على ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية وحل النزاعات. ويبين الجدول رقم (١) الأهداف الواردة بميثاق المنظمة والاتحاد.

جدول رقم (١) يقارن بين أهداف المنظمة والاتحاد

أهداف منظمة الوحدة الأفريقية	ر.ت	أهداف الاتحاد الأفريقي
تقوية وحدة وتضامن الدول الأفريقية (مادة ٢ / ١ - أ)	1	تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية (مادة ٣ - أ)
الدفاع عن سيادة وسلامة أراضيها واستقلالها (مادة ٢ / ١ - ج)	2	الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها (مادة ٣ - ب)
تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا (مادة ٢ / ١ - ب)	3	التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي (مادة ٣ - ج)
القضاء على كل أشكال الاستعمار في أفريقيا (مادة ٢ / ١ - د)	4	
دعم التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مادة ٢ / ١ - هـ)	5	تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مادة ٣ - هـ)
التعاون السياسي والدبلوماسي (مادة ٢ / ٢ - أ)	6	
التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات (مادة ٢ / ٢ - أ)	7	
التعاون الثقافي والتربوي (مادة ٢ / ٢ - ج)	8	
التعاون في مجالات الصحة والشؤون الصحية والتغذية (مادة ٢ / ٢ - د)	9	العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة (مادة ٢ - ن)
التعاون العلمي والفني (مادة ٢ / ٢ - هـ)	10	التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث العلمي في كافة المجالات وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا (مادة ٢ - م)
التعاون في الدفاع والأمن (مادة ٢ / ٢ - و)	11	تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها (مادة ٢ - د)
	12	تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة (مادة ٢ - و)
	13	تعزيز المبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد (مادة ٢ - ز)
	14	تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب (مادة ٢ - ٢)
	15	تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية (مادة ٢ - ط)
	16	تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية (مادة ٢ - ي)
	17	تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية (مادة ٢ - ك)
	18	تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد (مادة ٢ - ل)

يلاحظ من الجدول السابق وجود تشابه في الكثير من الأحيان بين أهداف المنظمة والاتحاد، مما يدل على تأثر واضعي القانون التأسيسي للاتحاد بميثاق المنظمة، وقد خصص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ١٤ فقرة في المادة الثالثة لتوضيح أهداف الاتحاد وهذه يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع من الأهداف .

1) أهداف سياسية وأمنية :

أي بمعنى التكامل السياسي وحماية الدول وإستقلالها ووحدة أراضيها وتعزيز الأمن والاستقرار وتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتناولت ذلك ست فقرات من المادة المذكورة (أ، ب، د، هـ، و، ز) .

2- أهداف إقتصادية :

وقد تمت الإشارة إليها في خمس فقرات من المادة المذكورة كذلك (ط، ي، ك، ل، م)، وأشارت هذه الفقرات إلى التكامل والتنسيق الاقتصادي بين دول القارة ولعب دورها في الاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية للقارة ورفع مستوى الشعوب الأفريقية وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي .

3- أهداف أخرى :

وهي في مجملها أهداف مكملة للأهداف السياسية والاقتصادية مثل الأهداف الصحية الخاصة بالقضاء على الأوبئة المستوطنة في القارة وبعضها جديد نسبياً مثل وباء الإيدز (فقرة ن)، وهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان (فقرة ٢) .

غير أنه لا يمكن الجزم بأن ميثاق المنظمة يعد متخلفاً عما جاء في ميثاق الاتحاد، فقد إحتوى ميثاق المنظمة على ١٠ فقرات في المادة الثانية الخاصة بالأهداف جاءت على معظم الأهداف الحيوية والمهمة للقارة مثل تقوية وتنسيق التعاون والتضامن والدفاع عن سيادة واستقلال أعضاء المنظمة والتعاون بينهم في معظم مجالات التعاون، إلى جانب الهدف القديم وهو القضاء على كل أشكال الاستعمار في أفريقيا (مادة ٢ / ١ - ٢) وهو الهدف الذي لم يرد في ميثاق الاتحاد بطبيعة الحال لزوال الاستعمار المباشر عن القارة .

ومعظم الأهداف الجديدة التي وردت بميثاق الاتحاد ولم ترد بميثاق المنظمة هي أهداف فرضتها طبيعة التطورات الدولية والإقليمية، وهذا يجعل أعضاء الاتحاد الأفريقي أمام تحدٍ يتعلق بمدى القدرة على ترجمة الأهداف الواردة في ميثاق الاتحاد إلى سياسات من خلال مؤسساته وضرورة تنازل الدول الأعضاء عن قدر من السيادة الوطنية لصالح الجسم الأفريقي الجديد .

ثانياً : الهياكل والمؤسسات

حتى نستكشف التطور الذي أحدثه الاتحاد الأفريقي في مجال الهياكل والمؤسسات فإننا سنعقد مقارنة بين المنظمة والاتحاد في المجال المؤسسي .

فكما يتضح من الشكل رقم (٢) والذي يقارن بين هياكل المنظمة والاتحاد نلاحظ أن هناك بعض المؤسسات والهياكل قد إستمرت في ميثاق الاتحاد أحياناً بنفس الصيغة أو الاختصاصات وأحياناً تحت مسميات جديدة، فمؤتمر رؤساء الدول والحكومات قد ظل في كلا المنظمتين وهو أعلى مؤسساتها في ترتيب السلطات، وكذلك المجلس التنفيذي أو مجلس الوزراء .

شكل رقم (٢) يقارن بين هياكل ومؤسسات الاتحاد والمنظمة

	الاتحاد الأفريقي	منظمة الوحدة الأفريقية
1-	مؤتمر رؤساء الدول والحكومات	مؤتمر رؤساء الدول والحكومات
2-	المجلس التنفيذي: وزراء الخارجية ووزراء آخرون	مجلس الوزراء: وزراء الخارجية ووزراء آخرون
3-	برلمان عموم أفريقيا	
4-	محكمة العدل	لجنة للوساطة والتحكيم
5-	اللجنة أمانة الاتحاد	الأمانة العامة
6-	لجنة الممثلين الدائمين	
7-	اللجان الفنية المتخصصة	لجان متخصصة
8-	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	
9-	المؤسسات المالية: أ) المصرف الأفريقي ب) صندوق النقد الأفريقي ج) المصرف الأفريقي للاستثمار	

كما نلاحظ أنه ومن خلال ٩ هياكل أو مؤسسات أشار إليها ميثاق الاتحاد الأفريقي فإن أربعة منها تعتبر هياكل ومؤسسات جديدة مما يعني أن قرابة نصف المؤسسات التي جاء بها الاتحاد الأفريقي هي مؤسسات جديدة ، وهي ولا شك مؤسسات مهمة تقوم بدور حيوي في المجتمعات المدنية وتعمل على تعزيز وتقوية التكامل والاندماج ، كما هو الحال في المنظمات الاقليمية الفاعلة كالاتحاد الأوروبي .

ومن بين المؤسسات الجديدة التي جاء بها الاتحاد ، البرلماني الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المالية الهامة مثل المصرف المركزي وصندوق النقد ومصرف الاستثمار . وكذلك محكمة العدل التي تعتبر إضافة جديدة حيث لم يرد في ميثاق المنظمة إلا لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

ثالثاً : المبادئ

أشارت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى مجموعة من المبادئ التي تؤكد تمسك الدول الأفريقية بها ، حيث يلاحظ أن القانون التأسيسي أو ميثاق الاتحاد قد خصص المادة الرابعة للإهتمام بمسألة المبادئ وذكرها في ١٦ فقرة ، وفي المقابل تناول ميثاق المنظمة موضوع المبادئ في المادة الثالثة وذلك في سبع فقرات فقط مما يعني زيادة في عدد المبادئ التي قام عليها الاتحاد الأفريقي .

وبالمقارنة بين مبادئ الاتحاد والمنظمة يتضح لنا الآتي :

1- هناك مبادئ وردت في ميثاق المنظمة وتكررت - تقريباً - في القانون التأسيسي للاتحاد ومنها :

أ) مبدأ المساواة بين جميع الدول كما ورد في الفقرة (١) من المادة ٣٣ من ميثاق المنظمة والفقرة (أ) من المادة ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، غير أنه يلاحظ حذف كلمة السيادة واستبدالها بكلمة الترابط مما يعني نوع من التنازل اللفظي - على الأقل - عن جزء من السيادة والتركيز على الترابط لصالح الاندماج والتكامل .

ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو ، وقد أكده ميثاق المنظمة والقانون التأسيسي للاتحاد ، غير أننا كما سنلاحظ فيما بعد أن هناك مبادئ أخرى تتعارض مع هذا المبدأ أجازت فيها الدول الأفريقية للاتحاد القيام بالتدخل .

ج) احترام سيادة وحدود الدول الأعضاء وهو ما أشارت إليه الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة والفقرة (ب) من المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد .

د) تسوية المنازعات بين الدول : وهنا نلاحظ أن ميثاق المنظمة قد أشار تحديداً إلى وسائل تسوية المنازعات (التفاوض ، الوساطة ، التحكيم) ، في حين أن القانون التأسيسي للاتحاد ترك وسائل تحديد تسوية المنازعات للمؤتمر أي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وهذا يعني عدم قفل الباب أمام أية وسيلة أخرى لفض أو تسوية النزاعات وقد تكون إحدى هذه الوسائل القوة العسكرية .

هـ) إدانة أعمال الاغتيال السياسي والتخريب والإرهاب ، ولم يشر القانون التأسيسي للاتحاد إلى مصدر هذه الأعمال بمعنى مهما كان مصدرها (ولو كان داخليا) ، فيما أشار ميثاق المنظمة إلى أن مصدر هذه الأعمال قد يكون دول مجاورة أو دول أخرى .

و) سياسة عدم الانحياز والاعتماد على الذات : حيث يلاحظ أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أشار إلى تأكيد سياسة عدم الانحياز التي كانت مؤثرة زمن ولادة

المنظمة في أجواء الصراع بين الشرق والغرب ، خلال ما عرف بالحرب الباردة ، وكان من المقبول أن تتم الاشارة إلى هذا المبدأ عام ١٩٦٣ أما الآن وبعد تغير الأوضاع الدولية فإن سياسة إعتماد أفريقيا على ذاتها يترجم إرادة الدول الأعضاء في الحد من تبعيتها واعتمادها على غيرها ، وهو ما أقره القانون التأسيسي للاتحاد .

2- هناك مبادئ وردت في القانون التأسيسي للاتحاد ولم ترد في ميثاق المنظمة باستثناء مبدأ تحرير الأراضي ، وهو المبدأ الوحيد الذي ورد في ميثاق المنظمة ولم يرد في ميثاق الاتحاد وهذا يعود إلى استقلال الدول الأفريقية جميعاً غداة تأسيس الاتحاد أما مبادئ الاتحاد الجديدة فهي :

أ) مبدأ المشاركة الشعبية : وهو ما ورد في الفقرة (ج) مادة (٥) من قانون الاتحاد ، وذلك من خلال أحد الأجهزة المهمة في مؤسسات الاتحاد وهو البرلمان الأفريقي بوجود مندوبين مصعدين أو منتخبين من الشعوب الأفريقية مباشرة .

ب) وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة وهو ما أشارت إليه المادة (٤) فقرة (د) من القانون التأسيسي للاتحاد ولا يوجد نص مناظر لذلك في ميثاق المنظمة مما يعني تعزيز الاتحاد الأفريقي ليصبح أكثر قوة .

ج) منع استخدام القوة بين الدول الأعضاء في الاتحاد أو التهديد باستخدامها (مادة ٤ فقرة و) .

د) حق التدخل الاستثنائي في شؤون الدول الأعضاء في الاتحاد (مادة ٤ فقرة ح) ، وهو تدخل قد يقع في الحالات الخطيرة كوجود حرب إبادة وجرائم بشعة ، مثلما حدث في رواندا وبوروندي على سبيل المثال في وجود منظمة الوحدة الأفريقية ، وحق التدخل هذا مبدأ جديد يتجاوز السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

هـ) التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد : وهو مبدأ قائم وفق نص الفقرة (ط) من المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد .

و) حق طلب التدخل من الدول الأعضاء لإعادة السلام والأمن وهو مبدأ جديد أيضاً ورد في القانون التأسيسي للاتحاد ، ويأخذ هذا المبدأ في الاعتبار إمكانية حدوث مشاكل وصراعات داخلية تستدعي طلب المساعدة من باقي أعضاء الاتحاد من قبل الحكومة الشرعية .

رابعاً : آليات اتخاذ القرار

تتبع المنظمات الدولية والاقليمية آليات مختلفة في إتخاذ القرارات ، فمنظمة الأمم المتحدة على سبيل المثال اتخذت قاعدة أغلبية الثلثين والأغلبية المطلقة في معظم فروعها ، ومجلس الأمن جمع بين قاعدة الأغلبية والاجماع ، وطور الأوروبيون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أغلبية موزونة تراعي الوزن الاقتصادي والسكاني للدولة ، على سبيل المثال أربع أصوات لألمانيا وصوتان لهولندا وصوت واحد لدولة لكسمبورغ ، وعند جمع الأصوات تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة لعدد الأصوات .

وتعتبر آلية إتخاذ القرارات من المسائل الهامة في المنظمات الدولية والاقليمية ، فنجاح الآلية يعني نجاح المنظمة في أداء مهامها وبالرجوع إلى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وإلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي نلاحظ الآتي :

1- جاء في المادة العاشرة من ميثاق المنظمة أن لكل دولة صوتاً واحداً وأن القرارات تصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة كما بينت نفس المادة أن المسائل الإجرائية يبت فيها بالأغلبية البسيطة ، وتحدد المسائل الإجرائية بالأغلبية

البسيطة أيضاً ، أما النصاب القانوني للمؤتمر فيتألف من ثلثي أعضاء المنظمة .

أما في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي فقد أشارت المادة ٧ الفقرة (أ) إلى قرارات مؤتمر رؤوساء الدول والحكومات يتخذ قراراته بالاجماع ، وإن تعذر الإجماع فأغلبية ثلثي الدول الأعضاء ، أما المسائل الإجرائية وتحديد هذه المسائل الإجرائية فيتم فيها إتخاذ القرار بالأغلبية البسيطة وقد رأى البعض أن مجرد الإشارة إلى قاعدة الإجماع يعد ردة عما حققته منظمة الوحدة الأفريقية التي لم تشر إلى هذه القاعدة (6).

خامساً : الاهتمامات الجديدة للاتحاد الأفريقي :

إضافة إلى الأهداف الطموحة للاتحاد والهياكل الجديدة التي أحدثها فإن هناك موضوعات هامة تعكس إهتمامات جديدة من دول القارة في عدة مجالات تظهر في الاتحاد الأفريقي ومنها :

1- السماح بالتدخل في شؤون الدول :

وقد نصت على ذلك الفقرة (ح) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد " حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية " . إن ما سبق هو إنعكاس واستجابة لتطورات خطيرة شهدتها بعض الدول الأفريقية ، حيث لم تستطع القارة فعل شيء يذكر أمام الحروب الأهلية والتطهيرات العرقية والمذابح كالتي شهدتها دول : ليبيريا وسيراليون والكنغو (زائير سابقاً) ورواندا وبورندي .

وكذلك ما نصت عليه الفقرة (ي) من نفس المادة والتي تقول: "حق الدول الأعضاء في طلب التدخل لإعادة السلام والأمن" وكذلك الفقرة(ع) من نفس المادة أيضاً :"إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات" ، ويأتي ذلك لمواجهة الانقلابات العسكرية والتغييرات اللادستورية التي عرفت بها أفريقيا ، والفقرة الأخيرة تحقق بها الأنظمة السياسية القائمة حماية نفسها مما قد يدبر في ثكنات العسكر من إنقلابات واغتيالات .

2- الإشارة إلى بعض القضايا الاجتماعية :

فقد تناول القانون التأسيسي للاتحاد لأول مرة مسألة مهمة وهي قضية المرأة فقد أشارت الفقرة (ل) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد لذلك : "تعزيز المساواة بين الجنسين " ، وتكمن أهمية هذه القضية في وضع المرأة الأفريقية التي يشار إليها دائماً بأنها تعاني من عدم المساواة والاضطهاد والأعمال الشاقة في الكثير من البلدان .

3- الاشارة إلى قضية العدالة والإرهاب :

فقد أشارت الفقرة (س) من المادة الرابعة إلى بعض الموضوعات التي أصبحت محط اهتمام دولي : " إحترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الارهابية والأنشطة التخريبية " .

4- فرض العقوبات على الدول الأعضاء :

حيث أشار القانون التأسيسي للاتحاد إلى فرض بعض العقوبات على الدول الأعضاء في حالات معينة منها :

أ) في حالة التخلف عن سداد المساهمة في ميزانية الاتحاد ، وذلك بحرمانها من حق التصويت أو تقديم مرشحين لأي منصب من مناصب الاتحاد أو الاستفادة من نشاطاته أو إلتزاماته (مادة ٢٣ فقرة ١) .

ب) في حالة عدم الإلتزام بقرارات وسياسات الاتحاد وذلك بحرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع الدول الأعضاء أو أية إجراءات أخرى ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها مؤتمر الاتحاد .

وفي المقابل لا يشير ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى أي نوع من العقوبات في حال عدم سداد الدول الأعضاء لمساهماتها أو عدم تنفيذها لقرارات المنظمة ، مما يؤكد حرص الدول الأعضاء على تعزيز وتقوية الاتحاد الأفريقي .

5- لغات الاتحاد :

أشار القانون التأسيسي للاتحاد إلى اللغات المستخدمة في الاتحاد ومؤسساته في المادة (٢٥) وهي " اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والانجليزية والفرنسية والبرتغالية " وإذا قارنا ذلك بالمادة (٢٩) من ميثاق المنظمة فسنلاحظ أنه لم يرد ذكر اللغة العربية واللغة البرتغالية : " اللغات الأفريقية كلما أمكن واللغتان الإنجليزية والفرنسية " .

أي أن ميثاق المنظمة تجاهل اللغة العربية رغم أنها لغة أصيلة لعدد من الدول الأعضاء ومعظمها دول مؤسسة (المغرب وتونس والجزائر وليبيا ومصر والسودان) ، في حين أن ميثاق الاتحاد وضع اللغة العربية قبل اللغات الانجليزية والفرنسية والبرتغالية ، والأخيرة لم تذكر في ميثاق المنظمة لأن الدول الأفريقية التي كانت مستعمرة من البرتغال لم تنل استقلالها إلا بعد إنشاء المنظمة (أنجولا وموزمبيق) .

خلاصة

يلاحظ مما سبق أنه وبمقارنة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وجود تشابه في العديد من الجوانب ، حيث يمكن القول أن واضعي القانون التأسيسي للاتحاد قد إعتمدوا كثيراً على ميثاق المنظمة ، كما أن القانون التأسيسي قد حققت إضافات جديدة كما هو الحال على صعيد المشاركة الشعبية (البرلمان الأفريقي) ، وأعطى للدول الأعضاء حق التدخل في شؤون بعض الدول الأعضاء في ظروف محددة ، غير أنه يلاحظ كذلك أن القانون التأسيسي لم يخول سلطات فوق قومية للاتحاد كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ، مما يجعل فعالية الاتحاد ونجاحه رهن بإرادة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وإلى أن يتم تفعيل أكثر للاتحاد باتجاه منحه سلطات فوق قومية .

الهوامش

(1) د. هاشم خضير الجنابي ود. طه حمادي الحديثي ، قارة أفريقيا ، دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية ، الموصل : جامعة الموصل ١٩٩٠ ، ص ٣٤٠ .

(2) انظر قرارات قمة أكرا في : د. عبد السلام محمد شلوف ، وثائق أفريقية من أكرا إلى لومي ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ ، ص ١٥٦ ، ١٧٢ .

(3) انظر د. عبد السلام صالح عرفة ، المنظمات الدولية والاقليمية ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ، ص ٣٤٦ .

(4) المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .

(5) وهذه الدول هي : الجزائر وليبيا والصومال وتونس والسودان وبوروندي وموريتانيا والكاميرون وتشاد وفولتا العليا والسنغال ورواندا ومالي وغانا والنيجر ونيجيريا وسيراليون وأوغندا والكنغو (برازافيل) والكنغو (ليوبولدفيل) والجابون وليبيريا وأثيوبيا وأفريقيا الوسطى ومدغشقر وداهومي ومصر والمغرب وتوجو .

(6) د. أحمد الرشيدي ، الاتحاد الأفريقي ، دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية ، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية حول " أفريقيا والعولمة " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، في الفقرة من ١٢ - ١٤ / ٢ / ٢٠٠٢ ف ص ١٣ ، ١٤ .

إلى الباحثين والمثقفين

الثقافة الجماهيرية .. ثقافة إنسانية غايتها تحرير الإنسان وإيقاظه من نومه ليتمرد ويثور ويحطم قيوده وأصفاده ويعيش حراً مكرماً كما خلقه الله ، وهي ثقافة التسامح والحوار والحرية .. حلولها قواعد طبيعية وبديهيات لا تقبل الجدل ، وهي بهذا التوصيف تقف في مواجهة قوى الاستغلال والاضطهاد والعنصرية التي تعتمد تزييف الحقائق وقلب المفاهيم وتجهيل الناس ، وهذا ما يجعل مهمة المثقفين صعبة في عالم تهيمن عليه قوى الاستغلال والاحتكار وتقوده قوى شيطانية صنعت الديناميت طورت الذرة والصواريخ وهراوات البوليس .. لتحمي قوانين الاستغلال والاستعمار والنهب واللصوصية ..

الإتحاد الإفريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية(*)

أ. د. أحمد الرشيدي
أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة

تمهيد

لا شك في أنه باستقراء خبرة العمل الدولي ، منذ بدايات القرن العشرين على أقل تقدير ، يمكن القول - بصفة عامة - إنه يوجد ثمة ما يمكن أن نطلق عليه تاريخ فاصل أو حدث مهم ، يمثل نقطة البدء في مبادرة مجموعة من الدول

إلى التفكير بصورة جدية في إنشاء رابطة تنظيمية من نوع معين تجمع بينها ، أو في إدخال تعديلات جوهرية على الرابطة القائمة فعلاً والتي تنتظم في إطارها - أي هذه المجموعة من الدول - علاقاتها المتبادلة . ومن ذلك مثلاً ، أنه ليس بخاف على أحد حقيقة أن إنشاء كل من عصبة الأمم (١٩١٩) والأمم المتحدة (١٩٤٥) ، قد جاء في أعقاب حرب عالمية أو كونية مدمرة وغير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية . كذلك ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست لم تسع إلى اتخاذ الخطوات الجدية لإقامة تجمع إقليمي يربط بينها ، إلا بعد أن أصبحت مهددة تماماً كنتيجة لنشوب الحرب العراقية - الإيرانية .

على أن القول بوجود مثل هذا الحدث المهم أو ذلك التاريخ الفاصل ، لا يعني بالضرورة عدم وجود أسباب أخرى بعيدة أو غير مباشرة ، يمكن في ضوئها تفسير قيام رابطة تنظيمية معينة بين مجموعة من الدول . وترتيباً على ذلك ، فإنه إذا كان صحيحاً أن واقعة نشوب الحرب العالمية الأولى - مثلاً - هي التي شكلت الظرف الموضوعي المواتي أو المباشر الذي كان وراء إنشاء عصبة الأمم ، إلا أن القول بذلك لا ينفي - بأي حال من الأحوال - حقيقة أن الرغبة في إقامة تنظيم دولي عالمي كانت موجودة سلفاً لدى العديد من المفكرين ورجال السياسة على الأقل منذ بدايات القرن العشرين ، ومنذ انعقاد مؤتمري لاهاي للسلام لعامي ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ تحديداً . والشيء ذاته يصدق أيضاً - وبحسب اقتناعنا -

---

* بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية ، حول " إفريقيا والعولمة " - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، في الفترة من ١٢ - ١٤ / ٢ / ٢٠٠٢ .

على حالة جامعة الدول العربية وعلى حالة منظمة المؤتمر الإسلامي ، حيث إنه في كلتا الحالتين كانت هناك أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة وراء التفكير في إنشاء كل من المنظمتين المشار إليهما .

وإذا انتقلنا إلى التنظيم الدولي الإفريقي ، بمستوياته المختلفة سواء قبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية أو بعد قيامها ، نجد أن الأمر لا يختلف كثيراً ، بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن الاستنتاج السابق فيما يتعلق بتفسير نشأة التنظيمات والتجمعات الدولية يكاد ينطبق تماماً في هذا الخصوص فالثابت ، أن العديد من التنظيمات والتجمعات الدولية يكاد ينطبق تماماً في هذا الخصوص فالثابت ، أن العديد من التنظيمات الإفريقية ، على اختلاف أشكالها إنما ترتد أساساً - ومن حيث الأصل - إلى فكرة الوحدة أو الجامعة الإفريقية Pan-Africanism التي تحمس لها مفكرون وقادة عديدون منذ ما يزيد على قرن من الزمان ، وعلى امتداد القارة كلها ، ناهيك عن بعض الأسباب القريبة أو المباشرة التي كانت بمثابة المعجل في الشروع - عملياً - في أنشاء هذه التنظيمات الواحد تلو الآخر .

وتأسيساً على ذلك ، فإن فكرة أو مشروع " الاتحاد الأفريقي " (African Union) ، التي ترجمت مؤخراً وتحديداً في أبريل ٢٠٠١ إلى إطار مؤسسي قانوني ، لا يمكن النظر إليها بأي حال على أنها فقط ثمرة لجهود بعض المفكرين والقادة الأفارقة المحدثين ، وإنما باعتبارها امتداداً طبيعياً لفكرة الوحدة الأفريقية التي ظلت تراود الكثيرين على امتداد القارة ، خلال المرحلة السابقة على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ ، والتي لم تخب جدورها حتى بعد إنشاء هذه المنظمة الأخيرة .

على أن القول بكون الاتحاد الإفريقي إنما يشكل تجربة ليست جديدة تماماً ، سواء من حيث الأساس الفكري أو من حيث تجسيده لطموحات الشعوب الإفريقية في الاستقلال والتحرير والتنمية على صعيد التجارب التنظيمية في أفريقيا ، لا ينفي حقيقة أن هذه التجربة الجديدة إنما تصطبغ بصبغة أو بسمات مغايرة نوعاً ما عما سبقها من تجارب في هذا الخصوص .

فماذا تعني تجربة " الاتحاد الإفريقي " ، تحديداً ، من وجهة النظر المتعلقة بقانون المنظمات الدولية ؟ وإلى أي مدى يتوقع أن يقدر لهذا الاتحاد - في ضوء ما يتضمنه المنشئ من قواعد وأحكام - أن يضطلع بدور ذي قيمة في مجال دعم العمل الإفريقي المشترك وتعزيزه على مستوى المجالات كافة ؟

نحاول ، فيما يلي ، الإجابة عن هذا السؤال الرئيسي - وغيره مما قد يتفرع عنه من أسئلة أخرى - وذلك من خلال تناول النقاط الآتية على وجه الخصوص : الدوافع المباشرة وغير المباشرة التي قادت إلى إنشاء الاتحاد ، الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمبادئ التي تحكم عمله في سعيه لتحقيق هذه الأهداف ، نظام العضوية ، الإطار المؤسسي أو الهيكل التنظيمي ، ونظام صنع القرارات وآلية تنفيذها ، العلاقة مع التنظيمات الإفريقية القائمة ، التمويل ، التحديات المستقبلية المتوقعة .

أولاً : في دوافع إنشاء " الاتحاد الإفريقي " :

نوهنا ، منذ قليل ، بحقيقة أن فكرة إنشاء " اتحاد إفريقي " كصيغة مغايرة للصيغة التي قامت عليها منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ ، إنما هي فكرة تضرب بجذورها في عمق التاريخ الإفريقي ، سواء من داخل القارة أو من خلال جماعات المهجر . ولذلك ، فلم يكن غريباً أن يسعى الزعيم الغاني كوامي نكروما ، جاداً لمحاولة إقناع القادة الأفارقة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بضرورة تحقيق هذا الحلم المنشود . غير أنه إذا كانت جهود نكروما ، في هذا الخصوص ، لم يقدر

لها أن تترجم إلى خطوات عملية ، إلا أن الصيغة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣ ، وهي صيغة منظمة الوحدة الإفريقية ، تعد ولا شك مرحلة متوسطة ما بين القطرية الإفريقية والاتحاد الإفريقي في صورته التي اعتمدت في قمة لومي التي انعقدت في يوليو (ناصر) ٢٠٠٠ .

وتعتبر نقطة البداية الحقيقية على طريق أنشاء هذا الاتحاد هي تلك التي جاءت في عام ١٩٧٩ حيث وافقت القمة الإفريقية المنعقدة آنذاك على تشكيل لجنة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تحديث مؤسساتها وتطوير آلياتها ، بما يتواكب والتطورات المستجدة على الصعيدين الدولي العالمي والدولي الإفريقي ، وكان الدافع وراء طرح فكرة التعديل هذه ، متمثلاً في الاقتناع بحقيقة أن المنظمة الإفريقية القارية قد اضطلعت بالدور المنوط بها منذ إنشائها ، سواء فيما يتعلق بقضايا التحرير الوطني الإفريقي أو فيما يتصل ببناء بنية تحتية مهمة للتكامل الإفريقي الإقليمي ، أو فيما يخص بلورة موقف إفريقي موحد أو متجانس إزاء القضايا العالمية المطروحة وخاصة داخل الأمم المتحدة .

والملاحظ ، أنه مع أن اللجنة المذكورة لم تتمكن طيلة الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٩ ، ١٩٩٩ من إنجاز الهدف الأصلي الذي أنشئت من أجله ألا وهو تعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، إلا أنها - في المقابل - لم تكن بعيدة عن العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت على صعيد تعزيز العمل الإفريقي المشترك منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي ، ومنها على وجه الخصوص : انعقاد قمة لاجوس الاقتصادية لعام ١٩٨٠ ، وقمة أبوجا عام ١٩٩١ التي أسفرت عن إنشاء ما سمى بالجماعة الاقتصادية الإفريقية .

على أن الخطوة الناجحة الأولى على طريق إنشاء الاتحاد الإفريقي ، هي تلك التي جاءت في إطار قمة الجزائر الإفريقية التي انعقدت خلال الفترة من ١٢-١٤ يوليو (ناصر) ١٩٩٩ . فكما هو معلوم اتفق المشاركون في هذه القمة - من رؤساء الدول والحكومات - على قبول الدعوة التي كان الأخ القائد الليبي معمر القذافي قد وجهها إليهم ، والتي رحب فيها باستعداد بلاده لاستضافة مؤتمر قمة إفريقي استثنائي يعقد خصيصاً للبحث في سبل تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية والارتقاء بمستوى أدائها ، بما يتناسب والتطورات الراهنة في النظام الدولي . وقد انعقدت هذه القمة بالفعل - فيما عرف بقمة سرت - والتي اعتبرت القمة الرابعة في ترتيب مؤتمرات القمة الإفريقية الاستثنائية - وصدر عنها في ختامها ما سمي بإعلان سرت في ٩ سبتمبر (الفاتح) ١٩٩٩ ، وطبقاً لما تضمنه الإعلان المذكور ، فقد أعلن المشاركون - صراحة - عن عزمهم التوصل إلى إطار مؤسسي جديد للعمل الإفريقي للمشترك ، أطلق عليه " الاتحاد الإفريقي " ، يستفيد من التجارب الإفريقية السابقة عليه ، وبخاصة تجربتا منظمة الوحدة الإفريقية المنشأة وفقاً لأحكام معاهدة أبوجا عام ١٩٩١ .

وتأسيساً على ذلك ، بادرت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى إعداد الصياغة الأولية لمشروع القانون التأسيسي لهذا الاتحاد الجديد وهو المشروع الذي تمت دراسته بعمق من جانب الخبراء والمتخصصين ، ثم اعتمدت صياغته النهائية في مؤتمر قمة لومي (توجو) - القمة الإفريقية السادسة والثلاثون - التي انعقدت في ١١ يوليو (ناصر) ٢٠٠٠ ، بعد أن وقعت عليه في ذلك الحين ٢٧ دولة إفريقية . أما عن الخطوة الرسمية لإعلان قيام الاتحاد الإفريقي ، فقد جاءت من خلال مؤتمر القمة الإفريقي الاستثنائي الخامس الذي عقد - أيضاً - في مدينة سرت الليبية يومي ١-٢ مارس (الربيع) ٢٠٠١، بمبادرة أخرى من الحكومة والقيادة في ليبيا .

وقد نص في الاتفاق المنشئ على دخول هذا الاتحاد إلى حيز التنفيذ ، بعد تصديق ثلثي عدد

الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ، أي ٣٦ دولة من إجمالي ٥٣ عضواً في المنظمة ، وهو ما تحقق بالفعل في ٦ إبريل (إبريل) ٢٠٠١ بإيداع جمهورية نيجيريا الاتحادية تصديقها على هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية . وبحصول هذا التصديق من جانب جمهورية نيجيريا ، دخل مشروع الاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ من الناحية القانونية ، وليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية - كمنظمة دولية قارية - في الآتي :

1) فبداية ، هناك الدافع المتمثل في حقيقة أن منظمة الوحدة الإفريقية ، ظلت - على الرغم من طبيعتها القارية - مجرد ناد للحكومات ، حيث غابت المشاركة الشعبية عن أدائها بشكل كلي تقريباً ، وذلك على الرغم من الأفكار المهمة التي طرحها بعض المفكرين بهذا الشأن سواء قبل إنشاء هذه المنظمة أو في أثناء الإعداد لوضع الميثاق في مؤتمر أديس أبابا التأسيس في مايو (الماء) ١٩٦٣ ، وكذلك على الرغم من وجود العديد من الاتحادات الإفريقية الشعبية التي كان يمكن الإفادة منها لإفساح المجال لمثل هذه المشاركة الشعبية في مجال صنع القرار الإفريقي داخل المنظمة .
وترتيباً على ذلك ، ومع اطراد الاهتمام بدور التنظيمات غير الحكومية أو ما اصطلح على تسميته "مؤسسات المجتمع المدني" ، في عملية صنع القرارات واتخاذها على المستويات المختلفة كان من المرغوب فيه أن يعاد النظر في الوضع الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية لتدارك هذا القصور ، إما بتعديل ميثاقها وإما بإحلال شكل تنظيمي إفريقي آخر محلها .

2) ويتصل ، بما تقدم ، ذلك السبب المتعلق بجملة التحديات التي باتت تواجه الدول الإفريقية على وجه العموم ، والتي فرضت بإلحاح ضرورة التفكير في آليات جديدة تتمتع بقدر كاف من المرونة والفعالية بما يمكنها الارتقاء بالعمل الإفريقي المشترك من أجل التصدي لهذه التحديات .
الواقع ، أنه أذا نحينا جانباً التحديات النابعة من معطيات البيئة الدولية العالمية ، والتي تتمثل في المقام الأول في التأثيرات السلبية للتطورات المصاحبة لما سمى بظاهرة العولمة ، نقول إذا نحينا ذلك ، فإننا نشير - في هذا السياق - إلى العديد من التحديات النابعة من واقع البيئة الإفريقية ذاتها ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تفجر العديد من الصراعات والحروب الأهلية في العديد من الدول الإفريقية وما صاحب ذلك من عمليات تطهير عرقي ومذابح جماعية غير مسبوقة ، انهيار الدولة وتراجع دورها كما هو الحال مثلاً بالنسبة إلى دولتي الصومال وليبيريا ، تفاقم الأزمات الاقتصادية وخاصة في بعض الدول مثل رواندا والسنغال والنيجر وغيرها ، موجات الجفاف والمجاعة المهلكة وخاصة في منطقة القرن الإفريقي مما ضاعف من المخاطر التي تتعرض لها الشعوب الإفريقية في هذه المنطقة ، تفاقم حجم الدين الخارجي حيث تزايد من ٢٨٥,٦ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٢٤ مليار دولار في عام ١٩٩٦ وإلى نحو ٣٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ .
ومؤدى ذلك ، إن ظهور أنواع جديدة من المشكلات ، وعلى نحو يكاد يفوق قدرة منظمة الوحدة الإفريقية بوضعها الراهن ، كان من بين الأسباب المهمة وراء التفكير في إعادة النظر في الإطار التنظيمي القائم للعلاقات الإفريقية - الإفريقية ، وتطويره بما يستجيب لهذه التحديات .

3) وأخيراً ، وليس آخراً ، هناك الدور الكبير الذي اضطلع به الرئيس الليبي معمر القذافي الذي تحمس كثيراً لفكرة الاتحاد الإفريقي .

فما هو غني عن البيان ، أن العقيد القذافي هو الذي بادر - على المستوى الإفريقي الرسمي - إلى طرح هذه الفكرة من خلال دعوته إلى استضافة قمة أفريقية استثنائية للتباحث حول مشروع إنشاء الاتحاد الإفريقي ، وذلك على نحو ما سلفت الإشارة.

والحقيقة ، أنه بعيداً عن الاعتبارات ذات الصلة بالفكر السياسي الإفريقي وموقفه إزاء فكرة الوحدة الإفريقية بالمعنى الذي ذهب إليه نكرومه وسابقوه من المفكرين والزعماء الأفارقة ، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن الدور الليبي المدعوم بإمكانات مادية هائلة هو الذي كان وراء إقناع العديد من الدول الإفريقية للقبول بمبادرة العقيد القذافي في هذا الخصوص ، وهو ما يعني - بحسب رأينا - إن استمرار ليبيا في الاضطلاع بهذا الدور الداعم مادياً شرط أساسي لاستمرار الاتحاد الإفريقي وتعزيز دوره في خدمة العمل الإفريقي المشترك .

ثانياً : أهداف الاتحاد الإفريقي والمبادئ التي تحكم عمله :

طبقاً لقانون المنظمات الدولية ، فإن أية منظمة دولية إنما تنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف أو المقاصد . والواقع ، أنه إذا كانت هذه الأهداف أو تلك المقاصد قد تتبع في العادة لتستغرق كل مجالات العلاقات المشتركة فيما بين الدول الأعضاء ، إلا أن العمل الدولي قد استقر على تحديد مثل هذه الأهداف أو تلك المقاصد بصورة مبسطة في الميثاق المنشئ .

وبصفة عامة ، فإن الرأي الراجح في الفقه القانوني الدولي يذهب إلى حد التوكيد على حقيقة أن أهداف أية منظمة دولية عامة وذات طابع سياسي - بل وأهداف التنظيم الدولي عموماً - تكاد تنحصر في هدفين رئيسيين ، هما : هدف الأمن وما يستوجبه ذلك من وجوب التسوية السلمية للنزاعات من ناحية ، وهدف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عموماً من ناحية أخرى .

وعلى وجه الإجمال ، يمكن القول إن واضعي الاتفاق المنشئ للاتحاد الإفريقي لم يخرجوا على هذه القاعدة العامة المستقرة في قانون المنظمات الدولية .

فبموجب المادة الثالثة من هذا الاتفاق أو القانون التأسيسي للاتحاد الذي ووفق عليه في قمة لومي عام ٢٠٠٠ ، تحددت أهداف الاتحاد على النحو التالي :

أ) تحقيق وحدة وتضامن أكبر ، فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية .

ب) الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها .

ج) التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

د) تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها ، والدفاع عنها.

هـ) تشجيع التعاون الدولي ، مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

و) تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة .

ز) تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد .

ح) تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ، طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب .

ط) تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية .

ي) تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية .

ك) تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية .

ل) تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد .

م) التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في المجالات ، وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن) العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها ، وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .

ووضح من هذه الصياغة التفصيلية لأهداف الاتحاد الإفريقي أنها لا تختلف في كثير معروف بالنسبة إلى عموم المنظمات الدولية ، ومنها منظمة الوحدة الإفريقية .

غير أنه من أهم ما يجذب الانتباه بالنسبة إلى القائمة الطويلة التي حددتها المادة الثالثة من القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي كأهداف لهذا الاتحاد ، هو التوكيد على الربط بين مصطلحي " البلدان " و " الشعوب " الإفريقية مما يعني وأن القانون المذكور وعلى خلاف الحال بالنسبة إلى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية - قد أفسح مجالاً واسعاً للمشاركة الشعبية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد ، ناهيك عن الإشارة لغير مرة إلى حقوق الإنسان والشعوب .

كما يلاحظ على هذه القائمة ، أيضاً ، استبعادها لبعض الأهداف الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كالهدف الخاص بالقضاء على جميع أشكال الاستعمار في القارة . لكنه ، في المقابل ، استحدث القانون التأسيسي للاتحاد أهدافاً جديدة من بينها التوكيد على ضرورة التعجيل بتكامل القارة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وتعزيز التنمية المستدامة .

أما عن المبادئ التي يتعين أن تكون محل اعتبار رئيسي من جانب الاتحاد في سعيه لتحقيق أهدافه ومقاصده سالفة الذكر ، فالملاحظ أنها في مجملها لا تكاد تختلف في كثير عما هو مستقر في العمل الدولي بهذا الشأن . فكما هو معلوم ، تسعى المنظمة الدولية - أي منظمة دولية - إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاقها المنشئ ، من خلال الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية أو الحاكمة والتي لا تعدو في الأخير إلا أن تكون توكيداً على ما استقر عليه العمل الدولي في هذا الشأن . ومما هو غني عن البيان ، في هذا الخصوص ، إن هذه المبادئ لا يحتد بها في مواجهة المنظمة وحدها ومن خلال أجهزتها المختلفة فحسب ، وإنما يحتد بها أيضاً في مواجهة الدول الأعضاء في نطاق علاقاتهم المتبادلة ، سواء أكانت في إطار هذه المنظمة أم خارج هذا الإطار .

وطبقاً لنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، يعمل هذا الإتحاد وفقاً للمبادئ التالية :

* مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .
* احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .
* مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد .
* وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية .
* تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر .
* منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد .
* عدم تدخل أي دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة أخرى .
* حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو ، طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية - التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن .
* حق الدول الأعضاء في طلب تدخل من الاتحاد ولإعادة السلم والأمن .
* تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

* تعزيز المساواة بين الجنسين .
* احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد .
* تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة .
* احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية .
* إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات .

وبقراءة متعمقة لهذه المادة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، لاحظ البعض أنها - أي المادة المذكورة - وإن توسعت كثيراً في ذكر المبادئ الحاكمة لعمل الاتحاد ، إلا أنها استبعدت بعض المبادئ التي أشار إليها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، أبقت على بعض المبادئ الأخرى فقد استبعدت المادة - على سبيل المثال - المبدأ الخاص بالعمل من أجل التحرير الكامل للأراضي الإفريقية ، المبدأ المتعلق بالتوكيد على سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل والقوى الدولية .

وقد فسر ذلك ، بأن المبدأين المشار إليهما لم يعودا ذوي أهمية كبيرة بعد إنجاز هدف التحرير الكامل للأراضي الإفريقية من جهة ، وبعد انفراط عقد الاتحاد السوفيتي الذي كان الصراع بينه وبين الولايات المتحدة - طيلة فترة الحرب الباردة - هو المبرر لتبني سياسة عدم الانحياز ، من جهة أخرى .

أما عن المبادئ التي وردت في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وجرى التوكيد عليها - ثانية - في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، فمن أبرزها ما يلي : مبدأ المساواة في السيادة فيما بين الدول الأعضاء ، مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إطار العلاقات المتبادلة مبدأ التسوية السلمية للنزاعات ، مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

وعلاوة على ما تقدم ، عني القانون التأسيسي باستحداث مبادئ جديدة لم يعرض لها سلفاً ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ومنها على سبيل المثال : حق الاتحاد في التدخل - استثناءاً - في شئون دولة عضو في حالة حدوث ظروف خطيرة كما في حالة ارتكاب جرائم حرب أو جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية ، وحق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد لإعادة الأمن والسلم داخل الدولة ، احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وما اصطلح على تسميته الحكم الرشيد ، مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد ، إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات وعدم الاعتراف بها ، تعزيز الاعتماد على الذات ، المساواة بين الجنسين .

ثالثاً : نظام العضوية في الاتحاد :

بداية ، تختلف صور العضوية في المنظمات الدولية بحسب طبيعة كل منظمة ، فهي في المنظمات الدولية بحسب طبيعة كل منظمة ، فهي في المنظمات الدولية الحكومية - كالأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية - تكون مقصورة على الدول وحدها ، لكنها في المنظمات الدولية غير الحكومية - كالاتحاد البرلماني الدولي أو اتحاد الصحفيين الأفارقة - تنصرف إلى كيانات دولية أخرى من غير الدول . وكما هو معلوم ، تنقسم العضوية في النوع الأول من المنظمات الدولية - أي المنظمات الدولية الحكومية - إلى صورتين هما : العضوية الأصلية أو التأسيسية ، والعضوية اللاحقة أو العضوية بالانضمام . أما العضوية الأصلية ، فهي عضوية الدول التي اضطلعت بعبء إنشاء المنظمة وشاركت في المحادثات التمهيدية التي استهدفت ذلك وأما العضوية اللاحقة أو العضوية بالانضمام ، فهي عضوية الدول التي تنضم - تباعاً - إلى المنظمة بعد إنشائها . والحق ، أنه على الرغم من هذا التمييز بين صورتي العضوية إلا أنه لا توجد عملاً أية تفرقة بين هاتين الصورتين ، وذلك من حيث

نطاق الحقوق والالتزامات المقررة للدول الأعضاء أو المترتبة عليها بموجب الميثاق المنشئ .

ومن جهة أخرى ، فالملاحظ أنه لما كان الأصل في قانون المنظمات الدولية هو أن المنظمة إنما تقوم لكي تبقى وتستمر ، بمعنى أن عنصر الدوام والاستمرارية يمثل أحد الأركان الأساسية التي ينهض عليها مفهوم المنظمة الدولية ، إلى جانب الأركان الأخرى كوجود اتفاق دولي وعنصر الإرادة الذاتية وبناء تنظيمي معين لذلك فإن عضوية الدولة في المنظمة يكون الأصل فيها أيضاً أنها مستمرة . ومع ذلك ، فقد تطرأ ظروف معينة تنال من هذه العضوية أو تنهيها تماماً ، بذلك يتوقف تمتع الدولة العضو بالمزايا والحقوق المترتبة عليها ، سواء بصورة جزئية أو كلية ، وسواء على سبيل التقيت أو على سبيل الدوام .

وبالتطبيق على حالة الإتحاد الإفريقي ، نجد أن نظام العضوية فيه ، قد تكفلت ببيانه المادة ٢٩ من القانون التأسيسي .

وطبقاً لهذه المادة ، فإن العضوية الأصلية للإتحاد ، إنما تثبت لجميع الدول التي شاركت في المحادثات التمهيدية (قمة سرت الأولى ، قمة سرت الثانية ، قمة لومي) ووقعت على القانون التأسيسي وصدقت عليه حتى دخوله حيز التنفيذ ، أي أن هذه العضوية تثبت للدول الست والثلاثين التي صدقت على القانون المذكور . أما العضوية اللاحقة ، فقد حددت أحكامها المادة ٢٩ سالفة الذكر بشروط مرنة للغاية ، حيث إنها قد أجازت لأية دولة أفريقية - بعد دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ - إن تبادر في أي وقت إلى تقديم طلب تعبر فيه عن رغبتها في الانضمام إلى عضوية الاتحاد . ويقدم هذا الطلب إلى رئيس اللجنة المشكلة طبقاً للقانون لتكون بمثابة أمانة عامة للاتحاد . وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء .

وكما سلفت الإشارة ، فقد استحدث القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مبدأ جديداً مهماً على طريق دعم الشرعية القانونية في الدول الإفريقية ، حيث نص صراحة على دعم جواز الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية كالانقلابات العسكرية . وترتيباً على ذلك نصت المادة ٣٠ من هذا القانون على تعليق عضوية أية حكومة تصل إلى السلطة من خلال هذا الطريق غير الدستوري ، وهو ما يعني عدم إمكان القبول - أصلاً - بعضوية أية دولة جاءت حكومتها من خلال الطريق ذاته .

وتنتهي العضوية في الاتحاد بحسب نص المادة ٣١ من القانون التأسيسي على النحو التالي:

1) على أية دولة ترغب في التخلي عن العضوية (الانسحاب) أن تقدم إخطاراً كتابياً بذلك إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر . وبعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الإخطار ، إذا لم يسحب ، يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التي تنتهي عضويتها بالتالي في الاتحاد .

2) خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، تلتزم الدولة العضو الراغبة في الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا القانون ، وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذا القانون إلى يوم انسحابها .

ويبين مما تقدم ، أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، قد قصر مسألة انتهاء العضوية على حالة الانسحاب الإداري من جانب الدولة المعنية فقط ، ولم يشر صراحة .

وعلى خلاف ما يجري عليه العمل في بعض المنظمات الدولية - إلى إنتهاء هذه العضوية بالفصل أو الطرد من المنظمة بسبب الإمعان في انتهاك أحكام الميثاق المنشئ . وتقديرنا ، أن هذا أمر يحمد لواضعي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، حيث أن عقوبة الفصل أو الطرد من المنظمة هي عقوبة قاسية للغاية ، ولا تتناسب

البتة مع الرغبة في توطيد العلاقات المشتركة بين الدول المعنية . ومع ذلك ، فإن الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من القانون التأسيسي للاتحاد ، والخاص بفرض العقوبات ، قد صيغت على نحو يمكن أن يفسر على أنه يتيح للاتحاد سلطة تقديرية تسمح بإمكان فرض عقوبة الفصل من العضوية بالنسبة إلى الدولة المخالفة .

رابعاً : الإطار المؤسسي للاتحاد :

هناك ما يشبه الاجماع لدى الباحثين في حقل التنظيم الدولي ، على حقيقة أن المنظمة الدولية - بوصفها شخصاً اعتبارياً - تحتاج في مباشرتها لمهامها إلى أجهزة أو فروع ، تتكون من أشخاص طبيعيين هم ممثلوا الدول الأعضاء والموظفون الدوليون الذين يلتحقون بالعمل في خدمة المنظمة . وإذا كان العمل الدولي قد عرف في السابق حالات كثيرة قامت فيها المنظمة وأنشطتها إلا أنه مع تعاظم دور المنظمات الدولية على وجود جهاز واحد يضطلع وحده بكل وظائف المنظمة وأنشطتها ، إلا أنه مع تعاظم دور المنظمات الدولية في العصر الحديث وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مالت هذه المنظمات إلى الأخذ بما سماه البعض من الباحثين "مبدأ تعدد الأجهزة" . وقد روعي في تطبيق هذا المبدأ الالتزام بالاعتبارين الآتيين : اعتبار التخصص وتقسيم العمل من ناحية ، والاعتبار المتمثل في وجوب مراعاة الأهمية النسبية لكل دولة عضو وضرورات تحقيق درجة مناسبة من التوازن بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى .

وقد جرى العمل على تصنيف الأجهزة أو الفروع التي تتكون منها المنظمة الدولية إلى طائفتين : الأجهزة (الفروع) الرئيسية من جهة ، والأجهزة (الفروع) التابعة أو الثانوية من جهة أخرى . أما الأجهزة الرئيسية ، فالملاحظ أنها تكاد تنحصر في ثلاثة أو أربعة أجهزة ، هي : الجهاز العام أو الجهاز ذي الولاية العامة ، الجهاز التنفيذي ، الجهاز الإداري ، الجهاز القضائي .

والمشاهد ، إن هذه الأجهزة وإن اختلفت تسمياتها من حالة منظمة دولية إلى حالة منظمة دولية أخرى ، إلا أن واضعي المواثيق المنشئة لهذه المنظمات يكونون جد حريصين على الإشارة إليها صراحة وبالإسم في صلب هذه المواثيق .

ومن جهة أخرى ، فإن هذه الأجهزة تعامل - من حيث علاقاتها مع بعضها البعض وفي إطار القانون الداخلي للمنظمة المعنية - على قدم المساواة ، حيث لا يسوغ لأي جهاز منها أن يتدخل في اختصاصات اي واحد من الأجهزة الأخرى .

وبالتطبيق على حالة الاتحاد الإفريقي ، نجد أن المادة الخامسة من القانون التأسيسي ، قد أشارت إلى أن الاتحاد يتكون من الأجهزة التسعة الآتية : مؤتمر الاتحاد ، المجلس التنفيذي ، برلمان عموم أفريقيا ، محكمة العدل ، اللجنة ، لجنة الممثلين الدائمين ، اللجان الفنية المتخصصة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، المؤسسات المالية . كما أشارت الفقرة الثانية من المادة المذكورة إلى سلطة الاتحاد التقديرية في إنشاء أية أجهزة أخرى عند اللزوم . كما يلاحظ في هذا الخصوص أيضاً ، إن المادة الخامسة المشار إليها لم تميز - خلافاً للقاعدة العامة المعمول بها في قانون المنظمات الدولية - بين الأجهزة الفرعية أو التابعة ، والواقع ، إن القانون التأسيسي للاتحاد قد تأثر بدرجة كبيرة بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، من حيث طريقة تشكيل بعض الأجهزة كالمؤتمر والمجلس التنفيذي ، وذلك على التفصيل التالي :

1) المؤتمر :

طبقاً لنص المادة السادسة من القانون التأسيسي يتكون هذا المؤتمر - ومثلما هو الحال بالنسبة إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في إطار منظمة الوحدة الإفريقية - من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول الدبلوماسية ، وهو الجهاز الأعلى في

الاتحاد حيث تناط به مهمة تحديد السياسات العامة للاتحاد ومراقبة تنفيذها ، واعتماد الميزانية ، والنظر في طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد ، إضافة إلى تعيين قضاة محكمة العدل وتعيين رئيس اللجنة أو نائبه وأعضاء هذه اللجنة ، وبعض الاختصاصات الأخرى التي ذكرتها - تفصيلاً - المادة التاسعة من القانون . ويجتمع المؤتمر مرة واحدة في السنة على الأقل في دورة عادية ، أي تماماً كما كان عليه الحال بالنسبة إلى منظمة الوحدة الإفريقية .

ويكون الاجتماع غير دوري ، إذا طلبت ذلك أي دولة عضو ، وبموافقة ثلثي الدول الأعضاء ولم تحدد الفقرة الرابعة من المادة السادسة ، ما إذا كان رئيس الدولة المضيفة هو الذي يتولى رئاسة المؤتمر خلال فترة العام التي تتخلل الاجتماعين العاديين أم لا ، حيث أنها اكتفت بالنص على أن : "يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه ، بعد مشاورات بين الدول الأعضاء ، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة" .

ولا يوجد نصاب قانوني لاجتماعات المؤتمر ، حيث نصت المادة السابعة في فقرتها الثانية على أن يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من كافة أعضاء الاتحاد ، وهو نص غريب في رأينا ، خاصة وأن للقانون التأسيسي - كما سلفت الإشارة - قد نص على أهمية المشاركة والديمقراطية والحكم الجيد أو الرشيد كأهداف للإتحاد .

2) المجلس التنفيذي :

يعد هذا الجهاز بمثابة الجهاز الذي تناط به مهمة تنفيذ السياسات العامة للاتحاد والتي يضعها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وهو يتألف من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء . وتحدد اختصاصات هذا المجلس - على وجه الخصوص - في تنسيق السياسات ومتابعة تنفيذها في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة إلى الدول الأعضاء ، وخاصة في مجالات : التجارة الخارجية ، الطاقة والصناعة والموارد المعدنية ، الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية ، والموارد المائية ، البيئة ، النقل والمواصلات ، العلم والتكنولوجيا ، الصحة وتنمية الموارد البشرية ، ..(المادة ١٣ من القانون التأسيسي) .

ويجتمع المجلس مرتين في العام على الأقل بصورة معتادة ، كما يمكنه الاجتماع في دورة غير عادية ، بناء على طلب أي دولة عضو بعد موافقة ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد . ويكون النصاب القانوني الذي تصح به اجتماعات المجلس هو - ايضاً - ثلثي أعضاء الاتحاد .

3) اللجان الفنية المتخصصة

نصت المادة ١٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على أن تنشأ اللجان الفنية المتخصصة الآتية ، والتي يعهد إليها - كل في مجال نشاطها - بالقيام بالمهام ذات الصلة : لجنة الاقتصاد الريفي ، لجنة الشئون النقدية والمالية ، لجنة التجارة والجمارك والهجرة ، لجنة الصناعة .. ، لجنة النقل والمواصلات ، لجنة الصحة والعمل .. ، لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .

وتتكون كل واحدة من هذه اللجان من الوزراء المختصين أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتهم . أما عن نظام الاجتماعات في اللجان ، فقد أشارت إليها المادة ١٦ موضحة أن المجلس التنفيذي هو الذي يصدر التوجيهات أو القواعد الإرشادية بهذا الشأن ، كما يجوز لكل لجنة أن تجتمع عند الضرورة ووفقاً لنظامها الداخلي .

4) برلمان عموم إفريقيا

يعتبر هذا الجهاز أمراً مستحدثاً على صعيد التنظيم الدولي الإفريقي الحكومي ، ويبدو فيه تأثر واضعي القانون التأسيسي للاتحاد

الأوروبي الذي يحتل البرلمان الأوروبي في إطاره مكانة مهمة . وعلى ذلك ، فإن النص على هذا البرلمان - الإفريقي - إنما ينظر إليه بوصفه إضافة مهمة على طريق تعميق المشاركة الشعبية والتخفيف من غلبة الطابع الحكومي على الاتحاد .

وقد ورد النص على برلمان عموم إفريقيا في المادة ١٧ من القانون التأسيسي للاتحاد ، حيث أشارت إلى أنه :

1- لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكمل القارة اقتصادياً ، يتم إنشاء برلمان عموم إفريقيا .

2- يتم تحديد تشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به . وفيما يتعلق بتكوين البرلمان ميز البروتوكول المنشئ له بين مرحلتين في هذا الخصوص : المرحلة الأولى ، وهي انتقالية تمثل فيها الدول الأعضاء تمثيلاً متساوياً في عضوية البرلمان ، حيث يمثل كل دولة ٥ أعضاء يشترط أن تكون بينهم امرأة واحدة على الأقل . كما يراعى في هذا التمثيل لكل دولة تنوع الآراء السياسية في البرلمانات الوطنية . وأما المرحلة الثانية ، فسيعول فيها على قاعدة التمثيل النسبي ، بمعنى أن تحصل كل دولة على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها ، وذلك أسوة بما عليه الحال في البرلمان الأوروبي.

ويختص هذا البرلمان بتقديم الرأي في أية مسألة تهم العمل الإفريقي المشترك ، سواء بمبادرة منه أو بناء على طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو على جهاز آخر من أجهزة الاتحاد . كما يدخل في اختصاصات البرلمان العمل على تحقيق التجانس والتنسيق بين القوانين الوطنية للدول الأعضاء ، بما يسهم - في المقام الأخير - في تكوين قانون دولي إفريقي . كذلك ، فإن من بين الاختصاصات الأخرى لبرلمان عموم أفريقيا ، مناقشة ميزانية الاتحاد ، وتنسيق التعاون مع الهيئات البرلمانية الأخرى في القارة . هذا وقد اتفق على أن تكون قرارات البرلمان وآراؤه استشارية خلال المرحلة الانتقالية ، إلى أن يتم - خلال المرحلة الثانية سالفة الذكر - إعادة النظر في نظام العمل الخاص به لتخويله سلطات تشريعية حقيقية .

5) الجهاز القضائي :

محكمة العدل (الإفريقية) :

لاشك في أن عناية واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي بالنص على إنشاء جهاز قضائي في إطار هذا الاتحاد ، إنما يشكل أيضاً تطوراً مهماً على صعيد دعم العمل الإفريقي المشترك . فمن المسلم به ، لدى عموم الباحثين في حقل القانون الدولي والمنظمات الدولية ، أن وجود جهاز قضائي في إطار تنظيم دولي ما إنما يعتبر ضرورية لا غنى عنها لحسن سير العمل المشترك وتعزيزه ، على اعتبار أن ثمة مسائل أو نزاعات ومسائل قانونية أو يغلب عليها الطابع القانوني كنزاعات الحدود مثلاً ، أو المسائل المتعلقة بتفسير الميثاق (القانوني) المنشئ .

وقد نصت المادة ١٨ من القانون التأسيسي للاتحاد على إنشاء محكمة عدل خاصة به ، على أن يتم لاحقاً - ومن خلال بروتوكول خاص - وضع نظامها الأساسي الذي يتكفل بتحديد طريقة تشكيلها وبيان اختصاصاتها وآلية العمل في آطارها . والمتوقع ، أن تتم الإفادة في هذا الخصوص من الخبرات الدولية المتراكمة في هذه الخصوص ، وفي مقدمتها تجربتا محكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الأوروبية .

6) المؤسسات المالية :

نصت المادة ١٩ من القانون التأسيسي على أن تشمل مؤسسات الاتحاد الإفريقي وأجهزته المؤسسات المالية التالية : المصرف المركزي

الإفريقي ، صندوق النقد الإفريقي ، المصرف الإفريقي للاستثمار ، على أن تحدد اختصاصاتها ونظم العمل بها من خلال بروتوكولات خاصة بكل واحدة منها .
والحقيقة ، أن النص على إنشاء هذه المؤسسات المالية ، إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، إنما يبرز بما لا يدع مجالاً للشك اهتمام واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي بالدور الذي يمكن أن تضطلع به - أي مثل هذه المؤسسات - في تحقيق خطط التنمية الإفريقية المشتركة ، وهو اتجاه محمود يستحق الإشادة به والتوكيد عليه .

7) اللجنة :
أشارت المادة ٢٠ من القانون التأسيسي إلى إنشاء هذا الجهاز ، الذي هو بمثابة الجهاز الإداري أو الأمانة الدائمة للاتحاد . والواقع ، أن العدول عن التسمية المستقرة في الفقه القانوني الدولي لهذا الجهاز الإداري - وهي تسمية الأمانة أو السكرتارية الدائمة - ليس مفهوماً وليس له ما يبرره ، وكان حرياً بواضعي القانون التأسيسي أن يجاروا العمل الدولي في هذا الخصوص .
ووفقاً للمادة المذكورة ، تتكون هذه " اللجنة " من رئيس ونائب له واحد أو أكثر ، وعدد من الأعضاء يعاونهم عدد مناسب من العاملين أو الموظفين الدوليين . وقد يناط بمؤتمر رؤساء الدول والحكومات تحديد هيكل هذه اللجنة ومهامها ونظم العمل بها .

8) لجنة الممثلين الدائمين :
وفي تقديرنا ، إن هذه اللجنة - والتي أشارت إليها المادة ٢١ من القانون التأسيسي - لا لزوم لها ، ولا يوجد ما يماثلها في العمل الدولي ، على اعتبار إن الاختصاصات الممنوحة لها كالتحضير مثلاً - لأعمال المجلس التنفيذي - إنما تندرج أصلاً ، ووفقاً للقواعد العامة في قانون المنظمات الدولية ، ضمن اختصاصات الأمانة أو السكرتارية الدائمة .

9) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي :
كما سلفت الإشارة ، يستفاد من النص على إنشاء هذا المجلس - إضافة إلى المؤسسات المالية - إن اهتمام واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لم ينصرف إلى الأهداف السياسية وحدها ، وإنما أخذ بعين الاعتبار - أيضاً - وربما بدرجة أكبر الأهداف الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، مما يدل على حسن إدراكهم لمعطيات الواقع الدولي المعاصر التي باتت تعطي أوزاناً أكبر للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع .
وبقراءة متعمقة لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين من القانون المذكور ، نستنتج أن هذا المجلس لا يعدو إلا أن يكون - في التحليل الأخير - مجرد تابع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، حيث أن هذا الأخير هو الذي يحدد مهامه وصلاحياته وطريقة تشكيله ونظم العمل فيه ، وهو أمر غير مقبول من وجهة نظرنا على اعتبار أن هذا المجلس كان ينبغي النظر إليه بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للاتحاد ، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الأمم المتحدة .

خامساً : نظام صنع القرارات وآلية تنفيذها :

لا يكاد يختلف نظام صنع القرارات في إطار الاتحاد الإفريقي من جهاز لآخر ، وفقاً لما نص عليه القانون التأسيسي ، وبالذات بالنسبة للجهازين الأولين من الأجهزة المشار إليها في المادة الخامسة ، أي المؤتمر ، والمجلس التنفيذي . فالثابت ، أن صيغة الإجماع هي التي نص عليها

كصيغة لاتخاذ القرارات في كل من الجهازين المشار إليهما . والحق ، أن هذا الأمر قد جانبه التوفيق لسببين : الأول - لأنه لا يتسق وأحد الدوافع الأساسية وراء التفكير في إنشاء الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ونعني به الرغبة في إتاحة مساحة أكبر لتعدد الآراء وتوسيع قاعدة المشاركة . الأمر الثاني ، ومؤداه أن أخذ بقاعدة الإجماع في ظل التطورات الراهنة يعتبر بمثابة ردة عن الانجازات التي تحققت على طريق التطور الديمقراطي .

ولذلك ، فقد كان حرياً بواضعي القانون التأسيسي للاتحاد أن يؤثروا اللجوء إلى قاعدة الثلثين وليس الإجماع لضمان فاعلية الاتحاد وديمقراطيته . ولا يقلل من هذا الرأي الذي نقول به كون واضعي القانون التأسيسي قد قرروا الأخذ بقاعدة الثلثين في حالة تعذر الأخذ بقاعدة الإجماع ، من دون ذكر الحالات التي يحدث فيها ذلك وأيضاً ما كرروه بشأن إمكان الأخذ بقاعدة الأغلبية البسيطة بالنسبة إلى المسائل الإجرائية .

سادساً : حول العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والتنظيمات الإفريقية القائمة :

من غير المتصور أن يلغى قيام الاتحاد الإفريقي التنظيمات الإفريقية القائمة ، وإنما هناك اقتناع أساسي مؤداه ضرورة الإفادة من هذه التنظيمات وما تمثله من تجارب تنظيمية مهمة . وقد ساد الاقتناع لدى واضعي القانون التأسيسي للاتحاد أن بعض هذه التنظيمات مفيد للغاية ، ومن العبث تجاهله . ولعل من أبرز الخطوات التي اتخذت في هذا الخصوص ما يلي :

- الاعتراف بأهمية الإبقاء على آلية منع وإدارة وحل النزاعات التي تم إنشاؤها في عام ١٩٩٣ في إطار منظمة الوحدة الإفريقية .
- اعتبرت التجمعات الاقتصادية الاقليمية كالكوميسا بمثابة إحدى الركائز المهمة التي ينهض عليها الاتحاد الإفريقي .
- تم تفويض الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية للبحث في مستقبل المنظمات المتخصصة التابعة للمنظمة ، والعمل على ضرورة إدماجها - أو بعضها على الأقل - في أجهزة الاتحاد الجديد .
- كذلك ، فقد تم الاتفاق على نقل أصول وممتلكات منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد ، وعلى أن يستمر مقر هذه المنظمة مقراً أيضاً للاتحاد .

والحقيقة ، أن التوكيد على ضرورة استمرار بقاء العديد من المنظمات والتجمعات الإفريقية ومحاولة دمجها في الاتحاد ، وإن كانت له أسبابه المنطقية ، إلى أنه يطرح - ولا شك - تساؤلاً مهماً حول مدى لزوم إنشاء هذا الاتحاد أصلاً ، وعما إذا كان من الأفضل تطوير منظمة الوحدة الإفريقية والارتقاء بمستوى أدائها ، مع الربط بينها وبين التجمعات الإقليمية القائمة على امتداد القارة .

خاتمة
الاتحاد الإفريقي - رؤية مستقبلية

انتهينا من خلال هذا البحث ، إلى التوكيد على حقيقة أساسية مؤداها أن ثمة أسباباً بعيدة أو غير مباشرة وراء طرح مشروع الاتحاد الإفريقي وإقراره ليكون البديل الذي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية . وتتمثل هذه الأسباب - بالدرجة الأولى - في فكرة الوحدة الإفريقية التي تحمس بعض المفكرين والقادة الأفارقة منذ بدايات القرن العشرين .

وواقع الأمر ، أنه إذا كانت ثمة آمال كبار تراود الشعوب الإفريقية وتعلقها على هذا الاتحاد إلا قد يكون من قبيل المبالغة الإفراط في التفاؤل في هذا الخصوص ، وإنما يتعين أن نأخذ الأمر بقدر من الحذر والحيطة ذلك أن ثمة تحديات غير قليلة تواجهه عملاً ، وبعد دخوله حيز التنفيذ من

الناحية االفعلية . ومن هذه التحديات نشير إلى ما يلي على وجه الخصوص :

- حالة النزاعات المستمرة ، سواء داخل بعض الدول الإفريقية أو في إطار علاقاتها المتبادلة .
- ضعف الإرادة السياسية لدى البعض من الدول الإفريقية ، وعدم تحمسهم بدرجة كافية لفكرة الاتحاد .
- وهناك كذلك ، التحديات ذات الصلة بالجوانب التمويلية . فمما لا شك فيه ، أن الأهداف الضخمة التي يرجي تحقيقها من وراء الاتحاد ، تحتاج إلى موارد ضخمة أيضاً قد يتعذر توزيعها خلال الحصص العادية للدول الأعضاء أو مساهمتها في الميزانية العادية للاتحاد .

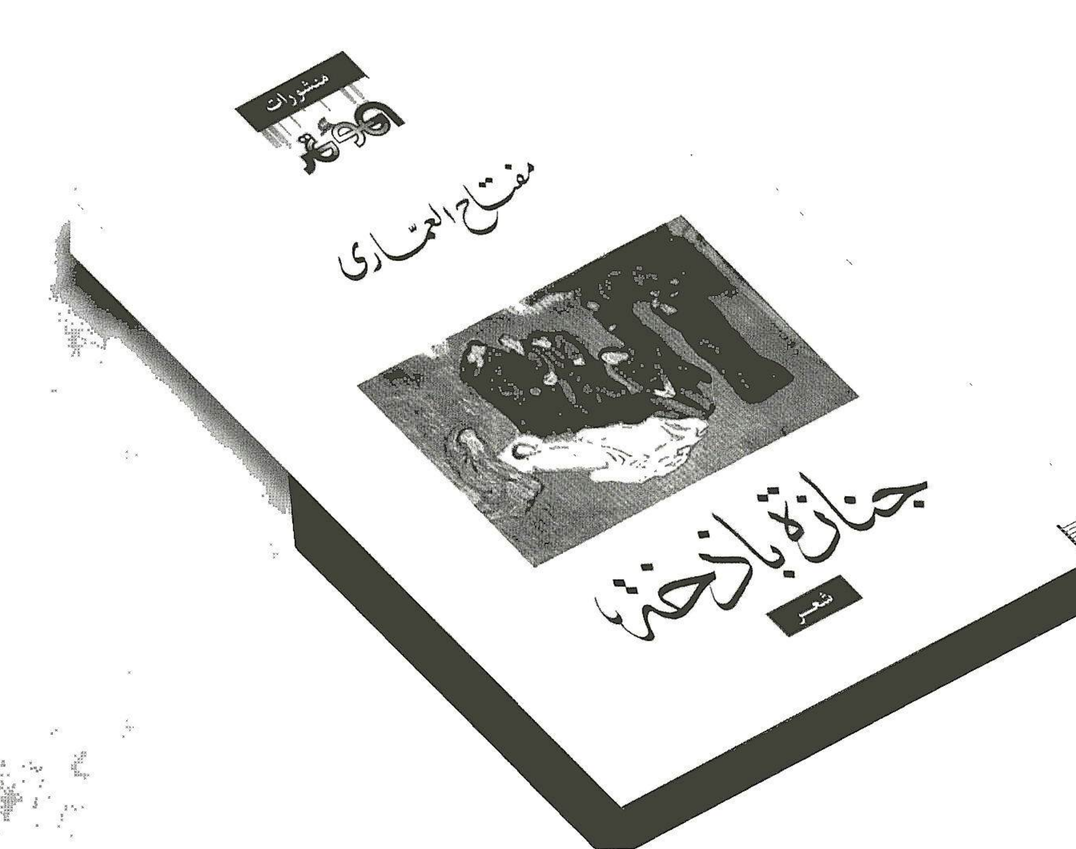
وعلى وجه الإجمال ، فإن النجاح الحقيقي لتجربة الاتحاد الإفريقي ستظل مرهونة ، بالدرجة الأولى ، بمدى صدق الإدارة السياسية للدول الأعضاء ، شعوباً وحكومات . كما ستظل مرهونة أيضاً ، بمدى قدرة المفكرين - على امتداد دول القارة - على الإيمان بالفكرة والدعوة لها والدفاع عنها عند اللزوم .

من محاور المجلة

قضايا الدين
(تحليل ومقارنة)

- الخطاب الديني وقضية التطرف .
- نحو كسر احتكار المعرفة الدينية .
- العنف الديني كأسلوب مضاد للحرية .
- دور الدين في الصراع العربي الصهيوني .
- الإسلام دين العرب وموقفه من الأقليات الدينية في الوطن العربي .
- التسامح الديني ومساهمته في السلام الدولي .
- الإسلام دين العدل والقوة والتقدم .
- أمريكا - أوروبا (المسيحية) والصراع العربي الصهيوني .
- الحوار الإسلامي المسيحي وإمكانية استثماره لصالح العرب والإسلام .
- استغلال الدين في سياسة عرض نماذج اليهود - الزندقة.

من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



عن مجلة المؤتمر التي تصدر شهرياً عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر صدرت المجموعة الشعرية "جنازة باذخة "للشاعر مفتاح القماري التي ضمت أثنى عشر نصاً شعرياً منها ، عناوين خجولة ، جزيرة ضائعة ، حطاب الأرض الوعرة ، مسافة العطر ، نام الشاعر هنا ، الرجال السود والتي نقتطف منها :

... لا شيء يحدث بعد النوم
سوى الرجال السود
الذين تركوا على واجهة منزلنا الريفي
رسماً لا يمّحى
لجسد نحيف
يرقص كنملة مرحة
أحياناً
يغني في الليل
مثل ميت قديم

وتأتي هذه المجموعة للشاعر في الترتيب الخامس حيث كان الشاعر مفتاح العماري قد إصدر أربعة مجموعات شعرية هي قيامة الرمل ، رجل بأسره يمشيى وحيداً ، رحلة الشنفرى وديك الجن الطرابلسي .
وقد جاءت المجموعة في 57 صفحة من القطع الصغير .


ملف
التنمية
في
أفريقيا

التنمية في أفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

تشكل تحديات التنمية في أفريقيا في مطلع القرن العشرين إحدى أهم القضايا التي تشغل بال الاقتصاديين والقيادات السياسية في القارة ، فضلاً عن استحواذها على الاهتمام المتزايد في جميع اللقاءات والمنتديات الفكرية على صعيد القارة الأفريقية وعلى الصعيد العالمي .

فبالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على حصول الدول الأفريقية على استقلالها السياسي ، غير أن الإنجاز التنموي المتحقق مازال متواضعاً بسبب وجود تحديات كبيرة جديدة تعرقل البناء الاقتصادي والنهوض التنموي ، تبدأ بالظروف الطبيعية الصعبة ، حيث يسود الجفاف مناطق واسعة من القارة ، في حين تضرب الفيضانات والأمطار الغزيرة مناطق أخرى من العالم ، علاوة على تحديات الاستقرار السياسي التي لا تقل أهمية عن العوامل الطبيعية .

وتتجسد أزمة التنمية على الصعيد الأفريقي في ثلاث مسائل هي ، استمرار نمو الفقر وتهميش طبقات كاملة من الناس ، تدمير الموارد الطبيعية وإفساد البيئة ، فضلاً عن استمرار الصراع الاجتماعي في إشعال حروب عسكرية ومدنية في البلدان والمناطق ، هذا الثالوث المريع هو الذي يجسد أزمة التنمية في أفريقيا في مطلع القرن الحادي والعشرين والذي أخذ حيزاً بارزاً في اهتمام المنتديات الدولية ومنها منتدى المنظمات غير الحكومية .

وسنحاول في ورقتنا استعراض أهم المعوقات الداخلية والخارجية التي حدت وتحد من حق أفريقيا في التنمية والنهوض الشامل ، مع توضيح أهم السبل الكفيلة لوصول الدول الأفريقية كافة إلى نيل حقها في التنمية .

أولاً : التحديات المحلية (الداخلية) :

تواجه عملية التنمية في أفريقيا مجموعة من التحديات المحلية والتي تحول أمام تحقيق النهوض الشامل ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها . ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات بما يلي :

1- تحديات البيئة :

يشكل التدهور البيئي وفقدان التوازن الأيكولوجي أكبر التحديات أمام التنمية المستدامة في القارة

الأفريقية ، فتشير أحدث الدراسات إلى أن القارة الأفريقية تفقد غاباتها الاستوائية بمعدلات تنذر بالخطر ، وذلك نتيجة الاستغلال الزائد ، وقطع وحرق الأشجار والنباتات ، من أجل الزراعة . وتتعرض الآن ٣٤% من إجمالي مساحة أفريقيا لخطر التصحر الفعلي وأكثر من ٨٠% من أراضيها الجافة تواجه موجة من التصحر الحاد أو المتوسط .

ورغم أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بعض الأقطار الأفريقية تعد محتملة ، كما أن درجة تآكل البيئة ليست واحدة بالضرورة في دول القارة كافة ، فلازال الاتجاه السائد في أفريقيا هو اتجاه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة .. والأزمة البيئية المعقدة [1].

ويقيناً أنه لن يتسنى تحقيق تقدم في علاج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إذا استمر إهمال البعد البيئي ، ولن يتاح أي نجاح أو تواصل لاي استراتيجية تنموية طويلة الأجل في ظل تجاهل الاعتبارات البيئية . إن وصفات سياسة التكيف الهيكلي قد شجعت على اتجاه الاستغلال الكثيف للبيئة والموارد الطبيعية ، بل ربما ساهمت في تخريب البيئة من خلال الاستغلال الزائد للغابات الاستوائية ، ودفع مزارعي المحاصيل الغذائية والرعاة إلى الأراضي الهامشية نتيجة للتوسع في زراعة المحاصيل النقدية . ويقع اللوم أيضاً على سياسات البنك الدولي في عمليات نزع السكان المحليين ، بل وحتى انتشار الأمراض البيئية . لقد أصبح من قبيل المسلمات أن الفقر يؤدي إلى تدهور البيئة ، وأن الأخير بدوره يضر بالفقراء ، ويوجه إليهم أقصى الضربات حتى يقود إلى المزيد من إفقارهم ويدمر بالفعل أسس ونمط حياتهم نفسها[2].

2- تحدي الفساد :

يؤثر الفساد (استغلال النصب لغايات شخصية) على أداء الاقتصاديات الأفريقية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها . قد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي ، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ، ويزيد من تكلفة المشاريع ، ويهدد نقل التكنولوجيا ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ، وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار . كما أن الفساد يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة .

إضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي ، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشوة كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة .

... وعموماً سيبقى الفساد يشكل عائقاً أمام تطور أفريقيا حيث يشير التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية إلى أن الدول الأفريقية تعد من أكثر دول العالم تفشياً للفساد وتمثل موقعاً متأخراً جداً في قائمة الدول التي تضمنها تقرير عام ٢٠٠٠ ، حيث احتلت نيجيريا والكاميرون المركز الأخير[3].

3- تركات الماضي والحروب الأهلية :

قامت القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بتقسيم أفريقيا إلى وحدات إقليمية وجزأتها إلى ممالك ودول وجماعات في أفريقيا تعسفاً وضمت معاً بنفس التعسف مناطق وشعوباً لا صلة بينها ، وفي الستينات ورثت الدول الأفريقية المستقلة حديثاً هذه الحدود الإستعمارية ومعها التحدي الذي تشكله التركة لسلامتها الإقليمية وللمحاولات التي تبذلها لتحقيق الوحدة

الوطنية . وضاعف من التحدي أن إطار القوانين والمؤسسات الاستعمارية الذي ورثته بعض الدول الجديدة قد خطط لاستغلال الانقسامات المحلية لا للتغلب عليها . كما خلق طابع العلاقات التجارية التي أقامها الاستعمار تحريفات بعيدة المدى في الاقتصاد السياسي في أفريقيا . وصممت شبكات النقل وبنيتها العادية لتفي باحتياجات التجارة مع البلد الأم . لا لدعم النمو المتوازن لاقتصاد محلي .

بالاضافة إلى التركة الاستعمارية ، تشكل الحروب الأهلية أهم معوق داخلي للتنمية والتطور ، حيث ابتليت القارة السمراء منذ عام ١٩٧٠ وحتى أواخر القرن الماضي بأكثر من (٣٥) حرباً ، وفي عام ١٩٩٦ لوحده نكب (١٤) بلداً من بلدان أفريقيا الـ (٥٣) بنزاعات مسلحة تسببت في أكثر من نصف جميع الوفيات المتصلة بالحروب على نطاق العالم(4).

4- تحديات الديون الخارجية :

تشكل التزامات الديون الخارجية وخدمتها في أفريقيا تهديداً رئيسياً لعملية تمويل التنمية ، بمعنى أن أعباء الديون لا تزال تؤثر بصورة سلبية على توافر الموارد . والديون الخارجية الإجمالية المستحقة على أفريقيا هي الأكثر تعويقاً من حيث الاستدامة ، على الرغم من أن معدل نموها السنوي قد بلغ نسبة ١,٥% خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وهو أدنى معدل في الدول النامية . ويقدر لهذه الديون أن تبلغ ٣١١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩ ، وكانت تمثل ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي و ٢٥٠% من الصادرات . وقد ارتفعت حصة الديون المتعددة الأطراف من الديون طويلة الأجل المستحقة على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١٣% في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤% في عام ١٩٩٠ ، ثم إلى ٣١% في عام ١٩٩٥ . وبقيت نسبة حصائل الصادرات الإجمالية المخصصة فعلاً للوفاء بالتزامات خدمة الدين عند نسبة ٢٠% في أفريقيا ، على الرغم من أن نسبة السيولة الإقليمية الكلية الضمنية أبعد من أن تعكس بصورة كاملة الحالة في الدول ذات العسر المالي . ولم تتحسن قدرة هذه الدول على خدمة ديونها على الرغم من الجهود المبذولة لتخفيف أعباء ديونها وتخفيض حجم المتأخرات في إطار الآليات الحالية لإعادة تنظيم الديون والإعفاء منها ، وقد مثلت متأخرات خدمة الديون في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى أكثر من ٢٥% من حجم ديونها في عام ١٩٩٩ ، في حين بلغت هذه النسبة ١١% فقط في عام ١٩٩٠ . وفي بعض الدول الفقيرة ذات المديونية العالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فإن إعادة جدولة خدمة الديون يمكن أن تمتص ٩٠% من الإيرادات العامة(5).

ثانياً - المعوقات الخارجية :

تواجه التنمية في أفريقيا تحديات خارجية كبيرة تحد من المسيرة التنموية فيها وتستدعي المجابهة الجماعية لا المجابهة الفردية ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات بالآتي :

1- نمط قسمة العمل الدولية :

يمثل نمط قسمة العمل الدولية الحالي الذي يشكل امتداداً للاتجاه السائد في القرن التاسع عشر أحد الأدوات التي تستخدمها الدول الرأسمالية لكبح جماح المسيرة التنموية الأفريقية . ويهدف تحقيق هذه الغاية أخذت هذه الدول تستخدم ثورة المعلوماتية والاتصالات والهندسة الوراثية أداة لتعميق قسمة العمل الدولية وإضفاء طابعاً تكنولوجياً عليها .

وبموجب هذه القسمة الدولية للعمل ، فإن الدول الرأسمالية المتقدمة تتخصص في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، وخاصة صناعة المعلومات ، في حين تتخصص الدول الأفريقية في الصناعات ذات المستوى التكنولوجي التقليدي كالصناعات التجميعية والاستخراجية ، وبذلك أصبحت قسمة العمل الدولية . قائمة على أساس تكنولوجي .

وعليه، فإن القضاء على التخلف الاقتصادي والتكنولوجي القائم في القارة الأفريقية اليوم الناجم بالدرجة الأساسية من ارتباطها واندماجها في النظام الرأسمالي العالمي ومن موقعها الهامشي في قسمة العمل الدولية يحتاج بشكل أساسي إلى تهيئة البيئة والمناخ المناسب واعتماد الوسائل الملائمة التي تتضمن الحصول على التكنولوجيا المطلوبة بشكل مبسط وسريع وبطرق وأساليب تتفق مع متطلبات التنمية ومع مستوى تطور المجتمعات الأفريقية نفسها [(6)].

2- الشركات متعددة الجنسيات :

يمثل ظهور الشركات متعددة الجنسيات الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، حيث إن الشركة المتعددة الجنسية تمثل التجسيد الحي لظاهرة العولمة. وأخذ نشاط الشركات يحظى بأهمية كبيرة في العديد من أدبيات الاقتصاد والسياسة. نظراً للدور الذي تلعبه في السيطرة على عمليات نقل التكنولوجيا ومؤسسات التمويل وأسواق العمل ومنافذ التسويق، وانعكاسات هذا الدور على مسيرة التنمية الأفريقية.

وشهدت الشركات المتعددة الجنسية تطورات كبيرة في نشاطها، حيث ارتفع عددها من (١١) ألف شركة تتحكم بـ (٨٢) ألف شركة فرعية، يصل حجم مبيعاتها إلى ٢٥% من حجم التجارة العالمية عام ١٩٧٥ لتصل إلى (٣٩) ألف شركة تتحكم بـ (٢٧٠) ألف شركة وتسيطر على ٥٨% من حجم التجارة العالمية [(7)].

وتسعى الشركات من وراء عملياتها في أفريقيا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أ) الحصول على أقصى الأرباح وذلك من خلال توسيع نطاق استثماراتها وأنشطتها .

ب) السيطرة على عمليات نقل التكنولوجيا وحصرها في المجالات التي تتوافق مع رغبات الشركات المتعددة الجنسية .

ج) إبطاء عملية المفاوضة الجماعية التي تقوم بها الأقطار الأفريقية عند تعاملها مع هذه الشركات .

فلأجل أن تحقق الشركات هدفها الأساسي والمتمثل بجني أقصى الأرباح، فهي تعمد إلى استخدام عدة استراتيجيات يشكل هدف الحصول على المواد الأولية فيها الهدف الرئيسي وقد مثل ٦٠% ثم هدف فتح أسواق جديدة ٣٤% واستغلال الأيدي العاملة الرخيصة ٦% [(8)]. ومن أخطر الانتقادات التي توجه إلى نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ما يلي :

- تتعاون مع القطاع الخاص وبذلك فهي تهتم بالإغنياء أكثر من اهتمامها بالفقراء، ويرد على ذلك بأنه غير صحيح حيث تخلق هذه الشركات فرصاً للعمالة وخاصة في الطبقات المتوسطة ودونها وبالتالي ترفع من مستواهم وتمكنهم من الاستهلاك الذي هو هدف للشركات العالمية بخلق أسواق جديدة .
- إن هذه الشركات تتبع في عملياتها النظام الرأسمالي بما فيه من عيوب ومخاطر اقتصادية وهي تثبت بذلك هذا النظام رغم ما يشوبه من مثالب وخاصة طبيعته للاتجاه إلى الاحتكار .
- إن هذه الشركات تدخل وتؤثر بشكل ضخم على الاقتصاد الداخلي للدول التي تعمل فيها وخاصة أولويات التنمية فيها [(9)].

3- ضعف التدفقات المالية والاستثمارات الأجنبية:

بالرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي من حيث كونه أكثر استقراراً من استثمار المحفظة والإقراض المصرفي بالنسبة للبلدان النامية، وأيضاً الانفتاح على الاقتصاد الجديد. غير أننا نجد أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لم تتجاوز (١٠) مليار دولار، وهذا يمثل أقل من ١% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي والبالغ ١٠٠٠ مليار لعام ١٩٩٩ [(10)].

أما بالنسبة للمساعدات الخارجية ، فقد سجلت اتجاهاً تنازلياً قدر بحوالي ٣٠% من مستواها الحقيقي عام ١٩٩٠ . كذلك انخفض صافي التحويلات الحقيقية لأفريقيا من ٣٢ دولاراً للفرد في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٩ دولاراً للفرد في عام ١٩٩٨ . وطبقاً لدراسة منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ، تلقت أفريقيا جنوب الصحراء في عام ١٩٩٧ متوسطاً يبلغ ٢٧ دولاراً تقريباً للفرد من المعونة و ٣ دولارات للفرد من الاستثمار بمتوسط ١٣ دولاراً للفرد من المعونة ، و ٦٢ دولاراً للفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[11]. وهذا يبتعد كثيراً عن ما أعلنته الدول الغنية في عام ١٩٧٠ عن نيتها في تخصيص ٠,٧% على الأقل من G. N. P لديها لمعونة التنمية الرسمية لأكثر الدول فقراً .

ثالثاً : التنمية في أفريقيا : تقدم وتراجع

دخلت الدول الأفريقية القرن الماضي وهي فقيرة ومستعمرة ، وأنها تدخل اليوم القرن الحادي والعشرين وقد تغيرت حالتها ، فقد انتشر التعليم وارتفع متوسط العمر وحققت كثير من أقطارها إنجازات في مجال الحقوق المدنية والمشاركة السياسية كما قامت بعض الأقطار بترشيد سياساتها الاقتصادية . وأفريقيا مع كل هذا إقليم كثير التباين : في التاريخ والثقافة ، وفي الموارد الطبيعية ، وفي رأس المال .

وبالرغم من ذلك ، نجد أن القارة ، باستثناء جنوب أفريقيا تواجه تحديات تنموية جسام ، إذ تحتل مؤخرة الترتيب الدولي فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي قدر بنحو (440) دولار عام 1999. ويلاحظ في هذا المجال أن إجمالي الدخل الأفريقي لا يتجاوز الدخل في كوريا الجنوبية ، وأن الناتج المحلي الإجمالي في القارة بلغ نحو (2) مليار دولار للقطر الوسيط وهو ما يعادل إنتاج مدينة صغيرة من مدن الدول المتقدمة. كذلك نجد أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في مطلع عام 2000 يقل عما كان عليه الحال في عام 1970 ، وأنه تدنى في بعض الأقطار بنسبة 50% عما هو عليه الحال آنذاك[12].

وفيما يتعلق بمعدلات الفقر يلاحظ أن نسبة الفقراء (الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم) قد ارتفعت في أفريقيا جنوب الصحراء من ٣٨,٥% في عام ١٩٨٧ إلى ٣٩,١% في عام ١٩٩٣ . وفي ضوء استمرار نمو السكان ، فإن عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم سيستمر في الارتفاع إذا لم يتحقق نمو في حدود دنيا . فقد ارتفع عدد الفقراء من حوالي ١٨٠ مليون في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٢١٩ مليون نسمة في عام ١٩٩٣ .[13]

أما فيما يتعلق ببعض مؤشرات العيش الرغيد والمتمثلة بالعمر المتوقع عند الولادة ، ومعدل وفيات الرضع ، ومستوى التعليم ، فبالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت طيلة الأربعة عقود الماضية ، غير أن الشواهد توضح أن هذه المكاسب هشة وقابلة للتلاشي . فاستمرار الأزمات الاقتصادية بدأت تقضم النجاح السابق في العمر المتوقع عند الولادة ، ففي الأقطار الأفريقية التي ترزح تحت وطأة نمو بطئ وازدياد عدد المصابين بمرض نقص المناعة ، فإن العمر المتوقع انخفض في عام ٢٠٠٠ إلى مستوى عام ١٩٨٠ .[14]

ويشير عدد آخر من المؤشرات الأساسية في مجال التنمية ، تشمل إمدادات السعرات الحرارية الملائمة ، والمأوى الملائم ، والوصول إلى الخدمات الأساسية إلى نقص كبير فيها . فحوالي ٥٢% لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي ، و ٤٦% من السكان لا يحصلون على مياه صالحة للشرب وأكثر من ٢٠% من الأولاد لا يتممون خمس سنوات ، وأكثر من ٣٠% من السكان لا يحصلون على سعرات حرارية وكافية[15].

رابعاً: أولويات التنمية المستقبلية في أفريقيا:

إن مواجهة التحديات التنموية السالفة الذكر تستدعي تبني منهجاً تنموياً يركز على النقاط الآتية :

1- تنويع قاعدة الإنتاج السلعي:

بقيت القارة الأفريقية على مر النصف قرن الماضي تعتمد على إنتاج السلع الأولية والتجارة الخارجية ، وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية وأثقلت نفسها بالديون الخارجية ، وتدنت حصتها من التجارة الخارجية لتصل إلى حوالي (٢%) فقط .

2- زيادة معدلات الادخار والاستثمار:

تنفرد إفريقيا بأنها القارة الوحيدة في العالم التي شهدت تدنياً في الاستثمار والادخار للفرد بعد عام ١٩٧٠ . ويبلغ متوسط معدل الادخار نحو ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أدنى معدل في العالم . (16)

3- تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل:

تعاني أفريقيا من درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الدخل ، وفي الحصول على الموارد فضلاً عما تعاني منه من عدم الاستقرار ومظاهر انفلات الأمن وتضاهي فجوة التوزيع تلك المقدرة لأمريكا اللاتينية بينما يقدر نسبة الفقراء بما يفوق ٤٠% من السكان. ويبلغ متوسط دخل الفرد الفقير نحو (٦٥) سنتاً في اليوم . ويفتقر كثير من السكان إلى العناية الصحية والتعليم وأساسيات الخدمات وتتعقد هذه الصورة بعودة ظهور الملاريا كمرض مستوطن وانفجار مرض نقص المناعة حيث يقدر أن ٧٠% من حالات نقص المناعة في العالم تسجل في القارة . ويخشى أن يتسبب هذا المرض في تدني العمر المتوقع للحياة بحوالي ٢٠ سنة ، الأمر الذي سيقضي على كل ما تحقق في هذا المجال منذ الاستقلال (17).

4- تحقيق السلام الاجتماعي:

تعاني القارة من تفشي النزاعات والصراعات الأهلية التي تمثل تهديداً مباشراً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ويقدر أن واحداً من كل خمسة من سكان القارة يعيش في بلد يعاني من الحرب الأهلية .

5- زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

لكي تتمكن القارة من تحقيق الأهداف التنموية الدولية التي اتفق عليها في قمة كوبنهاجن ومن ضمنها تخفيض حالة الفقر بنسبة ٥٠% يتعين عليها تحقيق معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط حوالي ٧% سنوياً ، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات للاستثمار تفوق في المتوسط ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي .

وخلاصة القول إن مواجهة تحديات التنمية الأفريقية المستقبلية تستدعي تحديد الأولويات التنموية وكما يلي :

* الارتقاء بنظم الحكم وحل النزاعات .
* تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات .
* زيادة تنافسية الاقتصاديات الأفريقية وتنويع قواعدها الإنتاجية .
* التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية وحل مشكلة الديون وتقوية روابط التعاون مع العالم الخارجي .

الهوامش

(1) صادق رشيد ، أفريقيا والتنمية المستعصية ... أي مستقبل ؟ ... ترجمة : مصطفى مجدي الجمال " مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٧ " الفصل الثاني .

(2) M. Todaro, Economic Development, 5th London, Longman Press, 1995 .

(3) Transparency International, Annual Report 2000, http;\\www. Transparency. Org .

(4) كوفي عنان ، أسباب النزاع في أفريقيا ، تقرير مقدم إلى اجتماع الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين ، نيويورك ١٩٩٩ .

(5) World Bank, World Debts Tables 1999-2000, Washington, DC, 2000 .

(6) نوزاد الهيتي ، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي ، مطابع أديتار ، كالياري ، ايطاليا ٢٠٠٠ .

(7) نوزاد الهيتي ، العولمة بين مكاسب الشمال ومفاقر الجنوب - رؤية عربية ، مجلة دراسات ، العدد (٥) ١٩٩٩ ، ص ٧٩

(8) جاك بران ، مشكلة نقل التكنولوجيا ، ترجمة : محمود البوجي ، منظمة الخليج للاستشارات الدوحة ، ١٩٨٧ ، ص ٦٧ .

(9) يوسف شرارة ، مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١٤٤ .

(10) UNCTAD, World Investment Report 2000 .

(11) مجلة رسالة اليونيسكو ، العدد مارس ١٩٩٩ ، ص ٢٤ .

(12) World Bank , World Development Report 2000-2001, Oxford University Press, 2000, P.275 .

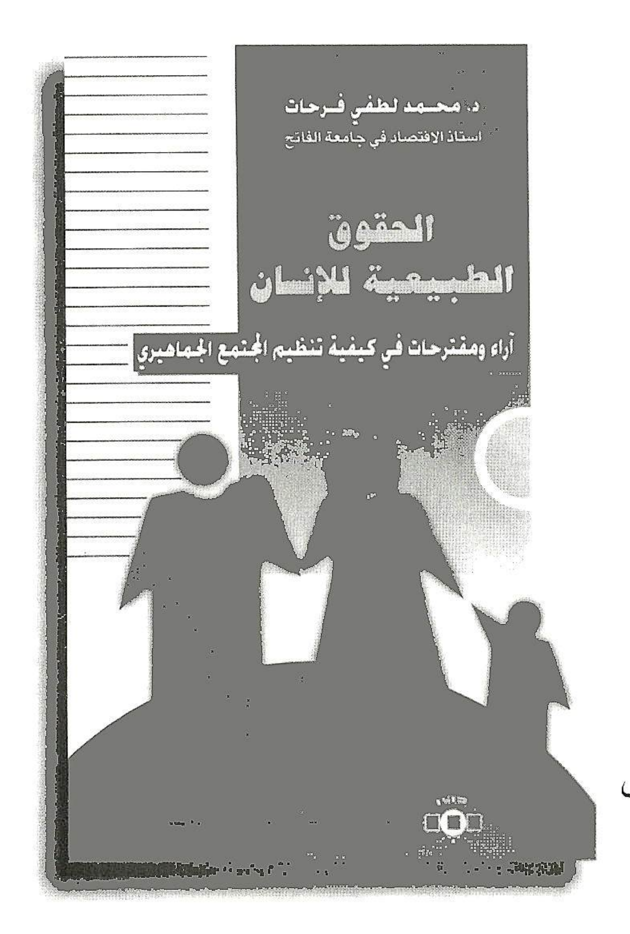
(13) World Bank , World Development Report 1999-2000, Oxford University Press, 1999, P.25 .

(14) UNDP, Human Development Report 2000, Oxford University Press, 2000 P. 84.

(16) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أفريقيا في القرن الحادي والعشرين ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثالثة (٣) ، ٢٠٠٠ ، ص ٢ .

(17) صندوق الأمم المتحدة للسكان ، حالة سكان العالم ٢٠٠٠ ، نيويورك ، ٢٠٠٠ .

من اصدارات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر



تستند التجربة الديمقراطية ، التي تجري ممارستها على أرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،إلى النظرية العالمية الثالثة ، التي تختلف من حيث المنهج جذرياً عن النظريات السائدة الآن في العالم . وقد أدى تحكيم هذه النظرية ، في الحياة والممارسة العملية ، إلى وضوح الرؤية وتفتق الإبداعات ، ونمو الطاقات الخلاقة ، تجاوباً مع روح الخير التي تحرك أحرار العالم والمفكرين والعلما والكادحين ..

وإذ يشير المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر إلى أهمية هذه التجربة كطريق متميز من أجل القضا على الصراع على السلطة وتحقيق الاستقرار السياسي ، وحل المشكل الاقتصادي ، ودعم وحدة المجتمع وتماسكه ، وتعزيز حرية الإنسان ، وإذ يقدر المركز ما للرأي من دور في نمو الفكر ، فإنه يقدم آراء ومواقف مؤلف هذا الكتاب التي استخلصها من واقع التجربة والممارسة ، إسهاماً من المركز في تسليط الأضوا على ما توحي به النظرية العالمية الثالثة من فكر ، يتجدد بتجدد المواقف واحتكاك الآراء ، وينشأ من الجدلية الدائمة بين النظرية والتطبيق .

وتبقى في النهاية ، مسؤولية الموقف والرأي مسؤولية الكاتب في اطار الحرية والالتزام .

كوابح النمو للأقتصاديات الأفريقية في ظل العولمة الراهنة

د. جعفر عبد المهدي صاحب
أستاذ مشارك
جامعة السابع من أبريل

مقدمة

تمتاز إقتصاديات الدول الأفريقية بنفس صفات إقتصاديات دول العالم الثالث التي بدأت مع مرحلة ما بعد الاستقلال التي قادتها حركات التحرر الوطني والقومي وتصفية الاستعمار المباشر منذ الربع الأول من القرن المنصرم . لذا فإن الحديث عن العالم الثالث هو ذات الحديث عن الأقطار الأفريقية ، ولهذا يمكن لنا القول بأن إقتصاديات الدول الأفريقية مبنية على دعامتين رئيسيتين:

الأولى:

ربط بنى وهياكل الاقتصاد الوطني بالاستقلال السياسي ، إذ أن مرحلة ما بعد الاستعمار أصبحت منطلقاً لخطط وطنية طموحة لبناء إقتصادي مستقل وفي ظل قاعدة إستقطاب ثنائي في العلاقات الدولية توفر الحدود الدنيا للتوازن على المسرح الدولي .

الثانية :

التوجه عموماً - ما عدا بعض الاستثناءات القليلة نحو الاقتصاد اللارأسمالي ، مع الانفتاح على تجارب دول المعسكر الشرقي التي هي أقرب إليها نسبياً من خصائص الاقتصاد الرأسمالي .

وبعد ظهور البيروسترويكا والغلاسنوست على يد ميخائيل غورباتشوف منذ العام ١٩٨٥ف ظهرت بوادر التصدع والترهل في الاقتصاد لمعظم دول المنظومة الشيوعية . وفي المقابل صدرت عن المعسكر الرأسمالي بوادر حرب اقتصادية لاستنزاف المعسكر المقابل كمشروع حرب النجوم الذي طرحه رونالد ريغان بالاضافة إلى آلة الدعاية ووسائل الإعلام الرأسمالي التي ساعدت على الاسراع في سقوط جدار برلين ومن ثم تهاوي أنظمة أوروبا الشرقية الواحد تلو الآخر ، ومن ثم تحول تلك الأنظمة من الاقتصاديات المركزية الموجهة إلى اقتصاد السوق جنباً إلى التحول نحو البرلمانية الغربية بدلاً من النظم الحزبية المركزية .

وفيما يتعلق بدول العالم الثالث ومنها الدول الأفريقية فقد تأثرت تأثيراً مباشراً بالتغييرات الدولية ففرضت عليها شروط معينة تجعلها مجبرة لفردنة أو خوخصة مشاريعها الاقتصادية لتعود إلى نقطة الصفر وتفقد جهودها الاقتصادية ومسيراتها التنموية التي حرصت على اتباعها لمدة نصف قرن تقريباً .

وبناء على ما تقدم سوف نسلط الضوء على كوابح عمليات النمو للاقتصاديات الأفريقية في ظل العولمة الراهنة وسنقسم البحث إلى النقاط الرئيسية التالية :

أولاً : أفريقيا مكمن الخيرات والثروات .

أ) أفريقيا قارة شابة

ب) أفريقيا وتنوع مصادر الثروة

ثانياً : هل الأخذ بالوصفة الأمريكية حل أمثل ؟

أ) إقتصاد السوق وارتفاع نسبة الجياع في بلدان أوروبا الشرقية .

ب) ثروات أفريقيا أثقلت جيوب الغرب وأسهمت في تخلف الشعوب الأفريقية .

ثالثاً: الخاتمة :

ما هو البديل ؟

أولاً : أفريقيا مكمن الخيرات والثروات:

قبل سنوات إستمعت لمحاضرة ضمن الموسم الثقافي لمركز جهاد الليبيين ألقاها أحد أساتذة القانون الدولي ذكر فيها تصنيفاً رائعاً للدول حسب معيار الفقر والغنى . فقد ذكر الدكتور ميلاد المهذبي بأن هناك دول غنية غنية ودول غنية فقيرة ودول فقيرة غنية وأخيراً دول فقيرة فقيرة .

إن التصنيف الثاني (دول غنية فقيرة) ينطبق على معظم دول القارة السمراء . وحسب رأينا الشخصي جاء نتيجة لعدة أسباب من أبرزها أن الدول الغنية الغنية لم تصل إلى هذا المستوى من الغنى لولا الظاهرة الاستعمارية التي امتدت قروناً عديدة وكذلك الحال هو بالنسبة للدول الغنية الفقيرة التي انتقلت من حالة الفقر إلى حالة الغنى على حساب الدول الغنية الفقيرة .

بالاضافة إلى ذلك السبب الرئيسي (الاستعمار) فهناك أسباب ذاتية ساعدت على التخلف ترجع لطبيعة المجتمعات الأفريقية ذاتها مثل النزوع الفطري نحو عدم التقيد كرفض مفهوم الدولة وسيادتها في المجتمعات القبلية[1].

وعلى وعلى الرغم إن هذه الظاهرة أدت بشكل إلى عدم تحديث المجتمعات وتأخر انتقالها إلى مفهوم الدولة بالمعنى المعاصر إلا أن هذه الظاهرة ذاتها ساعدت بدرجة كبيرة على عدم نجاح الخطط الاستعمارية في استيعاب تلك المجتمعات وتغريبها والانتقال بها إلى حالات تتناقض مع طبيعتها وبيئتها الحقيقية . وعلى سبيل المثال إن مجئ الاستعمار الفرنسي في القارة الأفريقية قد واجه مقاومة نفسية بالاضافة إلى المواجهة المسلحة من قبل الأفريقيين ، وتهمنا هنا الجوانب النفسية لأن القبائل البدوية ترفض دائماً العديد من منتجات الحضارة الفرنسية حيث أن " النزعة لمقاومة التفرنس تبلغ أشدها من حيث الانتشار والفعالية عند الجماعات البدوية ، وبوجه عام فإن الجماعات البدوية هي أكثر الجماعات في وسط أفريقيا مقاومة لأشكال الثقافة الفرنسية الدخيلة "[2].

ومع قناعتنا المطلقة بعدم وجود وجه للمقارنة بين الاسلام والفرنسة باعتبارهما جاءا من خارج القارة الأوروبية ، إلا أنه لا يمنعنا من التطرق لذلك على بساط البحث العلمي .

فالاسلام لم ينتشر في افريقيا فيما وراء الصحراء تحت القهر والتنكيل ولا تحت إغراء الخمور الأوروبية ولكنه امتد وترعرع بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة في إخاء ومودة . وقد ظلت العربية وهي أكبر اللغات الأفريقية وأقدمها ، لغة العلم والثقافة لأكثر من ثمانية قرون حتى مطلع القرن العشرين . وهكذا بقيت العلاقات الأفريقية العربية تقارع كل عمليات التزييف والتشويه لسبب واحد هو أنها حقيقة تاريخية سطرتها الشعوب لا ينسخها التجاهل ولا يغيرها التأويل ولا يبدلها التزوير[3].

ويرجع أحد الباحثين سبب التخلف في أفريقيا إلى ثلاثة عناصر لعبت دوراً حاسماً بهذا الاتجاه وهي :

العنصر الأول - غياب التطلعات العلمية .

العنصر الثاني - انتشار الأمية .
العنصر الثالث - فقدان الوعي الكافي بالهوية الموسعة .

ويقارن المجتمعات الأفريقية بالحالة اليابانية على أساس أن أفريقيا و اليابان هما أكثر تعلقاً بتاريخهم القديم وتراثهما البعيد من تعلق الغربيين بتراثهم ، لكن اليابانيين وضعوا معتقداتهم وقيمهم في مركز الصراع من أجل المحافظة على هويتهم الثقافية دون أن يمنعهم ذلك من تدعيمها بمكتسبات تقنية مكتسبة من الخارج بشكل ذكي دون تعقيد .

أما أفريقيا فهي تعود بمرجعيتها إلى الماضي السحيق و لا تقدر أن تحول اعتزازها الثقافي إلى محرك للتطور(4).

ومهما قيل عن تخلف القارة الأفريقية فإن هناك من العوامل الذاتية داخل القارة ، لو أحسن استخدامها ، ستصبح مسببات حقيقية لبناء مستقبل أفضل للشعوب الأفريقية ومن أبرزها عاملين أساسيين هما العامل الديمغرافي وتنوع مصادر الثروة .

أ) أفريقيا قارة شابة :

لفتت انتباهي عبارات وردت في تقرير كوفي عنان عن أعمال منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ حيث ذكر بأن من مشاكل التنمية الاجتماعية الأشد تعقيداً التي واجهتها أعداد متزايدة من الدول مشكلة شيخوخة السكان(5).

ونحن نعلم إن عبارة كوفي عنان " شيخوخة السكان " لا يقصد بها سوى بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، ودليلنا في ذلك تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ويمكن لنا ملاحظة ذلك من خلال الجداول التالية(6) التي توضح النسب السكانية للذين تزيد أعمارهم على (٦٥) عام أي بعبارة أخرى تصاعد نسب الشيخوخة أمام نسب الشباب . ومن جهة أخرى تتجه معدلات الخصوبة إلى الانخفاض في البلدان الغنية أمام تصاعد معدلاتها في الدول الفقيرة ومنها الأفريقية وقد أخذنا عينات منتخبة لبعض الدول حسب الجداول التالية :

الاتجاهات الديموغرافية لعدد من البلدان الغربية والأفريقية
(منتخبة حسب هدف الدراسة)

الدولة	البالغون (٦٥) سنة فأكثر % من مجموع السكان عام ١٩٩٨	معدل الخصوبة الاجمالي (%) ٢٠٠٠	معدل شيوع وسائل منع الحمل (%) ١٩٩٩
كندا	12.5	1.6	73
النرويج	15.7	1.9	76
السويد	17.4	1.6	78
هولندا	18.5	1.5	80
نيوزلندا	17.6	1.2	78
سيراليون	2.9	6.1	4
موزبيق	3.2	6.1	4
مالي	3.8	6.6	7
انغولا	2.9	6.8	8
النيجر	2.6	6.8	

نلاحظ من الجدول أعلاه إن الدول الخمس الأولى (الأوروبية) تنخفض فيها معدلات الخصوبة بشكل واضح وبنفس الوقت نلاحظ شيوع استخدام وسائل منع الحمل ، وهذا الرقم يمثل النسبة المئوية للنساء المتزوجات ممن تتراوح أعمارهن (من ١٥ إلى ٤٩) اللاتي يستعملن ، أو يستعمل أزواجهن ، أي شكل من أشكال منع الحمل سواء كان شكلاً حديثاً أو تقليداً .

وهناك عوامل أخرى نستنتجها من أحدث تقارير الأمم المتحدة والتي تشير إلى حتمية ظهور "مشكلة شيخوخة السكان " في المجتمعات الغربية منها الأنانية وحب الذات لحد عدم المبالاة بالمستقبل كالعزوف عن الزواج خوفاً من الالتزام الاجتماعي ولدوافع أنانية صرفة وحالات (الكرب الشخصي) كما تسميها الأمم المتحدة حيث تنتشر ظاهرة الطلاق بشكل رهيب جداً ، لا نعتقد بأن له مثيلاً في المجتمعات الأفريقية أو عموم بلدان العالم الثالث والجدول التالي يوضح لنا بالأرقام نسب حالات الطلاق في المجتمعات الرأسمالية [7] .

الدولة	حالات الطلاق كنسبة مئوية من الزيجات لعام ١٩٩٦
كندا	%45
السويد	%64
بلجيكا	%56
بريطانيا	%53
فنلندا	%56

إن هذه الأرقام تؤكد على أن أكثر من ٥٠% من حالات الزواج فاشلة ومنها يمكن لنا معرفة حالات التفكك الاسري وحالات الشذوذ الجنسي وكذلك حالات الشذوذ العقلي ومن ثم تفسير ظاهرة الانتحار الفردي والجماعي ، وإن المصدر نفسه يشير إلى وقوع (٢٣,٧) حالة انتحار لكل (١٠٠) ألف نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي المقابل فإن المجتمعات الفقيرة في العالم الثالث ومنها المجتمعات الأفريقية صحيح أنها فقيرة اقتصاديا لكنها غنية خلقياً من حيث الترابط العائلي والتمسك بالقيم الدينية أكثر بكثير مما هو عليه في البلدان الرأسمالية المصابة بالشيخوخة إذ بإمكاننا أن نطلق صفة الشباب على القارة الأفريقية أو نصفها بالقارة الشابة . وقد أكدت أحدث تقارير الأمم المتحدة على ذلك ، فصندوق الأمم المتحدة للسكان يشير إلى أنه منذ العام ١٩٨٠ حدث ما ينوف على ٥٠% من الزيادة في أعداد الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء [8].

ب) أفريقيا وتنوع مصادر الثروة :

إن من يتتبع تكالب الاستعمار الاوروبي على أفريقيا مدى ضخامة ثروات أفريقيا المتنوعة .

لقد كان الذهب الأفريقي منذ القرن الخامس عشر المصدر الرئيسي لسك العملة الذهبية الهولندية مما جعل أمستردام على أن تصبح الممول المالي لأوروبا في تلك الفترة ، كما لم تكن مصادفة أنه حينما قام البريطانيون بسك عملة ذهبية جديدة في عام ١٦٣٦ ، أطلقوا عليها اسم (الغينيا) وتقول الموسوعة البريطانية في شرح (الغينيا) أنها عملة ذهبية كانت متداولة في وقت ما بالمملكة المتحدة في عهد الملك شارل الثاني من ذهب (مستورد) من ساحل غينيا بغرب أفريقيا ، ومن هنا جاءت التسمية [9].

في عام ١٩٧١ وصل إنتاج أفريقيا من الذهب رقماً قياسياً حيث أنتجت القارة (١٠٢٤٠٢٣) كيلو غراماً من الذهب ، أي بنسبة ٨٠% من إجمالي انتاج العام في تلك السنة . وتعتبر جنوب أفريقيا وزمبابوي وغانا وزائير وليبريا وأثيوبيا وزامبيا من أهم الدول المصدرة للذهب في العالم[10].

ووصل إنتاج القارة الأفريقية للماس عام ١٩٨٤ حوالي (٣٤) ألف مليون قيراط أي حوالي ٧٤,٢% من الانتاج الكلي للماس في العالم[11].

وتأتي في مقدمة الدول الأفريقية المنتجة للماس زائير وجنوب أفريقيا وأنغولا وناميبيا وليبريا وغانا وسيراليون وأفريقيا الوسطى وتنزانيا وغينيا وغيرها .

وأنتجت أفريقيا من الفوسفات عام ١٩٨٣ أكثر من (٣٤) مليون طن ، أي بنسبة ٢٤,٨٢ % من إجمالي الانتاج العالمي للفوسفات[12]. وتعتبر المغرب وتونس وجنوب أفريقيا وتوغو والسنغال والجزائر ومصر وزمبابوي من أهم الدول المصدرة للفوسفات .

وكذلك هو الحال بالنسبة لإنتاج النيكل والنحاس والبوكسايت والحديد والقصدير بالاضافة إلى مصادر الوقود والطاقة كالنفط واليورانيوم الذي تسهم القارة ٣٥,٣ % من مجمل الانتاج العالمي لليورانيوم . (13)

وهناك دول أفريقية تعتمد كلياً على تصدير خامات المعادن فإن موريتانيا لغاية عام ١٩٧٩ كانت صادرات الحديد تشكل ٩٠ % من إجمالي صادراتها وكذلك زامبيا كانت تعتمد على ٨٣ % من قيمة صادراتها على النحاس[14].

أما في المجال الزراعي فإن القارة الأفريقية فيها (٦٠٠) مليون هكتار من الغابات أي ٢٠ % من مساحة القارة[15]. ومن أهم منتجاتها الزراعية زيت النخيل والكاكاوية والقطن والبن والتبغ والشاي والصمغ والفانيلا وقصب السكر وفول الصويا وغيرها .

ولعل نجد ما يسعفنا قول الصهيوني هرتزل عندما كتب في مؤلفه (الدولة اليهودية) حيث وردت عبارات تدل على مدى غنى القارة الأفريقية بالخيرات . فكان هرتزل يتحرك مع نائاينل روتشيلد الذي كان يمتلك الحصة الأساسية في مناجم الماس والذهب والمعادن في جنوب أفريقيا ، وكان صاحب السطوة على محصول القطن في مصر والسودان وهو يسعى للسيطرة الكاملة على شرق أفريقيا . وروتشيلد هذا اقترح أن تقام الدولة اليهودية في أوغندة[16]. غير أن هرتزل رفض هذا المقترح وجعل شبه جزيرة سيناء مع منطقة العريش بديلاً له .

ومع وجود كل هذه الخيرات المتنوعة في أفريقيا إلا أن هذه القارة تضم أفقر بلدان العالم وذلك كله جاء نتيجة لقرون الهيمنة الغربية الاستعمارية حيث ازداد ثراء أوروبا على حساب الشعوب الأفريقية وما رافق ذلك من نشاط محموم للشركات الاحتكارية الرأسمالية الكبرى التي هيمنت على تجارة المواد الخام والأسواق ، وكانت مناطق معينة في أفريقيا هدفاً رئيساً للاستثمارات الأوروبية كمناجم المعادن في جنوب أفريقيا وتشييد قناة السويس وتوقيع اتفاقيتها عام ١٨٨٨ . ونؤكد أن حجم التجارة وتصدير الخامات من أفريقيا إلى أوروبا كان كبيراً ومتصاعداً إلا أنه يخلو من العدالة لعدم وجود العلاقة المتكافئة بين القوى الامبريالية الغازية وأصحاب الثروة الحقيقيين . وبذلك فإن التخلف الذي أصاب أفريقيا كان أحد أسبابه الرئيسية للوجود الاستعماري الرأسمالي .

ثانياً : هل الأخذ بالوصفة الأمريكية حل أمثل؟

في ظل العولمة وأمركة نمط العيش إنتاجاً وتسويقاً واستهلاكاً فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتعميم وصفتها الاقتصادية والسياسية من خلال فرض شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشروط منح المساعدات الاقتصادية .

ومن أبرز تلك الشروط :

- رفع الدعم الحكومي عن السلع الاستهلاكية الرئيسة .
- فردنة القطاعات العامة أو ما يطلق عليها بعملية الخوخصة .
- التسليم بمبدأ اقتصاد السوق .
- الاتجاه نحو الديمقراطية وهي تعني بالتحديد الأخذ بالنمط البرلماني الغربي .

- بناء التعددية الحزبية والاقرار بحقوق الانسان وهي تعني واقعياً تمزيق البنى الاجتماعية وإثارة الألغام القبائلية والتناحر على السلطة وتأجيج الفتن الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية لمعظم دول العالم الثالث .

لذا بات من الصعب حصر العولمة كحالة أو كظاهرة في نطاقها الاقتصادي البحت ، وإن بدا هذا الجانب سائداً في الجوانب الثقافية والأيديولوجية الأخرى[17].

وبذلك فإن الغرب يحاول ويستثمر في المحاولة تدعيم موقفه المتفوق والدفاع عن مصلحته التي يعتبرها (مصالح الجماعة الدولية) لاضفاء شرعية عالمية للأعمال التي تعكس المصالح الأمريكية والغربية الأخرى[18].

إن معظم الكتاب الغربيين اعتبروا سقوط الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية هو نتيجة لمصداقية مبادئ النظام الرأسمالي الامبريالي وحسن إدائه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

أ) إقتصاد السوق وارتفاع نسبة الجياع في بلدان أوروبا الشرقية :

تعمدنا أخذ هذه العينة من البلدان لأنها متقدمة نسبياً على دول العالم الثالث عموماً والدول الأفريقية خصوصاً من الناحيتين الاقتصادية والمؤسساتية ، ولنرى ماذا حصل لهذه المجموعة من الدول عندما انتقلت من وضعها السياسي - الاقتصادي المعروف إلى نمط الحياة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً .

إن تقارير منظمة الأمم المتحدة أطلقت على بلدان شرق أوروبا تسمية " البلدان التي تمر بمرحلة تحول " .

ومعلوم أن هذه الدول كانت عبارة عن أنظمة توتاليتارية ولكنها - والحق يقال - قد ضمنت لمواطنيها حق العمل وحق المسكن وحق التأمين الصحي .... إلخ من الأمور الأساسية في حياة الفرد . ونتيجة لأسباب عديدة ، تطرقنا إلى بعضها في مقدمة هذا البحث ، أدت إلى انهيار هذه الأنظمة في مطلع تسعينات القرن الماضي ، فانتقلت نحو اقتصاد السوق والبرلمانية الغربية ، وإن أغلبها أخذ يتهافت للدخول في حلف الناتو والانضمام إلى منظمة التعاون والأمن الأوروبي.

لقد وصل الأمر بمنظمة الأمم المتحدة إن تصنف في تقاريرها تلك الدول إلى أربع فئات حسب أعداد الجياع فيها .

فالفئة الأولى تضم دولتين نسبة الجياع فيها من ٢٠% إلى ٣٠% من مجموع السكان وعددهم (٦,٢) مليون نسمة والفئة الثانية نسبة الجياع فيها من ٥% إلى ١٩% من مجموع السكان وعددهم ١٨,٥ مليون نسمة والفئة الثالثة نسبة الجياع فيها من ٢,٥ إلى ٤% من مجموع السكان وعددهم حوالي (٨٠٠) ألف نسمة ، أما الفئة الرابعة فإن نسبة الجياع فيها أقل من ٢,٥% ولكن مجموع الجياع ضمن هذه الفئة يبلغ (١٠) مليون نسمة .

وبذلك يبلغ عدد الإجمالي للجياع في تلك البلدان (٥٥) مليون نسمة لا يستطيعون توفير الغذاء اليومي لهم باعتبار ذلك من أبسط مقومات الحياة الكريمة .

والجدول التالي[19] يوضح ذلك :

جدول يمثل تحديد أماكن الجياع في البلدان التي تمر بمرحلة تحول

الفئة والدولة	نسبة الجياع نسبة إلى مجموع السكان	عدد الأشخاص المعرضين للجياع
الفئة الأولى : اذربيجان ، طاجيكستان	20% - 30%	6.2 مليون نسمة
الفئة الثانية : اوزبكستان، كرواتيا، قرغيزيا ، بلغاريا ، تركمانستان، مقدونيا ، استونيا ، الاتحاد الروسي ، اوكرانيا ، كازاخستان ، مولدافيا ، البوسنة.	5% - 19%	18.5 مليون نسمة
الفئة الثالثة : لاتافيا ، سلوفاكيا ، البانيا ، يوغسلافيا ، سلوفينيا.	2.5% - 4%	0.8 مليون نسمة
الفئة الرابعة : لتوانيا، بولندا، المجر ، التشيك، رومانيا ، روسيا البيضاء	أقل من ٢,٥%	10 مليون نسمة

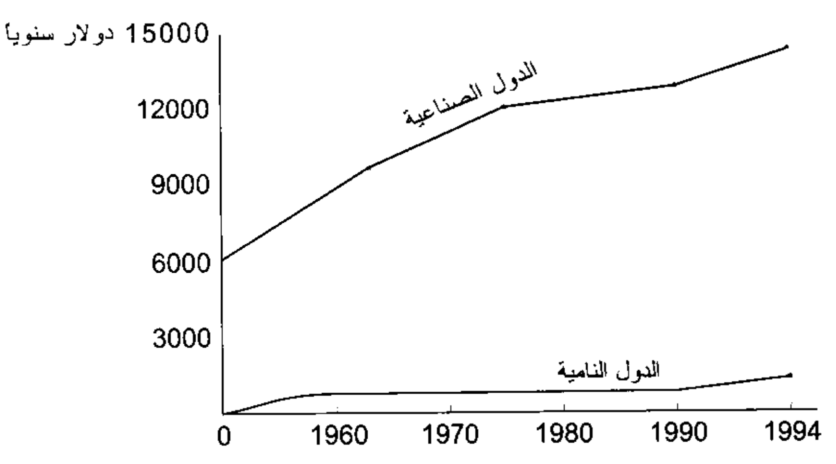
إن تحول هذه الدول نحو اقتصاد السوق والبرلمانية الغربية لم يخلف فقط (٥٥) مليون جائع فحسب بل أدى ذلك إلى أضرار في البنية الاجتماعية كارتفاع معدل الجريمة وظهور تجارة الرقيق الأبيض والتفكك الأسري وانعدام الضمان الاجتماعي والابتعاد عن القيم الاجتماعية حتى وصل الأمر أن تسلم إحدى تلك الدول رئيسها ليمثل أمام محكمة شكلها حلف الناتو لمحاكمته باسم " المجتمع الدولي " وعبارة المجتمع الدولي هنا لا تعني سوى إرادة حلف الناتو .

فإذا كانت الوصفة الأمريكية قد أدت إلى هذه النتائج الوخيمة لتلك المجتمعات فكيف سيكون الحال لو طبقت مثل هذه المعايير على دول العالم الثالث الأقل نمواً ؟

ب) ثروات أفريقيا أثقلت جيوب الغرب وأسهمت في تخلف الشعوب الأفريقية :

يبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلدان النامية (١٣٠١) مليون نسمة من ضمنهم (٢١٩) مليون نسمة من دول أفريقيا جنوب الصحراء[20] ويقاس خط الفقر على أساس حصول الفرد على أقل من دولار أمريكي واحد يومياً (حسب أسعار عام ١٩٨٧) .

إن إنتفاخ اقتصاديات الغرب المتخمة جاء نتيجة لنهب الخيرات والثروات من الشعوب الضعيفة خلال مرحلة الاستعمار التقليدي ، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين معدلات دخل الفرد في دول الشمال ودول الجنوب والرسم البياني التالي[21] يوضح تلك الفجوة :



جدول يوضح الفجوة العظمى بين معدل دخل الفرد في الدول الصناعية ودول العالم الثالث

إن مبدأ المنافسة الرأسمالي داخلياً ينتهي إلى حد الاحتكار Monopol وتلجأ بعدها الشركات الاحتكارية إلى أساليب الكارتلات Cartel والتروستات Trust من أجل استمراريتها . وبذلك تتحرك الشركات نحو المنافسة الخارجية والبحث عن إيجاد مجالات نشاط في الخارج ، أي بعبارة أخرى البحث عن دول أقل تطوراً ، وتحت لافتة (تمدين) الشعوب المختلفة كتبرير أخلاقي معلن تلجأ الدول الاستعمارية في تعميق التخلف بالمستعمرات ومن ثم حرمان شعوبها من فرص التقدم .

إن بريطانيا أكبر دولة استعمارية في العالم ادعت بأنها تشن حملة ضد تجارة الرقيق ، فتحول اهتمامها إلى تجارة المطاط وزيت النخيل الأفريقي فأخذت تسحق القادة السياسيين في أفريقيا كما فعلت ضد كل من جاجا في نيجيريا الذين توقفا عن تصدير الرقيق[22].

أما ألمانيا فقد تظاهرت بأنها أشد المعارضين لحكام مثل بوشيري ممن كانوا يشاركون في تجارة الرقيق ، ولكنهم أي الألمان كانوا يعادون القادة الأفارقة الذين ليست لديهم صلة بتجارة العبيد ، وكان المعيار الأساسي الذي بموجبه تتم محاربة القادة الأفارقة هو مدى مواقفهم من الظاهرة الاستعمارية .

وبذلك كان الغرب يستخدم المشاعر المعادية للرق بشكل منافق . فلقد استخدم ليوبولد الثاني ملك بلجيكا ذريعة معاداة الرق لكي يفرض على الكونغو عملاً إجبارياً وعبودية حديثة[23].

وبين القرن الخامس عشر والتاسع عشر استحدث الأوروبيون أفكار التفوق العنصري والثقافي حتى وصل الحال بالبرتغال ، وهي بلد أوروبي فقير ومتخلف في العصر الرأسمالي ، وصل الأمر بهم أن يدعوا بمقدرتهم للقيام (بتمدين) الشعوب الأفريقية .

وبدلاً من عملية (تمدين) الشعوب الأفريقية فإن أوروبا ساهمت في تعميق التخلف .

ومن أجل توضيح مدى ضخامة الهوة الواسعة بين الدول الرأسمالية والدول الأفريقية فسوف ندرج في أدناه مؤشر نصيب الفرد[24] من الناتج المحلي الإجمالي للخمس دول الأولى والخمس دول الأخيرة (وكلها أفريقية) كما وردت في تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ .

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار حسب صرف عام ١٩٩٥)				
	1975	1980	1985	1990	1998
كندا	14535	16433	17850	19160	20458
النرويج	19022	23595	27113	28840	36806
الولايات المتحدة	19364	21529	23200	25363	29683
استراليا	14317	15721	17078	18023	21881
ايسلندا	17445	22609	23977	26510	29488
سراليون	316	320	279	279	150
النيجر	298	328	242	235	215
بوركينا فاسو	196	207	224	225	259
أثيوبيا	-	-	91	100	110
بوروندي	162	176	198	206	147

إذا تفحصنا الأرقام الواردة في الجدول المذكور يمكن لنا القول إن هناك من يعيش في عالم ما وراء البحبوحة في الوقت الذي يعيش فيه الآخرون على هامش الحياة .

فلو أخذنا أعلى وأدنى دخل للفرد في العالم لسنة ١٩٧٥ نجد ذلك في الولايات المتحدة حيث أن نصيب الفرد الأمريكي (١٩٣٦٤) دولار في حين أقل دخل في العالم من نصيب المواطن البوروندي (١٦٢) دولار فقط ، ومن هذا نستنتج أن المواطن الأمريكي يستهلك ما يعادل حصة (١٢٠) مواطن من بوروندي .

وبالنسبة للعام (١٩٨٠) فإن الفرد في النرويج يستهلك ما يستهلكه (١٣٤) مواطن من بوروندي . وحسب معطيات عام ١٩٨٥ فإن الموطن النرويجي يستهلك ما يستهلكه (٣٠٠) مواطن أثيوبي . وخلال العام ١٩٩٠ فإن المواطن النرويجي يستهلك ما يعادل استهلاك (٢٨٨) مواطن أثيوبي . في حين يصبح فارق استهلاك نفس العينة عام ١٩٩٨ حوالي (٣٣٤) ضعف .

ويمكن أن نقول بحرية إن ما يلقيه المواطن الأمريكي أو النرويجي في الكناسة من نفايات يكون أكثر من دخل المواطن الأثيوبي ، إن صفائح المعلبات والكرتون والمغلفات الورقية والنفايات البلاستيكية ... إلخ التي ترمى في الشارع يمكن أن تكون قيمتها (٩١) دولار وهي دخل سنوي لمواطن في دولة أفريقية .

ولو تحدثنا بلسان (عولمي) لأمكن لنا القول إن رفاه الأغنياء جاء على حساب تعاسة مؤكدة للفقراء ، فأولئك يسرقون رزق هؤلاء تارة تحت ذريعة التمدين وأخرى تحت ذريعة حقوق الانسان والديمقراطية والتعددية واقتصاد السوق .

ثالثاً : الخاتمة : ماهو البديل؟

- ماذا تفعل الدول الضعيفة اقتصادياً ومنها الدول الأفريقية أمام المعطيات الدولية الحالية ؟
- هل إن اسلوب المواجهة وارد في ظل عدم التكافؤ المطلق ؟
- هل إن الاستسلام قدر مكتوب على الشعوب الفقيرة ؟
- أم هل سنصبح قدر بين ننتظر حصول معجزة

ما تتشبث من خلالها الخلاص ؟

معروف أن هناك فجوة كبرى بين الدول الصناعية والدول الأفريقية من حيث معدلات النمو الاجتماعي والاقتصادي والفارق التكنولوجي ، ولكن هذا لا يدع الطرف الآخر للاستسلام والخنوع والوقوف عند حياة الذل والهوان .

فعليه لابد من طرح الحقائق التالية:

- إن اليأس شيئاً مرفوض في حياة الشعوب ، فإرادة الجماهير أكبر من قدر المستحيل .
- الشعوب الأفريقية هي الجانب الأضعف في معادلة المواجهة مع الطرف الآخر .
- الظروف الحالية تتطلب إيجاد صيغ نضالية غير مطروقة أي وسائل مقاومة غير تقليدية .
- إدارة الصراع تحتاج إلى حكمة تجنب الشعوب الأفريقية من الكوارث العولمية .

مقابل هذه الحقائق هناك بديهيات لابد من ذكرها:

البديهية الأولى:

إن الرأسمال العالمي مهما إعتمد على القوة العسكرية فهو يبقى قلقاً حتى يبحث عن أماكن استثمار وأسواق مأمونة خالية من القلاقل والحروب . أي أن الرأسماليين جبناء بمفهوم المنازلة ، وهمهم الوحيد تراكم الثروة في أجواء هادئة ، وإن حبهم للهدوء لا ينطلق من منطلق أخلاقي .

البديهية الثانية:

إن العلاقات الاقتصادية بين الكبار والصغار (الأغنياء والفقراء) هي أكثر ربحاً من العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الكبار أنفسهم . لذا فإن كل لاعب اقتصادي كبير يتوجه نحو لاعب أضعف لإتمام مبارياته الاقتصادية .

البديهية الثالثة:

إن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الفقيرة ، وبمعنى آخر العلاقات البينية للدول النامية ، تكون أكثر فائدة لجميع الأطراف .

البديهية الرابعة:

كما يقال إن الاقتصاد هو دالة السياسية ، فعليه يجب على صانعي القرار السياسي في البلدان النامية التصرف بشكل حذر وعدم الوقوع في مطبات سياسية تفتح الباب للقوى الكبرى في تخريب السياسة والاقتصاد معاً .

فعليه يكون البديل على الوجه التالي :

أولاً : الاعتماد كلياً على القاعدة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الحاسمة لأن النظم التي تعتمد على شعوبها لا تعرف أي نوع من أنواع الهزيمة . كما وأن الديمقراطية الحقيقية (حكم الشعب نفسه بنفسه) هي أكبر من مفعول القنبلة الهيدروجينية في مواجهة العدو الخارجي مهما كانت قوته .

ثانياً: إعتماد الدول الأفريقية على العلاقات الاقتصادية البينية وخصوصاً أن القارة ذات موارد وثروات متنوعة .

إن بعض قصيري النظر وذوي الأفكار السطحية يقولون إن الاتجاه نحو أفريقيا هو اتجاه خاسر لأن أفريقيا عبارة عن برميل بلا قعر أي أن معظم أقطارها فقيرة .

وهذه النقطة تستحق وقفة مع شيء من التبسيط ، إن الغني كالحشرة الطفيلية أو القملة لا تعشعش إلا على رؤوس الفقراء ، فعلى سبيل المثال ، أثناء كتابة هذا البحث ظهرت دعاية لمسحوق غسيل على إحدى الفضائيات العربية وصورة إمرأة تغسل الملابس في إناء كبير ، ضحك أحد الحاضرين وقال انظر إن العالم قد تطور بتقنيات الغسالات الآلية وهؤلاء يقدمون

دعايات للغسيل اليدوي - وفي الحقيقة إن هذه الملاحظة ساذجة للغاية تقدم بها ضيفي فأوضحت له إن البلد الذي ظهرت به هذه الدعاية يتكون من ٦٠ مليون مواطن هناك بضع ملايين يعيشون في المقابر وأعداد أخرى مثلهم يسكنون جنب مكبات القمامة بالاضافة إلى ملايين غفيرة تعيش في أحياء شعبية فقيرة ، فالغسالة الآلية (العين السحرية) توجد لدى القلة أما الملايين الغفيرة فإنها تستخدم الأيدي في غسل ملابسها ، ولو نفترض أن كل عائلة تستخدم علبة غسيل واحدة يومياً بنصف دولار فإن مردود شركة مسحوق الغسيل يصبح عظيماً .
إذن الرأسمالي صاحب المصنع لا يسأل عن شيء سوى عن المردود ولا يهمه أن يأتيه ذلك المردود من جيب موظف أو فلاح .
إن هذا المثال البسيط يوضح لنا أن الأغنياء يتجهون إلى الفقراء في تراكم ثرواتهم .
فعليه فإن العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية تؤدي إلى رفاه وضمان حق جميع الجهات المشاركة في تلك العلاقات .

ثالثاً : وضع خطط حكيمة للقضاء على الأمراض الاجتماعية والصحية ومن الأمراض الاجتماعية وجود الفجوات بين المستويات الشعبية والرسمية التي خلفتها حقبة الاستعمار الأجنبي ، لذا ينبغي مضاعفة حملات التثقيف ورفع معنويات الجماهير وتنبيهها على ضرورة بناء مستقبلها بنفسها.
أما الأمراض الصحية فأبرزها انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) فينبغي وضع سياسة صحية وقائية وعلاجية للحد من هذه الآفة المدمرة .

رابعاً: اللجوء نحو إقامة بنى تحتية من طرق ومواصلات تمهد الاتصال بين شعوب القارة ، فمن المؤسف إن نرى بأن شخصاً يرغب السفر من شمال أفريقيا إلى غربها عليه إن يذهب عن طريق فرانكفورت أو لوزان . إن المواصلات الجوية والبرية المباشرة وخصوصاً السكك الحديدية تعطي شعوراً نفسياً للوحدة بين الشعوب الأفريقية .

خامساً: تعميم حالة نبذ ثقافة الجينز والكوكاكولا وتشجيع توجهات الجماعات الأيكولوجية (حركات الخضر) في الرجوع إلى الأكل الشعبي والموسيقى الشعبية والملابس الفلكلورية والعادات والتقاليد التراثية .
إن مستقبل القارة الأفريقية بيد أبنائها ورجالها ولا يمكن الاعتماد على الأجنبي في عملية البناء والتقدم لأن الأجنبي لا يجري إلا وراء مصالحه .

سادساً: القضاء على الأمية باعتبار أن مستوى التعليم واحد من أهم العناصر المعتمدة في قياس دليل التنمية البشرية .

سابعاً : العمل على تقزيم عقدة التبعية (عقدة الخواجة) والرجوع إلى المصادر الوطنية من ثقافة وتراث وقيم دينية .

ثامناً : ترسيخ مفهوم المصير المشترك بين شعوب وأمم القارة وبشكل يضمن انعتاق شعوبها من العبودية والاستعمار .

المصادر

(1) د. طلعت مراد بدر : الصحراء من التكوين إلى الهوية (بلا مكان نشر : بلا ناشر ١٩٩٥) ص ١٢ .
(2) محمد صالح محمد أيوب : جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا (طرابلس : المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر ١٩٩١) ص ٢٤٠ .
(3) د. الهادي المبروك الدالي : التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا ما وراء الصحراء (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٩) ص ١٢ .
(4) اكسيل كابو : أفريقيا ترفض هذا النمو المستورد ، ترجمة شاهين أبو عقل (مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ٢٠٠٠) ص ٢٣٠ .
(5) كوفي عنان : مصير مشترك وعزم جديد ، التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٠ (نيويورك : منشورات إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة ٢٠٠٠) ص ٦٠ .
(6) منظمة الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ (البحري : منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٠) ص ٢٦٢ .
(7) المصدر السابق : ص ٢٥١ .
(8) منظمة الأمم المتحدة : الحالة السكانية لعام ٢٠٠١ (نيويورك : صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠١) ص ١٧ .
(9) د. والتر رودني : أوروبا والتخلف في أفريقيا ، ترجمة د. أحمد سلسلة عالم المعرفة (١٣٢) (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٨) ص ١٢٤ .
(10) .U. N. : Statistical Yearbook 1972, P. 191
(11) . U. N. : Statistical Yearbook 1983 - 1984, P. 627
(12) . Ibid : P. 625
(13) . Ibid : P. 621
(14) Jarrett. H. R. : Apopulation Geography . (London : Harper and Row Publisher 1981) P. 316
(15) د. أحمد نجم فليجة : أفريقيا ، دراسة عامة وإقليمية لأقطارها غير العربية (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٧) ص ٢٢٧ .
(16) د. فؤاد مرسي : الاقتصاد السياسي الاسرائيلي ، ط ٢ (القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٣) ص ١٨ .
(17) موضي الحمود : تعقيب على ورقة د. جلال أمين ، العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨) ص ١٧٧ .
(18) صموئيل هنتنغتون : صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ترجمة د. مالك عبيد أبو شهيوة و د. محمود خلف (مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٩) ص ٣٣٤ .
(19) منظمة الأغذية والزراعة الدولية : انعدام الأمن الغذائي (روما : منشورات الفاو ٢٠٠٠) ص ٨ .
(20) U. N. : Basic Facts about the UN (New York : . Depatment of public in formation 1998) P. 160
(21) . Ibid : P> 134
(22) د. والتر رودني : مصدر سابق ، ص ١٩٨ .
(23) نفس المصدر .
(24) منظمة الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠ ، مصدر سبق ذكره ص ١٧٨ .

سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أفريقيا

أ. سالم أحمد عبد الله الفرجاني
المركز العالي للمهن الإداريةوالمالية
طرابلس

تمهيد

يعم الحديث عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أوساط المسؤولين والمفكرين في العديد من الدول بصرف النظر عن عقيدتها السياسية أو فلسفتها الاقتصادية سواء في تلك الدول المتقدمة أو النامية على اختلاف سياساتها ودرجات انفتاحها الاقتصادي .

ويتزامن هذا التوجه مع التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول النامية بصورة عامة والأفريقية بصورة خاصة والمتمثلة في قدرتها على إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي .

وستتناول هذه الورقة البحثية سبل تشجيع وتسهيل إنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أفريقيا على النحو التالي :

- **أولاً :** الاستثمار الأجنبي المباشر : المفهوم والأهمية .
- **ثانيا:** أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الموظف في أفريقيا .
- **ثالثاً :** العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **رابعاً:** واقع انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أفريقيا .
- **خامساً:** سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أفريقيا.

أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر : المفهوم والأهمية

يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها " .

ويمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيفة طالما أنها تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج .

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية .

وترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها " عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات " ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام فإنه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عنه تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه فيما عدا المزايا التي ذكرناها سالفاً عن انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتميز عن غيره من مصادر التمويل الخارجي في الآتي :

- انعدام الاشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الانمائية الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية المستهدف .
- إنه عادة يقترن بإنتقال التكنولوجيا " التقنية " سواء في دائرة الانتاج أو الإدارة .
- إنه غير منشئ للمديونية ، حيث لا يتولد عنه التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة فالالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع من الناحية الاقتصادية بقدر من المرونة إذ تتغير الأرباح المحولة ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً للرواج والكساد فهي لا تلقي عبئاً ثقيلاً على موازين المدفوعات مثل خدمات الدين .

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى بعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك مخاطر تصاحبه وتتمثل بعض هذه المخاطر في النقاط التالية :

- عدم استخدام الأرباح المتولدة عنها فيرفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى .
- الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الأرباح على ميزان العمليات الخارجية .
- إن إنخفاض الكفاءة في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً أو انعدامها سوف يؤدي إلى تحميل الموارد المحلية للدول المضيفة في المستقبل بعبء السداد دون أن تساهم هذه الموارد في زيادة القدرة الانتاجية وبالتالي حجم الموارد المتاحة وسوف يترتب على ذلك تزايد تلك النسبة من الموارد المحلية للدول المضيفة لخدمة هذه الالتزامات دون زيادة في حجم الموارد المتاحة مما يترتب عنه زيادة في الاعتماد على الموارد الخارجية وما ينجم عنه من أعباء تراكمية على اقتصادات الدول المضيفة ، وهذا يقودنا إلى القول بأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابي يعتمد بدرجة ما على إنتاجية وكفاءة هذا الاستثمار الأمر الذي يعتمد بدوره على مدى توافر وتفاعل عوامل الإنتاج المحلية الأخرى معه .

ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الموظفة في أفريقيا

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً وأنواعاً مختلفة ومتعددة إلا أنه يمكن توضيح أهم أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الموظفة في الدول النامية بصورة عامة وفي أفريقيا بصفة خاصة على النحو التالي :

1) الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً هاماً لإنتاج السلع الأولية بالدول الأفريقية والموجهة للإسواق الخارجية ومن أمثلة ذلك الاستثمار الأجنبي الموظف لإنتاج وتصدير النفط ، اليورانيوم ، الكوبالت ، الماس ، القطن ... إلخ من الثروات الطبيعية .

2) الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يحدث وأن يصبح الاستثمار في دولة أو أقليم ما أكثر جدوى من التصدير إليه بسبب جاذبية سوقه وعراقيل التجارة أو ارتفاع كلفتها مثلاً ، ولقد ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعة التحويلية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات تحديداً .

3) الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتأتى هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الدولية بتركيز جزء من أنشطتها في

دولة أو منطقة ما بهدف تعظيم الربحية ، فلقد دفع ارتفاع مستويات الاجور في الدول الصناعية مثلاً بعض من شركاتها الدولية إلى الاستثمار في عدد من الدول الافريقية لتقليل تكلفة الإنتاج باعتبار تخفيضها عنصراً هاماً للمنافسة في الأسواق الدولية ومن أبرز الأمثلة على ذلك اعتمادها على اليد العاملة الأفريقية في زراعة القطن واستخراج العديد من الموارد الباطنة .

من خلال استعراضنا لأهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الموظفة في القارة الأفريقية يتضح الاختلال بين الموارد واستخداماتها وكذلك بين العدالة والكفاءة في استخدامها ، فاستخدام الشركات الأولية لموارد القارة ربما يعد أكثر كفاءة من لو استخدمت من قبل الأفارقة أنفسهم إلا أنه يعد أقل عدالة ، فالموارد الاقتصادية ومن المسلمات أنها غير متجددة وبالتالي فإن الاختلال في استخدامها سوف يترتب عنه آثار سلبية على النمو والتنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية مالم تحقق القارة تعويضاً مناسباً يحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات وكذلك العدالة والكفاءة في استخدام تلك الموارد .

ثالثاً : العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك تنافس بين الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بوضعه حزمة متكاملة من الأصول القابلة للدوران لأغراض النمو والتنمية إلا أنه هناك عاملان أساسيان يحكمان اتخاذ قرار الاستثمار .

1- مدى توفر فرص جيدة للاستثمار .

حيث يتوقع المستثمر من مثل هذه الفرص أن تحقق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع " الفرصة الاستثمارية " من كل جوانبه الفنية ، المالية ، الادارية ، التسويقية .

2- مدى توفر المناخ الاستثمار الملائم.

يقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية وكذلك الاجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة أو منطقة ما .

وتعد الأوضاع والظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار .

وتأتي في مقدمة أجزاء العناصر المكونة للمناخ الاستثماري : حجم السوق ودرجة تطوره واللذان يعتمدان بدورهما على الدخل ومعدلات نموه ، مدى الاستقرار السياسي والأمني ، استقرار العلاقات العمالية ، طبيعة القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم وتراقب الاستثمار الوافد وكفاءة الأجهزة القائمة عليها . مدى تطور البنية الأساسية وكفاءة أدائها ... إلخ .

وتجدر الإشارة هنا وعلى الرغم من أهمية المناخ الاستثماري في مجمله إلا أن حجم السوق ودرجة تطوره يعدان من أبرز العناصر في الواقع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

من خلال استعراضنا للعوامل السابقة يمكن القول بأن القارة الأفريقية تخفض أو تمتلك العديد من الفرص الاستثمارية المجدية في جميع المجالات : التصنيع ، الزراعة والخدمات والتي لا مجال لذكرها والدخول في تفاصيلها ، كما أنها تتميز بموقع استراتيجي هام متوسطة لقارات العالم ، وتعتبر القارة الأفريقية وبعد تتويجها للإتحاد الأفريقي فضاءاً اقتصادياً موحداً يمثل حجم السوق فيه عنصراً جاذباً للاستثمار . وورقة هامة للتفاوض في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة وعلى رأسها التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة التنافس الاستثماري الدولي .

رابعاً : واقع انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أفريقيا

إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب نحو الدول النامية عموماً حقق نمواً بمتوسط ١٥% خلال فترة الثمانينات و ١٨% خلال فترة التسعينات ويعزي هذا النمو الى الأسباب التالية :

1) التوسع في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة خاصة تلك التي وجدت لدى قيام التكتلات الاقتصادية الدولية .
2) الإقبال المتزايد من جانب الدول النامية على تقليص الاجراءات الروتينية وإتباع برامج الإصلاح الاقتصادي وعلى رأسها الخصخصة .
3) ازدياد حاجة الدول النامية إلى التمويل الخارجي وترجع تلك الحاجة المتزايدة إلى تناقص معدلات الادخار إذا تراجع معدل الادخار القومي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من نحو ٢٧% في السبعينات إلى نحو ٢٢,٥% خلال الفترة من (٨٢ - ٨٨) .
4) النقص في مصادر التمويل الخارجي التقليدية المتاحة . أثر تفجر أزمة الديون الخارجية عام ١٩٨٢ والأزمات الأخرى اللاحقة لها .

وعلى الرغم من النمو المشار إليه لإنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية فإن نصيب القارة الأفريقية في تراجع حيث استأثرت بما نسبته ٢١% خلال فترة الثمانينات و ٩% خلال فترة التسعينات (تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحصة تشمل بالإضافة إلى القارة الأفريقية منطقة الشرق الأوسط) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب نحو الدول النامية . ويعزي هذا التراجع في نصيب القارة من الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب نحو الدول النامية إلى ضعف وعدم استقرار المناخ الاستثماري وانخفاض أسعار المواد الخام وعلى رأسها النفط في الأسواق الدولية .

خامساً : سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أفريقيا

هناك وكما ذكرنا سابقاً تنافس بين الدول بوجه عام لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في ثلاث محاور أساسية على النحو التالي :

- جهود السلطات الحكومية بالدول المضيفة.
- دور الأسواق المالية .
- دور برامج الخصخصة .

ويتمثل دور السلطات في توفير البيئة الاقتصادية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية والقانونية المشجعة على الاستثمار ، أما دور الأسواق المالية وبرامج الخصخصة فتتمثل في كونها قنوات وآليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالاضافة إلى ذلك فإن العامل الهام الذي تستند عليه هذه المحاور هو توفير الفرص الاستثمارية الحقيقية ويضطلع القطاع الأهلي بدور بارز بالخصوص حيث يقع على عاتقه البحث عن هذه الفرص في إطار المتطلبات والاحتياجات التنموية وتحويلها إلى أنشطة ومشاريع والترويج عنها لتشكل أوعية خاصة للإستثمار الأجنبي المباشر . وهناك من يرى أن سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في ثلاث محاور وعلى النحو التالي :

- تحقيق الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر .
- تسهيل العمل التجاري .
- تحقيق المحددات الاقتصادية .

وتتمثل عملية تحقيق الاطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في جهود دولة وإقليمية وقطرية لتكامل جهود التحرير الاقتصادي مع جهود أخرى لحماية وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع الأطر التنظيمية المحفزة له ، أما تسهيل العمل التجاري

فتتمثل في جهود الدول لإجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الحوافز الممنوحة له وكذلك انشاء مؤسسات ترويج للإستثمار كما تتضمن الجهود سالفة الذكر عملية إصلاح الأطر التنظيمية التي يتم في إطارها ما أطلق عليه تقليل التكلفة غير المرغوب فيها ، وتنحصر عملية تحسين المحددات الاقتصادية في تحسين حجم السوق ودرجة تطوره .

ويرى الباحث أن سبل تشجيع وتسهيل أنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القارة الأفريقية يتمثل في محورين أساسيين يرتبطان بمدى فاعلية الجهود المبذولة من الدول الأفريقية وهما على النحو التالي :

- المحور الأول : تحسين المحددات الاقتصادية الكلية .
- المحور الثاني : إنشاء مؤسسة في إطار الاتحاد الأفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار المباشر نحو القارة .

المحور الأول : تحسين المحددات الاقتصادية

تتمثل عملية تحسين المحددات الاقتصادية في تحسين المناخ الاستثماري بالقارة وفي مجمله وتولى أهمية خاصة لتطوير حجم السوق وللنقاط التالية :

- تحسين البنية الأساسية من خدمات الطرق ، المواصلات ، الاتصالات ، الطاقة ... إلخ واعتبارها ضمن التزامات الدولة الأولية فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو الإنتاجية ورفع فاعلية الاستثماري وتاريخياً فإن زيادة الإنفاق الاستثمار في البنية التحتية بنسبة مقدارها نقطة مئوية في إنتاج القطاع الأهلي .
- العمل على تحقيق الاستقرار العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالقارة .
- الحد من التعقيدات الروتينية وتبسيط اجراءات التراخيص وتركيز الأجهزة الحكومية والمعنية بشؤون الاستثمار الأجنبي المباشر في جهاز اداري واحد يكون الهدف منه تسهيل حركة الاستثمار وحل المشاكل والعقبات التي تواجه الاستثمار الوافد .

المحور الثاني: إنشاء مؤسسة في إطار الاتحاد الأفريقي لتشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار المباشر نحو القارة

إن التطورات المعاصرة على الساحة الأفريقية وعلى رأسها تتويج الأفارقة للاتحاد الأفريقي في قمة دربن يحفز طرح فكر العمل الجماعي في إطار الوليد الجديد .

والاتحاد الأفريقي ملزم بإثبات وجوده أمام نظرائه من التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة وإذا علمنا أن متوسط ما استحوذ عليه الاتحاد الأوروبي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٩٤-١٩٩٧ف) حوالي ٢٩,٨% والولايات المتحدة الأمريكية ٢٠,٤% وأفريقيا ١,٦% .

إن إنشاء مؤسسة تعنى بتشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر سواء كان بينياً أو أجنبياً وفي إطار الاتحاد الأفريقي تضم في عضويتها الدول الأفريقية الأعضاء بالاتحاد الأفريقي وتؤول إليها المؤسسات والأجهزة الإقليمية ذات العلاقة بتشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر سواء كان بينياً أو أجنبياً ويكون من أهدافها الآتي :

1) تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار . وأوضاعه بالقارة والترويج عنها بينياً وعالمياً .
2) جميع التشريعات المحلية المتعلقة بتشجيع وتسهيل الاستثمار المباشر في تشريع موحد يبنى على الوضوح والشمول .
3) تشجيع وتسهيل الاستثمار البيني المباشر من خلال تأمينه ضد المخاطر غير التجارية سواء التقليدية أو غيرها وحل النزاعات التي قد تحدث بين المستثمر والدولة المضيفة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القارة ومن خلال هذه المؤسسة ستعمل على تسهيل إنسياب الاستثمار المباشر ليس الأجنبي فقط بل يتعداه إلى تشجيع الاستثمار البيني .

الخلاصة

هناك تنافس بين الدول و الأقاليم بوجه عام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي خاصة بعد تراجع حركة الإقراض على الساحة الدولية و انتهاء الحرب الباردة و انخفاض أسعار المواد الخام و على رأسها أسعار النفط في الأسواق الدولية .

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً مرغوباً فيه الناحية التمويلية - من الممكن أن يحقق فرصاً للنمو و التنمية لا مثيل لها خاصة للدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو وبالتالي التنمية الاقتصادية.

ويتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر بالقارة الأفريقية أشكالاً و أنواعاً مختلفة و متعددة إلا أنها تتماثل في استخدامها أو استغلالها للموارد التي بطبيعتها غير متجددة و على الرغم من ذلك فإن نصيب القارة من الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب يعد ضعيف نسبياً .

وتتمثل سبل تشجيع وتسهيل إنسياب الاستثمار المباشر سواء كان بينياً أو أجنبياً في محورين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بإرادة دول الاتحاد الأفريقي .

ويتمثل المحور الأول في تحسين المحددات الاقتصادية الكلية ، أما المحور الثاني فيتمثل في إنشاء مؤسسة تعمل في إطار الاتحاد الأفريقي لتشجيع وتسهيل إنسياب الاستثمار المباشر نحو القارة السمراء .

الهوامش و المصادر

(1) سلسلة الخلاصات المركزة ، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ١٩٩٧ ص ٢ .

(2) لمزيد من المعلومات حول تمويل التنمية من المصادر الخارجية انظر : عمرو محي الدين ، التخلف و التنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٢ ص ٤٨٩ .

(3) سالم الفرجاني ، الاستثمارات البينية و متطلبات التنمية العربية (بحث ماجستير) ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ١٩٩٩ ص ٢٢ .

(4) سلسلة الخلاصات المركزة ، مصدر سابق ص ٤ .

(5) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، تقرير التجارة و التنمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٩ ص ١٦٢ .

(6) صندوق النقد العربي و آخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ١٩٩٨ ، ص ١٥٠ .

(7) سلسلة الخلاصات المركزة ، مصدر سابق ص ٩ .

(8) لستر ثارو ، الصراع على القمة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، أبو ظبي ١٩٩٥ ص ١٩٢ .

(9) نوزاد الهيتي ، العولمة بين مكاسب الشمال و مفاقر الجنوب : رؤية عربية ، مجلة دراسات ، العدد الرابع (كانون ١٩٩٩ف) ص ٧٨ .

إلى الباحثين والمثقفين

الثقافة الجماهيرية بوصفها ثقافة موسوعية تشمل كافة قضايا العلم والمعرفة الإنسانية برسم شعبي ومنظور جماهيري بواسطة منظومة متكاملة من القيم والمعايير والأعراف والقوانين التي تتجاوز ثقافة الصالونات والنخب والبرجعاجية المنتمية لطبقة أو فئة أو مصلحة ضيقة محددة .

إنها بكل بساطة ثقافة كل الناس في الشارع والبيت والمصنع ، تترجم أحاسيسهم وآلامهم وآمالهم ومستقبلهم .

ومجلة دراسات .. هي منبر هذه الثقافة .. الثقافة الجماهيرية .

تراث

التراث الفني ومعالم الحضارة العربية وصموده أمام محاولات الإعتداء

أ. خالده خالد الكيلاني

التراث الفني ومعالم الحضارة العربية المتشابهة وصموده أمام محاولات الإعتداء

أ. خالده خالد الكيلاني
الأردن

المقدمة

إن الشخصية الوطنية للأمة تتكون عندما تتفاعل العوامل الثقافية والاجتماعية والدينية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والجغرافية من الجماعة أو الجماعات التي تكون القوم ومن ثم القومية والتي تأتي نتيجة ارتباط الجماعات بعلاقات عرقية أو دينية أو لغوية أو علاقات الجوار ؛ وكل ذلك يؤدي إلى رابطة ذات أهمية خاصة ؛ تلك هي الأهداف المشتركة .

ومن تفاعل العوامل الداخلية والخارجية ضمن مراحل تاريخية مشتركة تتكون الشخصية القومية التي تؤمن بالفكر الوحدوي العربي القومي وتعتز بالعروبة ضمن الوطن الكبير. وهذه المحاولة لتفسير وتوضيح معنى التراث الذي ينقل معالم الحضارة العربية المتشابهة ويؤكد الوحدة ودور هذا التراث في مقاومة الإنتكاسات التي عانى منها الفكر الوحدوي وفي محاولة أخرى التأكيد على أن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي .. أي القومي وتوضيح بعض المحاولات لسرقة التراث العربي الإسلامي ، مع إعطاء أمثلة لبعض مفردات التراث العربي وبيان أهميتها في إثبات حتمية الوحدة مثل : الخط ، الموسيقى والأهازيج الشعبية ، العمارة وكذلك التطريز والأزياء الشعبية .

* أهمية التراث الفني:

ليس من باب المصادفة أن معالم ثقافة ما قبل التاريخ ، كلها تقريباً ، تلاقي فهماً لدى الإنسان المعاصر ، ومن الوجهة الجمالية في المقام الأول . إن تعلم ، أن الفكر المنطقي ، لا يستطيع أن يستوعب " التخيلات الخارقة " واختلافات الإنسان القديم " اللا معقولة " وخرافاته ، في حين يفتح الفن يداه لاستيعاب الأساطير والخرافات والافتراضات الساذجة حول الكون . وتقوم الصورة على أساس وجود صلة وتشابه لكن ما الأشياء التي تصل بينها ونقيم بينها تشابهاً ؟ إن اللون الأحمر لنجمة أو لكوكب كان يذكر الإنسان القديم بالدم ، وينبئه بفتن وحروب في المجتمع البشري ، كذلك شبه شعراء الشرق شفتي الحبيبة بالمرجان ، وكل ذلك كيانات تصويرية مصغرة

تكونها صلة تربط بين الطبيعة والمجتمع والعكس صحيح. بيد أن هذه الصلة ليست على الإطلاق حكراً على الفن والصورة، إذ أن التناقض بين المجتمع والطبيعة يكمن في أساس مجمل التاريخ البشري، بينما يظهر العمل والإنتاج بوصفهما وسيطاً أو تبادلاً للمواد فيما بينهما. وكل ما ينتجه العمل والوعي هو صورة لهذه الصلة. بهذا المعنى تكون بنية المجتمع في كل لحظة مفتاحاً لمنهج فهم الطبيعة وكل ثمرة من ثمار النشاط الإنساني.

إن الصلة بين الأشياء والأفكار تتميز بطابعها المباشر. فهي مقارنة وتشبيه وتداع، أي هي تقريب حر لا يتطلب براهين. وهي؛ بهذا المعنى، تقريب أكيد "بدهي" يتحقق فوراً بين موضوعين أو ظاهرتين في المجتمع أو الطبيعة (1).

يعرف "جوناس باليز" الفولوكلور بأنه (هو العلم الشعبي المأثور، والشعر الشعبي)، وبالتالي فإنه يشتمل على كافة الأشكال المأثورة التي تستخدم الكلمة أداة لها بالإضافة إلى المعتقدات الشعبية والعادات والرقصات وفنون التشخيص الشعبية (2).

من خلال ما ذكر نستطيع القول أن الفولوكلور هو (المخزون الحضاري والفني لأي أمةٍ من الأمم. يتناقله جيل بعد جيل عن الطريق الشفاهي أو التوارث ويشمل المادة الشعرية والنثرية والصناعات الفنية التقليدية والمعتقدات الدينية والاجتماعية. وهي التي تحدد هوية أي أمة من الأمم)، ويرى(3) "يوري سوكولوف": أن الفولوكلور مصطلح انجليزي يعني حكمة الشعب أو المعرفة الشعبية (4)، ويتألف اصطلاح فولوكلور من مقطعين (FOLC) بمعنى الناس من الكلمة الانجليزية القديمة (Lore & Folc) بمعنى معرفة أو حكمة، فالفولوكلور حرفياً معارف الناس أو حكمة الشعب(5)، كما يعتبر تراث أي أمة من الأمم مرآة عاكسة لواقعها الحضاري والتاريخي على مر الزمن. ويحتل التراث قدراً عظيماً من مخزونها الثقافي، ومدى التقدم الذي وصلت إليه هذه الأمة(6)، ونلاحظ كيف كانت ديانة الإنسان النيوليتي وعلى أي شكل جاءت أساطيره، وما فحوى غيبياته فيما وراء المادة؟

لم يترك العصر النيوليتي لنا نصوصاً مكتوبة ولكنه ترك لنا رسوماً وتماثيل ومدافن ومعابد. حملها كل ما يمكن أن تحمله الرقم المخطوطة. فوصلت إلينا رسائله عبر فنونه وجمالياته وإبداعاته التشكيلية والمعمارية. ولقد صار إلينا الآن ثروة من نتاجاته كافية لفهم حياته الروحية وتصوراته الدينية (7). ومن زاوية أخرى فإن الفنون تعبر عن حياة الفرد والمجتمع لأنها تشمل جميع جوانب الحياة وهي تتغلغل في كل مطلب من مطالب الحياة وتسري مع كل هدف (8). وعن طريق الفنون نقلت إلينا الشعوب القديمة التراث والقصص والحوادث. وقد عرف الرسم كوسيلة تربوية منذ العهد الفرعوني المصري القديم واستعملت الرسوم للتوضيح عبر العصور وفي كل الأزمنة(9). وتؤكد دراسات وأبحاث كثيرة إن قراءة التاريخ من خلال الفنون القديمة والتراث يمكن أن تقدم معلومات أكثر دقة وتفصيلاً عن المجتمع أو الحضارة المقصودة مثال ذلك ما كتبته مؤسسة أعمار السلط أن تاريخ السلط ليس مجهولاً من المعاصرين أو متجاهلاً من قبلهم فحسب لكنه في نفس الوقت تاريخ مليء في ذاته بالمجهولات ذلك إن كتابه هذا التاريخ من خلال الوثائق والمخطوطات ونتائج أعمال الحفر الأثري في بدايته حتى يمكننا أن نقول لم يبدأ بعد، وحين تفكر دائرة الآثار العامة والجامعة الأردنية، أو حين يفكر بعض المتخصصين في الآثار أو التاريخ من أهل هذه المدينة بكتابة هذا التاريخ على هذه الأسس، فإن معرفتنا ستكون أوسع وأعمق، من حيث تكون أغنى بالتفاصيل(10).

الشعوب لا تنسجم إلا مع فنونها وتراثها ، ولا تنسجم مع فنون غيرها ، المشكلة هي استحالة التكيف الوجداني الحقيقي مع لغة الغير . إن البشرية مازالت حقاً متأخرة ما دام الإنسان لا يتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة موروثة وليست متعلمة ... ومع هذا فإن بلوغ البشرية تلك الغاية يبقى مسألة وقت ما لم تنتكس الحضارة[11] هذا ما أكده القائد معمر القذافي في الكتاب الأخضر والذي أكد من خلاله على فكرة الوحدة والقومية العربية . لاشك إن حياة الشعوب وتطورها التاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي والديني . يؤدي إلى تطور الشخصية الإنسانية . وكلما كثرت المنعطفات الحادة في تاريخ شعب ما ، وحملت معها هذه المنعطفات كماً من المد والجزر ومن المتناقضات كلما زاد ذلك من تعقيد التركيبة النفسية للشخصية الإنسانية لذلك الشعب . وبالتالي أثر الحياة الروحية للشعوب التي تحاول أن تجد نفسها بين الأفعال ونقيضاتها ... ويؤدي هذا التطور النفسي والروحي والثقافي إلى تطور الأدب والفن والعلم بصفة عامة . فالتطور في الأدب والفن يجيء منسجماً مع متطلبات الواقع المتطور ومن هنا عرف الفن والأدب الكثير من المذاهب . والتوازن الذي تحققه العملية الإبداعية هو الذي يعطيها قيمتها كمحرك من محركات التاريخ . وإذا كان (حياد) المؤرخ هي صفة أساسية لازمة لدخول عمله التاريخي في مكتبة التاريخ وذاكرته . فإن (اللاحيادية) في الأديب أو الشاعر هي الصبغة اللازمة من أجل أدب وفن يسجل في قلب التاريخ وعينه[12]. فكرة الوحدة التي تسعى لتجميع شتات الأمة ، وربط الماضي العربي بالحاضر والذي سيعزز المستقبل ضمن ترابط مصالح الشعوب العربية بأن تعترف بأنها شعب واحد مستشقية من اتجاه العديد من شعوب العالم وحتى غير المتجانسة لتشكيل تجمعات كبرى ، خبرةً ودروساً ، سعياً لحماية نفسها ولمقاومة الغير ممن يسعون لإثبات وجودهم عن طريق القضاء على الآخرين ليكونوا الأقوى والأكثر تميزاً .

إن مفهوم التضامن العربي والشعور القومي العربي قد تم التلاعب بهما وتحريفهما بسبب المصالح الشخصية والقطرية لبعض الأنظمة العربية والمتمثلة في حماية المصالح المحلية ومقاومة حركة الإنسياب العادي للمواطنين العرب ضمن إطار الأقطار العربية .

وإذا اعتبرنا أن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي .. أي علاقة قوم ببعضهم بعضاً . فالأساس الذي كون القوم هو القومية ، إذن القومية هي العلاقة الاجتماعية ، فالاجتماعية مشتقة من الجماعة ، أي علاقة الجماعة فيما بينها .

القومية مشتقة من القوم ، أي علاقة القوم فيما بينهم ، فالعلاقة الاجتماعية هي العلاقة القومية ، والعلاقة القومية هي العلاقة الاجتماعية . إذ أن الجماعة المؤقتة بغض النظر عن علاقات أفرادها القومية . إن المقصود بالجماعة هنا هي الجماعة الدائمة بسبب علاقتها القومية(*) .

وبما أن الفنون الشعبية هي المفتاح الحيوي للإنفتاح على العالم بالأصالة والعراقة والتراثية ، وكل أمة أو شعب لا يملك هذه المقومات ، يمهد بأن يصبح مجتمعاً محدود الأفق ، ضيق النظرة ، سقيم الوجدان ، عديم القيم ، قليل الخبرة ، تنظر إليه المجتمعات الأخرى نظرةً تدعو إلى الشفقة[14]، فلابد لنا من الحديث عن بعض عناصر التراث العربي مثل الخط الذي يعتبر من العناصر المهمة للتراث العربي ، وقد تعددت أشكاله وبذلك يكون قد تجاوز مجال استعماله الأساسي والوصول إلى الجمالية واعتبر بحق من أبرز معالم الفنون العربية الاسلامية بل العمود الفقري والقاسم المشترك يجمع الفنون من عمائر ثابتة وتحفٍ منقولة[15]. والواقع أن للكتابة العربية

(*) مرجع سابق رقم (١١) ، معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الركن الاجتماعي ، ص١١٧ - ١١٨

منزلة تقع ما بين شأنها في الكتابة الأبجدية بحروفٍ منفصلة وشأنها في الكتابة المقطعية أو كما هو الحال ما بين الفكر الأوروبي والفكر الآسيوي في الشرق الأقصى وهما في حالة تجلي عبر الكتابة، وأنها أي الكتابة العربية لهذا السبب تلعب نفس الدور الذي تلعبه الموسيقى العربية إزاء كل من الموسيقى الأوروبية وموسيقى الشرق الأقصى والمهم بعد كل هذا هو أن نجد فيها حالة تنسجم و(هويتنا) الثقافية العربية، فهي وإن كانت ككتابة أبجدية لا تصيب كل ما أصابته الأبجدية الاغريقية من تطور زمن تاريخ الإنسانية إلا أنها كانت تتجانس وسواها من فعاليات حضارية عربية لتعبر بدقة عن (حضورنا) الإنساني والفكري معاً عبر المكان والزمان[16].

وباختصار فإن ما يعتبره البعض من تخلف الكتابة العربية عن غايتها في التطور وما يحاولون اصابتها به بدون وجه حق حيث يدعون أنها " لا تزال (تتجاهل) قيمة الحرف الصوتي وتترك للقارئ استنتاجه، بينما أنه منذ أن عرف الإغريق الأبجدية أدخلوا الإشارة الصوتية إليها "[17]، وبذلك تلاحظ أن الذين يحاولون التقليل من قيمة الخط العربي يقعون في إظهار قيمتها نتيجة إشارتهم لمزاياها الخاصة والتي تميزها عن غيرها.

أما الأخرى من مفردات التراث فهي الأهازيج الشعبية، وسأحاول هنا أن أورد بعض الشواهد والأمثلة ذلك بهدف الإشارة إلى الصلة الحضارية المتينة بين أقطار الأمة العربية فكثير من صور الحياة الشعبية المتشابهة في هذه الأقطار تعود إلى أصول مشتركة سببها الدين والتاريخ واللغة والثقافة الواحدة والنزعة المصيرية الشاملة[18].

الأهازيج التراثية هي كافة الموروثات الغنائية الحماسية الجماعية أو الفردية[19]. ومثال على الأهازيج العربية المتشابهة ففي الجانب الجغرافي يتميز الأردن بموقعه المتوسط بين الأقطار العربية في قارتي آسيا وإفريقيا[20].

وتضم عدداً من الأنماط التقليدية المتميزة بخصائصها الطبيعية، منها الصحراوية والغورية والسهلية والجبلية والواحات ولكل منها ميزات خاصة تشكل بمجملها وحدة جغرافية قائمة بذاتها[21].

وقد اجتمعت في الأردن تيارات موسيقية محلية وعربية مختلفة فالغناء البدوي يشبه إلى حدٍ كبيرٍ غناء البوادي العربية المختلفة وخاصة بوادي الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق، أما المنطقة الشمالية من الأردن (أربد والرمثا) فتشترك بنفس الحوض الموسيقي مع جنوب سوريا (درعا) وتلك المناطق التي يطلق عليها إسم (سهل حوران) تتمتع بنفس الميزات والسمات الموسيقية من حيث ألوان الغناء وأساليبه، وأنواع الآلات الموسيقية وطرق العزف عليها[22].

إن هناك أسباباً كثيرة دعتنا إلى الإهتمام الجاد بدراسة التراث الغنائي الموسيقي، فإن لدينا ثقة جازمة بأن تطورات الحياة المعاصرة وتحديثاتها تهدد الموروث الفني الأردني العربي بل الإنساني بالتحريف والإندثار، مما ينبغي معه أن يتشكل لدينا اهتمام وعناية مركزة باتجاه المحافظة على هذا الموروث الإنساني المرتبط وذوقنا وعواطفنا ونشاطنا الروحي. لقد كانت العرب لا تقرأ الشعر بل تنشده وترتجزه أهازيج دفاقة تجد صداها لدى كل من لامست أسماعه، فإن من لا يغني الأهزوجة على البداهة يفوته الكثير من متعة الطرب والتجلي فهي لا تأتي على غير ما عادة، وهي ليست مجرد كلام عابر، إنها ابتكار أدبي بديع، تطرح ثمارها وأفكارها ببالغ القوة والجرأة، إنها تجليات في تاريخ الوطن، وأنه يمكن للمتلقي الفطن أن يهزج بها شفاهياً بكل يسر وسهولة، كذلك فإن تلك الأهازيج التي غناها بل تغنى بها السلف الصالح؛ كانت مضامينها

وطروحـــــاتها أعمق من كثير من البــــيانات السياسية ، فقـد نادت بترسـيخ وتأكيد القـومية العربية ونادت بوحدة الأمة والارتبـاط المصيري بتراثها الإنساني المجيد ، بكلمات وتعابير جياشة لامست أحاسيس ووجدان الإنسـان العربـي على اختلاف منابــته وأصوله (23)، وتترســم الأغنية الشعبـية البحــرية في الأردن الســمات العامة لأغاني البحـر في المدن البحـرية العربـية القريبـة وخاصة المصرية والسعودية (الحجازية) ونظراً لوحــدة أســلوب العمل في تلك المدن والاتصال المباشر بين البحارة فيها فقد انعكست على أغاني البحر في العقبـة ملامح وخصائص ومزايا أغاني البحــر في الموانئ العربـية المجاورة من حــيث النص واللحن والغرض وطريقة الأداء (24).

وقـــد حــملت اللهجة الأردنية المحــكية والمؤثرات اللغوية العربية التي جاءت مع القبائل العربـية من الجزيرة العربـية والعراق حـضارية كانت أم بـدوية ، ونقـلت إلينا المؤثرات الأخرى التي مرت بها البيئة الأردنية من رومانية وتركية وانجليزية(25)، وللأهزوجة إمكانية واســعة في وصف السلوك الاجتماعي وخصائصه وعلائقه بـــين مختلف فئات الشـــعب ، ولها قـــدرة على توصيف ونقـد العادات والتقــاليد والممارســات الطقوسية والاجتماعية والدينية وغيرهما (26).

أما العمارة فهل حـــافظت المدن العربــــية على نمطها المعماري العربي الإسلامي المتميز ؟ إن النهضة العمرانية التي شـهدتها مدننا العربــية خلال العقـود الأخيرة من هذا القـرن ، انحــازت للنمط الغربـي بـصورةٍ غابـت عنها ملامح تراثنا المعماري العظيم الذي مازالت شـــواهده تؤكد (حتى اليوم) عبقـرية أولئك الذين وقـفوا خلف هذا الإبـداع وهي نقـطة ليسـت لصالح حـاضرنا أو مستقبــلنا بــل على العكس من ذلك فهي تشــكل اعتداء صارخ على مشـــروعنا الحــــضاري المعماري الممتد عبـــر قـــرون مضت . ومع أننا لسـنا ضد التحـديث أو التطوير بـما ينسـجم مع معطيات الحــاضر ومتطلبــاته العديدة إلا أن ذلك التراث الذي مازال الغربيون ينظرون إليه بإنبهار شديد بــينما نحـــن نفعل العكس (27). هذا عن تقـصيرنا في حـفظ تراثنا الذي يستحـق أن نحـافظ عليه .

أما عن الاعتداء المباشـــــر على تراثنا فهناك أمثلة واضحـــة ففي إغفاءة من الزمن العربـــي إغتصبت الصهيونية قلب الأمة العربية ، فأقـامت لها كياناً في عام ١٩٤٨م ، بــعد أن خططت لتأكيد اسطورتها الخرافية بأرض الميعاد ، وانطلاقاً من تأكيد ذاتيتها عمدت إلى سرقـــة التاريخ والتراث الفلسـطيني العربــي الإسـلامي ، فسرقـت إسـم فلســطين وغيرته إلى اســرائيل ، ومزقــت العلم العربي ليخفق على ساريته علم النجمة السداسية ، وزيفت الموضوعات والمعاجم ، ونسبـت التراث الإسلامي العربي الفلسـطيني بـتطريزها البـديع ، وجمالها الأخاذ ، وأقــــــامت المهرجانات ، والحفلات ، والرقصات الشعبية ، وما يرافقـها من الموسيقى والأغاني والأهازيج ، ونسبت كل ذلك بالزيف والتضليل إلى نفسها ، وأدعت أنه تاريخها وتراثها الأصيل في أرض الميعاد (28).

استهنا كثيراً بأشياء كثيرة ، كنا نراها ونسمع عنها ومنها :

كيف أصبحـــت الفلافل والحـــمص أكلات يهودية تراثية ، واللبـــاس والتطريز الفلســطيني أصبحا اسرائيليين إلى غير ذلك ، فقد صادروا كل شـــيء بــعد الأرض ، ولن يتوقـفوا عن موضوع الآثار ، ولحسن حظنا تدور حـرب شـعواء بــين مؤسسة الحـاخامات ، وبين علماء الآثار ، فعلماء الآثار يريدون البحـث عن الحقيقـة ، مع أن القاسـم المشـترك بـين الجانبـين ، تجيير كل شـــيء لليهود وتاريخهم وآثارهم ، والهدف بســـيط وواضح ، محـاولة ربـط بـلادنا فلسطين بتاريخهم وآثارهم وتراثهم ، وبأسـماء عبـرية لإثبـات ملكية الأرض والبـلاد ، ولو كانوا قـانعين وواثقين من ذلك ، لما احتاجوا إلى إقناع شعبهم ، فالحقيقـة لا تحـتاج إلى إثبات وبراهين .

حائط البراق ، أو ما يسمونه " المبكى " الذي جعلوا منه مكاناً مقدساً بعد الاستيلاء عليه عام ١٩٦٧م ، رمموه ، وسعوه ، بلطوه ، وأدخلوا إليه الحياة وهو لم يكن مقدساً على مدى التاريخ اليهودي ، كما لم يكن كذلك في عهد مملكة يهودا والسامرة ، فقد شكك المحامي اليهودي "صموئيل بركوفيتش " بقدسية هذا الحائط الذي يجتمع ويصلي اليهود حوله ويقول أن اليهود قبل ٥٠٠ عام لم يعتبروا الحائط مقدساً ، فيما تثبت الوثائق أنه يشكل ملكاً للأوقاف الإسلامية ، وإذا لم تتنبه اسرائيل إلى ذلك ، وعملت على مصادرة هذه المنطقة ، بيد أن هذه المسألة سيثيرها المسلمون في وقتٍ لاحق .

بعد حرب ١٩٦٨م جرت حفريات واسعة في مدينة القدس رغم المعارضة الإسلامية المحلية والخارجية الواسعة ، لكن : هل عثروا على شيء يربط ما بين هذه الأرض وهيكل سليمان والجواب .... كلا .

ذات مرة سأل الحاخام الرئيسي لليهود " لاشنكناز " في اسرائيل ، عالم الآثار المهندس " مازار " الذي كان يقود حملة البحث عن الآثار في القدس : ما الذي سنفعله بخزانة العهد عندما نكتشفها بجانب حائط المبكى الجنوبي ؟ ضحك مازار دون أن يجيب إذ أن مازار لم يكن أبداً يبحث عن خزانة العهد لأنه كان يعرف أنه لا وجود لها في هذا المكان .

بعض الحاخامات يعتقدون بوجود قبور يهودية تحت أماكن الصلاة ، في باحة حائط المبكى ولو كان ذلك حقيقياً وجرت عمليات الحفر لتسبب ذلك في تغيير وضع حائط المبكى .

وتعويضاً عن هذا الفشل يحاولون الآن تغيير معالم القدس ، وهدم ما يشاءون وبناء ما يريدون وشق الطرق وإقامة المدارس اليهودية الدينية ، وشراء المساكن العربية ، وإسكان المتطرفين اليهود فيها ، ومع ذلك فإن هذه الممارسات لن تغير الحقيقة التاريخية ، فالقدس عربية إسلامية لا حاجة لإجتهادات ، فالتاريخ والآثار هي الشواهد .
أما المشكلة الأخرى ، والتي لا تقل أهمية عن الأولى فهي تسمية بلدان ومواقع والأحياء وحتى الجبال بأسماء عبرية والهدف واضح ، وحسناً فعلت السلطة الفلسطينية بتشكيلها هيئة خاصة لإعادة التسميات العربية إلى كل ما هو عربي وإصدار مجلد يتعلق بذلك (29).

وعندما نبحث في التراث الفلسطيني فإننا لا نستطيع أن نشبع هذا الزخم التراثي العظيم بصفحاتٍ قليلة . ومما يعطي التراث الفلسطيني ميزة عن غيره من تراث أية أمة من الأمم أنه اتخذ طابعاً نضالياً حمل في طياته معاناة شعبه ... وتراكمات الألم والصعاب والتشرد ، فكان التراث الفلسطيني الوعاء الذي صب فيه كل هذا وحمله إلى العالم بأسره . من هنا وصل الأمر بالإحتلال إلى سرقة هذا التراث وعرضه في دول أوروبا وأمريكا على أنه تراث إسرائيلي . ولهذا فإن الحفاظ على التراث مهمة نضالية (30).

لقد كان الشعب الفلسطيني في وطنه على وعي بالجمال والفن ، يظهران في جميع أنواع الفنون ، لأن هذا الوعي كان ضارباً جذوره في عمق التاريخ ، فكان الفن الشعبي عصارة جذور حضارية قديمة ، تحكي علاقة الحب الكبير ، حب الناس ، وحب الأرض ، بأشجارها ، وأنهارها ، وجبالها ، وسهولها ، وغورها وشعابها ، وبحيرانها وبحارها ، وبذلك زادت قدرة هذا الشعب على الدفاع عما يجب ، فكان تاريخ فلسطين ، تاريخ الجهاد المستمر على مدى الزمان . وكان ذلك حافزاً لهذا الشعب بالإبداع في التعبير الجمالي ، الذي كمن في العمارة ، والزخرفة ، والتطريز والشعر والقصة والعلوم .. فكل هذه المعالم كانت تغني للحياة .

إن تشابه الأزياء على سبيل المثال ، يعني التواصل ويؤكد استمرارية هذا التواصل بين أبناء الشعب الواحد ، وهذا بالتالي يعني الكثير ، فهو

يعني وجود صلات إنسانية تشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والروحية بين أبناء هذا البلد ويؤكد بالتالي متانة هذه الصلات ، وعمق جذورها ، ورسوخ أسسها ، وثبات عناصرها . نلاحظ التشابه في الأزياء بين مختلف المناطق العربية فالزي الشعبي في شمال سوريا (منطقة سقراب) نراه متشابهاً إلى حدٍ كبير مع زي جبال الخليل في الجزء الجنوبي من بلاد الشام ، كما نرى أن الرموز والزي الشعبي في صحراء النقب جنوب فلسطين متشابهة مع رموز وأزياء تدمر ، مما يؤكد أن الرسومات والأزياء الشعبية الموروثة ، والموجودة الآن هي متشابهة إن لم تكن واحدة في كلٍ من بلاد الشام بل وتعود إلى أصولٍ واحدةٍ على مدى نحو أربعة آلافٍ وخمسمائة عام .

وأخيراً لقد قال الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه في العمال " اليوم يجب أن يعرف كل عربي من هو عدوه ومن هو صديقه ، فإننا إذا لم نعرف من هم أعداؤنا ومن هم أصدقاءنا ونعامل أعداءنا على أنهم أعداء وأصدقاؤنا على أنهم أصدقاء فإن إسرائيل تستطيع أن تستفيد دائماً من هذا التصرف "(33).

في خضم هذه التحديات سيبقى الأمل في الوحدة العربية وعلى الأمة أن تعطي الوقت الكافي والجهد الكافي لمواجهة هذه الأخطار التي تعيق برامج الوحدة العربية .

المراجع

(1) عنوزغي غاتشف ، ترجمة د. نوفل نيوف ، الوعي والفن ، دراسات في تاريخ الصورة الفنية ، شباط ١٩٩٠ ، الكويت ص١٢ .

(2) أحمد مرسي ، مقدمة في الفولوكلور ، دار الثقافة ١٩٨١م ، ص ٦٠ .

(3) مجلة بلسم ، العدد ١٨٩ ، آذار ١٩٩١م ، ص ٧٣ .

(4) موسوعة التراث الفلسطيني ، عبد الرحمن المزين ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ، منشورات فلسطين المحتلة ، ص٩ .

(5) الفولوكلور ، ما هو ، فوزي العقيل ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ ، ص١٥ .

(6) نضال محمد الهندي ، أضواء على نضال المرأة الفلسطينية "١٩٠٣ - ١٩٩٢م" ط ١٠ ، عمان ١٩٩٥م . دار الكرمل للنشر والتوزيع ص١٩٤٠ .

(7) فراس السواح ، لغز عشتار ، الطبعة الخامسة ١٩٩٣م . توزيع دار علاء الدين ، دمشق ص٢٤ ..

(8) محيي الدين طالو ، الأعمال اليدوية : فنون وهوايات مختلفة ، مكتبة أطلس ، دمشق ، لم يذكر التاريخ ، ص٩ .

(9) ابراهيم ناصر ، أسس التربية ، الطبعة الثانية ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩م ، ص٩ .

(10) اعداد مؤسسة إعمار السلط ، السلط تاريخ وصور ، مطابع دار الشعب ١٩٨٩م ، ص١٢ .

(11) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الألحان والفنون ١٩٩١ ، ط ١٥٠ ، ص١٩١ .

(12) هيام رمزي الدردنجي ، فذوى طوقان : شاعرة أم بركان ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، ط ١٠ عمان ١٩٩٤م المقدمة.

(13) سليمان نصيرات ، الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي ، الناشر وزارة الثقافة ، الطبعة الأولى ، عمان ١٩٩٧م ، ص٢٩ .

(14) محمد النبوي الشال ، التذوق الفني وتاريخ الفن .

(15) د. ناهض عبد الرزاق : كتاب المسكوكات . وزارة التعليم العالي و البحث العلمي . بغداد ١٩٨٢ ، ص١٩٩ .

(16) المورد ، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الثقافة و الإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الجمهورية العراقية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع ١٩٨٦ ، ص٥٢ .

(17) يوسف الحوراني ، البنية الذهنية الحضارية في الشرق المتوسطي الآسيوي القديم ، بيروت ١٩٧٨م ، ص٩٥ .

(18) نايف النوايسة ، الطفل في الحياة الشعبية الأردنية ، الناشر ، وزارة الثقافة ، الطبعة الأولى ، الأردن - عمان ١٩٩٧م ، المقدمة ، ص٨ .

(19) صالح المهدي ، الموسيقا العربية ، تاريخها و آدابها ، الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٧٩م ، ص١٢٧ .

(20) منشورات وزارة الإعلام ، الكتاب السنوي ، دائرة المطبوعات و النشر ، عمان ، الأردن ١٩٦٢ ، ص٣٥ .

(21) يوسف غوانمة ، التاريخ السياسي لشرق الأردن في العصر المملوكي الأول . دار الفكر للنشر و التوزيع ، ط ٢٠ ، عمان ، الأردن ١٩٨٢ ، ص٢٥ .

(22) عبد الحميد حمام ، الموسيقا و المجتمع في الأردن ، بحث . مجلة أفكار ، العدد ٦٢ ، دائرة الثقافة و الفنون ، عمان ، الأردن ١٩٨٣م .

(23) د. محمد غوانمة ، الأهزوجة الأردنية ، ط ١ ، لم يذكر الناشر ، الأردن ، عمان ١٩٩٧م ، المقدمة ص١٠ .

(24) عبد الله كرم المنزلاوي ، التراث الشعبي في العقبة . جمعية أبناء العقبة للتراث الشعبي ، العقبة ، الأردن ١٩٩٣م ، ص١٢٥ .

(25) هاني صبحي العمد ، أغانينا في الضفة الشرقية من الأردن ، دائرة الثقافة و الفنون ، عمان ، الأردن ١٩٦٩م ص٦٦ .

(26) الماحي سليمان . الغناء الشعبي في السودان "بحث" مجلة الخرطوم ، عدد ٣ ، ص ٢٦ .

(27) ندوة آفاق الإعمار في المدينة العربية - عمان نموذجاً - نظمتها أمانة عمان الكبرى ، قاعة المدينة ، رأس العين ١٩٩٨م ، كلمة المهندس فلاح العموش ، وكيل أمانة عمان الكبرى .

(28) مجلة الدوحة ، يوليو ، ١٩٨٣م ص٥٣ .

(29) صحيفة الرأي الأردنية ، الأربعاء ٧ / ١ / ١٩٩٨م ، عنوان المقال " أنهم يحاولون تغيير الملامح العربية للقدس - غازي السعودي " كاتب المقال .

(30) نضال محمد الهندي ، أضواء على نضال المرأة الفلسطينية (١٩٠٣م - ١٩٩٢م) ط ١٠ ، عمان ١٩٩٥م . دار الكرمل للنشر و التوزيع ، ص١٩٤ .

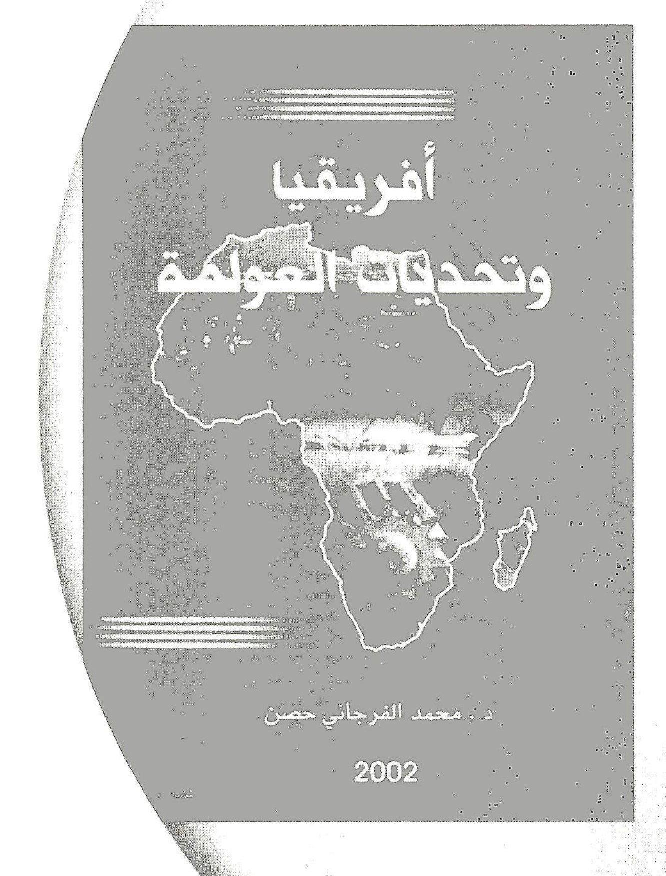
(31) مجلة المعرفة ، الوعي و التعبير الجمالي لدى الشعب الفلسطيني ، عدد ١٥٩ ، ١٩٧٥م ، ص٧ .

(32) صحيفة الرأي الأردنية ، الأثنين ٢ / ٢ / ١٩٩٨م ، عنوان المقال: " الأزياء الشعبية الشامية " مؤشرات التواصل الاجتماعي في بلاد الشام ، ص٢٦ .

(33) الصهيونية العالمية ومعركة المصير ، جمال الدين الرمادي ، مكتبة الوعي العربي ، الفجالة ، الخاتمة ، لم ترد السنة.

من اصدارات المكتبة الجامعية / غريان

إفريقيا وتحديات العولمة



عن المكتبة الجامعية . غريان . صدر حديثاً كتاب (أفريقيا وتحديات العولمة) للدكتور محمد الفرجاني حصن . احتوى على خمسة فصول تتبع فيها الباحث ظاهرة العولمة والمتغيرات الدولية التي طرأت على العالم من خلال مناقشة هذه المواضيع ذات التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث ركز الكتاب على آثار العولمة على القارة الأفريقية بخاصة لما تمثله العولمة نفسها من خطر على الحضارة والهوية الأفريقية ومحاولة إذابتها في التبعية الغربية .

وناقش الكتاب كيفية مواجهة هذه القارة لتحديات العولمة طارحاً العديد من الأسئلة الهامة التي تتيح الفرصة الباحثين والدارسين مهمة إثراء الموضوع بالدراسة والبحث العلميين .

والكتاب يستخلص مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن إفريقيا يمكنها مواجهة تحديات العولمة من خلال سياسة واستراتيجية تعتمد على الذات والإرادة الأفريقية الحرة وقد تأكدت هذه الإرادة الصلبة بإعلان الاتحاد الأفريقي الذي يعتبره المؤلف رداً على العولمة بعدما عجزت منظمة الوحدة الأفريقية ولم تعد قادرة على مواجهة التحديات الدولية .

الكتاب من الحجم الكبير وفي 416 صفحة .

نافذة

نحو خطاب
إعلامي معاصر .. خماسي الأبعاد

د. السيد عليوه

نحو خطاب إعلامي معاصر.. خماسي الأبعاد !!

تشهد الأمة العربية والعالم الإسلامي في الآونة الحالية حركة متزايدة نحو ترشيد الخطاب الإعلامي بمختلف صوره ومضامينه سواء في ذلك السياسية أو الثقافية أو الدينية .. إلخ وذلك بغرض مواجهة التحولات العاصفة التي حدثت في العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر والتهديدات الخطيرة التي تولدت عنها لكل الأمم والشعوب وبالأخص أقطارنا النامية، الأمر الذي استلزم تطوير قدراتنا على "فك شفرة " التواصل مع العالم المحيط .

د. السيد عليوه
أستاذ العلوم السياسية
جامعة حلوان / مصر

واللافت للنظر أن العديد من الندوات التي تعقد لهذا الغرض تفتقر في فعالياتها إلى المقومات الصحيحة لخطاب إعلامي معاصر . وأول القصيدة أنها تحمل عنوانا يتحدث عن خطاب اسلامي أو عربي .. متغافلاً عن كونه خطاباً " عالمياً " بالدرجة الأولى فلم يعد هناك ثمة خطاب ذاتي (يمكن وصفه بالعربي أو الاسلامي) نتحدث به إلى بعضنا البعض في مونولوج . مثل هذا الخطاب أصبح مستحيل التحقيق حتى ولو كان متعمدا من المرسل (كما هو الحال في خطب المساجد الصغيرة أو الزوايا) حيث غدا العالم يسمع ويرى كل ما يدور في جنباته مما يلغي التفرقة القديمة بين ما هو محلي وما هو عالمي التوجه . اللهم إلا إذا كان المقصود به صفة صاحب الخطاب .

والواقع أننا أقرب ما نكون إلى اعتبار "المعاصر والعالمي" بمعنى واحد وبالأخص فيما يتعلق بالإعلام . لقد غدا التداخل والتشابك الفني والعلمي والمضمون السياسي كثيفاً لدرجة بات علينا ضرورة فرز وتصنيف الأبعاد المختلفة التي تتحكم في صياغة هذا الخطاب . وبالتحليل يتبين لنا أن هناك أبعاداً خمسة تشكل اطار الخطاب المعاصر تشمل : عملية الاتصال ، محاور الحركة ، منطلقات العمل ، الرؤية الادارية ومقاومة الحرب النفسية .

أولاً : عملية الاتصال

تتكون عملية الاتصال الجماهيري من خمس عمليات اجتماعية متشابكة تشمل : دور المرسل ، وصياغة الرسالة ، واستخدام الوسيلة واستقبال المتلقى لها ، وأخيراً التغذية الراجعة إلى المرسل . هكذا تكتمل حلقات الدائرة المفتوحة في نفس الوقت على البيئة المحيطة .

أولها : المرسل :

جدير بالمرسل صانع الرسائل - وهو هنا الأمة العربية والحضارة الإسلامية - أن يحدد هويته

من منظور الزمن فلا يكون مغرقاً في أصولية الماضي مثل أهل الكهف الذين سرعان ما صدمتهم يقظتهم على عصر جديد . ولا يكون حالماً في غياهب المستقبل البعيد مما يحرق تأثيره على الواقع الراهن .

ثانيها : الرسالة :

لابد أن تحتكم للبعد المكاني فلا تلتصق به وإنما تحاول التحرك عبره في حضارة ألغت المسافات بفضل ثورة تكنولوجيا الاتصالات . وهنا أعجب من كثير من لقاءاتنا الفكرية يجلس فيها المتحدثون من منصة عالية بعيدة عن جمهور المشاركين مما يصطنع مسافة نفسية كتلك التي بين الرؤساء والمرؤسين وليس تلاحماً حميماً بين المشاركين الأنداد المتساوين .

ثالثها : الوسيلة :

من الثابت أننا نعيش حضارة الصورة الالكترونية والنبضة الكهربية . والصورة بألف كلمة كما يقولون . ومن هنا تبدو اللقاءات والندوات العربية كما لو أنها "مكلمة" من الجدل اللفظي تغيب عنها الجداول والاحصاءات والرسوم البيانية والصور الناطقة رغم وجود الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي حسنت من مهارات التقديم والعرض وعظمت من فرص الفهم والاستيعاب .

رابعها : المتلقي الذي يستقبل الرسالة أو الخطاب الإعلامي :

حيث لابد من تعريفه وتحديد هويته وشبكة انتماءاته حتى نتعرف إلى خلفيته الفكرية وإطاره الثقافي لأنه ييسر مهمتنا في الاستدلال على مرجعيته الثقافية التي هي كلمة السر إلى عقله ووعيه ووجدانه واستكشاف حاجاته النفسية والمعرفية .

خامسها : التغذية الراجعة :

حيث أن تلقف ردود فعل المتلقي وتحليلها وفهمها والتجاوب معها هو بعينه "الحوار" بين الأطراف كأسلوب لحل النزاعات وتقريب وجهات النظر وترسيخ الفهم المتبادل والتعلم المستمر .

ثانياً : محاور الحركة

يبقى المنهج الملائم لتوجيه عملية التواصل الفكري ولتخاطب عن قرب والتخاطب عن بعد ، إنه منهج القبول بالآخر واحترام ثقافته وعقليته ومصالحه المشروعة . ويتم ذلك عن طريق تبني خمس توجهات كبرى في التواصل .

(الأول):

التوجه إلى العالم وذلك بالتحدث بلغته بمفهومين : المفهوم الحرفي للغة ، ولا ننسى بهذه المناسبة أن اللغة العالمية السائدة هي الانجليزية أساساً . ثم المفهوم الواسع أي ثقافة العالم المعاصر القائم على الكفاءة والأداء والتنافسية والجودة والتفوق كذلك تدور عبر الحوار والتفاوض والتسويق السياسي .

(الثاني):

التوجه إلى العصر .. عصر العولمة بكل الفرص والمخاطر التي تقدمها للبشر أنه زمن الاندماج في السوق العالمي الموحد وحرية التجارة واقتصاد السوق والتميز والمعلوماتية والابتكار والتجديد والمبادرة والمخاطرة والعمل التطوعي .

(الثالث):

التوجه إلى الأمام إلى المستقبل : إن غلبة الفكر الماضوي يكبل حركة الحياة وقوة المجتمع في زمن احتدم السباق التنافسي بين كل الأمم والشعوب . وباتت النتيجة محسومة مقدماً لصالح النماذج الواعدة والسيناريوهات القادمة .

(الرابع) :

التوجه إلى العقل أي العلم بالبحث والتطبيق العملي للتكنولوجيا بعيداً عن التعلق بالأوهام والخزعبلات والتفكير الاسطوري والعنصري .

(الخامس):
التوجه إلى الإنسان أي المجتمع المدني .. أنه الشريك الجديد في التنمية والمسؤولية . أنه الشعب المنظم في جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية ، فالجسيمات السياسية الناشطة اجتماعياً وثقافياً والرأي العام كل هؤلاء يشكلون المرجعية المشتركة الموجهة للأحداث والتواقة للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ثالثاً : متطلبات العمل

الخطاب الاعلامي أشبه بالصاروخ في دقته رغم نعومته ورقته . وهو بذلك يحتاج إلى منصات ينطلق منها ونستطيع أن نحدد خمسة قواعد أساسية تشمل الاقتصاد المتطور ، والمجتمع المتقدم ، والثقافة المتكاملة والإعلام المستنير والنظام السياسي الديمقراطي . هذه هي البنية التحتية لخطاب إعلامي حر وناجح .

الأول يعني اقتصاد قطع شوطاً في مسيرة النمو بحيث يكون متنوعاً ولا يعتمد على قطاع واحد بما يسمح بقدر من التوازن الاجتماعي والثقافي بين القوى السياسية والطبقات ، وبالأخص فيما يتعلق بوجود طبقة وسطى تكون مرتكزاً للفكر الوسطى المعتدل بعيداً عن الغلو والتطرف .

الثاني يعني مجتمعاً متطوراً بتركيبته وسلوكياته في العمل والأداء والانتاج والإدارة والاتصال بعيداً عن أشكال الاستبداد بحيث يسمح بحرية الاختيار في التعليم والعمل والتعامل والسلوكيات الاجتماعية .

الثالث يشير إلى ثقافة مجتمعية متكاملة من حيث التراث التاريخي المشترك ومنظومة القيم والاطار المرجعي للأمة .

أما القاعدة الرابعة فتركز على إعلام مستنير بمعنى أن يقوم على الشفافية والافصاح وحرية الرأي وتدفق المعلومات .

تبقى القاعدة الخامسة التي تعني قيام نظام سياسي ديمقراطي يقوم على حكم الأغلبية والانتخابات الديمقراطية والتعددية الحزبية واللامركزية وتفويض السلطة والرقابة الشعبية وتداول السلطة .

رابعاً : الرؤية الإدارية

ويعني الافتراض الذي تقوم على أساسه عملية إدارة التحليل والتفسير أو ما يسمى " إدارة الانتباه " (وهي نظرية عملية قدمها البروفسور الأمريكي دي بونو) وهي تستند إلى رؤية شاملة (تشبهها بقبعة زرقاء في لون السماء) يمكن أن تضع تحتها خمسة من الرؤى التحليلية تشمل الأولى اللون الأبيض الذي يعتمد على المعلومات ثم اللون الأحمر ثانياً والذي يعتمد الحدس والبصيرة . يليه ثالثاً أن يدير المرسل انتباهه برأس تغطيها قبعة سوداء تعبيراً عن المخاطر والمحاذير . أما الانتباه الرابع فلونه أصفر استشرافاً للتوقعات الحسنة ، وأخيراً الانتباه الواعي بحثاً عن البدائل المتاحة تحت اللون الأخضر . هذه الألوان الخمسة أو التوقعات التحليلية المتعمدة تجرى جميعاً تحت مظلة سماوية زرقاء للنظرة الشاملة لتكون بمثابة إدارة لانتباه ووعي رجل الإعلام خلال نشاطه اعتماداً على نظرة كلية مركبة .

خامساً : آلية الحرب النفسية

في غمرة هذه الحمى الساعية إلى تحديث الخطاب الإعلامي ، بناء على تحليل عملية الاتصال وتوجيه محاور الحركة وإرساء منطلقات العمل وبلورة الرؤية الإدارية يتبقى البعد الخامس ألا وهو آلية الحرب النفسية التي تقوم على خمس مقومات تشمل : شن حملة دعائية مركبة ، استغلال التفوق التكنولوجي تشويه الصورة النمطية ، تعظيم ثلاثية النسق الدعائي ، وأخيراً توليفة الصورة الثلاثية .

يرتكز المقوم الأول في الحرب النفسية على إدارة حملة دعائية مركبة بمعنى شن هجوم معنوي من الدرجة الأولى على الخصوم بغرض كسر إرادة الخصم وتحطيم روحه المعنوية شاملاً

الدرجة الثانية التي تتمثل في الدعاية التي تعتمد على الإثارة . وكذلك الدرجة الثالثة التي تتمثل في الإعلام واستغلال الحقائق .

أما المقوم الثاني فيعتمد على استثمار التفوق التكنولوجي من خلال البث الفضائي والسماوات المفتوحة وثورة الاتصالات واستخدام وسائل الكذب والغش والخداع بواسطة الكمبيوتر والمونتاج وتركيب الصور والمزج الالكتروني على النحو الذي يستخدمه الخصوم والأعداء .

في حين يقوم المقوم الثالث على تشويه الصورة النمطية بحفر انطباعات وترسيخ قوالب جاهزة بغرض تسكين انطباعات وترسيب مرجعيات ذهنية تتحكم في استيعاب المعلومات المتدفقة إلى جمهور الرأي العام وتصبح هذه المرجعيات قوالب جاهزة للمفهوم والتفسير والحكم على الأمور .

أما المقوم الرابع فيعني تعظيم ثلاثية النسق الدعائي في الاستخدام المتواتر للإلحاح والتكرار والملاحقة بهدف التحكم في عواطف ومواقف المستهدفين بغرض إغرائهم وإغوائهم بل وابتزازهم إذا لزم الأمر على النحو الذي تستغل به الصهيونية مسألة الهولوكرست ويبقى المقوم الخامس الذي يستند على تقنية ثلاثية الصورة :

بالمزج بين الصور الالكترونية المبهرة والصورة الافتراضية المتخيلة والصورة النمطية الذهنية المقصودة وذلك بالخلط الحي والصور الأرشيفية . وهذه تقريباً آلية الحرب النفسية التي يستخدمها خصومنا والتي ينبغي أن نقاومها هذا إذا لم نلجأ اليها أصلاً للدفاع عن أنفسنا .

هذه الوصفة التي تتضمن نحو خمسة وعشرين مكوناً تضمن مصداقية خطابنا الإعلامي وتشكل في مجموعها ما يشبه الحاسب الآلي (أي الكمبيوتر) روح العصر الذي ينقسم إلى شقين : شق مادي صلب (Hardware) وشق فكري لين (Software) . وبالتالي نستطيع أن نوزع هذه المكونات المتعددة على الفئتين ، بحيث يضم الجانب الصلب الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا والآلات ويشتمل الثاني على المعلومات والنظم والأفكار والبرامج .

وعلى هذا النحو يمكن لخطابنا الإعلامي - أياً كان المتلقي - أن يكون مواتياً ومحابياً لقضايانا

تعد المجلة جميع المشاركين ببذل أقصى جهد واهتمام لما يرد إليها من مشاركات ومراجعتها وتقييمها علمياً وصرف مكافآت تشجيعية حسب طبيعة كل موضوع ..

متابعات ثقافية

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

ندوات ومحاضرات على امتداد العام

محي الدين محجوب

عيسى يوسف الحويشي

متابعات ثقافية

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

متابعة:
محي الدين محجوب

ندوات ومحاضرات على امتداد

سياسة الغرب تجاه شمال أفريقيا

16 / أي النار / ٢٠٠٢ ف

شهدت قاعة المحاضرات بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر مجموعة من الندوات والمحاضرات الفكرية والثقافية التي تنخرط ضمن الموسم الثقافي للعام (٢٠٠٢ ف) حيث استهل هذا الموسم بمحور بعنوان **(سياسة الغرب تجاه شمال أفريقيا)** ضم محاضرتين :

الأولى: هل هناك سياسة للولايات المتحدة في شمال أفريقيا) للباحث الفرنسي : لويس مارتيناز .

والثانية: تمحورت حول (سياسة دول الاتحاد الأوروبي تجاه دول شمال أفريقيا ضمن إطار الشراكة المتوسطية) للباحث الليبي : الدكتور / مصطفى خشيم .

قدم الباحث الفرنسي خلاصة رأيه في عدم وجود سياسة محددة واضحة المعالم للولايات المتحدة الأمريكية بدول الشمال الأفريقي كما هو الحال في الخليج العربي مثلاً وسيتثنى إهتمام الولايات المتحدة بالنفط في شمال أفريقيا وعقد مقارنة بين السياسة الأمريكية والأوروبية تجاه هذه الدول مؤكداً على أن أوروبا أكثر إهتماماً بالشمال الأفريقي لاعتبارات عديدة منها الجغرافية والأمنية والاقتصادية .

ولم يغفل الباحث التطورات الدولية التي شهدها العالم بعد أحداث (١١ سبتمبر) حيث يراها مبعثاً للتطورات في العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الشمال الأفريقي وذلك للمسعى الأمريكي البارز في خلق تحالف شامل ضد ما تسميه الإرهاب في العالم .

أما الباحث الليبي الدكتور مصطفى خشيم فقد تحدث حول العلاقات الأوروبية بدول الشمال الأفريقي في إطار شراكة متوسطية حيث تطرق إلى هذه العلاقات مشيراً إلى جذورها الأولى واصفاً إياها بأنها علاقات توتر وتفاعل وتداخل .

وعرج إلى رصد مراحل هذه العلاقات وتقسيمها إلى جملة من المراحل حيث مرحلة الحوار العربي الأوروبي ثم مرحلة الشراكة المتوسطية مُسهباً في التعريف والتفصيل لكل مرحلة من المراحل .

عقب ذلك أبديت العديد من الملاحظات منها نقد رأي الباحث الفرنسي بعدم وجود سياسة أمريكية تجاه شمال أفريقيا باعتبار أنها دولة تسعى للهيمنة العالمية (القطب الواحد) فمن غير المعقول أن تتجاهل منطقة استراتيجية كالشمال الأفريقي .

العرب وتحديات القرن الجديد

2 / النوار / ٢٠٠٢ ف

(العرب وتحديات القرن الجديد) بهذه الموضوعة الهامة قدم الباحث العربي الدكتور خير الدين حسيب - مدير مركز دراسات الوحدة العربية ورئيس تحرير مجلة المستقبل العربي .

تميزت هذه المحاضرة بقدرة الباحث على تشخيص الحال العربي في ظل الظروف الدولية الراهنة ، والتي وصفها بالظروف المتردية ، نتيجة فشل النظام العربي في إيجاد آلية لحل النزاعات العربية ، إضافة إلى زيادة تبعيته الاقتصادية والسياسية للقوى الرسمية وعجزه أمام بعض التحديات الملحة ، كتحدي التنمية والتحديات الخارجية كازدواجية المعايير من جانب القوى المهيمنة على النظام الدولي ، ومعاناة بعض الأقطار العربية من حصار جائر (عربي / عربي) (عربي / خارجي) ، أعاق تلك الأقطار على القيام بواجباتها القومية تجاه الأمة العربية . بالإضافة إلى قضية الصراع العربي مع العدو الصهيوني .

واقترح الباحث جملة من الحلول ، منها الحاجة إلى مصالحة عربية عربية . وضرورة الدخول العربي في التكتلات العالمية الموجودة على الساحة الدولية ، واستخدام المصالح الاقتصادية الدولية بغية تأكيد فاعل للوجود العربي على الساحة الدولية ، مشيراً إلى التطورات الإيجابية في النظام الاقليمي العربي ، كالإتفاق العربي على عقد قمة دورية ، والتي اعتبرها نقطة انطلاق نحو تحقيق الأهداف العربية وتفعيلها .

وفي ختام المحاضرة ، تداخل مجموعة من الأساتذة والمثقفين ، حيث أرجع الدكتور سعيد حفيانة رداءة الوضع العربي الراهن إلى تراجع القيم الاشتراكية والاجتماعية مركزاً على تحدي الديمقراطية الذي يواجهه العرب ، أما الدكتور علي برهان فقد أحال هذا التدني إلى فشل الإدارة العربية عسكرياً وعربياً في خلق واقع عربي متقدم .

ثم تحدث الدكتور محمد الهادي الأسود متطرقاً إلى التحديات التي تواجه المواطن العربي على مستوى (الشارع) موضحاً أنها لا تنال الاهتمام الكافي مثل (التنمية المستديمة ، التوعية الثقافية وغيرهما) .

وقد كان للدكتور عبد الله عثمان مداخلة أوضح فيها بعض هذه التحديات مشيراً إلى (العولمة) باعتبارها أولى التحديات التي تضم تحدي الديمقراطية والوحدة والتنمية والقوى الخارجية المهيمنة . فمن هذه الملاحظات (إعادة تقييم ودراسة الخطاب العربي والنظام الرسمي والثقافة العربية وإعادة فهم المستجدات) .

العولمة والطريق الثالث

26 / الربيع / ٢٠٠٢ ف

تنوع الموسم الثقافي الذي ينظمه المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بين جملة من الفعاليات الفكرية والثقافية الهامة من مثل المحاضرات والندوات وحلقات النقاش

التي أكدت على ضرورة إرساء ثقافة جماهيرية متينة خالية من رواسب الثقافات الهدامة حيث كان من بين هذه المناشط حلقة نقاش تمفصلت حول موضوع حساس هو (**العولمة والطريق الثالث**) شارك فيها عدد من المثقفين والباحثين الذي أشبعوا هذه الحلقة بالدراسة والبحث الرصينين فقد قدم الدكتور رجب أبو دبوس أولى مشاركاته مستعرضاً فيها النظام السياسي الماركسي منذ قيام الثورة البلشفية متتبعاً تطوره ومن ثم انتصار المذهب الاجتماعي ومحاولة تطبيق النظرية الماركسية عملياً .

ووضح الباحث في ورقته اشكاليات هذا التطبيق خاصة مع غياب تفاصيل تحدد كيف سيتم التطبيق في النظرية الماركسية التي كانت تعد المرجعية للنظام السياسي في الاتحاد السوفيتي . مبيناً ظهور السلبيات في التجربة السوفيتية منها : دكتاتورية البروليتاريا وممارسة الحزب الشيوعي للوصاية على كل الحركات الماركسية في العالم مما أدى إلى تخوف وعدم ترحيب في الدول الرأسمالية خاصة مع ترسخ مفهوم وأسلوب الديمقراطية الغربية . وأوضح الباحث بدايات ظهور البحث عن طريق ثالث من خلال أحزاب اليسار التي تبنت كمفهوم سياسي . وتبين ظهور مواقف سياسية تشير إلى تكون طريق ثالث بين المعسكرين الغربي والشرقي متحدثاً عن المحاولات التي حاولت إحتواء أزمات النظام الرأسمالي من منطلق برجماتي أكثر منه فلسفي .

وباستعمال مصطلح اشتراكية السوق أريد الجمع بين الرأسمالية والاشتراكية أما المشاركة الثانية فقد قدمها الدكتور دارم البصام مستعرضاً عبرها المحاولات والتجارب التي مثلت برأيه الاتجاه نحو الطريق الثالث .

مشيراً ، إلى التغيرات الدولية التي بدأت في التشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، والحوار مع الشمال والجنوب وبدايات تكويناته وظهور حركة عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد وكذلك تطرق إلى التجربة الصينية باعتبارها محاولة لإيجاد طريق ثالث ومحاولتها الجمع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي إضافة إلى حديثه عن محاولة لاهوت التحرر في أمريكا اللاتينية التي تركزت على المزاوجة بين المؤسسة الدينية واليسارية .

ومن منظور اقتصادي استعرض الباحث أهم النماذج التي تشير إلى أن الغرب ليس غرباً واحداً .

العولمة والاتحاد الأفريقي والفكر التنموي في أفريقيا

24 / الطير / ٢٠٠٢ ف

وفي إطار هذا الموسم الثقافي الجاد انتظمت محاضرة **(العولمة والاتحاد الأفريقي والفكر التنموي في أفريقيا)** ألقاها الدكتور حمدي عبد الرحمن استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة .

تساءل في محاضرته عن مفهوم العولمة وتحديداً في أفريقيا وتأثيراتها على القارة ومستقبلها في ظل الوحدة الأفريقية محدداً أنه مفهوم أيديولوجي وهي عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية تطرح المشروع الغربي الليبرالي الجديد وهو مفهوم يختلف عن المفهوم الأفريقي للعولمة راصداً آراء بعض علماء العالم الثالث القائل بأن العولمة إنما هي الأمركة أي سيطرت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ومنظمات (التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) . وتحدث المحاضر عن الاهتمام الأمريكي بأفريقيا من خلال مشروع التنمية الذي يعرف بالقرن الأفريقي الممتد من الصومال حتى البحيرات يتضمن البنى التحتية من مواصلات وغيرها وأكد على السياسات التي تفرض على الدول الأفريقية حتى يتم إقراضها وتمويل مشاريعها التنموية من مثل : التكييف الهيكلي والحكم الصالح والخصخصة وهي أي السياسات أسلحة أمريكية أوروبية لضمان التبعية وفشل التنمية الأفريقية . وأشار الباحث إلى ظهور التكتلات الأفريقية كالكوميسا والساك والايكواس وهي محاولات القارة والأفارقة في إيجاد نوع من الوحدة الأفريقية مؤكداً على مشروع الاتحاد الأفريقي الذي يضم الولايات المتحدة الأفريقية ويسعى إلى إنقاذ هذه القارة من براثن وسيطرة الغرب . وقد اتيحت في هذه المحاضرة جملة من المداخلات للدكتور خليفة العزابي والدكتور اشقيفة الطاهر والأستاذ بشير الكوت مؤكدين على أهمية هذه القارة وملامح تجسيد الفكر التنموي بها .

الفضاء العربي الأفريقي

القاهرة : ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ / الماء / ٢٠٠٢ ف

ضمن عناية واهتمام المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وتنفيذاً لإتفاقية التعاون الثقافي والفكري بين المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بدمشق وهذا المركز فقد عقدت ندوة **(الفضاء العربي الأفريقي)** بالقاعات الرئيسية لجامعة الدول العربية بالقاهرة وتحت رعايتها . حيث استأثرت بإهتمام كبير من مختلف الباحثين والأكاديميين من معظم الدول العربية والعديد من الدول الإفريقية . قدمت فيها أكثر من عشرين ورقة بحثية تعرضت بالبحث لجملة المحاور المثارة في أعمال الندوة لتفعيلها وإثرائها . بالإضافة إلى حلقات النقاش التي قدمت إضافات وإضاءات فكرية هامة للورقات المشاركة ، توزعت الأوراق على المحاور الرئيسية التي تناولت بالتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالفضاء الأفريقي من خلال مجموعة من الجلسات ناقشت كل جلسة محوراً حيث تم تناول المحاور التالية :

- التعاون العربي الإفريقي إطار عام . وناقشت هذا المحور ثلاث ورقات بحثية .
- البعد السياسي للعلاقات العربية الإفريقية وتعرضت له ثلاث ورقات بحثية .
- البعد المؤسسي للتعاون العربي - الإفريقي وخصصت له أربع ورقات بحثية .
- البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الإفريقية وطرحت عبره ثلاث ورقات تناولت الواقع الاقتصادي للعرب والأفارقة .
- البعد الثقافي للعلاقات العربية الإفريقية وناقشت عبره ثلاث ورقات تصدت بالبحث لظواهر التعدد العرقي واللغوي في إفريقيا وعوامل تشكيل الثقافة وتكوين الشخصية الإفريقية العربية والثقافة والهوية في ظل العولمة .
- البعد الاستراتيجي للعلاقات العربية الإفريقية ، أيضاً خصصت له ثلاث ورقات بحثية انصب اهتمامها في تناول القضايا الاستراتيجية ذات الطابع الأمني في العلاقات العربية الإفريقية وبخاصة استراتيجيات القوة الدولية وتسوية الصراعات والتعاون الأمني العربي الإفريقي .
- القضية الفلسطينية والفضاء العربي الإفريقي وقد طرحت من خلال الورقات المشاركة جملة من الموضوعات من بينها أفريقيا والقضية الفلسطينية ومشروع التغلغل الصهيوني في إفريقيا .

وقد أبرمت جلسة نقاش لإثراء جانب هام وهو الجوانب المستقبلية حيث كانت مساهمات العديد من الباحثين مثار اهتمام لما طرح بهذه الندوة .

وفي ختام الندوة صدر عن المشاركين بيان ختامي لخص أعمالها ضم العديد من التوصيات من أهمها : أهمية إعادة كتابة التاريخ العربي والإفريقي بما يعكس وحدة الشعوب الإفريقية والعربية برؤية إفريقية عربية ، وإقامة حوار عربي إفريقي يشارك فيه المثقفون العرب والأفارقة حول فكرة الفضاءات . والتأكيد على الهوية العربية والإفريقية واستمرار دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني والحد من التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية .

دور الإعلام العربي في الأوضاع الراهنة

ألقى الأستاذ/ مصطفى بكري رئيس مجلس إدارة تحرير صحيفة الأسبوع المصرية محاضرة بعنوان : **" دور الإعلام العربي في الأوضاع الراهنة "** في إطار الموسم الثقافي للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

تناول الأستاذ المحاضر في حديثه ما يواجهه العرب من حرب إبادة تفرضها جملة المفردات الجديدة الساعية لضرب الأمة وقيمها حيث الغزو الأوروبي الأمريكي تستعر حملاته وهجماته للنيل من الأمة العربية .

وأشار إلى أن الخطاب الإعلامي العربي هو خطاب لا يستطيع أن يتكرس ويتأكد إلا عبر ارتقائه بمستوى الطرح الإعلامي . ووصف المحاضر المجتمع الأمريكي بأنه جاهل بكل القضايا الدولية

والاقليمية لما تفرضه عليه وسائل الإعلام الأمريكي من تعتيم على مثل هذه القضايا وهذا التجهيل الذي تعمد وسائل الإعلام الأمريكي تكريسه هدفه تضليل الشعب حتى لا يثير موجة مواجهة ورفض للسياسة الصهيونية الأمريكية . وتناول في صدد حديثه المناهج التعليمية والتدخل الأمريكي في صياغتها بحذف بعض الآيات القرآنية التي تشتم وتدين اليهود ، كل ذلك يؤكد مدى هشاشة الإعلام العربي أمام صلف الإعلام الغربي والأمريكي الساعي للنيل من كرامة الأمة العربية .

وفي نهاية المحاضرة اقترح المحاضر ضرورة العمل على أنشاء قناة فضائية موجهة إلى أوروبا وأمريكا لتوضيح المذابح في فلسطين وفضح وتعرية الهمجية الصهيونية .

العولمة

بقاعة المحاضرات بالمركز العالمي دارت فعاليات محاضرة (**العولمة**) بمشاركة الأساتذة: د. جون ريتشارد جرين وود متخصص في الإدارة العمومية بجامعة مورنت فورت البريطانية . وجون روبرت لامبي متخصص في الإدارة العمومية بذات الجامعة . أدار المحاضرة الأستاذ الدكتور : رجب أبو دبوس أستاذ الفلسفة والفكر الجماهيري . وكان أول المحاضرين الدكتور : روبرت لامبي فقال في مستهل محاضرته :

إن الفكر الرأسمالي لا يسمح للدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي ، ولكن بعد أزمة الاقتصاد العالمي سنة ١٩٢٩ وظهور آراء جون مانيرد كينز والذي يسمح للدولة بالتدخل . حيث أشار الباحث والمحاضر إلى أن أفكار كينز هي أفكار معقدة ، والنقطة المهمة التي فعلها هي إنشاء الأسواق وسيطرتها على الاقتصاد لتحقيق مهمة متطورة وسريعة ، والدولة بدأت تتدخل في الاقتصاد مع الحرب العالمية الثانية أي بعد أزمة الكساد الكبير .

وتناولت المحاضرة آراء العديد من الاقتصاديين العالميين والسياسات الاقتصادية التي تسير العالم وتعرض إلى البرنامج التنموي في العالم النامي فقال : مع وجود العولمة فإن برامج التنمية لا معنى لها .

أما الدكتور ريتشارد جرين وود وهو أستاذ في مجال الإدارة العامة وتعد العولمة أكثر إهتماماته فقال : في بداية القرن العشرين الماضي كانت الأنظمة البيروقراطية تحتل مكانها ، ولكن مع قدوم النظام الاقتصادي ودول الرفاهية ، ظهرت الإدارة العامة الجديدة التي مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية . وقال إن البيروقراطية العامة تعمل عمل الإدارة الخاصة .

وأشار إلى الخصخصة وأشكالها ، وفي نهاية المحاضرة علق الدكتور رجب أبو دبوس قائلاً أن المدرسة الجديدة وما تمثله من نقد للإدارة العمومية التي تنتقدها من الإنفاق الكبير الذي تنفقه على الخدمات العامة ولذلك يجب خصخصة هذا القطاع من أجل خدمات أفضل وإنفاق أقل . فهذه هي حجة الإدارة الحديثة ولكنها ليست الحقيقة ، إن وراء طياتها هي تقديم إنفاق أقل وتقليل الأنفاق وإن الرأسمالية تريد هذه المبالغ المنفقة في حوزتها ، والدليل على ذلك إذا استعرضنا ميزان المدفوعات الأمريكي نجد أن قطاع الخدمات لا يوجد به عجز بل فائض .

وقد أثارت المحاضرة العديد من التساؤلات الهامة من قبل الحضور من الباحثين والمثقفين .

أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا

24 / الصيف / ٢٠٠٢ ف

(أزمة وتكوين الدولة في أفريقيا) هذا العنوان موضوع المحاضرة التي نظمها المركز ضمن فعالياته الثقافية والفكرية للباحثين السيد جان فرنسوا لونميل بايار الباحث بمركز الدراسات والبحوث الدولية بفرنسا والسيدة بياتريس هيبو الباحثة بنفس المركز .

استهل المحاضرة الدكتور يوسف صوان معرفاً بالمحاضرين مقدماً بسطة لموضوع المحاضرة الذي سيتركز على دول جنوب الصحراء حيث بدأ السيد بايار حديثه : أود القول أن حدود الدولة في جنوب الصحراء هي أكثر قدماً من حدود الدول في أوروبا غير أن وجود الدولة في أفريقيا ليس بشكل حقيقي . وأشار إلى وجود مجتمعات سكانية وتكتلات اقتصادية واجتماعية لها أسس ودعائم حقيقية ، وهي الجماعات ، هي جماعات انتقلت منها الدولة في أفريقيا ، وقال هناك ملكية إفريقية ، والمقصود بها أي أنه تملكوا الليبرالية الغربية . وأوضح أنه لا يمكن القول أن الدولة في أفريقيا هي اصطناعية بشكل كامل .

أما السيدة هيبو فقد تحدثت عن الدولة في جنوب الصحراء من منظور اقتصادي ، وقالت إن الدولة تقف عاجزة أمام الفعاليات الاقتصادية اليوم ، حيث أن الدولة الأفريقية ذات بيروقراطية ومؤسسات قليلة فأصبحت الدولة مهملة أمام تصاعد الفعاليات الخاصة وتصاعد أوضاع السوق . وحول تكوين الأزمات في أفريقيا أشارت إلى وجود بعض المؤثرات الخارجية مثل الاستعمار والتبعية الاقتصادية لدول الغرب وقالت في نهاية محاضرتها : إن عقلية الحكومات في أفريقيا أمام تحدي مصدره العولمة .

العرب وأفريقيا في عصر العولمة

29 / ناصر / ٢٠٠٢ ف

من المناشط العامة التي عكف المركز على إقامتها محاضرة **(العرب وأفريقيا في عصر العولمة)** - الدروس المستخلصة من تجربة ثورة ٢٣ يوليو ، ألقاها الأستاذ محمد فائق وهو أحد رموز ثورة يوليو كان مديراً لمكتب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ثم مستشاراً للشؤون الإفريقية ووزيراً لوزارة الإعلام ووزيراً للدولة للشؤون الخارجية وحالياً يشغل منصب أمين عام اللجنة العربية لحقوق الإنسان أقيمت المحاضرة بمناسبة مرور خمسين سنة على ثورة يوليو المجيدة .

بدأ المحاضر حديثه مؤكداً على ضرورة استعادة الماضي لكي نلتمس خطوتنا في المستقبل فثورة يوليو توجهت نحو إفريقيا منذ قيامها حيث كان الشمال الإفريقي معزولاً عن جنوب الصحراء وقال إن الثورة توجهت بكل ثقلها إلى إفريقيا من أجل خلق علاقات راقية بين شعوب هذه القارة وإنقاذاً لها من براثن السيطرة الاستعمارية الغربية وأشار إلى توجهات ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة نحو تحقيق الاتحاد الإفريقي وخلق فضاء إفريقي موحد تتأكد فيه علاقة العرب بالأفارقة وعلاقة الأفارقة بقارتهم الخصيبة . وأوضح أن العلاقات العربية الإفريقية ذات جذور قديمة تمتد إلى زمن ما قبل التاريخ منذ الفراعنة وترسخت هذه العلاقات بظهور الإسلام وإنتشاره داخل القارة الإفريقية .

واستطرد المحاضر مستعرضاً مقاومة ثورة يوليو للمستعمر الصهيوني ومساعدة حلقات التحرر وتطهير البلاد من ألوان الظلم والاستبداد حيث تنوعت هذه المساعدات بين العسكرية والاقتصادية .

وقال في صدد حديثه عن العولمة أنها لا تخدم إلا مصالح الدول الصناعية الكبرى ولا سبيل لمواجهتها إلا بإيجاد تكتلات مثل الإتحاد الإفريقي .

حوار الثقافات

17 / هانيبال / ٢٠٠٢ ف

أيضاً ضمن هذا الموسم أديرت ندوة فكرية بعنوان **(حوار الثقافات)** ألقاها السيد فدريكو مايور المدير العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) .

قدم لهذه المحاضرة الدكتور/رجب أبو دبوس مدير عام أكاديمية الفكر الجماهيري وأستاذ الفلسفة المعروف بإبداء نبذة عن الموضوع والمحاور قائلاً : إن تنوع الثقافات ومكوناتها لا تؤدي إلى تصادم الحضارات بل الذي يؤدي إلى ذلك هي المصالح وخاصة بما يعرف اليوم بعولمة السوق وخير دليل هو ما حدث في نيويورك في سبتمبر (٢٠٠١) وهو عولمة الإرهاب .

بدأ السيد مايور محاضرته بالقول: إن الحوار سيتأكد بتنظيم التعليم والارتقاء به وأشار إلى تجارب اليونيسكو أثناء قيامه بمهام إدارتها حيث قال: قامت إفريقيا بالحفاظ على العلوم والعناية بها من خلال خلق الكوادر العلمية المثقفة حيث يوجد ثلاثون ألف إفريقي وأكاديمي في الدول المتقدمة .

وأوضح ضرورة استماع الدول الغنية للدول الفقيرة ومشاركتها في الحوار حتى يمكن تجنب التبعية الاقتصادية والسياسية واختتم قائلاً : فلننظر إلى المستقبل بعيون مفتوحة تتيح لنا بناء جيل يستطيع أن يحاور ويؤسس حواره بموضوعية ، وأكد على أن التعليم السليم هو منهجية الحوار .

الدولة والنشاط الاقتصادي

21 / الفاتح / ٢٠٠٢ ف

من بين الفعاليات الثقافية التي شهدتها قاعة المحاضرات بالمركز العالمي محاضرة بعنوان **(الدولة والنشاط الاقتصادي)** قدمها الدكتور/محمد لطفي فرحات .

تحدد عناصر المحاضرة حول ماهية الدولة ، وعلاقة الدولة بالنشاط الاقتصادي ، ومستقبل الدولة في ظل المتغيرات الجديدة ، فاستعرض مجموعة من المفاهيم وآراء المفكرين في تعريف الدولة ، من مثل جورج بوردو وأيضاً آراء أفلاطون وأرسطو ، ثم تحدث عن الدولة في الفكر الروماني ولدى المؤرخين العرب مثل المقريزي .

وانتقل بالحديث إلى أوروبا في العصور الوسطى فاستعرض تسلط الكنيسة وهيمنتها على الاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية ، وأشار إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى إنقاص الحافز وضعف الإنتاج .

وقد تشعبت المحاضرة بين موضوعات عديدة حساسة ، فمن ظهور أزمة الكساد الكبير سنة ١٩٢٩ والحرب العالمية الثانية ، وظهور مصطلح التنمية الاقتصادية ، إلى ثورة التكنولوجيا والعولمة ، التي وصفها الباحث بأنها العولمة الرأسمالية .

طرحت المحاضرة العديد من التساؤلات الفكرية الهامة ، ووجهات النظر دون الانحياز من المحاضر - على حد قوله - إلى وجهة نظر معينة .

اقرأ في العدد القادم



استمارة مشاركة في مجلة دراسات

الإسم : ....

المهنة : ....

مكان العمل : .... الهاتف : ....

العنوان البريدي : .... المدينة : ....

المنطقة : .... الهاتف : ....

العنوان الالكتروني : ....

أرغب المشاركة في ملف

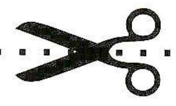
حالة ظاهرة بحث دراسة

رقم المحور حسب الخطة : ....

عنوان المشاركة : ....

التاريخ المتوقع لإنجازها : ....

التاريخ المتوقع لتسليمها : ....



ملاحظات ومقترحات

يسر هيئة تحرير مجلة دراسات ، أن تتلقى من الأخوة الكتاب والباحثين والقراء على حدٍ سواء ، الملاحظات والأفكار والمقترحات التي تساعد في تطوير المجلة ، وتجعلها تساهم بفعالية تامة في تنشيط الوعي الثقافي ، ونشر الثقافة ، والمعرفة الجماهيرية على نطاق واسع ، بما تقدمه من بحوث نقدية، وتحليلية ، ومقارنة ودراسات وصفية وتاريخية موثقة ، وتأمل تلقي هذه الملاحظات بأسرع ما يمكن ، لنتمكن من وضعها موضع التنفيذ .

- **ملاحظات حول شكل المجلة : الطباعة .. الإخراج :** ....

....

....

- **ملاحظات حول تبويب المجلة :** ....

....

....

- **ملاحظات حول مادة ومضمون المجلة :** ....

....

....

- **ملاحظات حول خطة المجلة المنشورة :** ....

....

....

- **اقتراحات :** ....

....

....

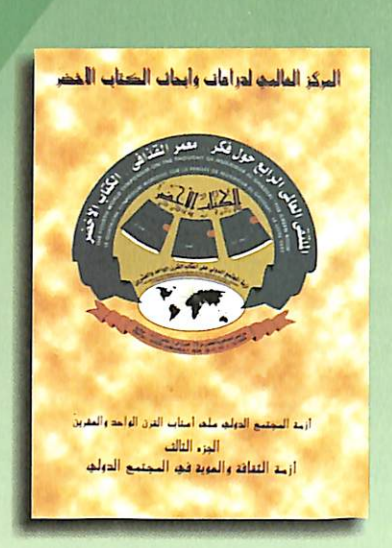
....

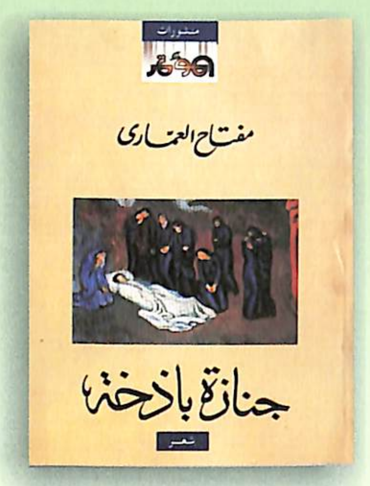
....

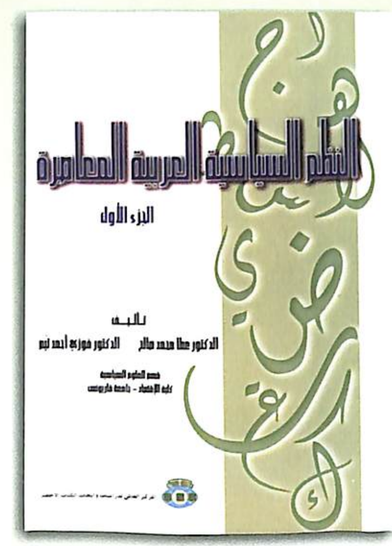
....

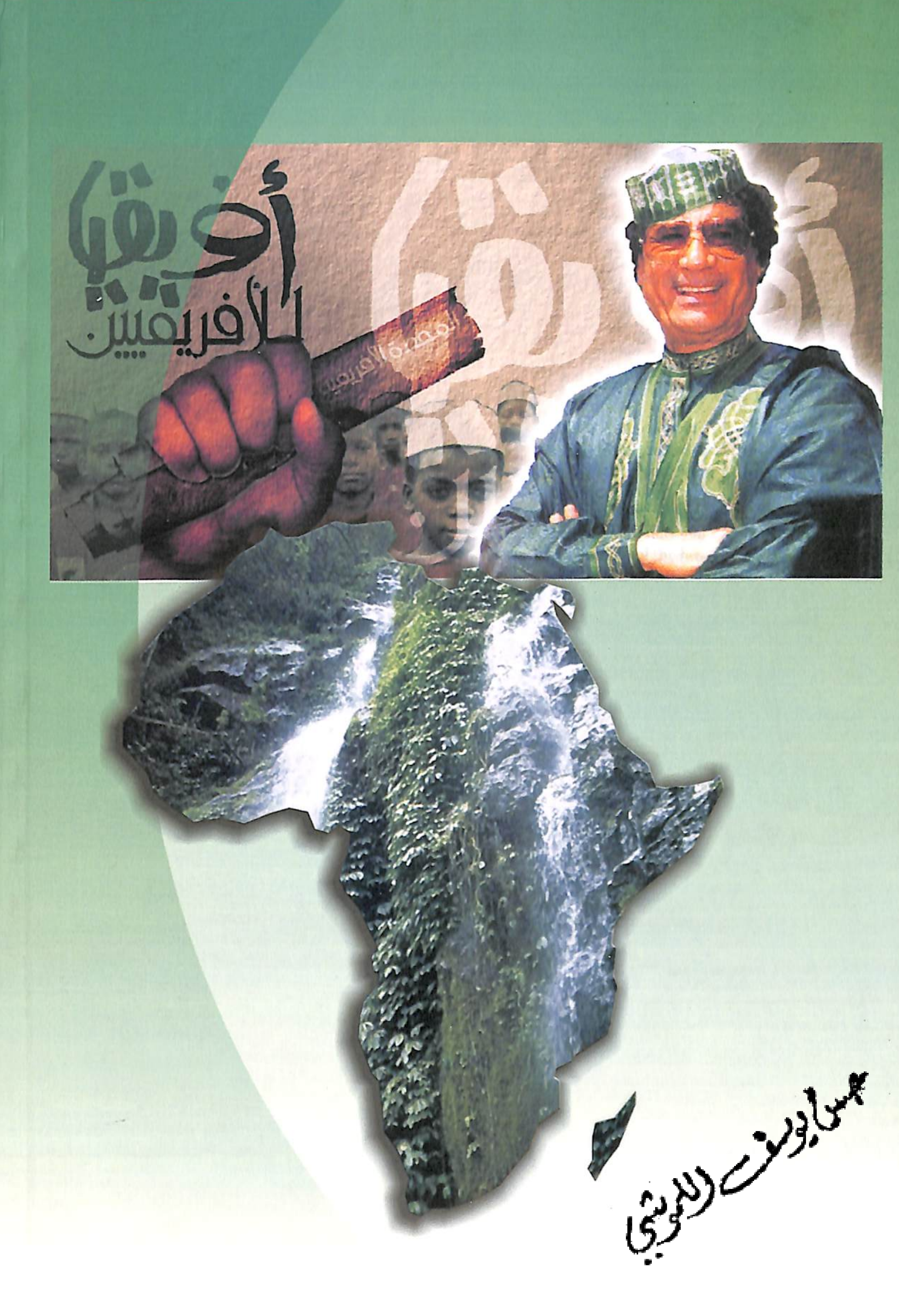
Printed By : Reda Graphic
Egypt, Gizah.
Tel: (202)5695921

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر








أفريقيا
للأفريقيين
عيسى يوسف اللويشي